شؤون فلسطينية

٢١٧ ـ ٢١٨

نيسان (ابريل) ـ ايار (مايو) ١٩٩١

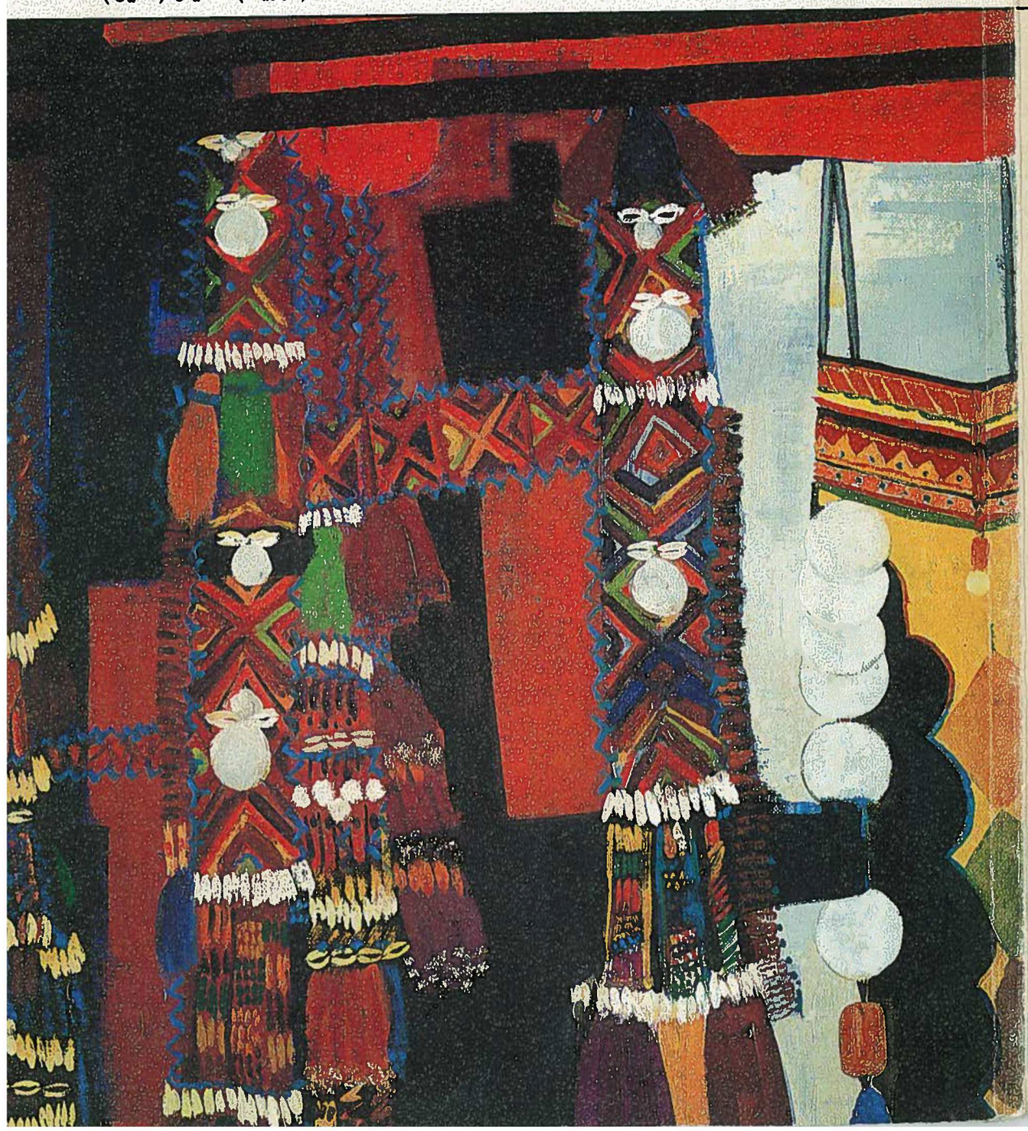

شؤون فلسطينية

٢١٧ ٢١٨

نيسان (ابريل) ـ ايار (مايو) ١٩٩١

ISSN 0258 - 4026

SHU'UN FILASTINIYAH

(Palestine Affairs)

No. 217 - 218 , April - May 1991

Published monthly in Arabic, for the P.L.O. Research Center, by

Al - Abhath Publishing Co. Ltd

16 Artemidos Street, Strovolos

P.O.Box 5614, Nicosia, Cyprus

Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

Annual Subscription

Surface Mail: Arab countries & Europe - Individuals: $40, Institutions: $50 (add $30 for airmail postage); Other countries - Individuals: $50, Institutions: $60 (add $50 for airmail postage)

الثمن دينار في الاردن والكويت ▪ ١,٥ جنيه في مصر والسودان ▪ ١,٥ دينار في العراق وليبيا ▪ ١٥ درهماً في دولة الامارات العربية المتحدة ▪ دينار في تونس ▪ ١٠ دراهم في المغرب ▪ ١٠ دنانير في الجزائر ▪ دولاران في الاقطار العربية الاخرى

شؤون فلسطينية

٢١٧ ـ ٢١٨ نيسان (ابريل) ـ أيّار (مايو) ١٩٩١

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ السياسة الخارجية الفلسطينية
قبل، وبعد، اعلان الاستقلال ..... محمد خالد الأزهري
٢٢ الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير
الفلسطينية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣) ..... د. نبيل حيدري
٥٤ تعامل اليابان مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... د. خيرالدين عبدالرحمن
٦٥ التيّارات الدينية في اسرائيل ..... سعيد تيِّم
٨٣ قلق في أدب الاستيطان ..... محمد الأسعد

تقارير

٩١ «يوم الارض»، الانتفاضة الأولى ..... صلاح عبدالله
٩٦ اقرار الميزانية الاسرائيلية
«حصة» المتديّنين أنقذت الائتلاف ..... مها بسطامي

مراجعات

١٠١ تاريخ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية ..... د. نبيل الملحم

شهريات

١١٠ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
«السلام» الاميركي والتحرّك الفلسطيني ..... سميح شبيب
١١٥ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
أي «سلام» عربي ؟ ..... أحمد شاهين
١٢٢ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
دبلوماسية «الخط المزدوج» ..... ن. ح.
١٢٩ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
من الترقّب الى المواجهة ..... د. يزيد صايغ
١٣٤ اسرائيليات:
محادثات بيكر في اسرائيل ..... هاني العبدالله

١٤٢ المناطق المحتلة:
ثلاثة لقاءات فلسطينية مع بيكر ..... ربعي المدهون

وثائق

١٤٨ **نص قرارات وتوصيات المجلس المركزي الفلسطيني**

يوميات

١٥٣ **موجز الوقائع الفلسطينية**
من ١٦/٢/١٩٩١ الى ١٥/٤/١٩٩١

بيبليوغرافيا

١٧١ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنانة **تمام الاكحل**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **د. محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

السياسة الخارجية الفلسطينية قبل، وبعد، اعلان الاستقلال

محمد خالد الأزهري

مرّت السياسة الخارجية الفلسطينية، منذ العام ١٩٦٤، بمرحلتين أساسيتين، هما مرحلتا ما قبل اعلان الدولة في العام ١٩٨٨، وما بعد هذا الاعلان. المرحلة الأولى امتدت، كما هو واضح، الى نحو ربع قرن، وفيها كانت منظمة التحرير الفلسطينية، بمواثيقها وهياكلها وممارساتها، الكيان الرسمي الشامل للشعب الفلسطيني، القيّم على سياسته الداخلية، والخارجية. أمّا المرحلة الثانية، التي شهدت اعلان قيام الدولة المستقلة، فهي ما زالت قيد التطور بتؤدة وتمهّل شديدين، ولم تتضمن تغيراً هيكلياً ملموساً في الاطار البنائي المؤسساتي للمنظمة. ومع ذلك، فان قيام الدولة يفترض ان يستتبعه، نظرياً على الأقل، تطور في النظرة التحليلية للسياسة الخارجية الفلسطينية. ذلك ان للدولة سلوكها ومنهجها السياسي المختلف على نحو أو آخر، مقارنة بالمنظمة. بعبارات أخرى، يشير اعلان الدولة الى بروز فاعل، أو لاعب، جديد في معترك العلاقات الدولية، له خصائصه ومواثيقه وهياكله وأهدافه وأدواته المختلفة عن تلك التي للمنظمة.

والواقع، ان دراسة السياسة الخارجية الفلسطينية، في ظل م.ت.ف. لا تزال، في نظرنا، تمثّل مدخلاً مناسباً للتحليل. يعود ذلك الى ان المنظمة لا تزال تضطلع بدورها كاملاً، بالقدر ذاته الذي كانت تقوم به قبل اعلان الدولة. كما ان اعلان الدولة لم يستتبعه فضّ أي من أجهزة المنظمة، أو مؤسساتها الرئيسة، أو الفرعية. هذا الى جانب ان هذه الدولة لا تزال خاضعة للاحتلال الاسرائيلي، ولم تمارس السلطة السياسية الفلسطينية سيادتها القانونية على أرض فلسطين، وانْ كانت تمارس فعلياً بعض الاختصاصات، بشكل أو بآخر. وهذا لا يعني، بالطبع، ان اعلان الدولة لم يأت بجديد، في ما يتعلق بالحياة السياسية الفلسطينية، أو بمسار القضية الفلسطينية ذاتها.

تنطوي دراسة السياسة الخارجية الفلسطينية، من مدخل دراسة السياسة الخارجية لـ م.ت.ف. على اشكالية منهجية وعملية، لعل أهمها ان الاقتراب من تحليل السياسة الخارجية للمنظمة يختلف عن اقتراب تحليل السياسة الخارجية للدول. ومؤدى ذلك ان المدرسة التقليدية لتحليل السياسة الخارجية، عموماً، تعتبر ان الدولة هي الفاعل الرئيس، انْ لم يكن الوحيد، في العلاقات الدولية بعامة. فالدولة، بحكم احتكارها وسيطرتها على مصادر القوة، هي الجهة الوحيدة القادرة على العمل الخارجي المؤثر، ومن ثمّ انتهت هذه المدرسة الى ان دراسة السياسة الخارجية تقتصر على دراسة السياسة الخارجية للدول؛ أمّا الكيانات الأخرى، كالتنظيمات الحكومية وغير الحكومية والحركات الثورية، فهي ليست سوى أدوات في يد الدولة، ولا تستطيع المبادأة، أو

المبادرة، في مجال السياسة الخارجية[1].

لقد انطلقت المدرسة التقليدية من مفهوم السيادة القانونية على اقليم معيّن. فالدول هي الكيانات الوحيدة القادرة على التأثير في مجريات السلوك الدولي. ومعنى ذلك انه، طبقاً للمدرسة التقليدية، لا يمكننا التعامل مع م.ت.ف. على انها تمثّل سياسة خارجية لوحدة فاعلة في العلاقات الدولية. فالمنظمة لا تمارس سيادة قانونية على فلسطين، وتقع مؤسساتها خارج فلسطين، بل ولم يعلن عن قيام هذه الدولة الاّ مؤخراً. لكن هذه المدرسة، التي سيطرت حتى نهاية النصف الاول من القرن العشرين على وجه التقريب، سرعان ما برز تخلّفها عن حقائق الحياة السياسية الدولية، وظهر تعريف جديد للفاعلين في العلاقات الدولية، تتبنّاه مدرسة جديدة، يندرج في اطارها معظم رجال الفكر والمحللين في مجال السياسة الخارجية. وطبقاً لهذا التعريف، فان الطرف الفاعل في العلاقات الدولية هو الطرف الذي يملك القدرة على التصرف والسلوك الذاتي، بغرض تحقيق أهداف خاصة به. ويعني ذلك القدرة على الحركة المؤثرة في السياسة الخارجية للوحدات الدولية الأخرى.

بناء على ذلك، تمّ تصنيف عدد كبير من الفواعل الدوليين الذين لا يحملون صفة دولة، كأطراف في السياسة الخارجية، ومن ثمّ في العلاقات الدولية. من هؤلاء المنظمات غير الحكومية، والحركات الثورية، والشركات متعددة الجنسية، والاتحادات التجارية، وشبكات البحث العلمي، والتنظيمات الدولية، بل وبعض الجماعات الداخلية شديدة التنظيم، كجماعات المصالح وجماعات الضغط. وهناك من ينظر الى الرأي العام العالمي على انه أحد الاطراف المؤثرة في العلاقات الدولية[2].

انطلاقاً من هذا النهج، الذي يلقى قبولاً واسعاً في الوقت الراهن، تعتبر م.ت.ف. أحد أطراف السياسة الخارجية في المنطقة العربية (الشرق الأوسط)؛ وهي، على نحو واضح، تعدّ طرفاً فاعلاً في السياسة الدولية. فسياسات المنظمة، النابعة من فعالياتها الذاتية، تتصل، على نحو وثيق، بالشعب الفلسطيني، وتعبّر عنه داخل فلسطين المحتلة، وخارجها. وللمنظمة مركز العضو كامل العضوية في المحافل العربية جميعها، وبخاصة في جامعة الدول العربية، الاطار الممثل للنظام الاقليمي؛ ولها مركزها في التنظيمات والمحافل الدولية المختلفة، وعلى رأسها الامم المتحدة ومنظّماتها المتخصصة، حيث أفرد لها مقعد المراقب الدائم[3]. كذلك، فان أسلوب عمل المنظمة وأداءها السياسي الخارجي، طوال ربع القرن الماضي، يقدّم دليلاً على وجود آلية منضبطة في مجال الحركة الدولية، وبحيثيّة ربما يفتقر اليها كثير من الدول المستقلة، بالمنظار التقليدي.

وتعدّ هذه الناحية الأخيرة، المتصلة بطريقة أداء المنظمة، هامّة في سياق البحث في موقع المنظمة في السياسة الخارجية، في المحيطين، الاقليمي والدولي. فمن بين المعايير التي يصوغها الفكر السياسي لتصنيف الوحدات الفاعلة في العلاقات الدولية، هو ان تمتلك هذه الوحدة برنامجاً لا يصوغه، أو يضعه، فرد واحد بعينه، أو قلّة بذاتها، لكن يتمّ التعبير عنه من خلال تنظيم معيّن، يقوم بتعبئة الموارد، وتحديد الأهداف، والسهر على تطبيق البرامج بعد صياغتها[4]. وهذا الشرط متوفر تماماً في مسلكيات المنظمة، التي تشتمل على ترتيب تنظيمي مؤسسي يقوم بصوغ البرامج والسياسات العليا، وينفّذها، ويخضع لقواعد محددة. كما انه مسؤول، بشكل واضح، تجاه الشعب الفلسطيني، عن الكيفية التي يتمّ بها مختلف العمليات المذكورة.

هكذا يحق لنا، اذاً، التحدث عن سياسة خارجية فلسطينية تسهر عليها م.ت.ف. والقول ان لهذه السياسة أهدافاً تسعى م.ت.ف. الى تحقيقها، وأدوات وآليات لتحقيق هذه الأهداف؛ كما

انهـا تخضـع لمحـدّدات معيّنة في الواقع الفعلي، شأنها في ذلك شأن مختلف الوحدات الفاعلة في العلاقات الدولية المعاصرة.

تطوّر البنية والاهداف

يمكن التعرّف على تطوّر بنية السياسة الخارجية الفلسطينية، وأهدافها، وأدواتها، وآليات عملها، من خلال مصدرين أساسيين، هما الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الأساسي لـ م.ت.ف. غير ان المتابعة والقراءة التحليلية لهذه السياسة تبرزان، على نحو واضح، أهمية مصدر ثالث لا غنى عنه، يتمثّل في استقراء التجارب التي خاضتها المنظمة، وما طبعته الممارسة الفعلية من بصمات على مسيرة السياسة الخارجية الفلسطينية. فثمة تعديلات، واضافات، وتفسيرات للمصدرين السابقين، فرضتها المتغـيرات التي أحـاطت بالممارسة، فضلاً عن ان المنظمة اعتمدت، بمرور الوقت، مواثيق شديدة الاهميـة، كان لهـا أثر عميق في تطور سياستها الخارجية. وقد شمل هذا التطور كلاً من أهداف الاستراتيجية الفلسطينية وأدواتها. وفي حقيقة الأمر، فان فهم مسار السياسة الفلسطينية يحتاج الى ما هو اكثر من قراءة الوثائق الأساسية بنظرة جامدة. فبعض نقاط التحوّل الاكثر أهمية في تحديد الأهداف الاستراتيجية (النهائية) والتكتيكية (المرحلية) للسياسة الفلسطينية لا يمكن تفهّمها من خارج السيـاق التـاريخي والسيـاسي الذي مرّت به قضية فلسطين، بخاصة، والصراع العربي ـ الصهيوني، بعامة.

تتضح أهمية الميثاق الوطني الفلسطيني والنظام الاساسي للمنظمة من ان تغيير أو تعديل، أو الغـاء، أي منهمـا يحتاج الى موافقة أغلبية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وهو أعلى سلطة فلسطينية على الاطلاق[٥]. أمّا أهمية المصدر الآخر، المتعلّق بتتبّع تجارب المنظمة وممارساتها، وما نجم عن ذلك من حقائق سياسية، كاعلان الدولة الفلسطينية ذاته في العام ١٩٨٨، فذلك لأنه يسمح بالاقتراب من عملية صنع القرار في المنظمة، ومحددات هذه العملية، والوقوف، أولاً بأول، على أهداف السياسة الفلسطينية، وبخاصة الهدف التكتيكي منها[٦]؛ كما تمكّننا هذه المتابعة من التعرّف على الكيفيّة التي تدار بها السياسة الخارجية الفلسطينية، من الناحيتين، الاجرائية والتنفيذية.

ان الميثاق الوطني الفلسطيني هو أهم وثيقة تستهدي بها، وبمبادئها، السياسة الفلسطينية في كل تحـركاتها. وهو، بذلك، بمثابة الدستور الفلسطيني. أمّا النظام الاساسي، فيضم مجموعة من القواعد التي تعنى بشؤون التنظيم الداخلي للمنظمة، من حيث دوائرها ومؤسساتها، واختصاصات هذه الدوائر التي تعدّ بمثابة الوزارات الفلسطينية.

ومن الناحية المؤسساتية، فان المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. هما الجهتان المعنيّتان بصوغ برامج السياسة الخارجية، وتحديد أهدافها، وأولويات حركتها، ووسائل وآليـات تحقيق الاهداف. وتشرف اللجنة التنفيذية على عمل الدائرة السياسية التي يرأسها احد اعضاء اللجنة. والى جانب هذه المؤسسات، يمارس المجلس المركزي للمنظمة دوراً هاماً، في ما يتعلق بادارة السياسة الخارجية، وتوجّهاتها.

هذه هي الجهـات الاربـع المختصـة بالشـؤون الخارجية الفلسطينية من الناحية الوثائقية (الدستورية ان صحّ التعبير). لكن الواقع الفعلي والممارسة الخاصة بعملية صنع السياسة واتخاذ القرار، هما مسألتان تنطويان على ما هو أكثر تعقّداً.

ان عملية صنع السياسة الخارجية تجرى داخل المجلس الوطني الفلسطيني. وهذا المجلس يضمّ ممثلين لشرائح الشعب الفلسطيني كافة، من تنظيمات عسكرية فدائية ونقابات عمّالية واتحادات مهنية وجاليات اجتماعية، في طليعتها المخيمات الفلسطينية؛ هذا فضلاً عن شخصيات اجتماعية بارزة، من داخل فلسطين المحتلة وخارجها؛ وفي المجلس ممثلون عن جيش التحرير الفلسطيني، وهو الجيش النظامي للمنظمة[٧]. ويلاحظ ان التمثيل النسبي لهذه الشرائح يتمّ وفقاً لنظام معين، يراعي الأوزان الحقيقية لها خارج المجلس. وقد طرأت تغيّرات متوالية على عدد ممثلي كل شريحة، دون ان يخل ذلك بالاوزان النسبية للكتل المختلفة في المجلس[٨]. ولا شك في ان تركيبة كهذه تحوي بين طياتها توجّهات سياسية، وأيديولوجية، مختلفة، ممّا يترك أثراً بالغاً في عملية تحديد السياسة العامة[٩]. فمن ناحية، يتمّ اقرار هذه السياسة كمحصلة لتفاعلات سياسية، وآيديولوجية. ومن ناحية ثانية، شكّل تمثيل كثير من التنظيمات والهيئات في المجلس نوعاً من القيد على السياسة الفلسطينية، سواء عند اقرارها، أو عند تنفيذها. ومن ناحية ثالثة، يراعي المجلس هذه التنظيمات والشرائح وأوزانها النسبية عند تشكيله للجنة التنفيذية، وهي الجهة المخوّلة بتنفيذ السياسة العامّة، وبصنع القرارات اليومية في حدودها. ومن ناحية أخيرة، تظهر عملية صنع السياسة العامة كعملية جماعية، تنبثق عن تقاليد ديمقراطية، حيث يتمّ التصويت على السياسات، وتؤخذ القرارات بالاغلبية.

بعد تحديد السياسات العليا والأهداف، يأتي دور اللجنة التنفيذية، التي ينتخبها المجلس الوطني، كي تضطلع بمهمة التنفيذ وصنع القرارات اليومية وادارة السياسة العامة. ومثلما يحدث في المجلس الوطني، من مشاورات ونقاشات واسعة النطاق، قبل اقرار الاهداف الاستراتيجية والمرحلية، تجرى، في اللجنة التنفيذية، مشاورات ونقاشات قبل الاقدام على أي خطوة، أو قرار خارجي. وعلى الرغم ممّا تحظى به اللجنة من سلطات، فان حركتها ينبغي ان تستهدي بما قرره المجلس الوطني، كهيئة تشريعية. وقد لا تستطيع اتخاذ بعض القرارات التنفيذية دون الرجوع الى هذه الهيئة. ولمّا كان هذا الاجراء ينطوي على صعوبة واضحة، لعدم انتظام أعمال المجلس الوطني، فقد وجد المشرّع الفلسطيني حلاً وسيطاً، يتمثل في وجود مؤسسة تشريعية وسيطة بين المجلس الوطني واللجنة التنفيذية، محدودة العضوية، يمكن التئامها بسهولة نسبياً، هي المجلس المركزي الفلسطيني. ومع كل هذه القيود، فان على اللجنة التنفيذية ان تقوم بتبرير، وشرح، قراراتها للهيئة التشريعية بكامل أعضائها وقت الانعقاد[١٠].

هام، في سياق التحدث عن المؤسسات الفاعلة في حقل الشؤون الخارجية الفلسطينية، الاشارة الى دور رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة. فرئيس اللجنة (وهو الرئيس الفلسطيني منذ العام ١٩٨٨) يلعب دوراً هاماً في بسط الحقائق، المتعلقة بكل قرار، للجنة التي يرأسها، وكذلك للمجلس الوطني، أو المجلس المركزي، ويمارس دوراً ملموساً في تقريب وجهات نظر مختلف أعضاء اللجنة التنفيذية، أو الكتل الفلسطينية داخل الهيئة التشريعية. وعلى خلاف ما هو شائع، فان حركة الرئيس، وتصرفاته، في السياسة الخارجية قد تتعرض للانتقاد والمراجعة. وقد قام المجلس الوطني بتطبيق سلطاته أكثر من مرة. وقد بدأ ذلك عند نهاية عهد رئاسة احمد الشقيري، مؤسس المنظمة ذاتها. فعلى سبيل المثال، كان الشقيري هو الذي يختار أعضاء اللجنة التنفيذية، ممّا جعله يتمتع بسلطات واسعة. وهو أمر تمّ العزوف عنه وأُنيط بالمجلس الوطني، منذ العام ١٩٦٨. كذلك، تعرّض، بعد ذلك، بعض القرارات الخارجية للرئيس لانتقادات علنية وكانت موضع جدل، ومن ذلك قرار زيارة مصر في العام ١٩٨٣، وقرار فتح حوار سياسي مع الاردن بعد تلك الزيارة.

ضمن هذا الاطار المؤسسي واضح المعالم، يأتي دور الدائرة السياسية للمنظمة، وهي، وظيفياً ودستورياً، تمثل وزارة الخارجية الفلسطينية. فعلى الرغم من ان روح الفريق تسيطر على اسلوب ادارة العلاقات الخارجية داخل اللجنة التنفيذية (مجلس الوزراء)، الاّ ان العبء الاكبر، في هذا الشأن، يقع على عاتق هذه الدائرة. فهي التي تشرف على الجانب المتعلق بالعلاقات الفلسطينية الخارجية، من حيث افتتاح المكاتب، وتعيين رؤسائها وموظفيها في مختلف الدول، وايفاد المبعوثين الى التنظيمات والمؤتمرات الدولية. وتتراوح مراتب البعثات الخارجية التابعة للدائرة بين مجرد مكاتب اعلامية وبين سفارات لها الصفة الدبلوماسية الكاملة. وفي العام ١٩٨٦، كان يتبع الدائرة ٨٥ مكتباً دائماً في مختلف أرجاء العالم، ويعتمد ممثلوها لدى ١١٢ دولة، من بينهم ٦٣ ممثلاً بدرجة سفير في دول افريقية وآسيوية وأميركية لاتينية وبعض الدول الاوروبية واستراليا، ومكتبان معتمدان لدى الامم المتحدة، ومكتب لدى اليونسكو في باريس. ولهذه المكاتب الأخيرة وضعية المراقب لغير الاعضاء[١١].

غني عن الذكر ما يمثّله هذا الانتشار الدبلوماسي الفلسطيني من مكاسب للسياسة الخارجية الفلسطينية، وما يمثله من عبء تتحمله الدائرة السياسية. فهي تتابع تقريباً، عن كثب، كل ما يحدث من تفاعلات على الساحة الدولية. ويفترض انها تعمل على استخلاص انعكاسات هذه التفاعلات على مسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعامة، وقضية فلسطين، بخاصة. كما يفترض ان انتشاراً كهذا يمثّل معادلاً فلسطينياً عربياً متنامياً للانتشار الصهيوني، الاقدم والاكثر خبرة، والذي كان، لعشرات السنين، ينفرد، تماماً، بتفسير مجريات الاحداث في المنطقة العربية (الشرق الاوسط). لقد كان الخبراء السياسيون الصهيونيون والاسرائيليون المصدر الوحيد، تقريباً، للمعلومات؛ وكثيراً ما كانت الدبلوماسية الدولية والاعلام الخارجي (الغربي بصفة خاصة) يلجآن الى المختصين الاسرائيليين لالقاء الضوء على الاحداث، الأمر الذي جعل وجهة النظر الصهيونية المغلوطة حول الحقائق هي السائدة[١٢]. وأغلب الظن ان تطعيم هذا الانتشار الدبلوماسي الفلسطيني بعناصر ذات كفاءة علمية وعملية وحركية عالية، سوف يضيف الكثير الى الرصيد الدبلوماسي ـ السياسي ـ الاعلامي للقضية الفلسطينية، وذلك في مقابل التحجيم المستمر للدور الصهيوني ـ الاسرائيلي النقيض.

لقد نهضت المكاتب الفلسطينية بدور بالغ الاهمية في النشاط الدبلوماسي الفلسطيني الخارجي؛ وخاض المبعوثون الفلسطينيون تجارب غنية؛ وعملوا في ظل ظروف بالغة التعقّد. ويمكن ان يشار، في هذا الشأن، الى دور مكتبي المراقبين الفلسطينيين الدائمين لدى الامم المتحدة واليونسكو، اللذين يؤديان مهمة الحشد الدولي لصالح القضية الفلسطينية في محفلين دوليين كبيرين؛ كما يمكن ان يشار الى دور مكتب السفارة الفلسطينية في تونس، الذي خاض تجربة الحوار الاميركي ـ الفلسطيني؛ ناهيك عن دور الدبلوماسية الفلسطينية في غرب أوروبا قبل بدء الحوار العربي ـ الاوروبي، وفي اثنائه. ان هذه التجارب، ومثلها في مختلف أنحاء العالم، لدى دوله وتنظيماته ومؤتمراته، تؤدي عملاً محموداً في خدمة القضية الفلسطينية.

هدف «الدولة الديمقراطية العلمانية»

وممّا لا شك فيه ان هذا البناء المؤسسي الكبير، الذي يعنى بالشؤون الخارجية الفلسطينية، لم ينشأ دفعة واحدة. فقد تطور بوتيرة حثيثة، بتطور الحياة السياسية الفلسطينية تحت سقف م.ت.ف. خلال ربع القرن الفائت. وهذا التطور لا يُلاحظ فقط في الجانب المتعلق بالبنية والمؤسسات، لكنه أمر يمكن ملاحظته في جانب الاستراتيجية الفلسطينية، وبخاصة في أهدافها النهائية والمرحلية.

فعقب انشائها، كان على م.ت.ف. ان تحدّد الاهداف التي تتوخّاها في حركتها الخارجية، عموماً، وفي اطار الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، خصوصاً، وذلك عوضاً عن الهدف الفلسطيني المعلن من قبل، الذي كان يقول بتصفية الكيان الصهيوني. ولم يكن القائلون بذلك الهدف قد حدّدوا اجابات قاطعة عن كثير من الاسئلة التي كانت تواجههم، مثل ما مصير الاجيال الاسرائيلية التي ولدت ونشأت على ارض فلسطين بعد قيام الدولة الصهيونية؟ بعبارة أخرى، كان هدف النضال الفلسطيني هدفاً عامّاً غير محدّد[١٣]، الأمر الذي أملى على المنظمة اعلان أهدافها السياسية الى العالم، باسلوب اكثر تحديداً، مع ضرورة الحيطة للاسئلة التي قد تطرحها الأطراف المعنيّة.

وعلى طريق تحديد الاهداف، رفعت م.ت.ف. شعار «الدولة الديمقراطية العلمانية»، كهدف بعيد المدى لحركتها السياسية. طبقاً لذلك، نادت المنظمة بالدولة الواحدة التي يعيش في كنفها، على أرض فلسطين التاريخية، كل من العرب الفلسطينيين (مسلمين ومسيحيين) واليهود، لكن دون وجود الاطار الصهيوني كمبدأ حاكم[١٤]. وأعلنت المنظمة رفضها للقرار الشهير الرقم ٢٤٢، كما رفضت التسوية السياسية المستندة اليه، باعتبار ان هذه التسوية ستحقّق على حساب الحقوق الفلسطينية، ورفضت القبول بمبدأ الاختيار بين العودة أو التعويض في ما يخص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، من حيث ان ذلك سيرسّخ الوجود الاسرائيلي على أرض فلسطين. ولم يكن ذلك الهدف بالوضوح الكافي لدى الكثيرين، ممّا كلف الدبلوماسية الفلسطينية وقتاً وجهداً بالغين، لتوضيح المقصود به، واستقطاب التأييد من حوله.

وفي العام ١٩٧٠، حدّد رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة الهدف الفلسطيني بأنه «... دولة ديمقراطية غير صهيونية وغير طائفية، سيعيش فيها، بسلام، العرب والمسيحيون واليهود، كما عاشوا آلاف السنين. واذا قبل الصهيونيون هذا المبدأ، فلن يصرّ الفلسطينيون على الاستحواذ على أغلبية عربية في كل شيء...»[١٥]. وعلى الرغم من توالي الحديث عن هذا الهدف، الاّ ان السياسة الفلسطينية لم تعلن تبنّيه بشكل واضح، الاّ في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني (شباط ـ فبراير ١٩٧١). فقد ورد ذكر هدف «الدولة الديمقراطية العلمانية» تحت عنوان رئيس في مقررات الدورة هو «البرنامج السياسي المرحلي»، وجاء فيه: «ان دولة المستقبل في فلسطين المتحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية، التي يتمتع الراغبون في العيش فيها بسلام، بنفس الحقوق والواجبات، ضمن اطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة»[١٦]. يلفت النظر في ذلك النص انه جاء تحت عنوان «برنامج سياسي مرحلي»؛ كما انه جاء كنص عام لم يحدد من هم الذين يتمتعون في هذه الدولة «الفلسطينية» بالسلام. لذلك، يمكن اعتبار حديث رئيس اللجنة التنفيذية، في الجمعية العامة للامم المتحدة، في العام ١٩٧٤، بمثابة نوع من التفسير للنص السابق، وذلك حين قال ان الدولة المرتقبة سوف تشمل «كل اليهود الذين يعيشون، الآن، في فلسطين، ويقبلون العيش معنا في سلام ودون تمييز على أرض فلسطين». ويبدو انه بالنظر الى الظروف الموضوعية التي طرح فيها ذلك الهدف، فان م.ت.ف. اعتبرت انه يمثّل حلماً وأملاً للشعب الفلسطيني، كما جاء في خطاب فلسطين في الجمعية العامة[١٧].

ممّا يلفت النظر بشأن هدف «الدولة الديمقراطية العلمانية» ان الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في القاهرة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، كانت اعلنت عن تبنّي المنظمة لهدف مرحلي يتمثل في قيام السلطة الوطنية على أي جزء يتمّ تحريره من فلسطين. وبذلك

تكون المنظمة تبنّت هذا الهدف «المرحلي» قبل خطاب رئيسها في الجمعية العامة (تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٧٤). وهكذا، فان هدف السلطة الوطنية لم يكن يعني الغاء الهدف النهائي الذي اكّده خطاب فلسطين المذكور. ويتأكد هذا الفهم في ضوء ما أعلنه رئيس الدائرة السياسية للمنظمة، في الجمعية العامة أيضاً، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، حين قال ان «هدف السلطة الوطنية لم يلغ الهدف النهائي للمنظمة»[١٨].

مهما يكن من أمر، فان انتقال السياسة الفلسطينية من التمسّك المطلق بالهدف النهائي نحو اعلان هدف مرحلي، ينبغي ان يُفهم في سياق الواقع الموضوعي الذي فرض ذاته على حركة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، اقليمياً ودولياً، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. فبعد تلك الحرب، تصاعد الحديث عن تسوية الصراع؛ وكان على السياسة الفلسطينية ان تتكيّف مع ذلك الواقع؛ هذا فضلاً عن عوامل أخرى فرضت ذاتها، وتأتي كلها في اطار محدّدات السياسة الخارجية الفلسطينية.

ولا توحي الوثائق، أو الممارسات السياسية الفلسطينية، بتغير طبيعة أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية نهائياً، أو مرحلياً، طوال العقد الممتد بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات، حين أعلنت المنظمة عن هدف جديد. فمن منتصف السبعينات، بعامة، ومحاولة انهاء الوجود العضوي للمنظمة سياسياً وعسكرياً في العام ١٩٨٢، بخاصة، تعرّضت السياسة الفلسطينية لمحنة عنيفة، سواء على الصعيد الداخلي (محاولات الانشقاق والصراعات الداخلية) أو الصعيد الاقليمي (محاولات تصفية المنظمة ووصول العمل العربي المشترك الى ادنى مستوياته والصلح المصري ـ الاسرائيلي)[١٩] أو على الصعيد الدولي (مشاريع ريغان وبريجينيف وفاس للتسوية العام ١٩٨٢). فكان على الدبلوماسية الفلسطينية، فيما يبدو، ان تبذل جهوداً كبيرة للمواءمة بين الاحتفاظ بالتوازن السياسي والوجود العضوي المؤثر، وبين الاهداف الفلسطينية؛ وكان عليها، في الوقت عينه، ان توفّر ردوداً مناسبة ومحدّدة تجاه ما يجري حولها وحول قضية فلسطين. ويبدو انه ظهر للسياسة الفلسطينية امكانية هذه المواءمة على أساس الانطلاق من قاعدة للعمل الفلسطيني ـ الاردني المشترك، فأعلنت عن هدف جديد، محوره ان يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير في دولة فلسطينية متّحدة كونفدرالياً مع المملكة الاردنية الهاشمية، وحل قضية فلسطين حسب قرارات الأمم المتحدة، على ان يتمّ، ذلك في اطار مؤتمر دولي للسلام، تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وسائر أطراف الصراع، بما فيها م.ت.ف. ضمن وفد اردني ـ فلسطيني[٢٠].

تُقدّم هذه الصيغة، من الناحية التحليلية، نموذجاً لمرونة السياسة الفلسطينية الخارجية، وقدرتها على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بها والقيود التي ترد عليها. وهي صيغة لم يكتب لها الاستمرار على أي حال، لكنها كانت وليدة وقتها وظروفها. فقد تمخضت تطوّرات معيّنة، كان في مقدمها الصعوبات التي واجهت الاتفاق المذكور، الذي عرف بـ «اتفاق عمّان»، عن اعلان الاردن تجميد الاتفاق من جانب واحد في شباط (فبراير) ١٩٨٦، وذلك بعد عام من التوصّل اليه. ثمّ جاء اعلان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة (نيسان ـ ابريل ١٩٨٧) عن الغاء «اتفاق عمّان»، كي يلغي هذا الهدف ويضع بديلاً منه هدف «المطالبة بتأسيس دولة مستقلة عاصمتها القدس»[٢١]، مع الموافقة على الاقتراح (المتداول عربياً ودولياً) بعقد المؤتمر الدولي للسلام، وفق الصيغة التي طرحها «اتفاق عمّان» السابق. وبذلك، عادت السياسة الفلسطينية الى طرح هدف السلطة الوطنية الفلسطينية مرة أخرى، هدفاً مرحلياً لها.

لم يمر كثير من الوقت حتى انتعش النضال الفلسطيني على أرض الوطن؛ وكان

اندلاع الانتفاضة الكبرى في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، التي لا تزال تتفاعل وقائعها بقوة منذ ذلك الحين، اكبر تعبير عن هذا الانتعاش. وهنا نلاحظ ان الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، قد شكّل أحدى أهم ثمار هذه المرحلة من النضال الوطني الفلسطيني.

يؤرخ اعلان الدولة لمرحلة جديدة من السياسة الخارجية الفلسطينية، من الناحيتين، القانونية والواقعية الفعلية. وعند متابعة تداعيات «اعلان الاستقلال» على هذه السياسة، ينبغي الاهتمام بأنه قد حاز على قبول دولي واسع النطاق، وان الدول المعترفة بالدولة الفلسطينية قد أخذت في التعامل الدبلوماسي مع السياسة الفلسطينية من هذا المنطلق. فعلى سبيل المثال، لقد تغيرت صفة كثير من المكاتب والممثليات الفلسطينية لتحمل الصفة الدبلوماسية الكاملة؛ ومن ناحية أخرى، اقترن اعلان الدولة بتغير في السياسة الفلسطينية الخارجية تجاه القرارات الدولية الخاصة بالصراع العربي - الصهيوني والقضية الفلسطينية. لقد تمّ الاعتراف بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين ينطويان، ضمناً، على الاعتراف باسرائيل، وهو تطوّر جوهري على صعيد أهداف السياسة الفلسطينية. غير ان فهم تداعيات هذه الاعترافات على القضية الفلسطينية يظل منقوصاً، انْ لم يقترن بالأخذ في الاعتبار المطالبة الفلسطينية بتنفيذ قرارات الامم المتحدة كافة الخاصة بالقضية[٢٢]. وهذا موقف يبدو مقبولاً في السياسة الدولية. كما ان المواقف السلبية الاسرائيلية، والاميركية، والاوروبية الى حدّ ما، التي ووجهت بها اهداف السياسة الفلسطينية منذ العام ١٩٨٨، ساهمت في فضح حقيقة هذه المواقف، التي لا تقبل بأقل من افناء أي توجّه لتأطير الهوية الوطنية المستقلة على أرض فلسطين.

على أي حال، فان السياسة الخارجية الفلسطينية، في مرحلة ما بعد اعلان الدولة، تعمل في خدمة هدف تصفية الاستعمار الاسرائيلي وتحرير الدولة، بكل ما يعني ذلك. والذي لا يساورنا شك فيه، ان تحقيق هذا الهدف، في ظل الظروف الموضوعية المحيطة بقضية فلسطين، يحتاج الى السهر على خدمة عشرات من الاهداف الفرعية المؤدية اليه. انّ على الدبلوماسية الفلسطينية، على سبيل المثال، ان تحافظ على، وتستقطب، التأييد والدعم متعدد الشكل للنضال الفلسطيني، داخل فلسطين المحتلة وخارجها؛ وان تدافع عن الاسانيد التاريخية، والقانونية، والانسانية، التي طرحها الشعب الفلسطيني كمبررات لاعلان دولته المستقلة، وان تحيط الوجود العضوي للشعب الفلسطيني وهويته السياسية برعايتها، وان تذود عن حق العودة بالنسبة الى اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨، والنازحين منهم منذ العام ١٩٦٧، وكذلك عن أحقية تمثيل م.ت.ف. للشعب الفلسطيني على جميع الصعد. وتقع ضمن اهداف هذه الدبلوماسية، أيضاً، مهمة ابراز المواقف الدولية من حق المقاومة، بعامة، وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، بخاصة. وتتصاعد أهمية هذا الهدف في ضوء محاولات الخصوم الملحّة للخلط بين مفهومي المقاومة والارهاب. في الوقت عينه، تقع على الدبلوماسية الفلسطينية مهمة نقض الاسس الفكرية، والتاريخية، والقانونية، والسياسية، التي تقوم عليها السياسة الصهيونية وكيانها، وفضح طابعهما العنصري البغيض، على صعيدي الفكر والحركة؛ ومواجهة الآليتين، الدبلوماسية والدعائية، لاسرائيل في كل مكان؛ وان تكشف للمجتمع الدولي عن خطورة الصهيونية واسرائيل على السلم والأمن الدوليين، مع العمل على عزل اسرائيل والتصدي لمخططاتها ورغبتها المستمرة في التغلغل في مختلف الساحات، وابطال مشاريع التسوية كافة الخاصة بالصراع العربي - الاسرائيلي، التي لا تتفق والطموحات الفلسطينية.

آلية التعامل الفلسطيني

ان تحقيق الاهداف السابقة، وغيرها، يتطلب اعتماد الأدوات الكفيلة بذلك. وبصفة عامة، تنقسم أدوات السياسة الخارجية، من الناحية النظرية، الى أدوات دبلوماسية، وأدوات اقتصادية، وأدوات فكرية ودعائية، وأدوات عسكرية[٢٣]، وتنطبق هذه الآلية على الوحدات الأساسية في النظام الدولي، وهي الدول. لكن السياسة الفلسطينية، من جانبها، لم تهمل أياً من هذه الادوات في تعاملها الاقليمي، والدولي. وهذا ما تشير اليه المواثيق الأساسية للمنظمة، من جهة، وما يمكن استنتاجه من ممارسات السياسة الفلسطينية، من جهة أخرى.

فمنذ بدأ اقتناع أبناء الشعب الفلسطيني بعدم جدوى الاعتماد على الدول العربية في تحرير فلسطين، أخذت الطلائع السياسية من بينهم تؤكد ضرورة الالتفات الى الطاقات الذاتية لتحقيق هذا الهدف، مع العمل على استقطاب المساندة العربية والدولية[٢٤]. وقد كانت السياسة الفلسطينية، ولا تزال، تستهدي بهذه القناعات. في هذا الاطار، تعدّ مقولة الكفاح المسلّح وحرب التحرير الشعبية كأداة لمواجهة المدّ الصهيوني ـ الاسرائيلي في فلسطين (والمنطقة العربية) من أهم اضافات الفكر السياسي الفلسطيني، في ما يتعلق بمسار الصراع العربي ـ الاسرائيلي[٢٥]. وقد قامت هذه المقولة على ان المشروع الصهيوني قد قام على العنف، واستمر به، على حساب الشعب الفلسطيني. وهكذا يمكن القول انه اذا كانت الادوات العسكرية هي ـ في المعتاد ومن الناحية النظرية على الاقل ـ آخر ما يتمّ اللجوء اليه من أدوات لتحقيق أهداف السياسة الخارجية[٢٦]، فان استخدام العنف، بأنماطه المتعدّدة، ربما يمثّل الاداة الاساسية لحركة تحرر وطني، لها ظروف حركة التحرر الفلسطينية التي تقودها م.ت.ف. وذلك لاستحالة تحقيق اهداف هذه الحركة بالادوات المعتادة الأخرى. وممّا تجدر الاشارة اليه، ان الكفاح المسلّح، كأداة لتحقيق الأهداف الفلسطينية، لم يتمّ النص عليه في «الميثاق القومي الفلسطيني»، في العام ١٩٦٤، وانما تمّ ذلك في الصيغة المعدّلة التي حملت اسم «الميثاق الوطني الفلسطيني» الصادرة في العام ١٩٦٨[٢٧]. غير ان الاتجاه الى العمل المسلّح كان واضحاً تماماً منذ نشأة المنظمة، عندما تمّ انشاء جيش التحرير الفلسطيني، كجناح عسكري للمنظمة.

تعمل الأداة العسكرية الفلسطينية بأسلوبي حرب العصابات والعمل العسكري النظامي. وينهض بهذين الاسلوبين كل من الفصائل الفلسطينية الفدائية (داخل الارض المحتلة وخارجها) وجيش التحرير الفلسطيني. وهناك المليشيات الشعبية التي برزت، بمرور الوقت، من خلال عمليات التدريب والتعبئة التي قامت بها م.ت.ف. وفصائلها الفدائية في مختلف التجمّعات الفلسطينية[٢٨]. ولا ينبغي، في هذا الموضع، اغفال أهمية عمليات التعبئة السياسية، والعسكرية، التي انتهجتها السياسة الفلسطينية من ربع قرن. فهذه العمليات اتت أكلها في عمليات المقاومة المستمرة للاستعمار الصهيوني ـ الاسرائيلي، التي بلغت ذروتها في اعتماد أشكال العنف كافّة ابّان الانتفاضة الكبرى، بدءاً من الاشتباك اليدوي والرشق بالحجارة، وانتهاء باستخدام القنابل الحارقة والسكاكين والاسلحة الخفيفة. فهذه الأدوات، جميعاً، تنتمي الى اشكال العنف، بأنماطه المختلفة.

والواقع ان الأدوات العسكرية الفلسطينية حقّقت انجازات ملموسة في غير مجابهة مباشرة مع قوات الاستعمار الاسرائيلي، مثل معركة الكرامة في آذار (مارس) ١٩٦٨، وحرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والغزو الاسرائيلي للبنان في العامين ١٩٧٨ و١٩٨٢، هذا فضلاً عن آلاف العمليات الفدائية داخل فلسطين المحتلة. وقد أدّت هذه الادوات دوراً ايجابياً، وكانت، وما زالت،

خير عون للدبلوماسية الفلسطينية، وذلك في ظل مثبطات وقيود موضوعية كثيرة أحاطت بها منذ البداية.

تأتي الأدوات الاعلامية والدعائية في مرتبة تالية للادوات العسكرية، في سياق أدوات تحقيق أهداف السياسة الفلسطينية. ويستند هذا الترتيب الى ان ترسُّخ أقدام م.ت.ف. دبلوماسياً وسياسياً، عربياً ودولياً، قد احتاج الى وقت أطول نسبياً من ذلك الذي احتاجه اللجوء الى الاعلام والدعاية، حتى ان الكثير من المكاتب التي أخذت الصيغة الدبلوماسية مؤخراً، بدأت نشاطها كمكاتب اعلامية.

لقد اهتمت م.ت.ف. بالادوات الاعلامية في وقت مبكر من نشأتها[٢٩]؛ فعملت على احياء المناسبات الفلسطينية، والعربية، والمثابرة على استضافة قادة الرأي والفكر التقدمي الأجنبي المساند للحقوق الفلسطينية؛ وأعتنت بالترويج لفكر المقاومة الفلسطينية؛ وأوفدت الملحقين الصحافيين في سفارات البلدان العربية، قبل اكتمال كوادرها وهيئاتها الدبلوماسية في السنوات الأخيرة. كذلك تستقبل الدائرة الاعلامية للمنظمة الوفود الحزبية، والدينية، والنسائية، والعمالية؛ وتقيم الندوات حول جوانب من قضية فلسطين. وهناك الكثير من النشرات والصحف والدوريات والكتب التي تصدر عن أكثر من مؤسسة فلسطينية، ومنها ما يحظى بشهرة عالمية رصينة واسعة النطاق، كمركز الابحاث الفلسطيني. وتعتبر الاذاعات الفلسطينية، التي تعمل من غير عاصمة عربية، من أهم الادوات الاعلامية للمنظمة[٣٠].

لقد تمخّضت الآلة الاعلامية الفلسطينية عن نجاح كبير، بالنظر الى ما أسهمت به من خدمة الأدوات الاخرى في السياسة الخارجية. فقد عرّفت بالقضية الفلسطينية، وبأهداف النشاط السياسي، والعسكري، الفلسطيني؛ وكان لها دورها في تثبيت الثقة بالذات في اوقات عصيبة؛ وأبرزت الوجه الحضاري للشعب الفلسطيني. يشهد بهذا النجاح، التغطية الاعلامية لاحداث الغزو الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ ، حيث اعتمدت المصادر الاعلامية الغربية على المصادر الفلسطينية؛ واعتبر الاعلام العالمي ان الاعلام الفلسطيني يتمتّع بصدقية عالية[٣١]. ويشهد بنجاح الاعلام الفلسطيني، وأهميته في خدمة السياسة الخارجية الفلسطينية، الثقة التي يوليها الاعلام العالمي للجانب الفلسطيني منذ بداية الانتفاضة الكبرى، وذلك مقابل تراجع الثقة في الاعلام الصهيوني ـ الاسرائيلي الذي سيطر لعشرات السنين، بل ومحاربة سلطات الاحتلال الاسرائيلية لانتشار الاعلام العالمي في فلسطين المحتلة، بعد فشل الآلة الدعائية الاسرائيلية في مداراة الوجه القبيح للسياسة الاستعمارية الاسرائيلية[٣٢].

اذا انتقلنا الى التحدث عن الأدوات الدبلوماسية، فان ممّا يسترعي الانتباه هو انها جاءت في مرتبة متأخرة من نشاط السياسة الخارجية الفلسطينية. فحتى مطلع السبعينات، كانت م.ت.ف. تعتبر ان الكفاح المسلّح (حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد) هو الاداة الاساسية لتحقيق الاهداف. بل ونصّت المادة التاسعة من الميثاق الوطني على ان الكفاح المسلح هو الطريق «الوحيد» الى تحرير فلسطين. غير ان ضرورات الحركة السياسية تنفي، نظرياً وتطبيقياً، صحة الاعتماد على أداة «وحيدة»، حتى لو كان استخدام هذه الاداة يصل حدّ الكمال. وهكذا فرضت الضرورات على السياسة الفلسطينية الاعتماد المتزايد على الادوات السياسية، وفي مقدّمها التفاوض والاتصالات الدبلوماسية، بحكم انها تساعد في جني ثمار الجهد المسلّح وبقية الأدوات[٣٣].

وممّا يستفاد من هذا التطوّر، ان حركة التحرر الوطني، كفاعل دولي، يمكن ان تستجيب،

بمرور الوقت، لبعض حقائق السياسة الدولية. وفي هذا الاطار، انشغلت م.ت.ف. بالنشاط الدبلوماسي على صعد ثلاثة، فلسطيني وعربي (اقليمي) ودولي.

فلسطينياً، سعت الدبلوماسية الى حثّ الشعب الفلسطيني على الفعل الايجابي، وتعبئته، وتخليصه، داخل فلسطين المحتلة، وخارجها، من أي مظاهر للقنوط واليأس؛ كما عملت على حشده خلفها، من حيث انه ركيزتها الاساسية. ومن خلال الاعتماد على خدمات المنظمة، الاجتماعية والاقتصادية، وأبنيتها الشاملة، نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في تأطير أبناء الشعب الفلسطيني من الناحية السياسية، والحفاظ على هويتهم الوطنية. وكثيراً ما كانت الجهود الدبلوماسية الفلسطينية الداخلية، مسؤولة عن تجنيب القوى السياسية الفلسطينية الوقوع في اسار التشرذم والاستقطاب السياسي المؤديين الى الانقسام، والعمل على احتواء العائدات السلبية لهذا الانقسام ان وقع، وذلك بحيث يجد المرء ان أبناء الشعب الفلسطيني يؤمنون، دائماً، وفي أشد الاوقات حرجاً، بما فيها أوقات الانقسام الداخلي الفلسطيني، بأن الدبلوماسية الفلسطينية التي تشرف عليها م.ت.ف. تمثّلهم جميعاً، وتعبّر عن رؤاهم السياسة العليا.

عربياً، رفعت السياسة الفلسطينية شعار «الجبهة العربية المساندة» التي تضمّ الأمة العربية كلها. وفي التطبيق العملي، نجحت الدبلوماسية الفلسطينية، الى حدّ ما، في وضع هذا الشعار موضع التنفيذ؛ اذ عملت على احياء البعد القومي للقضية الفلسطينية. ويصعب تصور المستوى الذي بلغته م.ت.ف. في الوقت الحالي على الصعيد الدولي، دون الاخذ في الاعتبار الحشد السياسي العربي من خلفها. وبسبب حالات الصدام العربي ـ العربي، كثيراً ما علقت الدبلوماسية الفلسطينية في مطبّات السياسات العربية المتباينة. ومع ذلك، يبدو ان طول المراس قد أورث الدبلوماسية الفلسطينية قدرة توفيقية عالية، مكّنتها من الابحار في أجواء السياسة العربية. كذلك، فانه بسبب الكثير من التناقضات العربية، والخلافات العربية حول أسلوب ادارة الصراع مع اسرائيل واختلاف مدى الانشغال بمسار القضية الفلسطينية بسبب هذه التناقضات جميعاً، عانت الدبلوماسية الفلسطينية، وبخاصة في فترة النشأة واخضرار العود، من محاولات الشدّ والجذب الى هذا الطرف العربي، أو ذاك[٣٤]. لذلك، فانّ تقويم أداء الدبلوماسية الفلسطينية، على الصعيد العربي، يكون قاصراً انْ لم تحدوه النظرة الشاملة والمعرفة الدقيقة بأجواء الحياة السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في المنطقة.

وفي السياق ذاته، وبسبب طبيعة الممارسات السياسية في البلاد العربية التي تشغلها كثيراً مسألة السيادة الوطنية (القطرية)، وبخاصة في ظل انحسار المدّ القومي، لا يمكن القول ان الدبلوماسية الفلسطينية قد نجحت في التواصل مع كل الأطر الشعبية والسياسية العربية القاعدية. لذا، فانه يبدو ان على هذه الدبلوماسية ان تسعى حثيثاً الى التواصل مع هذه الأطر، بحكم وجود نوع من التطور الديمقراطي الآخذ في التمدد حثيثاً بالمنطقة، ممّا قد ييسّر السبيل الى حشد القوى الشعبية خلف الأهداف الفلسطينية التي تتقاطع، تاريخياً وسياسياً، مع أهداف هذه القوى. كذلك، فانه هام جداً ان تنشغل الدبلوماسية الفلسطينية بالابقاء على جذوة البعد القومي للقضية الفلسطينية على امتداد المنطقة العربية، بحكم حاجة الحركة السياسية الفلسطينية الى مساندة القوى العربية في ادارة الصراع مع الاستعمار الصهيوني ـ الاسرائيلي.

دولياً، عملت الدبلوماسية الفلسطينية على احياء القضية الفلسطينية، والتعريف بحركة

التحرر الوطني الفلسطينية، كحركة مشروعة ضد استعمار استيطاني ـ احلالي ـ عنصري، ندرت سوابقه في التاريخ. ولنا ان نقدّر الجهد الذي بذلته هذه الدبلوماسية لاعادة التذكير بالشعب الفلسطيني ووجوده وسط بيئة دولية لها شواغلها الكثيرة. ومن المفترض ان الانتشار السياسي الفلسطيني في قارّات العالم الست، في الوقت الراهن، لم يأت اعتباطاً، وانما وقفت خلفه دبلوماسية مكافحة (بمساندة عربية غير منكورة) حتى استطاع الدبلوماسي الفلسطيني ان يتبوّأ مقعده في معظم دول العالم ومختلف المحافل الدولية. على سبيل المثال، يمكن الاشارة الى الجهد الدبلوماسي الذي بذل كي تأخذ م.ت.ف. مقعد العضو كامل العضوية في الجامعة العربية؛ ومقعد المراقب الدائم في الامم المتحدة؛ ومقعدها على قدم المساواة مع الدول العربية في اطار الحوار العربي ـ الاوروبي؛ والامثلة ولا شك كثيرة. لقد اخترقت الدبلوماسية الفلسطينية بذلك آفاقاً سياسية على ساحات دولية كانت تعدّ حكراً، لعشرات السنين، على الدبلوماسية الاسرائيلية. وكثيراً ما يشير الدبلوماسيون الفلسطينيون الى الاحباط الذي يشعر به الاسرائيليون، حينما يواجهون بالحجج متعددة البعد التي تدحض مزاعمهم في المؤتمرات والمحافل الدولية؛ وهو ما لم يعتد عليه الاسرائيليون طويلاً.

محدّدات السياسة الفلسطينية

لا تكتمل محاولة قراءة السياسةالخارجية الفلسطينية دون الاقتراب من محدّدات هذه السياسة. ويقصد بالمحددات، في هذا الموضع، مجموع المؤثرات التي تطرح ذاتها على السياسة الخارجية الفلسطينية (أو السياسة الخارجية لأية وحدة فاعلة في العلاقات الدولية)، بحيث تشكّل قيوداً، أو ضغوطاً، معيّنة، سواء عند تحديد أهداف هذه السياسة، أو عند السعي الى تحقيق الاهداف في الحركة والممارسة.

ويمكن القول، ان الأطر المحلية (الفلسطينية) والاقليمية (العربية والاسرائيلية) والدولية، التي تعمل م.ت.ف. في حدودها قد تركت آثارها في السياسة الخارجية الفلسطينية، بمثل ما كانت هذه الأطر موضعاً لمحاولة تهيئتها، من أجل تحقيق أهداف هذه السياسة.

من ناحية أولى، وعلى الصعيد الفلسطيني المحلي، يلاحظ ان سياسة م.ت.ف. لا تعدو كونها ترجمة لواقع الشعب الفلسطيني. لقد انعكست حالة تشتّت هذا الشعب على توجّهات المنظمة وأهدافها، وبخاصة من حيث تعدد التنظيمات الفلسطينية، السياسية والعسكرية، وتباين توجهاتها نسبياً، وهو ما شكّل أحد مدخلات صناعة القرار الفلسطيني على نحو ما ذكر من قبل. الأمثلة بها الصدد كثيرة، فتنظيم «فتح» الذي اختمر على الساحة الفلسطينية منذ أواخر الخمسينات، وأعلن عنه في مطلع العام ١٩٦٥، أسهم في تغيير نظرة المنظمة الى طبيعة العلاقات الفلسطينية ـ العربية. وكان مبدأ الكفاح المسلّح ومبدأ عدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول العربية من المنطلقات الفكرية لهذا التنظيم، التي أضحت من صلب السياسة الخارجية للمنظمة في معركة التحرير الوطني، فيما بعد.

كذلك، فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هي من بين التنظيمات الفلسطينية التي لا يمكن تجاهل تأثيرها في سياسة م.ت.ف. وهي تتبنّى «الاشتراكية العلمية» كدليل نظري لها، منذ آب (أغسطس) ١٩٦٨[٣٥]. وهذا النهج المتكامل قد لا يتوافر لتنظيم فلسطيني آخر. وقد قدّمت الجبهة الشعبية التراجم والتفسيرات الفكرية لكثير من الأهداف الفلسطينية، مثل هدف الدولة الديمقراطية العلمانية[٣٦]، وفلسطين المستقبل، ومضمون الكفاح المسلّح. كما كانت معارضة الجبهة

لـ «اتفاق عمّان» (١٩٨٥)، ضمن عوامل أخرى، خلف الغاء هذا الاتفاق في الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني[٣٧].

ومن ناحيـة أخرى، كان زعيم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أول من تحدث عن شعار «الدولتين على أرض فلسطين»، كهدف مرحلي للاستراتيجية الفلسطينية، منذ اواخر العام ١٩٧٣، وهو ما تمّ تبنّيه في م.ت.ف. بعد ذلك.

وبـدورها، تؤثر القوى السياسية في الأرض المحتلة في الاستراتيجية الفلسطينية[٣٨]. ولذلك، حرصت م.ت.ف. على تتبّع الاتجاهات السياسية في الأرض المحتلة. ومن الأمثلة البارزة بهذا الصدد ما يقال عن ان المنظمة، في اعلانها عن تبنّيها لهدف اقامة السلطة الوطنية في أي جزء يتحرر من فلسطين، يعزى الى اتصالها بـ «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في الأرض المحتلة، التي كانت تحبّذ هذا الهدف، بسبب الظروف الموضوعية المحيطة بها[٣٩]. كذلك كان اعلان الدولة الفلسطينية أحد مخرجات وافرازات تفاعلات الانتفاضة الكبرى في فلسطين المحتلة، حيث شكل، نسبياً، استجابة للحركة السياسية للانتفاضة.

ممّا يلفت النظر تلك القدرة التوفيقية العالية التي تتمتّع بها م.ت.ف. والتي تجعلها تصل الى صيغة مقبولة من غالبية الشعب الفلسطيني، على الرغم من كثرة الأطر التنظيمية والعسكرية لهذا الشعب والضغوط المختلفة التي تخضع لها المنظمة ذاتها[٤٠].

ومن ناحية ثانية، وعلى الصعيد العربي، يلاحظ ان النظام الاقليمي العربي يقع في مقدّم المؤثرات في تحديد حركة السياسة الخارجية الفلسطينية. ذلك ان م.ت.ف. جزء من النظام الاقليمي العربي، تتعـايش معـه، وبه، ومن خلاله. وتشكل الدائرة العربية اولى الدوائر التي تحتك بها المنظمة على الصعيـد الخـارجي، وبصفة يومية، وعلى جميع الصعد. وفي بداية نشأتها، وقعت المنظمة فريسة الانقسام العربي بين معسكري ما سمّي بـ «الدول التقدمية» «والدول الرجعية» العربية، حيث نظر اليها البعض على انها تميل الى نظام عربي من هذا المعسكر، أو ذاك[٤١]، ثمّ وقعت المنظمة تحت ضغـوط التنـاقضـات العـربية المختلفة في ما يخص اسلوب المواجهة مع اسرائيل وادارة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وخصوصاً بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، على نحو ما أشرنا اليه من قبل[٤٢].

ولم يكن مبدأ عدم التدخّل الفلسطيني في شؤون الدول العربية مقابل عدم تدخل الاخيرة في شؤون م.ت.ف. بكاف لمنع الاحتكاكات العربية ـ الفلسطينية. فالمنظمة عوّلت، بشكل أو بآخر، على هذه الدول لمساعدتها في مجالات التسليح، والدعم السياسي، وتوفير قواعد التحرك العسكري، فضلاً عن حاجتها الى العون المادي من هذه الدول، وتسهيل التواصل مع قطاعات الشعب الفلسطيني فيها. ومن جهتها، مارست دول عربية عديدة محاولات للجم سلوك المنظمة، والتأثير في سياستها وحركتها السياسية[٤٣]. وهكذا، فان اختلاف طبيعة المنظمة، من جهة، واختلاف أهدافها، من جهة أخرى، مقارنة بالكثير من الدول العربية، جعل الطابع الغالب على تفاعلاتها مع محيطها الاقليمي العربي طابعاً صراعياً. وقد أثبتت احدى الدراسات ان نحو ٨٧ بالمئة من التفاعلات السياسية الخارجية لـ م.ت.ف. قد جرت في محيطها الاقليمي، أي مع الدول العربية (بنسبة ٤٦ بالمئة) واسرائيل (بنسبة ٤١ بالمئـة)، وذلك بين العـامين ١٩٦٤ و١٩٧٨. وتوصلت هذه الدراسة الى ان نحو ٦٠ بالمئة من مجمـوع تفـاعـلاتهـا مع الدول العـربية كانت ذات طابع صراعي[٤٤]، وذلك على غير المتوقع من

اطار يشترك مع المنظمة والشعب الفلسطيني في روابط قومية جمّة.

على أي حال، تتّبع م.ت.ف. في علاقتها الخارجية بالدائرة العربية مجموعة من الثوابت؛ منها ان هدف التحرر الفلسطيني لا يمكن تحقيقه بالكفاح الفلسطيني المنفرد، وان الفلسطينيين هم الطليعة ضمن جهد عربي مشترك في هذا الاطار[٤٥]. وهو ما يتطلّب منها ان تظل موضع ثقة الدول العربية جميعها. ونظراً الى صعوبة هذا الواقع العربي المحيط بها، فقد كان على المنظمة ان تبذل جهداً من أجل التكيّف مع هذا الواقع، على نحو أو آخر. غير ان ذلك لا ينفي انها كانت تقوم بدور المبادر في بعض الاحيان. ومن مظاهر التكيّف، استجابتها لمناخ التسوية الذي ساد عقب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، واعلانها عن هدف الدولة الوطنية في الضفة وغزة. فكما يرى البعض، كان احتمال بقاء «الثورة الفلسطينية» في المنفى، في حال حدوث التسوية، يصل الى نقطة متدنّية[٤٦].

ومن بين مظاهر القدرة على المبادرة، يلاحظ البعض ان توجهات الدول العربية نحو أسلوب ادارة الصراع مع اسرائيل تتأثر بما تطرحه السياسة الفلسطينية، وذلك الى الدرجة التي يبدو فيها احتمال التوصّل الى تسوية نهائية للقضية الفلسطينية (عربياً ـ اسرائيلياً)، بمعزل عن ارادة م.ت.ف. هو احتمال غير مضمون وشبه مستحيل[٤٧]، هذا فضلاً عمّا قامت به المنظمة، أحياناً، من عمليات وساطة لتخفيف حدّة التوتر في بعض الأزمات بين الدول العربية ذاتها، لعل منها محاولات المنظمة لتسوية ما عرف بـ «أزمة الخليج» منذ الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠.

ومن ناحية أخيرة، وعلى الصعيد الدولي، يلاحظ انه كان للبعد الدولي، دوماً، أثر ودور حاسمان في مسار القضية الفلسطينية. ولم ينف بروز م.ت.ف. هذا الدور، بل استمر في تفاعله مع سياستها الى حد بعيد. وبين القوى الدولية يبرز دور القوتين العظميين؛ ثمّ بقية الدول والمجموعات الدولية والتنظيمات الدولية، على اختلاف درجات تأثيرها.

وفي ما يتعلق بدور القوتين العظميين، تلاحظ شدة تباين الموقف الاميركي عن الموقف السوفياتي من مسار القضية الفلسطينية في مراحلها المختلفة، وكذلك من سياسة المنظمة.

فبالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، فانه لم يتجاوب، بشكل سريع، مع أفكار المنظمة وأهدافها عند نشأتها في منتصف الستينات[٤٨]؛ وبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، تغيّر الموقف السوفياتي نحو التعاطف السلبي مع الاهداف الفلسطينية؛ ثمّ خطا نحو علاقات غير رسمية مع المنظمة، من خلال التنظيمات الشعبية. وكان للادانة السوفياتية لعمليات العنف الخارجية الفلسطينية أثرها في ايقاف هذه العمليات فيما بعد[٤٩]. ثمّ تقدّم الاتحاد السوفياتي خطوات نحو السياسة الفلسطينية، حين أعلن عن تأييده الرسمي، والعلني، لـ م.ت.ف. وأهدافها كحركة تحرر وطني، وبخاصة بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. وقدّم دعمه السياسي، والعسكري، الى هذه الاستراتيجية في حدود تحرير الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بقضية فلسطين. وعلى الرغم من ذلك، وممّا أُشيع من ارتباط الاستراتيجية الفلسطينية بالسياسة السوفياتية تجاه منطقة الشرق الاوسط، الّا ان واقع الحال لا يثبت صحة هذا الزعم. فقد انتقدت م.ت.ف. السياسة السوفياتية تجاه قضية فلسطين في بعض الاحيان[٥٠]. غير ان المنظمة ظلّت في حاجة الى الدعم والتأييد السوفياتي كقوة مؤثرة في العالم المعاصر. كما ان القضية الفلسطينية كانت، في التحليل الاخير، الباب الذي ولج منه النفوذ السوفياتي الى المنطقة العربية[٥١]. وغالباً ما تحظى المبادرات السوفياتية تجاه القضية الفلسطينية بالتأييد الفلسطيني، نظراً الى اقترابها من المفهوم الفلسطيني لحل

القضية، وخصوصاً في اطار الاهداف المرحلية للمنظمة.

أمّا الولايات المتحدة الاميركية، فقد وقفت موقفاً عدائياً من أهداف الشعب الفلسطيني، واستراتيجيته السياسية، والعسكرية، معتبرة ان هذه الاستراتيجية تشكل خطراً على الشرق الاوسط. وعملت على تحذير الدول العربية من التعامل مع المنظمة عند قيامها. وقد استمر الرفض الاميركي للمنظمة منذ العام ١٩٦٧، وكذلك للوجود السياسي المستقل للشعب الفلسطيني. ولكنها رأت، في وقت لاحق، ان لهذا الشعب مصالح يمكن تحقيقها في المنطقة، من خلال تسوية أردنية ـ اسرائيلية فقط[٥٢]. وعلى خلاف الموقف السوفياتي، رفضت الولايات المتحدة الاميركية قرارات الامم المتحدة بشأن استقلال الشعب الفلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً لهذا الشعب. وأكدت تحالفها مع اسرائيل في موقف مشترك من م.ت.ف. حين قطعت تعهداً على نفسها لاسرائيل، في العام ١٩٧٥، ان لا تعترف بالمنظمة ما لم تعترف الأخيرة باسرائيل، وشرعية وجودها وبالقرارين الدوليين ٢٤٢ و ٣٣٨. والتزمت بذلك الادارات الاميركية المتوالية، في عهدي فورد وكارتر وحتى الايام الاخيرة من عهد ريغان، حين شرعت الادارة الاميركية في التحاور مع المنظمة، تحت ضغط ما أعلنته المنظمة في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، من اعتراف بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

وفي الحقيقة، فان هذا القرار لم يتمخّض عن حقائق سياسية جديدة من الطرف الاميركي تجاه اهداف السياسة الفلسطينية، وظل محكوماً بمسيرات العداء الاميركي لهذه الاهداف، ممّا قاد الى توقّفه بعد عام من بدئه.

على أي حال، فان الامر الذي لا شك فيه هو ان مسار القضية الفلسطينية قد تأثر مطوّلاً برياح السياسة الكونية للقوتين العظميين. وليس أدل على ذلك من طبيعة المبادرات التي طرحتها القوتان تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتزامن هذه المبادرات[٥٣]؛ هذا علاوة على الدعم العسكري، والسياسي، اللذين تتلقاهما اطراف الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومنها م.ت.ف. في أثناء حالة السلم النسبي، أو عند تصاعد الصراع الى مستوى الحرب.

أمّا بالنسبة الى تأثير السياسة الفلسطينية في السياسة الاسرائيلية، فغني عن الذكر ان اسرائيل رفضت، دوماً وبشكل مطلق، الاعتراف بالطبيعة السياسية لقضية فلسطين التي تمثلها م.ت.ف. كما رفضت القرارات الدولية المتعلقة بالحقوق الفلسطينية، وبخاصة الحق في تقرير المصير على أرض فلسطين. وتصف اسرائيل الصراع العربي ـ الاسرائيلي بأنه «صراع حدود بينها وبين الدول العربية»؛ وتعتبر ان قضية اللاجئين، أو النازحين، الفلسطينيين ليست سوى «احدى المشكلات الناجمة عن صراعها مع هذه الدول»، وان ثمة مشكلات أخرى للاجئين، مشيرة بذلك الى قضية اليهود الذين غادروا الدول العربية، وهم ـ حسب زعمها ـ قد طردوا من هذه الدول، ولهم حق المطالبة بالتعويض. وتنظر اسرائيل الى الاستراتيجية الفلسطينية ومواثيق م.ت.ف. بصفتها نقيض الوجود الاسرائيلي ذاته، وتعتبر ان مطالبتها بالاعتراف بهذه المنظمة، أو بدولة فلسطينية مستقلة على أي جزء من فلسطين، هو كمن يطلب من دولة ان تنتحر.

لا تعدو م.ت.ف. بالنسبة الى اسرائيل وسياستها كونها منظمة «ارهابية»! لا يحق لها الاشتراك في تسوية قضية «الشرق الاوسط». ولذلك، تلاحق اسرائيل المنظمة بالدعاية والتشويه، وتعمل على سحق قاعدتها العسكرية، والسياسية، وقتل الرموز والقيادات الفلسطينية، أو اعتقالهم، خارج الأرض المحتلة وداخلها. وهكذا، فان الموقف الاسرائيلي يمثّل العقبة الاساس في سبيل تحقق

الاستراتيجية الفلسطينية على جميع الصعد؛ كما ان ما طرحته اسرائيل على طريق تسوية ما يعرف بقضية الشرق الاوسط، لم يلتق، على أي نحو، مع أهداف الاستراتيجية الفلسطينية لحل قضية فلسطين.

خلاصة

للوهلة الاولى، تبدو عملية تحليل السياسة الخارجية الفلسطينية التي اضطلعت م.ت.ف. بها طوال أكثر من ربع القرن، عملية هيّنة؛ اذ ما على التحليل سوى متابعة ما يجرى في عدد من المؤسسات واضحة التسلسل، كالمجلس الوطني واللجنة التنفيذية والدائرة السياسية بشكل خاص. غير ان النظرة الفاحصة الشاملة تبرز مدى التعقّد الذي يحيط بصنع هذه السياسة، وبادارتها وتنفيذها. فبحكم المحدّدات (الضغوط والقيود) التي فرضت نفسها على حركة التحرر الفلسطينية، بعامة، لم يتوفر للمنظمة قاعدة اقليمية ثابتة، أو موارد محدّدة معلومة، أو قدرة مستمرة على ضمان المساندة الاقليمية، والدولية، بالقدر المطلوب لتحقيق الاهداف. وتبلغ الأمور، أحياناً، مستوى مؤلماً، حين تعجز المنظمة عن ايجاد مكان مناسب لعقد اجتماعاتها. حدث ذلك غير مرة، في ما يتعلق باجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني. ومعلوم ان قوى المنظمة العسكرية تتوزع على مساحة عشرات الآلاف من الكيلومترات خارج فلسطين، ناهيك عن التحدث عن صعوبة التواصل مع القاعدة البشرية الفلسطينية في الشتات. ان هذه الظواهر، وغيرها من المعوّقات التي يصعب تصورها، كثيراً ما أدّت الى الحؤول دون انتظام حركة السياسة الخارجية الفلسطينية.

ومع ذلك، فان مقارنة المنجزات في الوقت الحالي بما كان عليه الحال عند نقطة البداية منذ ربع قرن، توضح الى أي مدى كانت السياسة الخارجية الفلسطينية قادرة على التعامل، بحنكة، مع مختلف الضغوط والتعقيدات التي أحاطت بعمل المنظمة. وقد يصل بنا الأمر الى القول ان ادارة السياسة الخارجية الفلسطينية قد رسّخت تقاليد في الممارسة، تعجز عن ترسيخها أطراف دولية تتهيّأ لها افضل الظروف، بما في ذلك الاستقلال الوطني. وعلى سبيل المثال، رسّخت السياسة الفلسطينية مؤسسات واضحة المعالم والاختصاصات، تقوم بعملية صنع السياسة وادارتها ومتابعتها، الأمر الذي لا يتوفر لكثير من الدول المستقلة في ما يعرف بالعالم الثالث، وفي بعض هذه الدول تصدر السياسة الخارجية عن شخص واحد لا اكثر!

---

(١) انظر د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ـ جامعة القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٢٩ ـ ١٣٩.

(٢) د. مارسيل ميرل (ترجمة د. حسين نافعة)، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦، ص ٤٣٣.

(٣) Selim, Mohammed E.; "The Survival of Nonstate Actor; The Foreign Policy of PLO", (in) B. Korany and A.E. Hillal (Eds), *The Foreign Policy of Arab States*, Boulder, Co.: West View Press, (AUCP), 1984, p. 198.

(٤) د. سليم، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣١.

(٥) د. سامي مسلّم، «البنية التحتية لـ م.ت.ف.»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦٦/١٦٧، كانون الثاني (يناير) ـ شباط (فبراير) ١٩٨٧، ص ١٩؛ وكذلك نص المادة ٣٣ من الميثاق الوطني الفلسطيني، **وثائق فلسطينية**، تونس: دائرة الثقافة ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ص ٣٤٧.

(٦) انظر، عبدالمنعم سعيد، «العلاقات الدولية

لـ م.ت.ف.»، **الفلسطينيون في الوطن العربي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٦٦٨.

(٧) Jureidini, Poul A. and William E. Hazzen, *The Palestinian Politics*, Mass.: Lexington Book, 1979, p. 21.

(٨) «دورات المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٨٤» (ملف)، **القدس** (القاهرة)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، ص ٢٤ ـ ٣١.

(٩) للمزيد عن توجهات الفصائل الوطنية الفلسطينية، راجع غازي خورشيد، **دليل حركة المقاومة الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧١.

(١٠) Selim, **op. cit.**, p. 119

(١١) د. مسلّم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(١٢) انظر، محمد خالد الازهري، «الرأي العام الاوروبي وقضية فلسطين بين النكبة والانتفاضة»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٧، آذار (مارس) ١٩٨٩، ص ١٢٣ ـ ١٤٠.

(١٣) الاهداف العامّة في السياسة الخارجية هي الاهداف التي تشتمل على جانب من الغموض، وغالباً ما تكون مطاطة، وعرضة للتفسيرات المتضاربة، وذلك بعكس الاهداف المحدّدة التي تكون واضحة، لا تترك مجالاً للتخمين. ومن ناحية أخرى، فان الهدف الاستراتيجي هو الهدف الاعلى والاساس للتحرك، وغالباً ما لا تكون عرضة للتغير باختلاف الظروف المحيطة، بينما تكون الاهداف المرحلية بمثابة خطوات على طريق تحقيق الهدف الاستراتيجي، وقد ينتابها التغيّر بحكم المتغيرات والظروف التي ترد على الحركة. حول نوعية الاهداف في السياسة الخارجية، راجع د. اسماعيل صبري مقلّد، **العلاقات السياسية الدولية؛ دراسة في الاصول والنظريات**، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧١، ص ١١٣ ـ ١١٦.

(١٤) Jureidini, **op. cit.**, p. 22

(١٥) د. هشام شرابي، **المقاومة الفلسطينية في وجه اسرائيل وأميركا**، بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٢، ص ٢٢٢.

(١٦) نص قرارات الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني في «وثائق فلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧٤.

(١٧) **نصّ خطاب الاخ ياسر عرفات (ابو عمّار) في الجمعية العامة للامم المتحدة، ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤**، بلا مكان نشر: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر.

(١٨) صبري جريس، «المجلس الوطني الفلسطيني؛ نحو دولة فلسطينية مستقلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦٦، أيار (مايو) ١٩٧٧، ص ١٨.

(١٩) للمزيد، راجع **التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ «الاهرام»، ١٩٨٦، ص ٢٧١ ـ ٣٠٦.

(٢٠) **المصدر نفسه**، ص ٣٠٥؛ كذلك خالد الحسن، **الاتفاق الاردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك**، عمّان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

(٢١) نصّ قرارات الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في «وثائق فلسطينية»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٠.

(٢٢) انظر اعلان الاستقلال والبيان السياسي للمجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٨، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٢.

(٢٣) د. مقلّد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٢.

(٢٤) تشير الى هذه الحقائق الأدبيات كافة التي تناولت نشأة م.ت.ف. أو حتى الفصائل الفلسطينية. راجع، على سبيل المثال، عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية؛ الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٧**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٩؛ كذلك د. اسعد عبدالرحمن، **منظمة التحرير الفلسطينية؛ جذورها، تأسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧.

(٢٥) د. علي الدين هلال، «الفكر السياسي لحركة المقاومة»، في «الفلسطينيون في الوطن العربي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦١٧.

(٢٦) د. مقلّد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٧.

(٢٧) انظر تحليلاً مطوّلاً لهذا الجانب في فيصل

حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٠. وحول استراتيجية العنف لتحقيق الاهداف الفلسطينية، راجع **سلسلة دراسات وتجارب ثورية**، بلا مكان نشر: مكتب الاعلام والتوجيه المعنوي ـ «فتح»، بلا تاريخ نشر.

(٢٨) Selim, **op. cit.**, p. 205

(٢٩) انظر، بتوسّع، د. حسين ابو شنب، **الاعلام الفلسطيني**، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٨.

(٣٠) Brown, Danlil; "The Voice of Palestine", *The Middle East Journal*, Vol. 39, No. 1, Spring 1985.

(٣١) Smith, Pamela Ann; "Theانظر European Reaction to Israel", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XI, No. 4, Summer 1982.

(٣٢) انظر، على سبيل المثال، الازهري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٧ ـ ١٤٠؛ وكذلك د. عبدالوهاب المسيري، **الانتفاضة الفلسطينية والازمة الصهيونية**، القاهرة: المطبعة الفنية، ١٩٨٩، ص ١٥١ ـ ١٧٧.

(٣٣) Selim, **op. cit.**, p. 218

(٣٤) تتحدث عن ذلك الأدبيات التي أرّخت لنشأة المنظمة. راجع منها احمد الشقيري، **من القمة الى الهزيمة**، بيروت: دار العودة، ١٩٧١؛ وجميل الشقيري، **مؤتمر الملوك والرؤساء وم.ت.ف.** الاسكندرية: مطبعة التحرير، ١٩٦٠؛ وشفيق الحوت، **عشرون عاماً في م.ت.ف.** بيروت: دار الاستقلال، ١٩٨٦.

(٣٥) خورشيد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٣.

(٣٦) Jureidini, **op. cit.**, p. 23

(٣٧) «التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٨٥»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٦.

(٣٨) فيصل حوراني، «م.ت.ف. والاتجاه سوية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٩٩، شباط (فبراير) ١٩٨٠، ص ٣٥ ـ ٤٠.

(٣٩) راجع، بالتفصيل، عواد الاسطل، **الاتجاهات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٨٦، ص ٣٣٣ ـ ٣٣٦.

(٤٠) Quant William B., Fuad Jabber and Ann Mosely Lesch; *The Politics of Palestinian Nationalism*, Berekley: University of California Press, 1973, p. 93.

(٤١) Macintry, Ronald, "The PLO; Tactics, Strategies and Options toward the Geneva Conference", *Journal of Palestine Studies*, Vol. IV, No. 4, Summer 1975, p. 72.

(٤٢) للمزيد، راجع مصطفى علوي، «التناقضات العربية»، في د. حامد ربيع (مشرف)، **المضمون السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٨، ص ٣٩٩ ـ ٤٣٨.

(٤٣) Selim, **op. cit.**, p. 234

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٤.

(٤٥) Khalid, Rashid and Camille Mansour; *Palestine and the Gulf*, Beirut: Institute for Palestine Studies, 1982, p. 280.

(٤٦) عصام سخنيني، «مكوّنات القرار في المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة الثانية عشرة)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٥، تموز (يوليو) ١٩٧٤، ص ٦.

(٤٧) عفاف الباز ومحمد صابر عنتر، «مفهوم الأمن القومي العربي في الحوار العربي ـ الأوروبي»، في «المضمون السياسي للحوار العربي ـ الاوروبي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٩.

(٤٨) انظر، الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧؛ كذلك د. محمد كمال يحيى، **السوفيات والقضية الفلسطينية، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧**، القاهرة: الطباعي العربي للنشر، ١٩٨٦.

(٤٩) Ma'oz, Moshe; "The Palestinian Guerilla Organizations and Soviet Union", in **Palestine Arab Politics**, Jerusalem: Jerusalem Academic Press, 1975, p. 93.

(٥٠) هيلين دانكوس (ترجمة عبدالله اسكندر)، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥**، بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٣، ص ٢٠ وما بعدها.

(٥١) الشقيري، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٧ ـ ١١٨.

(٥٢) د. ابراهيم ابو لغد، «حول سياسة أميركا الفلسطينية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٧١، (اكتوبر) ١٩٧٧، ص ١٤.

(٥٣) على سبيل المثال، عندما أعلن الرئيس الأميركي رونالد ريغان عن مبادرته في ١٩٨٢/٩/٢، قدّم الاتحاد السوفياتي ما عرف بـ «مبادرة بريجنيف» في ١٩٨٢/٩/١٥. نص المبادرتين في **شؤون عربية**، تموز (يوليو) ١٩٨٣، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٨.

الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٣)

د. نبيل حيدري

ثمّة ضرورة لربط ثلاثة عوامل مميزة، برزت في سياق العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، بمنظور واحد يتيح، قدر المستطاع، تلمّس وضع الاتحاد السوفياتي في النظام الاقليمي الشرق اوسطي بمجمله: العامل الاول هو ما اظهره الدعم السوفياتي لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ من مسافة تفصل بين الطموحات الوطنية الفلسطينية والتوجهات السوفياتية، ذلك ان دعم قرار ترفضه حركة المقاومة الفلسطينية يعني، بالضرورة، تجاهل هذه الحركة. والعامل الثاني هو شجب الكرملين، بشدة، الشعار الداعي الى تدمير اسرائيل، وتشديده، فقط، على النضال ضد عنصرية الدولة العبرية، وضد سلوكها الرجعي، وطبيعتها الاستعمارية. وكان الموقف السوفياتي، في هذا الشأن، يتبنّى الصيغة النموذجية للتسوية، وهي الحاجة الى ضمان استقلال كل دول المنطقة، واسرائيل هي احدى تلك الدول. وبمعنى آخر، ان معارضة الاتحاد السوفياتي لشعار تدمير اسرائيل هي مسألة مبدأ، وان تحبيذه لوجود دولة اسرائيل هو ادراكه العميق ان الاخيرة حقيقة قائمة، وان اي تهديد لوجودها سوف يستدعي تدخلاً اميركياً، يجرّ معه كل ما يمكن من ذيول، بما في ذلك التهديد بالمواجهة الشاملة بين القوتين العظميين. أمّا العامل الثالث، فهو ان الاتحاد السوفياتي لم يكن قد حدّد، بعد، بدقة، مستقبل النضال الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. واذا ما وصل الكرملين الى تأييد فكرة اقامة الدولة الفلسطينية في العام ١٩٧٤، والاعتراف الحذر بدور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، فان ثمة التباسات عدّة بقيت قائمة، منها مسألة الحدود: هل هي حدود العام ١٩٦٧؟ ام حدود العام ١٩٤٧، المبيّنة في مشروع التقسيم؟

على هذا الاساس سوف نعمل، في سياق الرصد والتحليل، على تسليط القدر الكافي من الضوء على الطابع الاساس للمظاهر الكامنة في هذه العوامل الثلاثة. لذلك يبدو من الضروري ان نحاول، اولاً، التمسّك، على نحو ما، بالطابع التاريخي للعلاقة بين الطرفين، على ان نقارب، فيما بعد، امكانات تطور الوضع القائم بين دولة عظمى ازداد نفوذها الدولي بشكل كبير، وبين فاعل ليس دولة بل حركة تحرر منظمة تلعب دوراً ذا شأن على الساحة الشرق اوسطية، ممّا يتيح لنا، في الواقع، ان نكمّل، بل وان نصوّب، مراحل تلك العلاقة.

لا ريب في ان ثمة معطى جوهرياً في المعتقد الايديولوجي السوفياتي يكتسب الاعتماد عليه بعض الاهمية. ذلك ان المشكلة الجوهرية التي كانت بادية للعيان في علاقات الاتحاد السوفياتي بمنظمة التحرير الفلسطينية، هو تصور السوفيات وجود عناصر متطرفة ذات ميول صينية فيها، وميلها

الى الارهاب الدولي، واعتقادها بأن تدمير اسرائيل العسكري فحسب، هو الذي سوف يجلب الحل للقضية الفلسطينية. وبالطبع، هناك امثلة عديدة توسّع فيها المعتقد الايديولوجي السوفياتي، وشُوّه، او أُهمل، ليتوافق مع ما تمليه التكتيكات السياسية. الّا ان الاتحاد السوفياتي كان (ليس دائماً) ينظر الى الارهاب كشيء «غير مثمر»، وفي الحالة الفلسطينية، بالذات، «مضر بالقضية العربية». ولا شك في انه يمكن اعتبار هذا الموقف المحافظ، نسبياً، نحو الارهاب ضمن الاطار العام للتوجهات السوفياتية نحو «الكفاح المسلّح» و«الثورة» و«حرب التحرير الوطنية»[1]. وقدّمت غاليا غولان مساهمة نقدية جديرة بالتأمل، في هذا المجال، حيث ذهبت الى «ان تعريف سياسة التعايش السلمي، بعد رحيل جوزيف ستالين، احدثت الحاجة الى تخفيف التوترات العالمية، رغبة في العودة الى تكتيك لينين للاحزاب الشيوعية وموضوع الثورة في البلدان التي باتت تعرف بالعالم الثالث. وقد عنت العودة الى الاتجاه اللينيني التأييد الشيوعي للبورجوازية الوطنية في العالم الثالث، والتحالف معها، اي المجتمعات ما قبل الرأسمالية او المجتمعات الرأسمالية الناشئة التي تحول دون الثورة الاشتراكية او القيادة العمالية لعمل ثوري، بسبب عدم وجود البروليتاريا المحلية، او وجودها الضعيف فيها. وهذا يعني، على وجه العموم، تأجيل العمل الثوري الاصيل خلال فترة التعاون مع الانظمة البرجوازية، المشغولة، ظاهرياً، في نضال وطني من اجل الاستقلال عن الامبريالية الغربية، ويعني، نظرياً، ايضاً، الدعم لحركات التحرر الوطني غير الحاكمة في نضالها ضد الامبريالية. وعلى كل حال، فقد شجعّت المصالح السوفياتية التعاون مع الانظمة البرجوازية في تخفيف حدة التوتر من اجل دفع متابعة بعض الاهداف الاستراتيجية والاقتصادية. ولذا، فقد ازداد دعم حركات التحرر الوطني ممزوجاً باعتبارات الحرب والسلم والتوتر والهدوء». وخلصت الى «ان احدى نقاط الخلاف بين الاتحاد السوفياتي والصين، في كل ما يتعلق بحروب التحرر الوطني وتطرفها، كان الدعم السوفياتي للعمل المسلح، او حتى لحروب التحرر، يبدو قريب المنال عندما تعتقد موسكو، فقط، بأن فرصة النجاح لهذه الحركات حقيقية، او ان احتمال التدخل الغربي (الاميركي بالتحديد) ضعيف، او غير قائم»[2].

في الامكان الاعتقاد، ايضاً، بأن الاتحاد السوفياتي كان يفضّل، في منطقة متفجّرة كالشرق الاوسط ذات الارتباطات الاقليمية والدولية، الاستقرار، او في اسوأ الحالات الصراع المراقب، مثل الكفاح المسلح ضد اسرائيل، او معارك حرب الاستنزاف المحلية المحدودة. ويبدو ان الاتحاد السوفياتي كان يميّز بين الاعمال الارهابية، من جهة، والتخريب والمقاومة، من جهة اخرى، بالنسبة الى حركة المقاومة الفلسطينية. وعلى هذا الاساس، شجّع الاتحاد السوفياتي، وعبّأ، ودرّب، الفلسطينيين الذين كان نضالهم المسلح داخل الارض المحتلة (مقاومة)، او ضد الاهداف الاستراتيجية او العسكرية داخل اسرائيل. ولذلك، جهد لتصوير هذا النوع من الاعمال كمقاومة للعرب الوطنيين، او على الاغلب كأعمال ضد الاهداف الاستراتيجية والعسكرية الاسرائيلية. ولم يتمّ هذا، بالطبع، لاعتبارات ايديولوجية ودعائية فقط، وانّما ايضاً من اجل الاهتمام الحقيقي بالتوتر الذي قد ينجم عن الانتقام الاسرائيلي، ولذلك رفض الاتحاد السوفياتي كثيراً من هذه الاعمال وغيرها، شاجباً «تطرف بعض عناصر منظمة التحرير الفلسطينية»، ومغامرة «اليساريين من العرب الآخرين الراغبين في تجدد الحرب مع اسرائيل»[3].

غير ان العالم العربي كان، في العام ١٩٧٠، ممزقاً بين اتجاهين. فبينما كانت الدول النفطية، مع مصر والاردن وسوريا، تشارك في التسوية كوسيلة لاستعادة الارض العربية المحتلة، ولضمان نظام سياسي عربي مستقر، كان على حركة المقاومة الفلسطينية ان تعلن مواجهة شاملة مع هذا

النظام[٤]. ولا ريب في ان تبادل الادوار هذا الذي ظهر في افق النظام العربي كان نذير سوء بالنسبة الى موسكو. من هنا، سعت الاخيرة الى تحقيق تقارب مباشر اكثر، او ربما سيطرة على حركة المقاومة الفلسطينية، عبر اقامة منظمة «قوات الانصار» الفدائية التي تبنّتها الاحزاب الشيوعية العربية[٥]، فيما التحق بهذه المنظمة شيوعيون عراقيون وسوريون ولبنانيون كانوا، في غالبيتهم، يعملون مع منظمات فلسطينية اخرى[٦].

كان الحزب الشيوعي الاردني هو المحرّك الرئيس لهذه المنظمة، التي رأت، في بيانها التأسيسي الاول، ان نضالها «يتلاحم ويترابط، في النطاق العالمي، مع النضال الذي تخوضه قوى الحرية والتقدم ضد قوى الامبريالية والرجعية الدولية والصهيونية العالمية»؛ وهي نبرة دأبت موسكو على تعميمها، ما أمكن، بين مناصريها الشيوعيين العرب[٧]. وبالطبع، ينبغي ان ننظر الى تحرك منظمة «الانصار» في اطار مبادرتها باللجوء الى السلاح، كطريقة للتعويض عن السلبية المعهودة من الاحزاب الشيوعية العربية ازاء ظاهرة الكفاح المسلّح الفلسطيني. في هذا الاطار، رأى د. جورج حبش ان دخول «الانصار» ساحة العمل الفدائي «خطوة هامة خطتها الاحزاب الشيوعية العربية»[٨]. كما ان نايف حواتمة، هو الآخر، لم يعر الاختلاف مع تلك الاحزاب اهتماماً ملحوظاً، لان ذلك يجب «الّا يدفعنا الى اتخاذ موقف سلبي من قوات ' الانصار' ، بل اخذت الجبهة الشعبية الديمقراطية بخط قبول ' الانصار' ، ومساهمتها في الكفاح المسلّح الفلسطيني»[٩].

على الرغم من ذلك، فانه لم يكن يتردد على لسان «قوات الانصار»، حتى حزيران (يونيو) ١٩٧٠، سوى عبارة «استمرار المماطلة والتباطؤ في اشراكها جنباً الى جنب مع باقي منظمات المقاومة في القيادة الموحدة واللجنة المركزية، وغيرهما من المؤسسات الكفاحية»[١٠]. ويبدو ان النتائج غير المرضية على هذا الصعيد كانت هي الدافع لوقوف الجبهة الشعبية الى جانب قبول «قوات الانصار» في اطار القيادة الموحّدة؛ واقامت حجّتها على اساس اعتبارين: اولهما، «ان الاحزاب الشيوعية العربية فصيل تقدمي اساسي من الفصائل الثورية العربية، وبالتالي فان بقاء هذا الفصيل الاساسي خارج صورة الحالة الثورية امر غير طبيعي وشاذ»، وعليه «فان دخول هذه الاحزاب صورة الكفاح المسلّح هو كسب لحركة المقاومة، ومن شأنه ان يزيدها قوة وزخماً»؛ أمّا الثاني، فهو اعتقاد الجبهة بأن «ممارسة الكفاح المسلح من قبل الاحزاب الشيوعية سيجعلها اكثر قابلية على استيعاب الحقائق الموضوعية؛ وبالتالي فانه سوف تتوفر لديها المقدرة على توسيع نظرتها التحليلية للقضية الفلسطينية، ومجمل قضايا الثورة العربية، ومن ثمّ تصوّرها الاستراتيجي لقضية التحرر الوطني الفلسطيني والعربي؛ اذ ان الاحتكاك الذي ستوفّره الممارسة القتالية كفيل بتمكين هذه الاحزاب من تجاوز مواقفها التقليدية»[١١]. ولمّا كان الامر يتعلق بتنظيم موالٍ للسوفيات، اي اعترافه بالقرار الرقم ٢٤٢، فكيف يمكن، اذاً، ان تقبله التنظيمات الفلسطينية العشرة التي كانت اتفقت، فيما بينها، على نقطة مشتركة، هي رفض هذا القرار؟ غير ان «قوات الانصار» نظرت الى هذا الرفض باعتباره «انعكاساً، في الاساس، لمواقف طبقية»، واستغربت ان تستثنى قواتها «من جبهة تستهدف دحر الغزاة واسترداد حقوق الشعب العربي الفلسطيني، بحجة عدم تطابق مواقف هذه القوات مع مواقف معيّنة لبعض المنظمات»[١٢].

أليس هناك من تناقض في التأكيد ان موسكو قررت فتح خط غير مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية، من خلال «قوات الانصار»، في حين انها ظلت تطالب بضرورة تطبيق احكام قرار مجلس الامن الدولي، الذي لا يشير الى القضية الفلسطينية الّا من زاوية «مشكلة اللاجئين»؟ تتيح لنا

هذه المسألة، في الحقيقة، ان نذكّر بأن موسكو بدأت تتلمّس، في حركة المقاومة الفلسطينية، واقعاً يصعب انكاره، ويستحيل تجاهل الدعم الذي باتت تتمتع به في العالم العربي، وفي خارجه؛ بيد ان الدعم السوفياتي «للمصالح المشروعة للشعب العربي الفلسطيني» هو دعم ظل يراوح، على الصعيد الدبلوماسي، عند الحدود التي أُرسيت عليها المحادثات الرباعية، في نيسان (ابريل) ١٩٦٩، مع الدول الثلاث الكبرى[١٣]. من هنا، كان سعي الاتحاد السوفياتي الى ابعاد احتمال نشوب نزاع آخر، ليتجنّب، ما أمكن، تدهور العلاقات مع الولايات المتحدة الاميركية، لكنه، في الوقت عينه، لم يكن يرغب في ان تؤدي تلك العلاقات الى اضعاف مواقعه الاقليمية في المنطقة.

منعطف العام ١٩٧٠

بحلول العام ١٩٧٠، استجاب الكرملين، مثلاً، لمناشدات مصرية بالعون، حيث تمركز السوفيات في قواعد عسكرية على الارض المصرية، وكانت طواقم المدفعية السوفياتية تتولى تشغيل القواعد الجوية وقواعد صواريخ ارض ـ جو. وعلى الرغم من توسيع الكرملين نطاق العون العسكري في بعض انماط الاسلحة الدفاعية، الاّ انه لم يكن واثقاً من قدرته على احتواء اي نزاع مقبل بين العرب والاسرائيليين[١٤]. هكذا، فعندما دشّن الحوار السوفياتي ـ الاميركي، باجتماع السفير السوفياتي في واشنطن، اناتولي دوبرنين، بجوزيف سيسكو، من وزارة الخارجية الاميركية، في أواخر أيار (مايو) ١٩٧٠، أُشير، في حينه، الى ان واشنطن كانت تحاول الحصول من موسكو على ايضاحات حول طبيعة تغلغلها المتنامي في مصر، بالاضافة الى وعد بألاّ يتعدى هذا التغلغل حدوداً معينة، ممّا اوحى بأن ادارة الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، هي الاخرى تتجنّب، قدر الامكان، الوصول الى مواجهة مكشوفة مع الاتحاد السوفياتي في المنطقة[١٥].

في هذه الظروف، بالذات، أعلن وزير الخارجية الاميركية، وليام روجرز، في ٢٥ حزيران (يونيو)، مبادرة سلام، رمت الى استئناف مهمّة المبعوث الدولي، غونار يارينغ، والطلب من الاطراف المتنازعة ايقاف اطلاق النار مؤقتاً على الخطوط الفاصلة بين القوات. ولا شك في ان موسكو لم تستطع ان تخفي مشاعرها الحذرة من المبادرة؛ ولا يمكن تصوّر هذا الحذر الاّ من خلال ردّ أحد المعلّقين السوفيات المتخصصين بالشؤون الخارجية، حين ذهب الى القول إن الاتجاه العام للمبادرة الاميركية الاخيرة «يبدو، هذه المرة، انه يقترب اكثر من الاماني المشروعة للدول العربية». واضاف، انه في ظروف الرفض الاسرائيلي المتعنّت لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، «فان كل هذه التحركات الاميركية تجعلنا حذرين فقط»[١٦]. ولكن بعد زيارة الرئيس المصري، جمال عبدالناصر، لموسكو، في اواخر حزيران (يونيو) ١٩٧٠، بدا واضحاً ان موسكو باتت ترمي بثقلها وراء الحل السلمي، خصوصاً في تشديد البيان المشترك الذي أُصدر على تأييد الاتحاد السوفياتي «للخطوات التي تقوم بها الجمهورية العربية المتحدة، والبلدان العربية الاخرى، لتدعيم وحدة الاعمال والتعاون بين البلدان العربية في النضال ضد دسائس الامبريالية»[١٧].

ومع اتضاح تفضيل الجانبين، السوفياتي والمصري، للحل السلمي، قدّم روجرز الشرط الاميركي الاساس للمساهمة في هذه التسوية، وهو ان يسحب الاتحاد السوفياتي قواته في اطار تسوية سياسية لازمة الشرق الاوسط. وفي هذه المرحلة، بدأت موسكو حملة التوطئة لقبول «مشروع روجرز» للحل السلمي. ففي ٢١ تموز (يوليو)، نشرت صحيفة الحزب الشيوعي السوفياتي «برافدا» تعليقاً لخبيرها في شؤون الشرق الاوسط، ايغور بيلياييف، نفى فيه ان تكون للاتحاد السوفياتي

مخططات عدائية ضد اسرائيل. واشار، في هذا السياق، الى بيان رئاسة مجلس السوفيات الاعلى، الصادر في ١٥ تموز (يوليو) ١٩٧٠، وخصوصاً الى تأكيده ان «لكل دولة في الشرق الاوسط الحق في الوجود الوطني المستقل والاستقلال والامن». وسأل المعلّق: «ألا يبرهن هذا على البطلان التام للتصريحات غير المعقولة حول ان الاتحاد السوفياتي يهدد دولة اسرائيل؟» وفي اليوم التالي، قدّمت مصر ردها الرسمي على المقترحات الاميركية. وفي ٢٣ تموز (يوليو)، القى الرئيس عبدالناصر خطاباً تحدّث فيه عن الصمود المصري في المواجهة العسكرية مع اسرائيل، وعن الدعم السوفياتي للعرب، وأعلن موافقة حكومته على المقترحات الاميركية الاخيرة، باعتبار انها مطابقة لقرار مجلس الامن الدولي الذي سبق ان قبلته مصر[١٨].

ومع ازدياد الانتقادات العربية لـ «مشروع روجرز» من كل حدب وصوب، بدأت موسكو تضع ثقلها الى جانب المشروع بصورة ملموسة. ففي ٣٠ تموز (يوليو)، نشرت «برافدا» تعليقاً لمراسلها في القاهرة، يوري جلوخوف، دعمت فيه موقف مصر في الموافقة على «مشروع روجرز». ووصف المعلّق موقف القاهرة بأنه «دليل على المسؤولية الكبيرة التي يتحمّلها القادة المصريون عن مصائر الشعوب والسلام في منطقة الشرق الاوسط». واكد ان القاهرة، بالاعلان عن استعدادها لتنفيذ خطوات عملية لتسوية ازمة الشرق الاوسط، «اظهرت مناصرتها الثابتة للسلام». وهاجمت «برافدا» منتقدي مصر، وذكرت ان اثارة المخاوف حول كون موقف مصر يمكن ان يفسّر كمظهر من مظاهر الضعف «هو ضلال مبين؛ فقد تمّ، عملياً، شل الادعاءات التوسّعية». واكدت ان سياسة القاهرة المحبّة للسلام، «تستمد قوتها من التعاون السوفياتي ـ المصري الذي يزداد تعزّزاً»[١٩].

لقد بذلت موسكو جهوداً كبيرة، عبر صلاتها الثنائية الطيبة، اجمالاً، مع الاحزاب الشيوعية العربية، وبعض القنوات الرسمية العربية، لتسوّغ وجهة النظر المصرية الجديدة من «مشروع روجرز»، التي تشبه، الى حد بعيد، موقفها. ولعل خير تجسيد لهذا التقريض، ما أكده بيان الحزب الشيوعي السوري من قبول مصر للمشروع، كونه «عبّر، في جوهره، عن شكل من اشكال النضال السياسي، يمكن ان يؤدي الى ارباك العدو وكشف نقاط ضعفه وقوته، واحباط مناوراته؛ كما يمكن ان يساعد في تعبئة اوسع للقوى الداخلية، وتوجيهها ضد العدو الاستعماري، والصهيوني»[٢٠]. ثمّ ان قبول عبدالناصر بالمشروع الاميركي، من وجهة نظر الحزب الشيوعي السوداني، هو، ايضاً، «محاولة تستهدف اضعاف قبضة اسرائيل، من الناحية السياسية، على المناطق المحتلة»[٢١]. أمّا الحزب الشيوعي الاردني، فقد اعتبر قبول مصر بالمشروع «لا يهدف الى التواطؤ مع الامبريالية الاميركية»، بل الى «فضحها امام الرأي العام، واحراجها، وقطع الطريق على حريتها في المناورة لاختلاق المبررات لمواصلة دعمها لاسرائيل، وتشجيع الاخيرة على الامعان في عرقلة تنفيذ قرار مجلس الامن الدولي، ورفض الانسحاب الكامل من جميع المناطق المحتلة، واحباط الجهود الدولية المبذولة للجم قوى العدوان والحرب في المنطقة»[٢٢].

ما هو موقف فصائل حركة المقاومة الفلسطينية في الحقبة التي افتتحها عبدالناصر بقبوله المشروع الاميركي؟ تعارضت الآراء حول هذا الموضوع؛ ذلك ان بعض الفصائل التي كانت محسوبة، بصورة او بأخرى، على القاهرة (مثل منظمة فلسطين العربية، والهيئة العاملة لتحرير فلسطين) دافع عن الموقف المصري، بينما رفضته الفصائل الرئيسة. ففي كلمة القاها ياسر عرفات في احد معسكرات التدريب التابعة لـ «فتح» في العراق، قال: «ان المؤامرات كثيرة والمغريات متعددة، ولا يوجد امام شعبنا الاّ المزيد من الابطال لينخرطوا في صفوف المقاتلين، ويندفعوا الى ساحات القتال ليقولوا كلمتهم

/ لا / للحلول الاستسلامية، و / لا / للحلول التصفوية ولمشروع روجرز»[٢٣]. وفي بيان اصدرته «فتح»، شدد على «ان الحركة لن تتجه، من قريب او بعيد، حتى ولا بمجرد التفكير بمشروع روجرز او غيره من المشاريع التصفوية الإستسلامية»[٢٤].

الجبهة الشعبية اعلنت رفضها القاطع للمشروع الاميركي، واعربت عن تصميمها على الثورة «لمحاربته». وفي مذكرة ذات دلالة رفعتها الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة الى المجلس الوطني الفلسطيني، بمناسبة انعقاد دورته الطارئة، ألمحت فيها الى ان ثمة تحالفاً، او اتفاقاً، على تصفية «النزاع العربي ـ الاسرائيلي بين الكتلة الشرقية والولايات المتحدة الاميركية، مهما تغلّف ذلك بأنه لا يمكن ان تكون مواقف الكتلة الشرقية بديلاً من مواقف انظمة الحكم العربية». واستخلصت ان الشيء الذي يعني «ان قوى التسوية التصفوية هي قوى عالمية تضع حل مشكلة الشرق الاوسط بديلاً من أي صدام عالمي، وكثمن لقيام معاهدات الامن الاوروبي، وتسوية الصراع في جنوب شرق آسيا»[٢٥].

غير ان هذا «الهاجس» لم يكن محصوراً لدى القيادة العامة لوحدها، بل ان هذا «التنسيق»، الفعلي او المحتمل، بين موسكو وواشنطن، بات هاجس الحكومة الاسرائيلية في تلك المرحلة، خصوصاً وانه اعاد الى اذهان المسؤولين في تل ـ ابيب ذكرى اتفاق العاصمتين على اجبار اسرائيل على سحب قواتها من شبه جزيرة سيناء في العام ١٩٥٦/١٩٥٧[٢٦].

لكن هناك ما يحملنا على الاعتقاد بأن هذا التعارض في الاحكام يظهر، في الحقيقة، مدى تعارض المصالح مع الايديولوجيا بشكل حاد. ويبدو ان الصعوبة البالغة في تبيان موقف سوفياتي متجانس تعود الى صعوبة عدم توصل موسكو الى تسوية بين متطلبات هذين الصعيدين المتناقضين، وبالتالي بين ممثلي هذين السلّمين من القيم المتنافسة، بل المتناقضة، في اوساط الكرملين. ويبدو ان الغلبة كانت لتيار المصالح، حيث اعطى ليونيد بريجنيف، في ٢٨ آب (اغسطس) ١٩٧٠، اقوى دعم سوفياتي، في حينه، لاستمرار محادثات السلام حول الشرق الاوسط، في كلمة القاها في الماتا، عاصمة جمهورية كازاخستان السوفياتية، اعرب فيها عن الارتياح السوفياتي لـ «الموقف البنّاء» الذي تقفه الجمهورية العربية المتحدة من التسوية السياسية؛ واكد ان «من الصالح للشعوب ان تفعل كل شيء في سبيل تسوية ازمة الشرق الاوسط، وفي سبيل ان يصبح وقف اطلاق النار الحالي بداية طيبة للسلام العادل الوطيد والمديد في المشرق العربي». واستطرد الزعيم السوفياتي، في مقطع لم تنشره وكالة «تاس» السوفياتية المخصصة للتوزيع في العالم العربي: ««لقد تمّت، حتى الآن، خطوة صغيرة فقط باتجاه السلام في الشرق الاوسط؛ غير ان هذه الخطوة لاقت معارضة حادة من مؤيدي استمرار العمليات العسكرية، ومن جميع المنادين بالخط العدواني». وانتقد، في صورة غير مباشرة، حركة المقاومة الفلسطينية والدول العربية المعارضة لـ «مشروع روجرز» حين اكد «انه من المهم جداً، الآن، لقوى السلام في الشرق الاوسط عدم التخلي عن مبادرة تسوية النزاع، وعدم السماح لاعداء السلام بنسف الاتفاق الذي تمّ التوصل اليه واستعماله لتغطية مخططاتهم العدوانية». وفي تلميح الى اتهامات الجانبين، العربي والاسرائيلي، بخرق الهدنة المؤقتة، اعلن بريجنيف: «يتوفر، الآن، امكان الاقتراب من حل نزاع الشرق الاوسط من مواقف الواقعية وتقدير المسؤولية». واضاف، في مقطع آخر لم ينشر في النشرة المخصصة للتوزيع في الدول العربية، ان «ما نحتاجه، الآن، ليس استفزازات جديدة... بل مراعاة شريفة للاتفاقية التي تمّ التوصل اليها، وخطوات حقيقية لصالح السلام»[٢٧].

في هذه الظروف، بالذات، جاءت احداث الاردن لتنقل الاهتمام السوفياتي من الوضع

على الجبهة المصرية ـ الاسرائيلية الى وضع العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، التي تأزّمت، بشدة، بعد توجيه الملك الاردني حسين انذاراً الى المنظمات الفدائية الفلسطينية طالباً منها القاء اسلحتها. وبوسعنا الاعتقاد، هنا، بأن وجهة النظر الاستراتيجية السوفياتية في المنطقة كانت تقوم على اساس ان اي نزاع علني بين العرب، في تلك الظروف على الاقل، يقلّص من فرص تسوية شرق اوسطية ملائمة للمصالح السوفياتية. والحال، ان ابعد ما كانت تتمناه موسكو، هو العودة الى «الحرب العربية الباردة» التي قد تدفع بعض الدول العربية الى هذا المعسكر الدولي، او ذاك. وكي نسوق دليلاً على ذلك، باستطاعتنا ان نشير الى ما نقلته وكالة «تاس»، في ١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠، عن الاوساط الرسمية السوفياتية التي حذّرت الدول الخارجية من اي تدخل في شؤون الاردن. هذا التدخل الذي «بامكانه فقط توسيع نطاق النزاع». وذكرت «تاس»، في تعليق لها، «ان اقتتال الاخوة في الاردن يشكّل خطراً على المصالح الجذرية للاردن وحركة المقاومة الفلسطينية، ومصالح حركة التحرر الوطني للشعوب العربية، ولا يمكنه الّا ان يكون في مصلحة اعداء الشعوب العربية، خصوصاً وانه يجري في ظروف استمرار العدوان الاسرائيلي». واضافت الوكالة، ان الاوساط الرسمية في الاتحاد السوفياتي تعرب عن الامل في ان تبذل شعوب البلدان العربية، وقادتها، وحكوماتها، والمنظمات العربية، ما بامكانها للتوصل، باسرع ما يمكن، الى وقف اقتتال الاخوة في الاردن، والحيلولة دون تطور الاحداث في الشرق الاوسط في اتجاه خطر». واعربت، بصفة خاصة، عن القلق تجاه تحركات الاسطول السادس الاميركي، فذكّرت بأنه «لا يمكن الّا ان تدعو الى القلق الانباء الواردة حول التحركات التي يقوم بها الاسطول السادس الاميركي في القسم الشرقي من البحر الابيض المتوسط»[٢٨].

ما هو ممكن، بالفعل، هو الاستنتاج ان بقاء الاتحاد السوفياتي ملتزماً جانب الحياد بالنسبة الى مصير الفلسطينيين خلال احداث الاردن، يوضح حدود السياسة السوفياتية في هذا المضمار؛ ذلك ان اعتبارات العلاقة السوفياتية ـ السورية، والسوفياتية ـ الاميركية، كان لها، عند موسكو، وزن اثقل من «ورطة» الفلسطينيين[٢٩]. ويشار، هنا، على وجه الخصوص، الى مطالبة السفير السوفياتي في دمشق، نورالدين محيي الدينوف، الحكومة السورية بسحب قواتها كي تتجنب موسكو مخاطر التدخّل العسكري الاميركي[٣٠]. في هذا الشأن، قال خالد الحسن: «لم يكن بيننا وبين السوفيات، حينذاك، اي اتصال، وان الامر الوحيد الذي عمله السوفيات، خلال هذه الازمة، هو بعث رزمة من الرسائل العاجلة، بصورة اساسية عبر عبدالناصر، يطالبوننا فيها بتبريد وتجنّب المواجهة مع الجيش الاردني، في جميع الاحوال»[٣١]. ويبدو ان الهاجس السوفياتي المعلن كان عدم التدخل الاميركي، وهو ما امكن استشفافه، أيضاً، من نص حديث عبدالناصر الى عرفات حول الموقف في الاردن، قبل وفاته بقليل، حيث اكد لعرفات: «انت تعرف انني بعثت الى بريجنيف لكي يضغط الاتحاد السوفياتي، بكل قوته، على الولايات المتحدة الاميركية حتى لا تتدخل، ولقد بعثت انت الي تطلب مني ان افعل ذلك، وقد فعلته»[٣٢].

والظاهر ان الامر كان كذلك. فقد كشف جانب من تقرير المكتب السياسي المقدّم الى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني، نشر في تشرين الاول (اكتوبر)، ان الهم الاساس للاتحاد السوفياتي كان «كما اعلن ذلك الرفيق بريجنيف في خطابه، في كازاخستان، ان يمنع التدخل الاميركي، بمختلف الوسائل، وان ينقذ المقاومة من الضربة التي كانت توجّه اليها». واكد التقرير «ان موقف الاتحاد السوفياتي كان من العناصر الاساسية التي ساهمت بايقاف المجزرة ضد المقاومة، ومنعت، بشكل رئيس، الملك حسين من استدعاء القوات الاميركية، ومنعت اية مبادرة اميركية للتدخل تحت

اي مبرر، برغم خطورة الوضع وتعقيداته وصعوبة الخروج منه آنذاك»[٣٣]. ولم يشذّ الحزب الشيوعي السوري، كذلك، عن تقريضه للموقف السوفياتي من الاحداث، وليس هذا بالامر الجديد، على اي حال. ففي رسالة وجهتها لجنته المركزية الى اللجان الحزبية حول احداث الاردن، أواخر أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، شدّد الحزب على الدور السوفياتي الذي انحصر في اتجاهين: الاول، وقف اطلاق النار؛ والثاني، منع الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل من استغلال الاحداث الجارية للقيام بتدخّل مكشوف في الاردن[٣٤].

وبالفعل، فقد كان على موسكو، حينذاك، ألّا توصد الباب في وجه التنسيق القائم مع واشنطن بشأن ايجاد حل سلمي للنزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ لكنها، في الوقت عينه، لم تشرعه، فسارت على الحبل المشدود، بكل عناية، كي لا تسقط على حافة الغموض الشرق أوسطية. بيد ان التعقيدات التي صاحبت الاحداث في الاردن، سرّعت في اعلان واشنطن تعليق المحادثات الرباعية حول الشرق الاوسط، ممّا عنى، من وجهة نظر موسكو، ان واشنطن في صدد التراجع عن التسوية السياسية في المنطقة[٣٥]. ولا شيء يعزّز هذا التفسير سوى النتائج التي أسفرت عنها محادثات غروميكو ـ روجرز في نيويورك، يومي ١٧ و١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٠، حيث لم يُسجّل أي تقدّم يذكر في موقفي البلدين من الشرق الاوسط، وانما سُجِّل بعض الانفراج بالنسبة الى مشكلتي برلين وكوبا، ممّا أوحى، في حينه، بأن نزاع الشرق الاوسط، بالنسبة الى ترتيبه في لائحة أولويات الدولتين العظميين، بعيد من التأثير في رغبتي الجانبين، ومصلحتيهما، في استمرار سياسة التعايش السلمي[٣٦].

من ناحية أخرى، لم تر موسكو، ممّا أسفرت عنه تطوّرات الاحداث في الاردن، سوى انها دفعت بعض المجموعات والمنظمات الفلسطينية، وانْ كانت قليلة العدد حقاً، الى مختلف أنواع العمليات الارهابية[٣٧]. هذا عن النتائج؛ أمّا عن الاسباب، فقد أرجعها الحزب الشيوعي الاردني الى «المواقف والتوجّهات والممارسات المغامرة في حركة المقاومة الفلسطينية» التي سهّلت مهمة «القوى المتآمرة»، وأوجدت «مناخاً أفضل لها» لتشديد التآمر وتغذية النعرات الاقليمية. واستناداً الى الخلفيات السابق ذكرها، رأى الحزب الشيوعي الاردني، ان المقاومة الفلسطينية وقعت في خطأين اساسيين: اولهما، عدم فهم طبيعة المرحلة الحالية من النضال، وهي مرحلة ازالة آثار العدوان الامبريالي ـ الصهيوني؛ وثانيهما، عدم ادراكها لموقعها في حركة التحرر العربية والعالمية، وحقيقة ارتباطها الموضوعي بها في المصالح والمسؤوليات. واستخلص، انه كان من نتائج هذه المواقف والتوجّهات والممارسات، «وقوف حركة المقاومة في تعارض مع الفصائل الاساسية في حركة التحرر العربية والعالمية (مصر والاتحاد السوفياتي)، وكذلك مع مجمل الحركة الشيوعية العربية والعالمية، في ما يتعلّق بمهمات طبيعة المرحلة الحالية، وطبيعة الحل الملائم لها. وقد برز هذا التعارض في الموقف من الحل السياسي والقبول بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢». اضافة الى هذا «النقص» في معرفة طبيعة المرحلة الراهنة، كان هناك «عدم الفهم» لطبيعة المعركة، وتجلّى ذلك، بصورة خاصة «في مواقف العناصر الماوية والتروتسكية، ودعاة الجملة الثورية في حركة المقاومة»، حيث طرحت هذه العناصر «شعارات ومواقف لا تمتّ بصلة لطبيعة المرحلة الحالية ومتطلباتها»، من طراز «كل السلطة للمقاومة»، وانكار دور طبقات وفئات اجتماعية لها مصلحة في النضال ضد الاحتلال. وانسحبت هذه المواقف على أشكال النضال نفسها، حيث تقلّصت، علنياً، في شكل واحد استناداً الى العبارة الماوية «السياسة تنبع من فوهة البندقية»[٣٨].

اوردنا هذا النص الطويل للحزب الشيوعي الاردني، لأنه يشكّل، بنظرنا، توجّهاً سوفياتياً

ضمنياً، استهدف، من بين أمور أخرى، تطويق الاستقلالية الفلسطينية، ما أمكنه الى ذلك. ويتّضح للمراقب، اليوم، ان دينامية جديدة برزت، بعد الاحداث في الاردن، حتى داخل جسم «فتح» نفسها. ووصف هاني الحسن هذه الدينامية، بصورة واضحة، بالقول: «بعد الاحداث في الاردن، نما اليسار داخل حركة ' فتح '. وللمرة الاولى في تاريخ حركتنا، كان هنالك بيننا الراغب في التوسّع، بحيث يغدو السوفيات قادرين على استخدامنا». لماذا حصل هذا التحوّل؟ «من دون اساءة للفهم»، أضاف هاني الحسن: «ان احداً في يسار ' فتح ' لم يكن شيوعياً أو مؤيداً للسوفيات في أي طريقة. لقد غدوا يساريين وراديكاليين كي ينالوا اعجاب السوفيات. وعليّ ان أُضيف ان تفكيرهم كان منطقياً، بعض الشيء؛ ذلك ان لسان حالهم كان يقول، بما ان الاميركيين، في الواقع، يقفون خلف المحاولة التي تحاول تصفية حركتنا وقضيتنا، فاننا اذا ما كتب لنا البقاء، لا يمكننا الّا الاعتماد على القوة العظمى الاخرى التي تدعمنا، بصورة عملية». لا عجب بعد ذلك «ان نرى يساريي ' فتح ' يقيمون تحالفاً تكتيكياً مع باقي الفصائل اليسارية، مثل الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، وغيرهما». عندئذٍ، فقط، رأى عرفات في ذلك ان ثمّة خطراً كبيراً يتهدّد المنظمة؛ فسعى من جهته الى اقامة تحالفات تكتيكية مع اليسار، «وأنا نفسي»، قال هاني الحسن، «وخالد الحسن وباقي اليمينيين في ' فتح ' كنّا ضد تكتيك عرفات؛ وكانت حجّتنا في ذلك ان من الهامّ ان نحصل على دعم السوفيات، ولكن ليس بالضرورة ان يتمّ على حساب استقلاليتنا». لكن المسألة بالنسبة الى عرفات لم تكن بمثل هذه الحدّة، ذلك ان وجهة نظره كانت، ان الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني لا تعفي حاجتها «الى اللعب التكتيكي». أمّا استراتيجيته التي أفاض في شرحها لنا، فكانت واضحة بما فيه الكفاية. وممّا قاله، في حينه: «سوف يأتي يوم عندما يكون علينا الحصول على دعم السوفيات، اذا ما أردنا لقضيتنا ان تنشد الحل السياسي»[٣٩]. ويمكن القول، ان المشكلة كانت، الى حدّ بعيد، في هذا المجال، مرآة لهامش الاستقلالية التي تتمتّع بها «فتح» باتجاه السوفيات، وبالتالي، معطى اساسياً من معطيات القوة. ولا يفاجأ المرء، فعلاً، بأن موسكو كانت تحجب عن «فتح» الدعم المطلوب؛ اذ لم تكن تشعر بأن لها «رجالها هناك». ويبدو ان هذا هو السبب الذي جعل عرفات يرغب بتحقيق تسوية وتحالف مع اليسار الفلسطيني.

متغيّرات سوفياتية

لا عجب، بعد ذلك، ان نرى السوفيات وقد بدأوا أولى خطواتهم الجادة باتجاه المنظمة. ففي مطلع العام ١٩٧١، قال هاني الحسن: «اتصل بنا احد موظفي السفارة السوفياتية في عمّان، وطلب لقاء مع عرفات. ولما كنّا قد فشلنا، في السابق، في اقامة علاقة جيدة مع السوفيات، قلت له: ' لا بأس ' ؛ وأخذته الى الهضاب للقاء ابو عمّار». وهنا قالها الحسن، صراحة: «انني نفسي استغربت ما قاله المسؤول السوفياتي حين التقى عرفات. لقد قال: الآن، اظن انك سوف تدرك الدرس الذي مفاده انه من دون قيام تعاون مع قوة عظمى لا يمكنك ان تفعل شيئاً». وكان يغمز في ذلك، بالطبع، من قناة ما فعله الاميركيون بنا في أيلول (سبتمبر)، وبهذا فاننا كنّا بحاجة الى السوفيات اذا كنّا نرغب في حماية أنفسنا من الاميركيين». وقال، أيضاً، بوضوح غير معتاد لدى الدبلوماسيين السوفيات: «ان موسكو يمكنها تقديم المساعدة لنا، ولكن على طريقتها الخاصة». وأضاف الحسن: «نتيجة ذلك اللقاء، دُعي عرفات الى تهيئة نفسه للقيام بأول زيارة رسمية الى موسكو. ولكن حتى في ذلك الوقت فان السوفيات أجّلوا الزيارة الى حين خروج المنظمة، بصورة نهائية، من الاردن، وكانوا يطمحون، على ما يبدو، الى ان عرفات قد تعلّم الدرس بشكل كافٍ، كي يصبح، بصورة أو بأخرى، ' عميلاً سوفياتياً ' . ولكن السوفيات أنفسهم فوجئوا بأن عرفات لم يكن يرغب في التضحية

باستقلالية القرار الفلسطيني، من أجل الحصول على الدعم السوفياتي»[٤٠].

هذه الرؤية ردّدتها الجبهة الشعبية، وانْ بصورة مغايرة بعض الشيء، في دراسة لها لمرحلة ما بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، حين أكدت ان المقاومة الفلسطينية، بين العامين ١٩٦٩ و١٩٧٠، بدأت تتجاوز الحدود المقدّرة لها، وأصبحت تهدّد، اجمالاً، امكانية التسوية السياسية للنزاع، فضلاً عن ان تهديدها النظام الاردني قد يستدعي تدخّل الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، «الامر الذي يجعل امكانية تحوّل المنطقة الى فيتنام جديدة، ممّا ينسف الاسس التي تقوم عليها السياسة السوفياتية بالنسبة للمنطقة. ومن هنا، ومع اقتراب امكانية التسوية السياسية، في ضوء موقف الجمهورية العربية المتحدة، ومع بروز حركة المقاومة الفلسطينية كقوة تهدّد هذه التسوية، اصبح موقف السوفيات، كذلك، حذراً تجاه حركة المقاومة، يخشى نتائجها وتأثيراتها؛ وبالتالي فانه أمسى راضياً، ضمناً، عن ترويضها وتقليم أظافرها»[٤١].

وانْ كان هذا الكلام صحيحاً، بالنسبة الى موقف موسكو من الحركة الفلسطينية بمجملها، فما بالك بالنسبة الى بعض الدول العربية الرافضة للتسوية السياسية؟ لقد تزامن هذا الحديث مع ما كتبه المعلّق السوفياتي بتروف، من ان احداث الاردن تتوافق مع استئناف مهمة المبعوث الدولي، غونار يارينغ. وبعد اتهامه وكالة المخابرات المركزية الاميركية بالتعاون مع «عملاء اسرائيل» في التحريض على اثارة هذه الاحداث، أعلن أسفه الشديد لتصريحات بعض العناصر «اليسارية» في بعض الدول العربية الداعية الى قلب الانظمة العربية التي تؤيد التسوية السلمية. هذه الدعوات التي وصفها بـ «غير الواقعية»، يراد فرضها على المقاومة الفلسطينية، كي تصبح مادة يستخدمها «الاسرائيليون التوسّعيون» للتهرب من تطبيق القرار الرقم ٢٤٢. بيد ان الاحداث نفسها «تؤكد أهمية التسوية السياسية»[٤٢]. وفي تعليق آخر على مؤتمر القمة العربي بين مصر وليبيا والسودان وسوريا في القاهرة، بين ٢٠ و٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، شدّد بتروف على حضور عرفات آخر جلسة، والذي توافق مع نشر المنظمة لبيان تمّ التشديد فيه على انها «لن تعرقل جهود الجمهورية العربية المتحدة لازالة آثار العدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧»[٤٣].

هكذا بات الاتحاد السوفياتي يشدّد، أكثر من أي وقت مضى، على أهمية تحقيق التسوية السلمية بالوسائل السياسية وحدها، دون غيرها. ففي مقابلة صحافية لرئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، أكد دعم بلاده للقرار الرقم ٢٤٢ بكل موادّه. كما شدّد رئيس هيئة مجلس السوفيات الاعلى، نيكولاي بودغورني، خلال زيارته لمصر، في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٧١، على النضال في المجالين «السياسي والدبلوماسي». وفي البيان المشترك الذي أصدر اثر الزيارة، أعرب الطرفان، السوفياتي والمصري، عن ان بناء سلام دائم وعادل لا يتوفّر الّا بالانسحاب الاسرائيلي الكامل، وبتنفيذ القرار الرقم ٢٤٢، وقرارات الامم المتحدة المثبّتة «للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني»[٤٤]. امّا دور كفاح الشعب الفلسطيني في فرض هذا التثبيت على الاطراف المعنيّة، فلم يرد له أي ذكر الّا على سبيل الغائه كعامل مستقل والحاقه بالجهود الرسمية العربية. وكانت زيارة رئيس مجلس الوزراء السوري آنذاك، حافظ الاسد، لموسكو بين الاول والثالث من شباط (فبراير)، فرصة جديدة لتأكيد الموقف السوفياتي سابق الذكر. فقد أكد كوسيغن، في خطاب له، ان الاتحاد السوفياتي يؤمن بأن الطريق «الواقعي» الوحيد لحل الازمة هو تطبيق القرار الرقم ٢٤٢، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة لشعوب الشرق الاوسط، بما فيها الشعب الفلسطيني، و«الضابط الوحيد للوصول الى السلام، حيث كل الشعوب تستطيع التعايش مع بعضها، هو المصالح

الحقيقية والواقعية للشعوب، وليس أفكار السياسيين المتطرّفين»، ذلك ان الظروف الدولية الراهنة «تجعل استعمال القوة لحل المشكلات السياسية أمراً عقيماً»(٤٥).

ويمكن ان نرى موقفاً شبيهاً عند بريجينيف، الذي القى خطاباً سياسياً شاملاً، في أواخر آذار (مارس) ١٩٧١، بمناسبة انعقاد المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، تطرّق فيه الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي، حيث أكد، من جديد، الموقف السوفياتي المعروف من التسوية السلمية وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي. وندّد بالتصلّب الاسرائيلي الذي «ما زال يعترض طريق التسوية السلمية». وأعلن ان بلاده مستعدة للاشتراك مع الدول الكبرى الاخرى في ضمان أية تسوية في الشرق الاوسط وتحويل البحر الابيض المتوسط الى «بحر سلام». ويعني هذا استعداد الكرملين للمشاركة بقوات من عنده مع الولايات المتحدة الاميركية وغيرها من الدول الكبرى لتشكيل قوة الطوارىء الدولية التي كان يفترض ان تتمركز في المناطق المجردة من السلاح بين اسرائيل والدول العربية لاحلال التسوية السلمية. كذلك أصدر المؤتمر قراراً حول «العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية»، استنكر فيه هذا العدوان، وأكد انتصار الحقوق المشروعة لجميع الشعوب العربية، بما فيها الشعب الفلسطيني. وشدّد القرار على التأييد السوفياتي للدول العربية ضد الاحتلال الاسرائيلي، ودعا الى تضامن دولي أكبر لارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب من على الاراضي المحتلة. أمّا قضية الشعب الفلسطيني والكفاح الفلسطيني المسلّح، فلم يرد لهما أي ذكر(٤٦).

واذا ما وسّعنا دائرة البحث، لوجدنا ان معنى «الحقوق المشروعة» (zakonnye prava) أو (legitimate rights) التي تكررت، مراراً، في البيانات والتصريحات والخطب السوفياتية، ان موسكو تعترف بوجود «حقوق» لشعب فلسطين؛ ولكن هذه الحقوق تحدّد وفقاً لاتفاقيات دولية، ووفقاً لميثاق ولقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي، ممّا يجعل، في الواقع، التنفيذ العملي لهذه الحقوق يتوقف على أكثر من عنصر، كارادة الشعب الفلسطيني، وما تسمح به الظروف السياسية الاقليمية والدولية. أكثر من ذلك، لقد جاء في تعليق لاذاعة موسكو، انه لا يمكن قبول حق تقرير المصير لبعض الدول على حساب تجريد شعوب أخرى من «حقوقها الوطنية وأرضها». وعلى ذلك «لا يمكن بناء سلام مستقر من دون حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أولاً». ذلك ان الامم المتحدة «أصدرت قرارات عدّة تنصّ على عودة اللاجئين، ودفع تعويض لهم عن ممتلكاتهم التي استولى الاسرائيليون عليها». وجاء في تعليق كتبه أوسفاتوف، ان الآراء التي تنادي بمعالجة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بمعزل عن التسوية السياسية بين الدول العربية واسرائيل، او ان أية تسوية يجب ان تعالج من زاوية مشكلة الفلسطينيين، هي آراء «خاطئة وخطرة». والاتحاد السوفياتي، في رأي اوسفاتوف، يعارض التوصل الى تسوية سياسية من دون الاخذ بعين الاعتبار مشكلة الفلسطينيين، ذلك ان أية تسوية لا تأخذ ذلك في اعتبارها ستتجاهل، بالضرورة، «الحقوق المشروعة» للشعب الفلسطيني. وهناك تقدير «خطر»، أيضاً، وهو ان مشكلة الفلسطينيين يجب ان تأخذ مكان مشكلات التسوية كلها، ممّا يهدّد بوقوع الصدام بين الفلسطينيين والشعوب العربية، ويؤدي الى عزل حركة التحرير الفلسطينية، كما انه يتجاهل ازالة آثار العدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧(٤٧).

تخفي هذه الصياغات، بالطبع، نقاط الخلاف بين الموقفين، السوفياتي والفلسطيني. فعلى الرغم من التشديد على النضال المعادي للامبريالية، والاشارة الى «الحقوق المشروعة للشعب العربي في فلسطين»، فان موسكو ظلت محافظة على موقفها من ان الحل في الشرق الاوسط عملية تقوم بها الدول المتنازعة، أي استبعاد الفلسطينيين من المفاوضات. كما بدا ان موسكو لم تكن في وارد اعادة

النظر في خارطة الشرق الاوسط، كما طالب الفلسطينيون بها[٤٨]. لكن مسألة «الحقوق المشروعة» للفلسطينيين لم تصل مستوى الوضوح لدى القادة السوفيات، مثلما وصلت في الاجتماع الذي عقد في موسكو، في أيار (مايو) ١٩٧١، بين عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، بوريس بوناماريوف، وكبير المنظّرين السوفيات، ميخائيل سوسلوف، والامين العام للحزب الشيوعي السوري، خالد بكداش، حيث ازدرى هذان المسؤولان طرح فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وكانت اسئلتهما المباشرة هي: «ما هي حدود هذه الدولة؟ واين يمكن اقامتها؟ ومتى؟»، ذلك ان مثل هذه الاسئلة «تثير اشكالات عدة». امّا من حيث دعمهما حق الفلسطينيين في العودة، أو حتى في تقرير المصير، والذي يعرف بأنه الحق في تقرير نوع ارادتهم وشكل وطبيعة الدولة، فانهما ذكرا ان طلب قيام دولة موحّدة يأتي ضمن بند الحق في تقرير المصير، الذي لا يتضمّن، بالضرورة، دولة منفصلة أو مستقلة. ولقد حثّ المسؤولان السوفياتيان الشيوعيين السوريين على القبول بحقيقة وجود دولة اسرائيل، «بدلاً من ان يحشروا أنفسهم في حركة قومية ضد حقوق أخرى لتقرير المصير». اضافة الى ذلك، ذكر المسؤولان، «ان اسرائيل هي حقيقة واقعة. وبالطبع لم تكن هناك أمّة يهودية، أو قومية يهودية، وهذا بديهي، ولكن اسرائيل هي امّة في طور التكوين. لقد قامت اسرائيل على أسس مصطنعة، ولا نريد ان نبرّر ذلك، تاريخياً، ولكن لنبدأ من الحقائق القائمة. امّا الشعار الذي يدعو الى تدمير اسرائيل، فهو شعار سخيف، لا من الناحية التكتيكية فقط، وانما من ناحية المبدأ». وقالا انهما يسمحان بالنضال، فقط ضد عنصرية دولة اسرائيل، وضد سلوكها الرجعي وطبيعتها الاستعمارية، ولكنهما لا يسمحان، بأي حال، بالتحدث عن ازالة دولة اسرائيل. وشدّدا على ان اسرائيل، من طريق الصهيونية، هي أداة للامبريالية العالمية. والامر الهامّ هو قطع هذه العلاقة؛ وهذا يمكن ان يتحقق عبر تسوية سياسية للمشكلة تحرم اسرائيل من امكانية الاستنجاد بالرأي العام العالمي، وتحرم اليهودية العالمية من انقاذها من الخطر المزعوم[٤٩].

كان الموقف السوفياتي، في هذا الخصوص، يتبنّى «الصيغة النموذجية» للتسوية، وهي الحاجة الى ضمان أو حفظ الاستقلال، واحياناً التكامل في السيادة والارض لكل دول المنطقة؛ وهذا يعني ان اسرائيل هي احدى دول المنطقة. وفي احدى المناسبات، أكد السوفيات هذه العبارة برغبتهم في ان يقدّموا مثل هذه الضمانات، وهذا ما أعلنه وزير الخارجية، اندريه غروميكو، في مؤتمر السلام في جنيف، وما قيل في الامم المتحدة بأن موسكو مستمرة في الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود[٥٠].

ثمّ كانت هناك هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل طبعاً. فخلال العام ١٩٧١، اتّبعت موسكو سياسة ذات شقين، يبدوان، لأول وهلة، متناقضين: فداخلياً، حاكمت السلطات السوفياتية عدداً من اليهود الذين حاولوا خطف طائرة، في العام ١٩٧٠، وعدد آخر قاد حملة ضد النظام السوفياتي؛ أمّا الشق الثاني من هذه السياسة، فكان تخفيف القيود على هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل؛ اذ بلغ عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، في العام ١٩٧١، نحو أربعة عشر ألفاً، منهم ثلاثة عشر ألفاً وصلوا اسرائيل، بينهم عدد كبير من الفيزيائيين والمهندسين، اضافة الى عدد من الشبان النشيطين[٥١].

لقد لجأت موسكو الى بعض الصيغ الغامضة كي تغيّب تأثير الهجرة في مستقبل العلاقات السوفياتية ـ العربية، كالقول، مثلاً، ان اليهود السوفيات الذين سمح لهم بالهجرة، «ليسوا في سن الخدمة العسكرية»[٥٢]. ولكن مع زيارة وزير الخارجية الاميركية، روجرز، للقاهرة، في نهاية نيسان (ابريل) ١٩٧١، لم تتردد موسكو في اللجوء الى الوضوح، كما لم تتردد في احياء مصطلحات

الحرب الباردة، فاعتبرت الزيارة محاولة من واشنطن لدقّ اسفين بين مصر والاتحاد السوفياتي، وفرض تسوية سلمية لصالح اسرائيل، ستتحوّل، سريعاً، الى اداة لفرض الهيمنة الاميركية على المنطقة العربية. ولا شك في ان لهذا النقد السوفياتي للزيارة أكثر من مغزى، خاصة وان بوادر الفتور في العلاقات السوفياتية ـ العربية كانت بادية للعيان في تلك الفترة. ويبدو ان موسكو كانت تشعر بالضيق من تسليم الانظمة العربية الرئيسة بأن مفتاح التسوية السلمية في المنطقة هو في يد الولايات المتحدة الاميركية، بصورة كلية، وتصرّفها على هذا الاساس، ممّا سمح لواشنطن بالهيمنة الشاملة على مسألة اعادة فتح قناة السويس، وبالحلول محل يارينغ في الوساطة بين العرب واسرائيل[٥٣]. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا يعني ان موسكو لا تريد لمساعي التسوية الجزئية ان تنجح، كخطوة أولى نحو التسوية السلمية الشاملة في المنطقة، بل تعترض على تحوّلها الى مشروع محض اميركي ليس للاتحاد السوفياتي فيه دور مباشر وفعّال. ولا ريب في ان الهدف السوفياتي المعلن كان التأكيد، من جديد، انه لا يمكن لأية محادثات بين الاطراف المتنازعة ان تنجح، او لأية تسوية سلمية ان تتمّ في الشرق الاوسط، من دون مشاركة الاتحاد السوفياتي الرئيسة والفاعلة، ومن دون موافقته.

انسجاماً مع هذا الخط، وصل بودغورني، في أيار (مايو)، القاهرة، في زيارة غير رسمية، أعلن على اثرها توقيع معاهدة للصداقة والتعاون بين الطرفين، كنوع من الردّ على هذه الاتجاهات[٥٤]. الاّ انه ممّا لا ريب فيه ان المعاهدة لم تنجح في وضع حدّ لمسار الاحداث العربية في هذا المنحى. ومن هنا، بامكاننا ان نفهم مغزى اعلان موسكو، من جديد، عن استعدادها للمشاركة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الامن الدولي لوضع نظام دولي لضمانات التسوية السياسية في الشرق الاوسط، ومغزى المذكرة التي قدّمتها، في ١٣ تموز (يوليو)، الى الامين العام للمنظمة الدولية، يوثانت، حيث أكدت، مرة أخرى، استعدادها للاشتراك مع الدول الاعضاء في مجلس الامن الدولي في تشكيل قوة الطوارىء الدولية التي كان ارسالها الى المنطقة جزءاً من اجراءات التسوية السلمية. الى هذا، قام المندوب السوفياتي في الامم المتحدة بتوجيه نقد علني لمشروع التسوية الجزئية، وقال، في اجتماع مندوبي الدول الاربع الكبرى، الذي عقد في أوائل حزيران (يونيو)، ان المبادرة الاميركية قد فشلت. وبطبيعة الحال، رفض المندوب الاميركي هذا التشخيص، وشدّد على ان بلاده مستمرة في جهودها، بناء على رغبة كل من مصر واسرائيل[٥٥].

لا شك في ان مسافة معيّنة باتت تفصل بين الموقفين، السوفياتي والمصري، على الرغم من توقيع المعاهدة، من المساعي الاميركية للوصول الى التسوية الجزئية. من هنا منح السوفيات دعماً أكثر من السابق لحركة المقاومة الفلسطينية. ولا يفاجأ المرء، فعلاً، بأن يُخصِّص قرار، أُصدر اثر اجتماع مجلس السلم العالمي في بودابست، في ١٦ أيار (مايو)، ثلاث فقرات طويلة لحقوق شعب فلسطين، صيغت على أساس مسودّة وضعها الوفد الفلسطيني. شدّد البيان، في فقرة أولى، على ان «للشعب العربي الفلسطيني حقاً مشروعاً بالعودة الى وطنه، ذلك ان السلام الدائم في منطقة الشرق الاوسط يقتضي الاحترام التامّ للحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير، وفقاً لميثاق الامم المتحدة». وفي فقرة ثانية، أكد «ان حركة المقاومة الفلسطينية هي جزء متكامل من حركة التحرر العربي وحركة التحرر الوطني في العالم، وهي تتمتّع، في نضالها ضد الاحتلال ومن اجل الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، بعطف وتأييد كل قوى الحرية والعدالة والاستقلال الوطني». وفي فقرة أخيرة، ذات دلالة، أكد المجلس «وقوفه، بحزم، ضد كل المؤامرات الموجّهة الى حركة التحرر الفلسطيني»، ودان «الهجمات المستمرة ضد المقاومة التي تقوم

بهـا السلطات الرجعيـة في الاردن الهادفة الى تصفية المقاومة، بهدف ضرب مجمل حركة التحرر العربي، ولخدمة مصالح الامبريالية الاميركية والاوساط الصهيونية ـ الاسرائيلية الحاكمة»[٥٦].

كما برزت لهجة سوفياتية في البيانات المشتركة أكثر قرباً من حركة المقاومة الفلسطينية. ففي بيان سوفياتي ـ جزائري مشترك، أُصدر في تشرين الاول (اكتوبر)، بمناسبة زيارة كوسيغن للجزائر، «جـدّد الطرفـان، على الخصوص، مساندتهما الفعّالة للكفاح العادل للشعب العربي الفلسطيني، لاسترجاع حقوقه المشروعة التي لا يجوز التصرّف بها»[٥٧]. وفي زيارة لبغداد، قام بها وفد رسمي وحزبي سوفياتي، أُصدر بيان عراقي ـ سوفياتي مشترك، في نهاية حزيران (يونيو)، أعلن الطرفان فيـه عن «انه لا يمكن التوصّل الى السلام العادل الوطيد في الشرق الاوسط، من دون تحرير كافة الاراضي العربية المحتلة نتيجة العدوان الاسرائيلي، ومن دون تأمين الحقوق المشروعة والثابتة لشعب فلسطين العربي». وأعربا عن تأييدهما «لكفاح الشعب العربي الفلسطيني من اجل استعادة حقوقه المشروعة والثابتة كافة». واعتبرا «حركة المقاومة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من الحركة التحررية العربية»[٥٨].

ينبغي، اذاً، ان نضـع بعض المبادرات السوفياتية في مثل هذا السياق؛ هذه المبادرات كانت تهدف الى ابراز موسكو كعامل مساعد في تصليب المواقف الفلسطينية في وجه «المخطط الاميركي» في المنـطقة. من هنا، استقبلت موسكو وفد منظمة التحرير الفلسطينية الذي شارك في مجلس السلم العـالمي، في بودابست، في طريق العـودة[٥٩]. كمـا علّقت اذاعة موسكو على نتائج المجلس الوطني التاسع، الذي عقد في القاهرة، بأن الامبرياليين حاولوا اضعاف حركة التحرر الفلسطينية من طريق افتعال الاحداث في الاردن، وان الاتحاد السوفياتي لعلى ثقة أكيدة في ان هذه النتائج سوف تحقق مساهمة ايجابية للنضال الفلسطيني[٦٠].

أكثـر من ذلك، دُعي عرفـات الى زيارة رسمية للاتحاد السوفياتي من قبل اللجنة السوفياتية للتضامن الافرو ـ آسيوي. وفي العشرين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١، وصل الوفد الفلسطيني موسكو، وضمّ رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، وشخصيات قيادية أخرى في حركة المقاومة الفلسطينية. وفي اليوم عينه، أجرت اذاعة موسكو مقابلة مع عرفات، قال فيها ان زيارته هذه، هي «دليل آخر على مشاعر الاتحاد السوفياتي للتضامن مع نضال الشعب العربي، ومن ضمنه نضال حركة المقاومة الفلسطينية ضد الامبرياليين»[٦١]. وفي اليوم التالي، قالت اذاعة موسكو، في تعليق لها بمنـاسبة زيارة الوفد الفلسطيني، «ان حركة المقاومة الفلسطينية تجاوزت مرحلة صعبة ومهمة في تطوّرها». ففي السنة الماضية كانت هدفاً للهجوم عليها من قبل القوى الامبريالية والرجعية بهدف تطويقها وعزلها، تمهيداً لتصفيتها، «غير ان هذا الهجوم لم يكتب له النجاح. والكل يعرف ان الاتحاد السوفياتي لن يقف مكتوف اليدين في مواجهة المحاولات الرجعية الهادفة الى تطويق حركة المقاومة الفلسطينية، وانه أعرب، بوضوح، عن استنكاره لمثل هذه المحاولات، التي انتجت صداماً دموياً في الاردن»[٦٢].

وقبل مغادرة الوفد الفلسطيني موسكو، في ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر)، أُصدر بيان مشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية ولجنة التضامن الافرو ـ آسيوي، أعرب فيه ممثلو اللجنة، باسم الاوساط الاجتماعية السوفياتية، عن الشجب الحازم للعدوان الامبريالي ـ الاسرائيلي المستمر على الشعوب العـربيـة، وأعلنـوا عن تضامنهم مع «النضال الباسل الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني

ضد المحتلين الاسرائيليين الذين يسعون الى شلّ نضال الشعب الفلسطيني في سبيل حقوقه المشروعة والعادلة. وتمّ التأكيد، كذلك، ان الاوساط الاجتماعية السوفياتية تقف بحزم «الى جانب حركة المقاومة الفلسطينية التي تشكّل جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني للشعوب العربية». وأشار الجانبان، السوفياتي والفلسطيني، الى أهمية وحدة كافة القوى التقدّمية في العالم العربي، وضرورة مواصلة تعزيز تحالفها مع الاصدقاء الحقيقيين للشعوب العربية، ألا وهي بلدان المنظومة الاشتراكية. وتمّ، في هذا الصدد، تأكيد خطورة محاولات تقويض الصداقة العربية ـ السوفياتية، وبذر الشقاق في صفوف الحركة العربية المناهضة للامبريالية، وعزل هذه الحركة عن الجبهة العالمية المعادية للامبريالية. ووصف البيان هذه المحاولات بأنها تلحق ضرراً بالآمال التحررية والمصالح الوطنية للشعوب العربية، ولا تخدم الاّ مصالح الاوساط الصهيونية والامبريالية العالمية؛ فيما عبّر الوفد الفلسطيني عن تقديره للدعم السوفياتي[٦٣].

بعد الزيارة، شاء عرفات تلخيص نتائجها، فعدّد اهمها في: اولاً، أبدى السوفيات تفهّماً تامّاً لوجهة نظر الثورة الفلسطينية، والتقت وجهات النظر، خصوصاً في ما يتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه، وأعلنوا عن التضامن مع النضال الباسل، والعادل، الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني ضد المحتلين، بأشكاله كافة. ثانياً، دعم وتأييد كامل من الاتحاد السوفياتي للثورة الفلسطينية، في المستويات السياسية والاعلامية والعسكرية كافّة. ثالثاً، أكدت الزيارة ان الشعب الفلسطيني، بفضل نضاله، اصبح قوة لا يمكن تجاهلها في المجال الدولي، وعلى صعيد مشكلة الشرق الاوسط[٦٤]. وفي مقابلة له مع اذاعة موسكو، قال عرفات: «ان السوفيات تفهّموا، بصورة كاملة، القضية الفلسطينية، وان المناقشات التي أُجريت في جوّ من الصراحة الشاملة، كانت مفيدة، اجمالاً، لمصالح الشعب الفلسطيني»[٦٥].

ولكي توسِّع موسكو دائرة علاقاتها بأطراف حركة المقاومة الفلسطينية، زارها، في الشهر عينه، وفد من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مؤلف من ستة أعضاء، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة عضو المكتب السياسي للجبهة، تيسير قبعة. وكان غرض الزيارة الحصول على مزيد من المساعدات السوفياتية[٦٦]. ونُقل عن قبعة، بعد عودته من الزيارة، قوله، ان «الرسميين السوفيات أكدوا حق المقاومة في تمثيل الشعب العربي الفلسطيني، وحق هذا الشعب في النضال لاسترجاع أرضه». وأضاف: «ان موسكو كانت مهتمة في العمليات العسكرية داخل قطاع غزة، ودعا الجبهة الشعبية الى زيادة فاعلية حضورها في الارض المحتلة»[٦٧]. وفي الشهر التالي، ترأس فاروق القدومي (ابو اللطف)، وفداً لزيارة موسكو، صرّح، على أثرها، الى صوت «فتح»، بأن العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي تطوّرت، بصورة أفضل، من خلال القضايا السياسية التي نوقشت حول موقعها في المعركة المقبلة، «ونحن شعرنا بأن هناك ملاحظات لدى القادة السوفيات في قبول العمل المسلّح، باعتباره أهمّ وسائل الكفاح، وركّزوا على ان الوحدة العربية هي العامل الحاسم في كسب المعركة»، وان السوفيات نصحوا «بتجنّب أي شكل من أشكال الخلافات العربية». ولهذا السبب، فانهم قدّروا «عملنا المسلّح من داخل الارض المحتلة، وقدّروا، كذلك، موقفنا الذي تجنّب الدخول في الصراعات العربية ـ العربية، والدور الذي لعبناه في مقاومة الهجمة الامبريالية ومخططات الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة». «ومن دون شك»، أضاف (ابو اللطف)، «ان الاتحاد السوفياتي متلهّف لادارة الظهر للرؤية الاميركية لحل مشكلة الشرق الاوسط، لأن واشنطن، في رأيه، سوف تحل هذه المشكلة على حساب العرب والفلسطينيين. ونحن، من جهتنا، متفقون مع وجهة النظر هذه»[٦٨].

عربة التسوية

بيد ان الاحداث تسارعت، بصورة مفاجئة، منذ مطلع العام ١٩٧٢، ونادراً ما كانت تغيب المفاجآت والحسابات المغلوطة في السياق الاقليمي، وازداد، الى حدّ بعيد، ادراك منظمة التحرير الفلسطينية لدورها في هذا السياق. في المقابل، اتّسمت تلك السنة من العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والعالم العربي بغياب الشريك الاقليمي الثابت والقوي، فيما أساءت التطوّرات المستجدة في المنطقة الى رصيد موسكو الى حد بعيد (الانقلاب العسكري في السودان في العام ١٩٧١، وخروج الخبراء السوفيات من مصر في العام ١٩٧٢، والغاء معاهدة الصداقة مع مصر، ورفض سوريا عقد اتفاقية مماثلة، الخ). واستطاعت واشنطن، على وجه التخصيص، ان تصل، بسهولة، الى المواقع التي كان يحتلها السوفيات. وهكذا استطاعت واشنطن ان تضمن محوراً مركزياً يربط الرياض بالقاهرة، تدور حوله مواقف الدول الاخرى الأقل نفوذاً[٦٩]. والحال، ان هذه الدول، مثل سوريا، أو السودان، أو الكويت، الخ، هي أبعد ما تكون عن مواجهة هذا المحور، حتى ولو سعت، بتبنّيها لخياراته الرئيسة (خاصة الانفتاح الاوسع نحو الغرب)، الى تحسين موقعها على طرف النظام الاقليمي، مثل سوريا، أو في داخله، مثل السودان. وأفاد محور القاهرة ـ الرياض، منذ قيامه، من عجز الدول المناهضة له عن تشكيل محور موازٍ، يكون أكثر موالاة للطروحات السوفياتية، باستطاعته، مثلاً، ان يجمع ما بين الجزائر وطرابلس الغرب وبغداد وعدن، وحتى دمشق ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولهذا السبب وجدت الدول التي دعت الى تعاون وثيق مع موسكو، كالعراق، انها أصبحت معزولة عن الساحة الاقليمية. ولا يعني تبنّي موسكو لنظام الحكم في عدن انها وجدت الشريك الاقليمي الاكثر ثباتاً، والاكثر نفوذاً، في موالاته للاتحاد السوفياتي.

كانت سلسلة الانتكاسات التي تلقّتها موسكو في منطقة الشرق الاوسط، في العام ١٩٧٢، أدّت بها الى متابعة سياسة كان شعارها «عدم التفريط بأي فرصة تستطيع ان تحاول فيها القيام بهجمة سياسية او اقتصادية أو حتى عسكرية». واستبدل، تدريجياً، الاصرار على صداقة «أنظمة الحكم التقدمية» مقرونة «بالعداوة للانظمة شبه الاقطاعية»، برؤية على قدر لا بأس به من التجانس للمنطقة، حيث تغلب المصالح الدولية على الاعتبارات الايديولوجية. هكذا، وبقصد ادخال عناصر اخلال في المعادلات السياسية السائدة في المنطقة، عملت موسكو، بشكل واضح، على التقرّب من منظمة التحرير الفلسطينية. في هذا السياق، لم يكن مستغرباً قول اذاعة موسكو ان الاتحاد السوفياتي يعتقد بأن أهمّ شروط التسوية في منطقة الشرق الاوسط هو اقرار الحقوق الكاملة للشعب العربي الفلسطيني. وباختصار، فان الاتحاد السوفياتي كان مناصراً لهذه الحقوق منذ البداية، وان توجّهه لم يكن، بحال، مبنيّاً على اعتبارات آنية، وانما هو تعبير عن مبادىء عميقة في السياسة الخارجية السوفياتية، سياسة العداء للامبريالية، ودعم قضية التحرر والاستقلال لجميع الشعوب[٧٠]. وسئل يفغيني بريماكوف، عبر الاثير، عن امكانية القول ان الحركة الوطنية الفلسطينية قد تختفي من الوجود، ولم تعد عاملاً حاسماً في ميزان القوى في الشرق الاوسط، فأجاب بأن المقاومة الفلسطينية، في العام ١٩٧١، قد «انهكت» في صراعاتها مع عدد من الاطراف، وعلى الرغم من ذلك فانه استنتاج صحيح القول ان الحركة الوطنية الفلسطينية موجودة، وسوف تستمر في الوجود حتى تحل القضية الفلسطينية. وعلّل الامر، ايديولوجياً، بقوله ان أي حركة تحرر وطني يمكن ان تنتكس، وتتعضّد، من خلال دعم الشعوب العربية والاتحاد السوفياتي، كما باقي القوى التقدمية في العالم[٧١].

عبر هذه الثغرة، حاول الاتحاد السوفياتي فرض دخوله في مجمل النظام الاقليمي، فتكاثرت

اللقاءات الفلسطينية ـ السوفياتية. وهكذا التقى عرفات السفير السوفياتي في دمشق، في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٧٢، وأخبره بالمخاطر التي تواجه الامة العربية عموماً، والفلسطينيين على وجه التخصيص، من الهجرة اليهودية المكثّفة من الاتحاد السوفياتي الى الارض المحتلة[٧٢]. كما اجتمع احد أعضاء اللجنة المركزية في «فتح»، لمدة ساعتين، بالسفير السوفياتي في بيروت، في ١٩ آذار (مارس)، وأبلغ اليه رؤية الحركة لمشروع الملك حسين القاضي باقامة مملكة عربية متحدة[٧٣].

في هذا السياق، أعلن الاتحاد السوفياتي موقفه من مشروع الملك حسين، من طريق البيان الذي أصدرته لجنة التضامن الافرو ـ آسيوي السوفياتية، والذي جاء فيه، ان الاتحاد السوفياتي يشارك القوى التقدمية العربية في قلقها حيال المشروع. وأكد البيان التأييد السوفياتي لحركة التحرر العربية «ومنها حركة المقاومة الفلسطينية المعبّرة عن مصالح الجماهير الفلسطينية، ولنضال الشعوب العربية من اجل تصفية آثار العدوان الاسرائيلي ـ الامبريالي». وبعد ذلك، مباشرة، ندّدت صحيفة «ازفستيا»، الناطقة باسم الحكومة السوفياتية، بمشروع الملك حسين، واعتبرته محاولة لتفريق الدول العربية التقدمية واضعافها، بينما هي تواصل جهودها لانهاء الاعتداء الاسرائيلي. وأضافت: «ان مشروع الملك لا يستجيب لآمال الشعوب العربية في حل القضية على أساس ديمقراطي، وضمن نطاق التسوية السياسية للنزاع»؛ كما أكدت ان المشروع يحرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير مصيره بنفسه، ولا يتيح الفرصة لحل القضية الفلسطينية بالاتفاق مع كل الدول العربية، وبمشاركة فعّالة من حركة المقاومة الفلسطينية[٧٤].

وما يمكن ملاحظته، هنا، ان هذا الاعتراض على مشروع الملك حسين جاء من خلال المنظور السوفياتي العام للنزاع في المنطقة، ولسبل حلّه؛ أي انه لا يعترض على المشروع بسبب استهدافه تصفية القضية الفلسطينية، وانما لأنه يعرقل جهود الدول العربية لتصفية آثار العدوان الاسرائيلي، من طريق تسوية سياسية تساهم فيها حركة المقاومة الفلسطينية مع بقية هذه الدول. ومع ذلك، فقد قام وفد فلسطيني، ما بين ٢٥ و٣٠ آذار (مارس)، بزيارة يوغسلافيا، ضمّ الى عرفات أعضاء اللجنة التنفيذية زهير محسن وفاروق القدومي وتيسير قبعة، اضافة الى ماجد ابو شرار وتوفيق سليمان، واتفق الجانبان، الفلسطيني واليوغسلافي، في البيان المشترك الذي أُصدر في ختام الزيارة، على ان «حلاً عادلاً وديمقراطياً في الشرق الادنى يمكن ان يتمّ، فقط، بتحرير جميع الاراضي العربية واستعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره واقامة كيانه الوطني». وأكد البيان ان أي حل يوضع من دون مشاركة الشعب الفلسطيني، أو ضد ارادته، سوف يؤدي الى زيادة خطورة الوضع والعلاقات في الشرق الاوسط[٧٥]. وفي ١٢ أيار (مايو)، اعتزم وفد من منظمة التحرير الفلسطينية زيارة موسكو، كان من المفترض ان يضمّ الى فاروق القدومي تيسير قبعة وزهير محسن، لشرح مخاطر مشروع الملك حسين، غير ان الزيارة أُرجئت، بسبب «تزامنها مع زيارة الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، لموسكو»، التي ربما تعطي انطباعاً خاطئاً «تستخدمه الامبريالية واسرائيل»، كما فضّلت اذاعة موسكو القول[٧٦].

الواقع، ان الاتحاد السوفياتي، وجد فرصة ملائمة لمحاولة التقرّب، مجدداً، من المنطقة، خلال زيارة نيكسون. تلك الزيارة التي شهدت انفراجاً في العلاقات الاميركية ـ السوفياتية. وقد أوضحت البيانات الصادرة عن الزيارة، ان بحث قضية الشرق الاوسط كان عارضاً وبالواسطة. فقد أكد كلا الجانبين، من جديد، سياسة التعايش السلمي، وتسوية الخلافات بين البلدين على أسس سلمية ومن خلال المفاوضات، والعمل، باستمرار، على تجنّب أي مواجهة خطرة فيما بينهما، ممّا كان يعني،

في حينه، عزل النزاعات الاقليمية (فيتنام)، أو تجميدها (الشرق الاوسط)، بحيث لا تؤدي الى مواجهة نووية خطرة فيما بينهما[٧٧]. وتعني هذه السياسة، على الصعيد العملي، انه عندما يتوفّر للاتحاد السوفياتي حليف يقاتل بتصميم وقدرة من اجل قضية تحررية مع ضمانة أكيدة لاحتمالات انتصاره، فانه يدعم هذا الحليف الى أقصى الحدود الممكنة، مع العمل على عزل النزاع، بصورة من الصور، بحيث لا يؤدي الى مواجهة نووية لا تحمد عقباها مع الولايات المتحدة الاميركية؛ وهذا ما حدث في الحرب الهندية ـ الباكستانية، وفي فيتنام. امّا في حال غياب مثل هذا الحليف، وفي غياب الضمانة الاكيدة لاحتمال انتصاره، فان البديل الوحيد الذي باتت تسمح به السياسة التي اتفق العملاقان عليها، هو تجميد الازمة الى ان تتبدل معطياتها الاولية، بصورة أو بأخرى، أو لسبب من الاسباب، وهذا ما كان سائداً على صعيد النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

وقد تمّ تكريس الخطوط العريضة للصيغة الجديدة لسياسة التعايش السلمي، وكيفيّة الابتعاد من المواجهة الخطرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، في وثيقة مؤلفة من ١٢ بنداً، صدرت عن الطرفين، حيث تمّ تحديد الاسس التي ستقام العلاقات المستقبلية عليها فيما بينهما. وقد جاء البند المتعلّق بتسوية أزمة الشرق الاوسط غامضاً، بل كان أضعف، في صياغته، من القرار الرقم ٢٤٢، حيث أقرّت تلك المبادىء بامكان اجراء تعديلات في الحدود، من دون استخدام كلمة «طفيفة» التي التـزمت بها الوثائق الرسمية الصادرة عن هيئة الامم المتحدة. وشملت هذه المبادىء: اولاً، انسحاب القوات الاسرائيلية من على اراضٍ عربية احتلت العام ١٩٦٧. ثانياً، ان أية تعديلات في الحدود يجب ان تكون نتيجة لاتفاق بين الاطراف المعنيّة. ثالثاً، ترتيبات أمنية مشتركة تشمل مناطق منـزوعـة السـلاح، ووضع قوات الامم المتحدة، بصفة مؤقتة، في شرم الشيخ، واشتراك الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية في الضمانات الدولية. رابعاً، انهاء حالة الحرب في المنطقة[٧٨].

وبـالطبع، ليس من اللازم الاستفاضة في التعليق على مدى ضعف هذه «المبادىء» ازاء ازمة الشرق الاوسـط. فقـد غابت عنها كل اشارة الى الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، والى رفض اسرائيل الصريح والمعلن عن الانسحاب من على كل الاراضي العربية المحتلة، والى حق العرب في اللجوء الى وسائل أخرى غير الوسائل السياسية من اجل تحرير أراضيهم المحتلة. ولا ريب في ان تخفيف التوتر بين القوتين العظميين اقتضى «ردع» أي تصعيد للاعمال العسكرية من الجانب العربي، مع «اصرار» السوفيات على الوسائل السلمية، واعطاء العرب «الحق في استخدام الوسائل التي يرونها لتحـرير أراضيهم»، من دون ان يلقى ذلك أي التزام على الاتحاد السوفياتي بدعم عمل عسكري عربي، الّا في ما يتعلق بتقوية قدرات الدول العربية العسكرية من خلال المساعدات، وهو الكلام الذي كان جاء، للمرة الاولى، في البيان السوفياتي ـ المصري المشترك الذي أُصدر في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٧٢[٧٩]. ولاحـظ المـراقبون، حينها، ان العبارة التي أثارت الاهتمام في البيان المشترك، جاءت بصورة مختلفة قليلاً في النص العربي عمّا هي في النص الرسمي للبيان. ووفقاً للنص الذي وزّعته وكـالة انباء الشرق الاوسط المصرية، جاء: «في ظل تلك الظروف، فان الدول العربية التي تعرّضت للعـدوان لهـا كل الحق في استخدام مختلف الوسائل لاسترداد الاراضي العربية التي اغتصبتها اسرائيل». امّا في النص الرسمي، فقد وردت العبارة ذاتها على النحو التالي: «وفي ظل تلك الظروف، فان الدول العربية، التي تعرّضت للعدوان، لها كل الحق في استخدام الوسائل الاخرى غير الوسائل السياسية لتحرير الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل»[٨٠].

هكـذا باتت موسكـو أسـيرة موقف متنـاقض. فمن جهة، كانت راغبة في تفادي أي نزاع قد

يؤدي الى مواجهة شاملة مع واشنطن، ويعرقل عملية التقارب المستجد معها؛ ومن جهة أخرى، وفي اطار عملية التقارب نفسها، العمل على تدعيم مواقعها الاقليمية. فمن اجل التفاوض على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الاميركية، كان على الاتحاد السوفياتي ان يكون قوة استراتيجية موجودة في مناطق الازمات الاقليمية، وان اقرار السلام في الشرق الاوسط، بعيداً من المشاركة السوفياتية، يضعف نفوذ، ووزن، موسكو في المنطقة. ولهذا السبب، بالذات، ساهم الاتحاد السوفياتي في الحفاظ على حدّ من التوتر، واستجابة للمطالب العسكرية المصرية، وهما السبيلان الوحيدان الى ضمان الاستراتيجية السوفياتية طويلة الامد في مصر والمنطقة(٨١).

ضغوط متناقضة

بيد ان الخطاب الذي انهى به الرئيس المصري انور السادات، من طرف واحد، مهمة المستشارين السوفيات، في الثامن من تموز (يوليو) ١٩٧٢، كان تحوّلاً حاسماً في العلاقات المصرية ـ السوفياتية، لا يقل شأناً عن صفقة السلاح التشيكية الاولى في العام ١٩٥٥. لقد أعلن السادات عن ان كل القرارات المتخذة «يجب ان تصدر عن ارادتنا الحرة، بالذات، وعن الشخصية المصرية، وفي خدمة شعب مصر، الذي لن يقبل، أبداً، الدخول في مناطق النفوذ». وأضاف قائلاً: «ان القرارات السياسية يجب ان تُتخذ داخل مصر، ومن جانب قيادتها السياسية، من دون أخذ اذن مسبق من أية جهة، مهما كانت». وأشار الى التصادم في المواقف بين الطرفين، بالقول: «لقد برزت، احياناً، اختلافات بين وجهات نظرنا؛ ولكنني كنت أرى انها كانت اختلافات طبيعية»(٨٢).

وعلى الرغم من ابلاغ السادات الى السفير السوفياتي في القاهرة ترحيل ١٧ ألف مستشار سوفياتي من على الاراضي المصرية خلال عشرة أيام، فان القرار المصري باغت واشنطن تماماً. وأشارت تقارير الصحافة، في حينه، ان كبار المسؤولين في الادارة الاميركية، «فوجئوا بالقرار»، وان اجتماعات عاجلة، على مستوى عالٍ، عقدت لتقويم نتائج القرار. وعلى سبيل المثال، فقد صرّح وزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، بأن «القرار كان مفاجأة كاملة لواشنطن». ولكن بعد يومين من خطاب السادات بشأن طرد الخبراء السوفيات، اعدّ كيسنجر تحليلاً فكرياً، طرح فيه نظرته لابعاد طرد الخبراء على انه نتيجة للتقارب الاميركي ـ السوفياتي، وتبدّد أوهام المصريين، «فقد كان من الواضح، خلال الشهرين الاخيرين، ان المصريين وطّنوا أنفسهم على حقيقة انه لن يكون هناك الاّ القليل من التحريك الدبلوماسي لقضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي هذا العام، بسبب الانتخابات الاميركية». ومضى كيسنجر في القول: «انه على الرغم من معقولية هذا التفسير، على الاقل في الظاهر، فقد كان السادات في حيرة من أمره للحؤول دون ان يؤدي هذا الركود الى تجميد دائم للوضع الراهن. وكان الاحباط تجاه غياب تحريك ما للنزاع المصري ـ الاسرائيلي كبيراً للغاية في القاهرة. وقد أكدت القمة السوفياتية ـ الاميركية الشعور بأن ليس هنالك شيء يمكن ان يحدث هذا العام، ووضعت في مكان الصدارة النقد الجاري في القاهرة للدور السوفياتي، حتى قبل انعقاد القمة»(٨٣).

لم يكن دويّ القرار المصري قد خفت بعد، حتى قفل ما يقارب العشرين ألفاً من المستشارين العسكريين السوفيات عائدين الى بلادهم. وكان هذا الانسحاب السوفياتي السريع، والشامل تقريباً، قد عُزي، بوجه عام، الى غضب موسكو من الطريقة المهينة التي استخدمت في دعوة مستشاريها الى الخروج من مصر. ولعلّ هناك سبباً كامناً محتملاً، وهو خيبة أمل السوفيات من عجز الجيش المصري عن اتقان العمل بالمعدّات التي زُوِّد بها، وعدم قدرة السوفيات، تماماً، على تدريب المصريين

وتحويلهم الى قوة قتالية كفؤ[٨٤]. وما كان يميّز المزاج السوفياتي تجاه الجيش المصري هو التعليق الذي نُسب الى مصدر سوفياتي رفيع المستوى، والقائل ان السوفيات «كانوا يدركون انه اذا ما نشبت جولة جديدة من القتال، فان حلفاءهم المصريين سوف يقدّمون اداءً عسكرياً يبلغ من السوء مبلغاً يجعل من موسكو أضحوكة»[٨٥].

وليس من شك في ان الازمات التي نجمت عن العلاقة المصرية ـ السوفياتية، في جوانبها السياسية والاقتصادية والعسكرية، اسهمت، هي الاخرى، في التسريع بالقطيعة. فعلى الصعيد الدبلوماسي، اسهمت القمة الاميركية ـ السوفياتية في خلق الانطباع لدى القيادة المصرية بأن للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، كليهما، ولأسباب مختلفة، مصلحة كبرى في ضمان الامر الواقع في الشرق الاوسط. غير ان سخط المصريين اندلع لأنهم رأوا أنفسهم بمثابة ضحية للرغبة السوفياتية في ابقاء حالة «اللاحرب واللاسلم» في المنطقة. وعلى الصعيد الاقتصادي، كان الاستياء قائماً، لأن مصر كانت تعتمد، بشكل كبير، على بيع القطن للاسواق الغربية، بغية الحصول على العملات الصعبة، وبات عليها ان ترهن الجزء الاعظم من محصولها للاتحاد السوفياتي، بغية تسديد بعض أثمان شحنات الاسلحة السوفياتية. واذا لم يكن ذلك كله كافياً، فقد أُضيف اليه الاحتكاك الناشىء عن الاتفاقيات التجارية الثنائية التي كانت تسمح للسوفيات بمنافسة المصريين في أسواق القطن الاوروبية. وكان الوضع يعني، بالطبع، ان المصريين كانوا يحصلون على اسعار متدنّية لقاء قطنهم. وكان هذا الاتفاق، غير المرضي، يضع المصريين في موضع المدين الدائم للسوفيات، ويقيّد، بدرجة عالية، قدرتهم على الحصول على السلع، أو الاموال، اللازمة لتسيير عجلة اقتصادهم الداخلي[٨٦]. أمّا من الناحية العسكرية، فقد كان ثمة قدر كبير من الاستياء، وبخاصة لدى المستويات القيادية العليا، نظراً الى ان السوفيات كانوا مترددين، بادىء الامر، في تقديم الكميات الكافية من الاسلحة الهجومية للتعويض عن خسائر حرب العام ١٩٦٧. لقد أمضى عبدالناصر شهوره الاخيرة، مثلما أمضى السادات شهوره الاولى، في مفاوضات مضنية للحصول على الاسلحة السوفياتية. وبينما كانت هذه المفاوضات تستهلك الكثير من الجهود المصرية للحصول على قدرة دفاعية مكينة، غدت المفاوضات أقرب الى مماحكات «باعة في البازار» منها الى نقاشات بين حليفين[٨٧]. بل حتى بعد الحصول على تلك الاسلحة، بدأ الاتحاد السوفياتي يشعر بأنه يتمتع بموقع امتياز في مصر، «الى حدّ ان السفير السوفياتي في القاهرة بات يحتل موقعاً شابه، الى حد بعيد، موقع المندوب السامي البريطاني في أيام الاحتلال البريطاني لمصر»[٨٨].

ثمّة اعتبار آخر يمكن استشفافه من طبيعة العلاقة المصرية ـ السوفياتية في ذاتها. فبعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اتجهت السياسة السوفياتية الى اعادة بناء القوات المسلّحة المصرية، بحيث تستطيع حماية نفسها من أي هجوم اسرائيلي مفاجىء. ولم يكن ضمن نوايا موسكو تزويدها بسلاح كافٍ يسمح للمصريين استعادة اراضيهم المحتلة، حيث جرت، مثلاً، اعادة بناء القوات الجوية، بادىء الامر، باضافة طائرات مستهلكة من طراز «ميغ ـ ١٥» و«ميغ ـ ١٧» القاذفة المقاتلة، من مخزونات فائض المعدّات المستهلكة السوفياتية. ولم تتمّ زيادة صواريخ ارض ـ جو زيادة ملحوظة، واكتفت موسكو بتلبية مطالب القاهرة المتكررة بالحصول على صواريخ ارض ـ ارض تلبية رمزية، ولكن ليس قبل ان تدخل مصر حرب الاستنزاف على جبهة السويس. كما أُعيد بناء وحدات المدفعية الضرورية، ولكن بمستوى يناهز ثلث ما كانت عليه قبل الحرب، ولم يتم تحديث الاسلحة المضادة للدروع بصورة معقولة[٨٩]. ولعلّ محدودية قنوات التجهيز هذه أقلقت الضباط المصريين؛ وهم رأوا ان احتياجاتهم

من الاسلحة الهجومية لم تلبّ، ممّا أدّى الى هبوط عام في المعنويات. وسرعان ما أدرك المصريون ان السوفيات ليسوا على استعداد لتلبية احتياجاتهم من الاسلحة الهجومية، ممّا أدّى الى مماحكات ازاء محاولات المصريين زيادة شحنات الاسلحة. ان مثل هذا الخلاف حول مقدار، او نمط، المعونة العسكرية السوفياتية، اسهم في دفع القاهرة الى الاعتقاد بأن «موسكو تكسب من مصر أكثر ممّا تعطيها»(٩٠). بل ان شعور المصريين بأنهم موضع استغلال احدى القوتين العظميين أوصلهم الى تقدير واقعي للامور. وقد عبّر عبدالناصر، في مباحثاته مع الرئيس اليوغسلافي، جوزيب بروز تيتو، عن شعور بالاحباط لديه، حيث قال: «ارجو ان تنقل الى السوفيات انني أفضّل القبول بالهزيمة، بل بأي شيء، في الواقع، على ان أُعامل بهذا الاسلوب»(٩١).

بيد ان المعارك الجوية والمدفعية، من طرف واحد، خلال حرب الاستنزاف، اقنعت القادة السوفيات بزيادة شحنات اسلحتهم لمنع هيمنة الاسرائيليين في هذه المواجهة. ولم يقتصر السوفيات على تحسين الدفاع الجوي المصري، على نحو دراماتيكي، فحسب، وانما زوّدوا المصريين بقدرات هجومية كافية لعبور قناة السويس، الّا ان هذه البادرة كانت هزيلة تماماً، ومتأخّرة أيضاً، لانقاذ صورة السوفيات. ان الاستياء والاحباط لدى المصريين، وشعورهم بأن موسكو قد استغلّتهم لمآرب خاصة، في لعبة الاستقطاب مع الولايات المتحدة الاميركية، دمّر صورة الاتحاد السوفياتي الى الحدّ الذي بات من الصعب اصلاحه.

من هنا، ليس من قبيل المصادفة في شيء ان يصل عرفات على رأس وفد فلسطيني ممثلاً لعدد من الفصائل (عدا الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة) في الموعد الاخير الذي حدّده السادات لرحيل المستشارين السوفيات (١٧ تموز ـ يوليو)، بناء على دعوة من اللجنة السوفياتية للتضامن الآفرو ـ آسيوي. وقد ضمّ الوفد، الى جانب عرفات، كلاً من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، وزهير محسن، وفاروق القدومي، واحمد المرعشلي، وتيسير قبعة، وياسر عبدربه (اعضاء في اللجنة التنفيذية)، اضافة الى احمد الازهري(٩٢). كان المؤشر واضحاً: لا بدّ لموسكو من الاعتماد على الفلسطينيين نتيجة انحسار نفوذها في مصر(٩٣). ويبدو ان هذه الحقيقة الجديدة من حقائق النظام الاقليمي تمثّل مزايا لقوة حليف للاتحاد السوفياتي، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، لكن هذه الحقيقة كانت تنطوي على مشكلات لا يستهان بها بالنسبة الى الاخيرة، الامر الذي دفعها الى البحث عن موقف «مرن» يجنّبها ان «تُحشر» بين ارتباطاتها الجديدة بالحليف السوفياتي، وبين مشاركتها في الصراع الدائر في المنطقة. ولا شك في ان هذه «المرونة» في السياسة كانت تتلاءم مع تطلعاتها الخاصة، ولكنها تخدم، في الوقت عينه، السياسات السوفياتية في المنطقة(٩٤).

في هذا الاطار، عقد الوفد الفلسطيني مباحثات مع العضو المرشّح للمكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، بوريس بوناماريوف. وفي البيان المشترك، الذي أُصدر عقب المباحثات، ركّز الجانبان، الفلسطيني والسوفياتي، على انهما تبادلا الآراء حول الوضع الراهن في منطقة الشرق الاوسط، وفي حركة المقاومة الفلسطينية، وحول التوطيد اللاحق للتعاون والتضامن في النضال ضد الامبريالية، وفي سبيل تحرير الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل. وتحدّث الوفد الفلسطيني عن كفاح حركة المقاومة الفلسطينية ضد الامبريالية والعدوان الاسرائيلي، وفي سبيل احقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني. كما أعرب عن الامتنان للشعب السوفياتي لدعمه حركة التحرر الوطني العربية، ولقاء المساعدة التي يقدّمها الى منظمة التحرير الفلسطينية، الممثلة للشعب العربي الفلسطيني. وأكد الوفد ان مساعدة الاتحاد السوفياتي للشعوب العربية، ومنها

الشعب العربي الفلسطيني، لها أهمية كبرى لنجاح نضال العرب ضد العدوان الاسرائيلي، وفي سبيل الحرية والتقدّم الاجتماعي. وفي اشارة لا تخلو من مغزى، أعرب ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية عن ان المحاولات التي تقوم بها الاوساط الامبريالية والرجعية للاخلال بالصداقة بين قوات التحرر الوطني في العالم العربي، وبين الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية، انما هي محاولات مناقضة لمصالح الشعوب العربية. وأشار الوفد، كذلك، الى تزايد نشاط القوى الامبريالية والرجعية في الشرق الاوسط، والرامي الى تقويض حركة التحرر الوطني العربية، وتصفية حركة المقاومة الفلسطينية. ومن جهتهم، دان ممثلو اللجنة السوفياتية، بحزم، العدوان الصهيوني ضد الشعوب العربية، وجرائم الطغمة العسكرية الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة، وثمّنوا، تثميناً عالياً، النضال العادل الذي يخوضه الشعب العربي ضد المحتلين، وأشاروا الى الطابع التحرري المعادي للامبريالية في حركة المقاومة الفلسطينية، الذي يجتذب العون والتأييد من جانب كافة القوى التقدمية المعادية للامبريالية في العالم. وأكد ممثلو اللجنة السوفياتية، ان الشعب السوفياتي سوف يواصل، في المستقبل أيضاً، تقديم المساعدة الى حركة المقاومة الفلسطينية، في نضالها العادل ضد الامبريالية والرجعية والعدوان الاسرائيلي، ومن اجل الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني[٩٥].

يلاحظ، هنا، ان البيان المشترك تحدّث عن الدعم «باسم الشعب السوفياتي»، في حين ان البيان السابق، الصادر في ٣٠ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧١، تحدّث عن الدعم «باسم الاوساط الاجتماعية السوفياتية»؛ كما وصف حركة المقاومة الفلسطينية، بأنها «تعبّر عن مصالح الشعب العربي». وعلى الرغم من ذلك، من الصعب الاقتناع بهذا المستوى من التبسيط لتلك الزيارة التي أثمرت، بالفعل، صفقتين: الاولى سياسية، تقضي بادماج منظمة «الانصار» في «فتح»، في مقابل تعاون سياسي بين أنصار الحركة والشيوعيين داخل الارض المحتلة في اطار «الجبهة الوطنية الفلسطينية»[٩٦]؛ والثانية عسكرية، حيث قابل عرفات أحد المسؤولين في وزارة الدفاع السوفياتية، ونجح في الحصول، بشكل مباشر، على أسلحة سوفياتية، بدأت تصل، تباعاً، منذ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، ولكن هذه المرة عبر الموانىء السورية[٩٧]. وبهذا غدت سوريا، منذ ذلك الحين، عوضاً عن مصر، «عرّاباً» للعلاقات الفلسطينية ـ السوفياتية.

وفي معرض تعليقه على نتائج هذه الزيارة، قال عرفات، انها تمّت بناء على دعوة موجّهة من لجنة التضامن الآفرو ـ آسيوي السوفياتية، وقام الوفد، خلالها، بلقاءات سياسية شملت مستويات عدة: المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي ولجنته المركزية، والمنظمات الجماهيرية والتنظيمات النقابية والشعبية؛ واستعرضت، خلال هذه اللقاءات، الامور كافة التي تهمّ القضية الفلسطينية، والوضع في المنطقة العربية. وقد تمّ الاتفاق على دعم الثورة الفلسطينية في شتّى المجالات، بما فيها المجال العسكري[٩٨].

وبالتأكيد، أفاد عرفات السوفيات بكلماته الدعائية، واعترافه بالموقف السخي للاتحاد السوفياتي نحو دعم القضية العربية، في الوقت الذي كان السادات يقوم بحملة دعائية مضادة. وكان ردّ موسكو، على هذا الموقف، اضافة الى المساعدة المباشرة بالاسلحة، تتويج دعمها بأن جعلت احدى شعاراتها «تحقيق الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني». وقد وضع هذا الشعار بين الشعارات السوفياتية في الذكرى السنوية لثورة اكتوبر. ومع ان الاتحاد السوفياتي كان أدخل مثل هذه العبارة في قراراته العام ١٩٧١، في مؤتمرات الحزب الشيوعي، وذكرها بشكل متكرر في خطاباته وبياناته الرسمية، الّا ان هذه الصيغة ظهرت، لأول مرة، ضمن شعارات موسكو. وقد تبيّن، فيما

بعد، انها كانت المرة الاخيرة؛ اذ انها لم تظهر، لا في احتفالات اكتوبر، ولا في احتفالات الاول من أيار (مايو) بعد ذلك الحين. وربما كان هذا التطوّر، في الحقيقة، فرصة لجهد سوفياتي لتحسين وضعه، ولتكوين «جبهة صمود» مؤلفة، بشكل أولي، من سوريا والعراق، اضافة الى منظمة التحرير الفلسطينية[٩٩].

الواضح، ان الجانبين، السوفياتي والفلسطيني، قد تحاشيا، بصورة متعمّدة، القضية الرئيسة المتمثّلة بغاية النضال الفلسطيني. وبالطبع، فقد بدت مشكلة ارسال أسلحة الى حركة المقاومة من أكثر المسائل سهولة. امّا العمليات الفدائية، فهي التي كانت تزعج موسكو أكثر من غيرها، خصوصاً انها رفضت اعتبار العمل الفدائي، بمجمله، سياسة مقبولة. وبين المواقف المبدئية، وبين ضرورات العمل الفدائي، اتخذت موسكو موقفاً ملتبساً، وتفادت، لفترة طويلة، اطلاق الاحكام عليه. لكن عندما تطوّرت علاقاتها بالفلسطينيين، بدأت تعلن، بصورة واضحة، معارضتها للعمل الفدائي. ومن الامور ذات الدلالة هو ان الادانة كانت رسمية. فقد طالب بافل ديمشنكو، في مقالة له في «برافدا»، في ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٧٢، الفلسطينيين بالتخلّي عن «الارهاب»، وتحديد مهام جديدة. وانتقد، في هذا الصدد، فقدان الوحدة داخل حركة المقاومة الفلسطينية، وعدم وجود برنامج سياسي واضح، ومنظمة شعبية واحدة، أو حزب سياسي، وكذلك انعزالها عن حركة التحرر الوطني العربية، «ممّا أدّى الى فقدان التنظيم والعمل السياسي داخل الارض المحتلة». وأضاف ديمشنكو، «ان القوى الرجعية استغلت أعمال خطف الطائرات، وضرب أهداف غير عسكرية، لتحجيم حركة المقاومة الفلسطينية بين العامين ١٩٧٠ و١٩٧١»، وأكد ان هناك تحالفاً غير مقدّس بين «الرجعيين العرب والامبرياليين والاسرائيليين» ضد الفلسطينيين لدفعهم الى التطرّف، ومن ثمّ محاصرتهم وضربهم. وحسب ديمشنكو، فان المشكلات التي تواجه حركة المقاومة الفلسطينية هي تقرير مكان، ودور، المقاومة في الجبهة العربية المشتركة بحسب علاقات القوى الواقعية، «الامر الذي يتضمّن التعاون مع الحكومات العربية التقدمية لازالة آثار العدوان الاسرائيلي، وايجاد تسوية لازمة الشرق الاوسط». وهذا، على وجه الخصوص، «يقتضي رفع شعارات، وتعيين مهام مرحلية، ويعني، استطراداً، تحديد المهام التكتيكية والاستراتيجية». ورأى كاتب المقالة، ان هذه المهمة تتطلب توحيد صفوف حركة المقاومة الفلسطينية في اطار جبهة وطنية، مثلاً، مع برنامج سياسي يأخذ بعين الاعتبار تعقّد الاوضاع وأشكال النضال، ليبدأ العمل في الارض المحتلة وبين اللاجئين، لأنه لا يمكن، في رأيه، ان تنمو الحركة من دون دعم الجماهير. ولاحظ ان هناك بداية لذلك في المجلس الوطني الفلسطيني، الذي عقد قبل شهور عدّة في القاهرة، والذي أكد اهمية التعاون مع «القوى الديمقراطية العربية». امّا الامر الهامّ الراهن، فهو الادراك ان حلاً عادلاً للقضية الفلسطينية يمكن انجازه فقط ضمن اطار النضال التحرري المشترك للشعوب العربية، وان الحلفاء الطبيعيين لحركة المقاومة الفلسطينية هم القوى التقدمية العربية والدولية، وفي مقدمها الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى[١٠٠].

كل ما كانت تريده موسكو من حركة المقاومة الفلسطينية هو، اذاً، «تنظيم نفسها حول مهام جديدة؛ أي وحدة الحركة وتعاونها مع الحكومات التقدمية العربية». بيد ان موسكو حكمت بقسوة ظاهرة نسبياً على حادثة ميونيخ، خلال الالعاب الاولمبية، في منتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، حيث وصفتها صحيفة «برافدا» بالحادثة «المأساوية». لكنها لم تفعل ذلك على نحو بعيد من السلبية. فقد حمّلت «برافدا» الرجعية العربية، وعملاء اسرائيل على الصعيد الدولي، مسؤولية الاعمال المتطرفة لبعض المنظمات الفلسطينية، كفعل مضاد «للاعتداء المستمر على حقوقهم الوطنية بطردهم

من اراضيهم». ولاحظت الصحيفة ان حل المشكلة الفلسطينية سوف يساعد في التخلّص، نهائياً، من «الارهاب». وأكدت ان حركة المقاومة الفلسطينية تلعب دوراً هامّاً في النضال العربي المشترك ضد الامبريالية، «ويبقى الاتحاد السوفياتي صديقاً يُعتمد عليه للشعوب العربية، بمن فيها الشعب الفلسطيني»[١٠١]. وفي الفترة عينها، قال بودغورني، لدى استقباله الرئيس العراقي، احمد حسن البكر: «لا يمكننا ان نوافق على أعمال يلجأ اليها بعض العناصر الفلسطينية»[١٠٢]، والاتحاد السوفياتي «لا يتّخذ موقفاً ايجابياً منها، لأنها تسيء الى حركة المقاومة الفلسطينية، وانْ كان ذلك لا يبرر غارات اسرائيل الانتقامية على لبنان وسوريا»[١٠٣]. غير ان البيان السوفياتي ـ العراقي المشترك أكد الدعم المطلق للكفاح المسلّح الفلسطيني لاستعادة الحقوق المشروعة؛ واعتبر الجانبان، كذلك، «حركة المقاومة الفلسطينية جزءاً يرتبط، عضوياً، بحركة التحرر الوطني العربية»؛ وأعلنا الاستمرار في تقديم الدعم المادي والمعنوي والمساندة السياسية والمعنوية لهذه الحركة[١٠٤].

الّا ان موسكو لم تكن ترى ان في امكان الفلسطينيين لعب دور مستقل؛ بل كانت تسعى الى تحديد تمثيل بعض فصائل المقاومة. وعبر سياسة التسليح، عملت على تدعيم بعض الاتجاهات داخل الحركة الفلسطينية. وبالفعل، فقد كشفت صحيفة «انترناشونال هيرالد تربيون» الاميركية عن ان الاتحاد السوفياتي بدأ بتزويد «فتح» بالاسلحة والاموال والخبرات، وشملت شحنات الاسلحة التي كانت تصل، تباعاً، عبر ميناءي البصرة العراقي واللاذقية السوري، عدداً من القاذفات المضادة للدبابات، اضافة الى عدد من الالغام الارضية[١٠٥]. كما ذكرت صحيفة «الديلي تلغراف» اللندنية، ان الاتحاد السوفياتي شحن أكثر من ١٢ طناً من الاسلحة الى «فتح» وصلت الى سوريا، وسلّمت لمعسكر للفلسطينيين يبعد من العاصمة، دمشق، بحوالى أربعة أميال فقط[١٠٦].

هكذا، باتت مختلف الاجهزة الاعلامية السوفياتية تؤكد، خلال تلك الفترة، تطوّر التأييد السوفياتي لحركة المقاومة الفلسطينية. في هذا الصدد، علّقت اذاعة السلم والتقدّم على الاعتداءات الاسرائيلية، معتبرة ايّاها «حملة صليبية ضد كل الحركة الفلسطينية»، مضيفة ان «السوفيات يرحّبون، مع كل الاصدقاء المخلصين للشعب العربي الفلسطيني، بكل تدبير من شأنه توطيد قوى حركة المقاومة الفلسطينية»، التي تعتبر «في الصفوف الطليعية للنضال ضد العدوان الامبريالي في منطقة الشرق الاوسط»[١٠٧]. وفي ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر)، قام وفد اعلامي فلسطيني، برئاسة ماجد ابو شرار، بزيارة للاتحاد السوفياتي، اجتمع، خلالها، مع رئيس قسم العلاقات الدولية في اتحاد الصحافيين السوفيات، فلاديمير رومانوف، وقيل ان اتفاقية اعلامية بين الطرفين قد تمّ مناقشة بنودها، سوف توقّع، لاحقاً، في بيروت[١٠٨]. وفي ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر)، عقد يفغيني بريماكوف مؤتمراً في بيروت لدعم الثورة الفلسطينية. وفي خطابه، أكد على وحدة القوى الفلسطينية، «ذلك ان غياب الوحدة داخل الحركة، والخلافات بين الدول العربية، هما، في الحقيقة، يؤلمان مشاعر الشعب السوفياتي، الذي يتعاطف، كلياً، مع الحقوق الوطنية الفلسطينية»[١٠٩].

براغماتية مستجدة

لا تتّجه النيّة، هنا، الى التقليل من أهمية الميل السوفياتي نحو «الحقوق الوطنية الفلسطينية»، بصفة عامة، والمقاومة الفلسطينية، على وجه الخصوص. فقط أظهرت البيانات المشتركة، التي أُصدرت بمناسبة اللقاءات مع ممثلي الدول الاخرى، هذا الميل بوضوح. فمثلاً، أورد البيان السوفياتي ـ الفرنسي المشترك، الذي أُصدر في ١٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، اثر زيارة

الرئيس جورج بومبيدو لموسكو «احترام حقوق ومصالح جميع شعوب الشرق الاوسط، بمن فيها الشعب الفلسطيني». وبعد زيارة مستشار الرئيس المصري لشؤون الامن القومي، حافظ اسماعيل، لموسكو، شدّد البيان السوفياتي ـ المصري المشترك، الذي أُصدر في العاشر من شباط (فبراير)، على ضرورة «تـأمـين الحقوق السياسية والانسانية لشعب فلسطين العربي»، ودان اسرائيل لانتهاكها «الحقوق السياسية والانسانية لهذا الشعب»(١١٠).

وعلى الرغم من ان البيانات المذكورة لم تفسّر، بما فيه الكفاية، معنى «الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني»، فان موسكو باتت تعتبر حركة المقاومة الفلسطينية، أكثر من أي وقت مضى، عنصراً ذا وزن في المعادلة السياسية في الشرق الاوسط. ففي الثامن من آذار (مارس) ١٩٧٣، مثلاً، قامت هيئة رئاسة مجلس السوفيات الاعلى بمناشدة الملك الاردني حسين الغاء حكم الاعدام الصادر بحق محمد عودة (ابو داود) ورفاقه، لأن «مثل هذا العمل الانساني يستجيب لمصالح تعزيز القوى الوطنية للشعوب العربية في نضالها ضد العدوان الاسرائيلي»، ولأنه «سيحظى بالاستحسان من قبل جميع اصدقاء العرب»(١١١). ويعتبر هذا النداء تصرّفاً استثنائياً من جانب السلطات السوفياتية في ذلك الوقت. وقد اغتنم عرفات هذه المناسبة، فأرسل برقية الى رئاسة المجلس يشكرها فيها على هذه الالتفاتة(١١٢).

وثمّـة دلائل كثيرة أخرى تشير الى تزايد وزن حركة المقاومة الفلسطينية لدى موسكو. الدلالة الاولى وقوف الاتحاد السوفياتي، بقوة، ضد اسرائيل، بعد اغتيال ثلاثة مسؤولين فلسطينيين في بيروت على يد الجيش الاسرائيلي، ووصفت وسائل الاعلام السوفياتية العملية بـ «القرصنة واللصوصية». الدلالة الثانية، وهي من أكثر الدلائل أهمية، اتّضحت عندما وقع النزاع المسلّح بين الجيش اللبناني وحركة المقاومة الفلسطينية، في أيار (مايو) ١٩٧٣، حيث نشط الاتحاد السوفياتي وتوسّط سفيره في بيروت، سرفار عظيموف، بين الطرفين لانهاء القتال. في هذا الصدد، كتب بوريس اورخوف في صحيفة «برافدا»، في السابع من أيار (مايو)، «ان الاحزاب والقوى التقدمية في لبنان تقف، بحزم، الى جانب حقوق حركة المقاومة الفلسطينية، وتحذّر من ان أية محاولة لتقليص هذه الحقوق ستؤدي الى نتائج خطرة لن تخدم الاّ مصالح اعداء الشعوب العربية». امّا بافل ديمشنكو، فكتب في الصحيفة ذاتها، في ١٢ من الشهـر عينـه، بعـد ان رحّب بتوقّف المعارك: «من المعروف جيداً ان مشكلة اللاجئين الفلسـطينيـين أوجـدهـا متـطرفـون اسرائيليـون طردوا، منذ ربع قرن، مئات الآلاف من العرب الفلسطينيين من بلدهم. ويمكن القاء مسؤولية استمرار مأساة شعب بكامله على الاوساط الاسرائيلية الحاكمة في اسرائيل اليوم، والتي ترفض السماح للفلسطينيين بالعودة الى مدنهم وقراهم». وأشار ديمشنكو الى «ان اللاجئين يشكلون العنصر البشري لمنظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من تنوّع هذه الحركة، ووجود بعض العناصر المتطرّفة في أجهزتها، والتي دان أعمالها الجمهور التقدّمي بحق، فان منظمة التحرير الفلسطينية جزء من قوى حركة التحرر الوطني العربية وكل محاولة لتصفية الحركة الفلسطينية هي ضربة للقضية العربية في النضال ضد الامبريالية والصهيونية»(١١٣).

ونستـطيع، في الحقيقة، ان نؤكد ان هذا النوع من التحركات الدبلوماسية والكتابات لم يكن سوى انعكـاس لتـوجهـات قد اتخـذت على مستويات أرفع. وممّا يدل على ذلك ما تضمّنه البيان السوفياتي ـ المصري المشترك، الذي أُصدر في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٧٣، اثر زيارة د. محمد حسن الزيات لموسكو، والذي أشار الى ان الجانبين عبّرا «عن قلقهما العميق بصدد الاصطدامات الاخيرة بين القـوات المسلّحـة اللبنـانيـة ووحـدات حركة المقاومة الفلسطينية»، وأشارا، بارتياح، الى ان

«لبنان وحركة المقاومة الفلسطينية تبذلان جهودهما للتوصل الى حل النزاع لصالح توحيد صفوفهما من اجل النضال ضد العدوان الاسرائيلي»(١١٤).

ويبدو ان الود الآتي من موسكو كان يرافقه، على الاغلب، تنديد بما يسميه صحافيّو الاعلام السوفياتي بـ «الارهاب». في هذا المضمار، قال يفغيني بريماكوف لاذاعة موسكو، في ١١ آذار (مارس)، في معرض تعليقه على عملية مجموعة «أيلول الاسود» في السفارة السعودية في الخرطوم، انها «ساهمت في انجاح زيارة رئيسة الوزراء الاسرائيلية، غولده مائير، للولايات المتحدة الاميركية، بعد ان كانت تخشى المتاعب بسبب اسقاط الطائرة المدنية الليبية التي راح ضحيتها أكثر من مئة قتيل». وتابع: «ان مائير استغلت هذا الظرف، لتخفّف من حدّة التوتر في العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية؛ وبالطبع، اذا ما حلّلنا أية عملية قام الفلسطينيون بها، يجب ان ننتبه الى الظروف التي تنفّذ فيها. يجب ان نتذكر ان اسرائيل تحتل أراضي عربية، وتحاول، ما أمكنها، عرقلة تسوية المشكلة الفلسطينية، ممّا يؤدي، موضوعياً، الى نمو التطرّف في صفوف الفلسطينيين. ولكن هذا لا يعني، بتاتاً، اننا نبرّر ظواهر مفرطة في التطرّف، مثل ظاهرة الارهاب الفردي الموجّه ضد أهداف مدنية غير عسكرية، وضد مدنيين. فهذه الاعمال من قبل عناصر فردية في الحركة الفلسطينية لا تضرّ الّا نضال العرب المشترك لازالة آثار العدوان الاسرائيلي»(١١٥).

ثمّة رأي آخر أكثر ايديولوجية في تفسير العمليات الموصوفة «ارهابية»، باعتبارها «انتهاكاً فظّاً للقانون الدولي يوقع الضرر بالعلاقات الدولية وعملية الانفراج». وعليه، فان «موقف الشعب السوفياتي من الارهاب، كطريق للنضال هو موقف مبدئي، وثابت، ولا يقبل التأويل». وقد رفض الحزب الشيوعي السوفياتي، منذ الخطوات الاولى لنشاطه السياسي، وعلى الدوام، تكتيك الارهاب كطريقة من طرق النضال، ويعدّ «التروتسكيون المرتدّون عن الماركسية، آباء الانتهازية اليسارية المعاصرة، هم الذين يروّجون للارهاب كأحد أشكال النضال السياسي الاساسية»(١١٦). ولكن اذاعة موسكو ذهبت أبعد من ذلك، في السابع من نيسان (ابريل)؛ اذ قالت: «يتساءل مراقبون دوليون، منذ زمن بعيد، عمّا اذا لم تكن راية ' أيلول الاسود ' تخفي جماعة دولية لقتلة محترفين يسيطر على مهامهم اناس ومؤسسات بعيدة من النضال العادل للوطنيين الفلسطينيين. وطبعاً، ان حبّ الثأر، وحقوق شعب فلسطين العربي، وجاذبية النضال الفردي، قد تُدخل الى صفوف منظمة التحرير الفلسطينية جماعة معيّنة من الوطنيين الفلسطينيين غير الناضجين ايديولوجياً. غير ان تضحيتهم الصادقة بأنفسهم هي أضرّ ما يكون لقضية العرب، لأن اندفاعهم هذا موجّه، أساساً، من قبل عملاء لمخابرات تل ـ أبيب»!(١١٧).

وربما كانت هذه الانتقادات المبكّرة، في وقت جرى فيه تكثيف الدعم السوفياتي واتصالات القادة السوفيات بمنظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة التردّد المستمر، أو خلاف الرؤى داخل الكرملين، أو لمجرد الرغبة في ابقاء جميع الخيارات المتوفّرة مفتوحة. من هنا، يمكن الاعتقاد بأن السوفيات ضغطوا على الرئيس الاميركي، نيسكون، خلال القمة في حزيران (يونيو) ١٩٧٣، لاصدار بيان يتضمّن ضرورة «اخذ المصالح المشروعة للشعب الفلسطيني بعين الاعتبار»(١١٨). وبالفعل، فقد أعرب الطرفان، في البيان الختامي للقمة، عن «قلقهما العميق ازاء الوضع في الشرق الاوسط، وتبادلا الآراء حول وسائل تحقيق تسوية. ووافق الطرفان على متابعة جهودهما لكي يتمّ، في أسرع وقت ممكن، احراز تسوية، تتناسب مع مصالح أطراف المنطقة كافة، بما يحفظ استقلال، وسيادة، دول المنطقة، ويأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة»(١١٩).

أكثر من ذلك، لقد تعزّزت مكانة منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل بارز، في منتصف العام ١٩٧٣، بالاعلان الذي وافقت فيه المانيا الديمقراطية على فتح مكتب للمنظمة في برلين الشرقية[١٢٠]. وكان هذا دليلاً على ان الاعتراف السوفياتي الرسمي بالمنظمة لن يتأخر مجيئه. وقد تعزّزت وجهة النظر هذه بقرار اجتماع الاحزاب الشيوعية العربية في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، الذي ورد فيه «ان حركة المقاومة الفلسطينية تمثّل الشعب الفلسطيني». ومع ذلك، لم تشر التعليقات السوفياتية الى المنظمة بالاسم، فقد حذفت الترجمات السوفياتية لقرارات مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد في الجزائر في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، القرار الخاص بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية «الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ونضاله»[١٢١].

ولا ريب في ان هذه التناقضات في الموقف السوفياتي لم تؤثر، بحال، على نمو الوزن الفلسطيني في اعتبارات الكرملين. وفي هذا الصدد، قالت اذاعة موسكو، في ٢٣ تموز (يوليو): «ان الفلسطينيين شعب يمارس نضالاً بطولياً، منذ سنوات عديدة، لاسترجاع حقوقه المغتصبة. وخلال هذه السنوات، اصبحت المقاومة الفلسطينية أقوى كثيراً، على الصعيدين العددي والتنظيمي. وقد اعترفت دول عديدة بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً رسمياً للشعب الفلسطيني. واشترك قادة المنظمة في كثير من الندوات والمؤتمرات الدولية»[١٢٢]. وفي السياق ذاته، أكد ايغور بلياييف ان حركة المقاومة الفلسطينية باتت أكثر أهمية في التأثير في احداث المنطقة[١٢٣].

غير ان الحدث الأهمّ، فلسطينياً، كان الاعلان عن دعوة رئيس المنظمة، في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٧٣، لزيارة الاتحاد السوفياتي، كضيف شرف في المهرجان الرياضي لشباب الجامعات في العالم. وعلى الاثر، توجّه وفد فلسطيني الى موسكو، برئاسة عرفات، فأجرى، خلال الزيارة، محادثات مع لجنة التضامن الافرو ـ آسيوي السوفياتية. وفي اليوم التالي، عقد الوفد الفلسطيني اجتماعاً مع بوناماريوف، وآخر مع السكرتير الاول للجنة المركزية للكومسمول، تيجالنيكوف[١٢٤]، الّا ان ذلك كله لم يؤد الى اعتراف رسمي سوفياتي بمنظمة التحرير الفلسطينية.

هذا الموقف السوفياتي لم تستطع معركة عسكرية في حجم حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ان تهزّه. فمنذ اللحظة الاولى للحرب، بل وقبلها بوقت قصير، دبّ نشاط مكثّف في مفاصل الدبلوماسية السوفياتية لتقويم الموقف الجديد في المنطقة؛ فقد تكثّفت المشاورات السوفياتية، في أيلول (سبتمبر)، مع القيادة المصرية؛ وذُكر، في هذا الشأن، ان السادات وبريجينيف تبادلا رسائل تتعلّق بموضوعات دولية وعربية هامّة متّصلة بأزمة الشرق الاوسط؛ وقيل ان البلدين يمضيان في تمتين أواصر العلاقة فيما بينهما، وذكر، أيضاً، ان قمة مصرية ـ سوفياتية ليست مستبعدة على الاطلاق[١٢٥].

في هذا الوقت، كان الاعلام السوفياتي يركّز على تحرّكات مصر في الاطار العربي، على الرغم من انها لا تدخل، بشكل ما، وبصورة تقليدية، ضمن نطاق ما هو مقبول سوفياتياً. فبعد مؤتمر القمة الذي جمع الرئيسين السادات وحافظ الاسد والملك حسين في القاهرة، في ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٣، رحّبت اذاعة موسكو بالبيان الصادر اثر المؤتمر، قائلة: «في ظروف العدوان الاسرائيلي المستمر، ظهرت، أكثر فأكثر، الحاجة الى التنسيق الكامل في العمل بين دول المواجهة العربية». وكانت الاذاعة ذاتها صرّحت، في ١١ أيلول (سبتمبر)، بأنه «يجب الغاء كل ما من شأنه الحؤول دون تدعيم الموقف الحاضر للبلدان العربية في صراعها ضد العدوان الاسرائيلي. ان ذلك يشكّل مطلباً رئيساً في برنامج عمل العالم العربي». كما ان الاذاعة رحّبت، في ١٤ أيلول (سبتمبر)، باستئناف

العلاقات الدبلوماسية بين مصر والاردن، وشرحت ان تل ـ ابيب استغلّت عزلة الاردن عن باقي العالم العربي لضمّ أراضٍ اردنية، وان ما يسمّى بصداقة عمّان مع واشنطن لم تمنحها مناعة ضد الاعتداءات الاسرائيلية. وفي اليوم التالي للمعركة الجوية الاسرائيلية ـ السورية، التي وقعت في ١٣ من الشهر عينه، قالت اذاعة موسكو: «ان الانظمة التقدّمية العربية اصبحت أكثر قوة، وان التعاون بين الدول العربية أخذ ينمو، فيما تقوّي علاقاتها بالاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى. ان هذه العوامل، التي هي بطبيعتها بعيدة المدى، ستحدّد، في النهاية، ميزان القوى في الشرق الاوسط»(١٢٦). كما وقف الاعلام السوفياتي، أيضاً، الى جانب فكرة المصالحة الاردنية ـ الفلسطينية، وحيّا العفو العام الذي أصدره الملك حسين. وكتب المعلّق ديمشنكو، في هذا الصدد، ان العفو العام جاء كنتيجة لاجتماع القاهرة بين الرئيسين، السادات والاسد، والملك حسين، وان هذا الاجتماع يدل على تطورات جديدة في العالم العربي، ومنها على الاخص العمل المشترك للضغط على اسرائيل، من قبل دول عربية ذات أنظمة مختلفة. وأضاف: «ان ذلك سيكون له اثره، دون شك، في دول الخليج الغنيّة بالنفط»(١٢٧).

هكذا تخلّت موسكو عن تمييزها التقليدي بين أنظمة عربية «تقدمية» وأخرى «رجعية»، وباتت تتبنّى، ضمناً، على الاقل، شعار «التضامن العربي» في مواجهة العدو الاسرائيلي؛ وهو شعار ينطبق، ايديولوجياً، على حالة القوى العربية أكثر ممّا ينطبق على التحليل السوفياتي التقليدي. وعلى الرغم من ذلك، فان موسكو لم تسع الى منح اعترافها الرسمي بمنظمة التحرير الفلسطينية. ويبدو ان هذا الاعتراف كان لا يزال مقنّعاً وراء المواجهة مع الولايات المتحدة الاميركية في قضية الشرق الاوسط، التي أخّرت تحققه. وما يهمنا تأكيده، هنا، ان مسألة اتكاء موسكو على كتف المنظمة، من بين عدد من الدول العربية الاخرى، كان مهمة ملحّة بقدر ما هي صعبة التحقيق. فقد كان على موسكو اثبات ان سياسة الانفراج، على الصعيد الدولي، لا تقف حجر عثرة أمام الاصرار العربي على تصعيد التوتّر مع اسرائيل، ولكن من دون الاخلال بميزان القوى السائد في المنطقة.

---

(١) Golan, Galia; *The Soviet Union and the PLO,* London: Adelphi Papers, No. 131, The International Institute for Strategic Studies, 1977, pp. 19 - 20.

(٢) **المصدر نفسه.**

(٣) **المصدر نفسه.**

(٤) Kerr, Malcolm H.; *The Arab Cold War; Gamal Abd-al-Nasir and his Rivals, 1958 - 1970,* London: Oxford University Press, 1978, pp. 133 - 136.

(٥) Golan, **op. cit.,** p. 2

(٦) كزافييه بارون، **الفلسطينيون شعباً** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكاتب، ١٩٧٨، ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٧) Ma'oz, Moshe; *Soviet and Chinese Relations with the Palestinian Guerrilla Organizations,* Jerusalem: Jerusalem Papers on Peace Problems, No. 4, March 1974, p. 19.

(٨) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ٤٤٨.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٥١٧.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ٤١٨.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ٤٤٨.

(١٢) د. ماهر الشريف، **الشيوعيون وقضايا النضال الوطني الراهن**، نيقوسيا: مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٨٨، ص ٨٥.

(١٣) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤، ص ٦٧٢ ـ ٦٧٣.

(١٤) Heikal, Mohammed H.; *The Sphinx and the Commissar; The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East,* London: Fontana - Collins, 1978, p. 238.

(١٥) Reich, Bernard; *Quest for Peace; United States - Israel Relations and the Arab-Israeli Conflict,* New Brunswich, N.J.: Transaction Books, 1977, p. 210.

(١٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩٣.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٩٥ ـ ٦٩٦.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٥٤ ـ ٦٥٥.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٦٥٧ ـ ٦٥٨.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٦٠٩ ـ ٦١٠.

(٢٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦ ـ ٣٧.

(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٤١.

(٢٥) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٨٣ ـ ٦٨٥.

(٢٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠٠.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٠٢.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٧٠٥ ـ ٧٠٦.

(٢٩) Galon, **op. cit.**, p. 2

(٣٠) Cooley, John K.; "China and the Palestinians", *Journal of Palestine Studies,* Vol. 1, No. 2, Winter 1972, p. 29.

(٣١) Hart, Alan; *Arafat; Terrorist or Peace Maker?* London: Sidgwicks Jackson, 1984, pp. 319 - 320.

(٣٢) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥٧ ـ ٨٥٨.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٩٠٥.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٦٨.

(٣٥) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٠»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١٠.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٧١٢.

(٣٧) فلاديمير كيسيليف، **نظرة سوفياتية الى القضية الفلسطينية**، بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٨، سلسلة دليل المناضل (٥)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

(٣٨) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٧٧٣.

(٣٩) Hart, **op. cit.**, pp. 354 - 355

(٤٠) **المصدر نفسه**.

(٤١) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧١»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٧٣.

(٤٢) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ٤٤٠.

(٤٣) **المصدر نفسه**. وممّا تجدر الاشارة اليه، هنا، ان صحيفة «الاهرام» القاهرية ذكرت ان اللجنة المركزية لحركة المقاومة الفلسطينية قررت «تأييد أي تحرّك سياسي تمارسه الدول العربية لازالة آثار العدوان الاسرائيلي العام ١٩٦٧»، انظر، «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧١»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩.

(٤٤) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧١»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٣١ ـ ٤٣٢.

(٤٥) **المصدر نفسه**.

(٤٦) د. صادق جلال العظم، «القضية الفلسطينية ـ دولياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣، تموز (يوليو) ١٩٧١، ص ١٥٩ ـ ١٦٠.

(٤٧) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧١»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤١.

(٤٨) هيلين كاريير دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥**

(ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٤٩) "The Soviet Attitude to the Palestine Problem", *Journal of Palestine Studies,* Vol. 11, No. 1, Autumn 1972, pp. 187 - 212. Cobban, Helena; *The* كما من المفيد مراجعة كتاب *Palestine Liberation Organization; People, Power and Politics,* London: Cambridge University Press, 1984, p. 224.

(٥٠) Golan, **op. cit.,** p. 3

(٥١) الكتاب السنوي... لعام ١٩٧١»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٦.

(٥٢) **المصدر نفسه.**

(٥٣) Campbell, John C.; "The Soviet Union and the United States in the Middle East", *Annals of the American Academy of Political and Social Science,* Vol. 401, May 1972, pp. 127 - 129.

(٥٤) Rubinstein, Alvin Z.; "The Soviet Union in the Middle East", *Current History,* Vol. 63, October 1972, p. 168.

(٥٥) Campbell, **op. cit.,** pp. 132 - 133

(٥٦) جورج جبور، «رسالة من المجر؛ اجتماع مجلس السلم العالمي في بودابست»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٤، أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، ص ٢٤٧.

(٥٧) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧١»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩٨.

(٥٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٨٣ ـ ٤٨٤.

(٥٩) *USSR and Third World,* Vol. 1, No. 5, 26 April - 1 June 1971, pp. 246 - 247.

(٦٠) *USSR and Third World,* Vol. 1, No. 7, 5 July - 15 August 1971, p. 389.

(٦١) *USSR and Third World,* Vol. 1, No. 9, 20 September - 24 October 1971, pp. 528 - 529.

(٦٢) **المصدر نفسه.**

(٦٣) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧١»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٢٢.

(٦٤) **المصدر نفسه**، ص ٨٢٥.

(٦٥) *USSR and Third World,* Vol. 1, No. 10, 25 October - 5 December 1971, p. 615.

(٦٦) **المصدر نفسه.**

(٦٧) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 1, 6 December 1971 - 16 January 1972, p. 41.

(٦٨) *USSR and Third World,* Vol. 1, No. 10, 25 October - 5 December 1971, p. 615.

(٦٩) Becker, Abraham S.; "The Superpowers in the Arab-Israeli Conflict, 1970 - 1973", in Abraham S. Becker *et al, The Economics and Politics of the Middle East,* New York: American Elsevier Publishing Co., 1975, pp. 83 - 85; Bruce D. Porter, *The USSR in Third World Conflicts; Soviet Arms and Diplomacy in Local Wars, 1945 - 1980,* London: Cambridge University Press, 1986, Especially Chapter Five.

(٧٠) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 1, 6 December 1971 - 16 January 1972, p. 42.

(٧١) **المصدر نفسه.**

(٧٢) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 3, 14 February - 12 March 1972, p. 164.

(٧٣) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 4, 13 March - 17 April 1972, p. 220.

(٧٤) د. صادق جلال العظم، «القضية الفلسطينية ـ دولياً»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٩، أيار (مايو) ١٩٧٢، ص ٢٥٨.

(٧٥) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٢**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

(٧٦) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 5, 18 April - 2 May 1972, p. 278.

(٧٧) Stephens, Robert; "The Great Powers and the Middle East", *Journal of Palestine Studies,* Vol. 11, No. 4, Summer 1973, pp. 5 - 8.

(٧٨) Kissinger, Henry; *White House Years,* Boston, Mass: Little, Brown, 1979, p. 1248 and 1294.

(٧٩) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية**

لعام ١٩٧٢، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٣٨٠.

(٨٠) *International Herald Tribune,* May 2, 1972.

(٨١) Ro'i, Yaocov and Ilana Dimant - Kass; *The Soviet Military Involvement in Egypt, January 1970 - July 1972,* Research Paper No. 6, Jerusalem: The Soviet and East European Research Centre, The Hebrew University, February 1974, pp. 8-14 and 15.

(٨٢) Badolato, E.V.; "A Clash of Cultures; The Expulsion of Soviet Military Advisors from Egypt", *Naval War College Review,* Vol. XXXVII, No. 2, March - April 1984, p. 71.

(٨٣) Kissinger, **op. cit.,** pp. 1294 - 1296

(٨٤) Ra'anan, Uri; "The USSR and the Middle East; Some Reflections on the Soviet Dicision-Making Process", *ORBIS,* Vol. 17, No. 3, Fall 1973, pp. 948 - 950.

(٨٥) Badolato, **op. cit.,** pp. 72 - 73

(٨٦) **المصدر نفسه.**

(٨٧) Glassman, John D.; *Arms for the Arabs,* Baltimore: John Hopkins University Press, 1975, p. 93.

(٨٨) Sadat, Anwar; *In Search of Identity,* New York: Harper and Row, 1978, p. 230.

(٨٩) Glassman, **op. cit.,** pp. 107 - 109

(٩٠) Tanner, Henry; "The Exodus Updated with Soviet Cast", *The New York Times,* July 23, 1972, p. 1.

(٩١) Sadat, **op. cit.,** p. 187

(٩٢) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٩.

(٩٣) Cobban, **op. cit.,** pp. 223 - 225

(٩٤) انظر دراستنا، «م.ت.ف. في السياسة السوفياتية»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٦.

(٩٥) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤.

(٩٦) Cobban, **op. cit.,** p. 224

(٩٧) Freedman, Robert; *Soviet Policy Toward the Middle East since 1970,* New York: Praeger, 1978, p. 100.

(٩٨) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 7, 3 July - 6 August 1972, pp. 395 - 396.

(٩٩) Golan, **op. cit.,** p. 2

(١٠٠) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 8, 7 August - 10 September 1972, pp. 457 - 458.

(١٠١) **المصدر نفسه،** ص ٤٥٦.

(١٠٢) دانكوس، **مصدر سبق ذكره،** ص ١٩٦.

(١٠٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٣٨٢.

(١٠٤) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٢»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٤٠٠.

(١٠٥) *International Herald Tribune,* September 19, 1972.

(١٠٦) *The Daily Telegraph,* September 28, 1972.

(١٠٧) *USSR and Third World,* Vol. 11, No. 10, 23 October - 3 December 1972, p. 594.

(١٠٨) **المصدر نفسه،** ص ٥٩٣ ـ ٥٩٤.

(١٠٩) **المصدر نفسه**

(١١٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٥٠٥.

(١١١) د. صادق جلال العظم، «القضية الفلسطينية ـ دولياً»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٧٣، ص ٢١٢.

(١١٢) *USSR and Third World,* Vol. 111, No. 3, 19 February - 8 April 1973, p. 182.

(١١٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره،** ص ٥٠٥ ـ ٥٠٦.

(١١٤) **المصدر نفسه.**

USSR and Third World, Vol. 111, (١١٥) No. 3, 19 February - 8 April 1973, p. 182.

(١١٦) كيسيليف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٨.

(١١٧) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٦ ـ ٥٠٧.

Macintyre, Ronald R.; "The Pales- (١١٨) *tine Leberation Organization; Tactics, Strategies* and Options Towards the Geneva Peace Conference", *Journal of Palestine Studies,* Vol. IV, No. 4, Summer 1975, p. 82.

(١١٩) داود تلحمي، «القضية الفلسطينية ـ دولياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٤، آب (اغسطس) ١٩٧٣، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(١٢٠) يجدر، هنا، التنويه بالبيان الفلسطيني ـ الالماني الديمقراطي المشترك، الذي أُصدر بعد زيارة عرفات لبرلين، حيث شدّد الحزب الاشتراكي الالماني الموحّد فيه على مواصلة ضمان كامل الدعم لحركة المقاومة الفلسطينية في نضالها من أجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني. انظر **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٢٠٢.

Golan, **op. cit.**, pp. 22 - 23 (١٢١)

USSR and Third World, Vol. III, (١٢٢) No. 6, 16 July - 2 September 1973, p. 421.

Belyaev, Igor; "The Middle East (١٢٣) Contemporary World Affairs", *Journal of Palestine Studies,* Vol. II, No. 4, Summer 1973, p. 22.

USSR and Third World, Vol. III, (١٢٤) No. 6, 16 July - 2 September 1973, p. 422.

(١٢٥) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

(١٢٦) **المصدر نفسه**.

(١٢٧) **المصدر نفسه**.

تعامل اليابان مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي

د. خيرالدين عبد الرحمن

تشير الدراسات القليلة المتوفّرة، وكذلك الملاحظات الشخصية، الى ان الصورة العربية في الذهن الجمعي الياباني ـ شأن الصورة اليابانية في الذهن الجمعي العربي ـ لا تزال محدودة للغاية، مشوّشة الملامح، تختلط فيها رائحة النفط بتخيّل قوافل الجمال تسير على كثبان الرمال الغامضة، وتقاطع خطوط الكوفية الفلسطينية، التي تثير تداعيات نشاطات لعناصر من الجيش الاحمر الياباني في السبعينات، مع خطوط مرتبكة لعالم غريب، بعيد، قاحل. بل ان العديد من اليابانيين استغربوا، في أحاديث معهم، القول ان الفلسطينيين شعب آسيوي، فشبه القارة الهندية تمثّل، بالنسبة اليهم، تخوم آسيا.

ومثلما يتحاشى الخطاب السياسي، والاعلامي، وحتى الاكاديمي، في أوروبا واميركا استعمال، أو حتى قبول، مصطلح «الوطن العربي»، أو المنطقة العربية، مصرّاً على استخدام مصطلح «الشرق الاوسط» الذي أوجدته اوروبا رفضاً للعامل القومي الذي يوحّد منطقتنا، وتكريساً للهدف الاورو ـ اميركي الراسخ باقحام اسرائيل قائداً مركزياً (commanding core) في نظام اقليمي «شرق أوسطي» يحل محل النظام الاقليمي العربي الراهن، فان الخطاب السياسي، والاعلامي، والاكاديمي، في اليابان اعتاد استعمال مصطلح «غرب آسيا» (West Asia) في الاشارة الى منطقتنا. ولم يتردّد سفير ياباني ناقشته في أمر هذا المصطلح في الدفاع عن سلامته وبداهته، باعتباره واقعاً جغرافياً أزلياً، بينما رأى ان حصيلة تعامل أكثر من عشرين دولة عربية فيما بينها، ومع الآخرين، لا تعطي العروبة أولوية، ولا تجعلها قيمة دائمة، وانما ترجح ـ في رأيه ـ انها قيمة طارئة، ضعيفة الجذور!

وقد عزّز من محدودية الصورة العربية وتشوّشها في الذهن الجمعي الياباني توجّه اليابان الطاغي، منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية، الى قصر العلاقات والاهتمامات على قدر الحاجة اليابانية تماماً، وفي إطار المسموح به أميركياً.

الّا ان تغيّرات عميقة اجتاحت، وما زالت تجتاح، اليابان في السنوات الاخيرة، بعضها ظاهر بوضوح، وبعضها الآخر يأخذ مداه، ويحفر مجراه، بهدوء، تحت السطح، وجلّها ناجم عن التوق الى الموازنة بين القوة اليابانية الاقتصادية الهائلة، وبين الدور الدولي لليابان، بحيث يتمّ التخلّص من التوجّه السائد بردود الفعل، لا بمبادرات ذاتية مستقلة لحماية المصالح الاقتصادية فحسب، تمهيداً لتطوير دور ياباني عالمي خاص. وهنا أشارت تكهّنات عدة الى ان اليابان، في أقصى شرق آسيا، مثل ألمانيا في وسط أوروبا، تسعى الى تعزيز انتقالها من قوة اقتصادية كبيرة ـ أو كبرى بالاحرى ـ الى قوة اقتصادية ـ سياسية كبيرة، وحتى كبرى، مع مطلع القرن الحادي والعشرين، دون اهمال الجانب العسكري، على الرغم من حساسيته الشديدة. ويتمّ هذا الانتقال بحذر شديد، حتى لا

يستفز الولايات المتحدة الاميركية ولا القوى الاوروبية ـ بما فيها الاتحاد السوفياتي خاصة ـ ،ولا الصين، الجار العملاق واللدود لليابان، وبما يبتعد من الظهور بمثابة استكمال ردّ اعتبار لليابان ـ تماماً مثلما هو الامر بالنسبة الى المانيا ـ بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية[1]. وقد خلق تسارع العملية المعقّدة لتبلور نظام دولي جديد، يحل محل نظام القطبية الثنائية، مبررات إضافية لتكثيف الجهد الياباني لانتزاع موقع متقدّم، قيادي، فاعل في النظام الدولي الجديد.

ان هذه التغيّرات تستدعي اهتماماً أكبر بدراسة مستمرة للحالة اليابانية، وحقيقتها السياسية، بما لا يقتصر على الجانب الاقتصادي، بل يشمل، وبعمق، الابعاد المجتمعية، والثقافية، والحضارية، لهذه الحالة. ان تصاعد وزن، وفاعلية، اليابان في عالم الغد، يجعلها، بالضرورة، ذات دور أكبر، وأكثر نشاطاً، في التعامل مع منطقتنا، ومع الصراع العربي ـ الاسرائيلي تحديداً، لما لهذا الصراع من دور حاسم في تحديد مسار، ومستقبل، منطقتنا.

لقد بدأت اتصالات اليابان الجادّة بمنطقتنا في العام ١٩٦٨، أي مع بداية عصر مايجي الذي دفع اليابان لكي تطل على، وتتفاعل مع، العالم الخارجي، من اجل بناء نهضتها. وتأرجح اهتمام اليابان بهذه المنطقة، وتقلّب، منذ ذلك الحين. لكن الحرص على تجنّب التورّط السياسي في شؤون المنطقة العربية قد ظل طابع التوجّه الياباني[2]. ومع ذلك، لم يمنع هذا الحرص اليابان عن تورّط كان يمكن اعتباره خطراً جداً، لولا كثرة ما مرّ على منطقتنا وأمتنا على امتداد هذا القرن، ذلك ان الحكومة اليابانية كانت أيّدت وعد بلفور لدى اصداره في العام ١٩١٧. وكأنما أدركت اليابان سريعاً مدى خطورة ذلك التورّط، فلم تلبث ان أدارت ظهرها للصراع العربي ـ الاسرائيلي[3]، الى ان أُقيمت اسرائيل على أرض فلسطين. عندئذٍ، وبعدما وقّعت اليابان معاهدة «السلام» مع الولايات المتحدة الاميركية، أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل في العام ١٩٥٢، ثمّ وازنتها بفتح سفارة في القاهرة، قبل ان تمضي في اقامة سفارات لها في بقية عواصم المنطقة.

لقد لمست الحكومات اليابانية المتعاقبة حساسية المعادلة الصعبة في ارضاء الولايات المتحدة الاميركية وباقي دول التحالف الغربي، عبر توثيق العلاقات مع اسرائيل، وفي الوقت عينه، كسب الاسواق العربية، بينما كان الصراع العربي ـ الاسرائيلي في أوج حدّته خلال الخمسينات والستينات. لذلك احتمت الحكومات اليابانية بسياسة تقوم على تحاشي التورّط المباشر، وقصر العلاقات مع اسرائيل في حدود ضيّقة وهامشية، وأوجدت سبلاً أخرى لارضاء المؤسسات ودوائر الاعمال والمال اليهودية التي تدير معظم صادرات اليابان الى الولايات المتحدة الاميركية، مع مراعاة دقيقة لحذر وقلق الشركات اليابانية الكبرى التي أخذت أحكام المقاطعة العربية لاسرائيل في حسابها بشكل جاد.

وظلّت المواقف اليابانية تجاه فلسطين، والمنطقة العربية عموماً، شديدة التأثّر بالضغط الاميركي، لكنها، في الوقت عينه، شديدة التأثر بالحاجة اليابانية الى النفط، الذي صار، في السبعينات من هذا القرن، عاملاً رئيساً في رسم السياسة اليابانية تجاه فلسطين وقضية الصراع عليها. وهكذا صار الهدف الرئيس لليابان الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، عبر ضمان استمرار الامدادات النفطية، من ناحية، وعدم التفريط بالاسواق العربية التي تضاعفت قدراتها الشرائية، وتصاعدت قيمتها الاستهلاكية، بما قفز بأرقام الصادرات اليابانية اليها قفزات واسعة، وليس تحقيق أهداف ذات جوهر سياسي، أو أخلاقي، أو مبدئي، من ناحية أخرى. كما استمر عاملان هامّان يحكمان المواقف التوفيقية اليابانية: الاول، تحاشي خطوط حمر تستفز الولايات المتحدة الاميركية؛ والثاني ادراك

حقيقة ان اليابان هي الدولة الوحيدة غير الغربية في تحالف الدول الاكثر تصنيعاً في العالم؛ وهي بهذا مثل بقرة صفراء في قطيع من البقر الاسود، وانها، في الوقت عينه، أكثر دول هذا التحالف اعتماداً على موارد العالم الثالث، من طاقة ومواد أولية.

لقد لعب العامل الأول دوراً طاغياً قبل ان تخف ضغوطه تدريجياً. فعلى الرغم من تطوّر الدور الياباني في النظام الدولي، الّا انه ظل محكوماً بضغوط خارجية، وداخلية، تبقي اليابان معتمدة على الولايات المتحدة الاميركية، وحريصة، بارادتها حيناً ورغماً عنها أحياناً، على تماهي مواقف السياسة الخارجية اليابانية، الى حدّ بعيد، مع السياسة الخارجية الاميركية. لقد فرضت الاستراتيجية اليابانية، في الخمسينات والستينات، تجنّب التورّط في التزامات دولية واسعة، أو ممارسة دور عالمي مبادر، بحيث تتركّز الجهود والطاقات اليابانية على تحقيق، وتسريع، النمو الاقتصادي، في ظل حرص على استقطاب مزيد من رؤوس الاموال والاسواق والحماية الاميركية. فمنذ تخلّت اليابان عن الخيار العسكري عقب الحرب العالمية الثانية، كشرط لابرام تسوية معها، احتاجت الى المظلة الاميركية، عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، وظلّت جزءاً من نظام الامن الاميركي. وعلى الرغم من ان هذه الحاجة قد خفّت في السبعينات والثمانينات، بعد اشتداد عود اليابان، ونتيجة التغيّرات والآثار الناجمة عن الانفراج الدولي، وتخفيف حدّة التوتّرات في شرق آسيا، فقد استمرت العلاقات الدبلوماسية، والأمنية، قوية بين اليابان والولايات المتحدة الاميركية، وإنْ بدرجة أقل منها في العقدين السابقين. وهكذا استمر الرضوخ الياباني، بشكل عام، للولايات المتحدة الاميركية، على الرغم من تنامي القدرة التنافسية اليابانية على الصعيد العالمي، الذي وصل، في نهاية الستينات، حدّاً مزعجاً للاقتصاد الاميركي، محلياً ودولياً، وظلّت الولايات المتحدة الاميركية شريك اليابان التجاري الاول، وكذلك حليفها الامني الاول.

ولم تظهر بوادر التغيّر في هذه العلاقة إلّا مع انتصاف السبعينات، عندما حمل تحوّل اليابان السريع الى قوة اقتصادية كبرى بوادر النزوع الى شيء من الاستقلال والتمايز عن المواقف الاميركية، وخاصة ازاء القضية الفلسطينية، ولكن في حدود محسوبة بدقّة وحذر شديدين. وعلى الرغم من نفي أوساط يابانية، فان العامل النفطي قد لعب، منذ أواخر العام ١٩٧٣، دوراً حاسماً في تطوير المواقف اليابانية، ايجابياً، تجاه القضية الفلسطينية. كما لوحظ ان المواقف اليابانية المتطوّرة هذه، وانْ كانت تلي المواقف الجماعية الاوروبية زمنياً، فانها كانت تأخذ صيغاً أكثر تقدّماً من تلك الاوروبية[٤]، وهذا مرتبط، ارتباطاً واضحاً، بتأثّر اليابان بالعامل النفطي العربي، بأضعاف درجة تأثّر اوروبا الغربية.

لكن الحذر الياباني الشديد انعكس في حصر المواقف المتقدّمة لليابان ازاء فلسطين في اطار المواقف الشفوية، وعلى صعيد الأمم المتحدة أساساً، بينما ظلّت الاولوية في التحرّك الياباني عبر الاتصالات الثنائية مع الدول العربية للقضايا الاقتصادية، ولم يتجاوز الجانب السياسي فيها اهتماماً هامشياً. كما انعكس هذا الحذر في تحاشي السعي الى دور سياسي ياباني مباشر، وتحاشي الاقتراب من حدود الدائرة بالغة الحساسية المتمثّلة بالاصرار على بقاء اليابان قوة «غربية» غير عسكرية لا تتناقض مع الولايات المتحدة الاميركية، أو تستفزها. وبهذا استمرت المواقف اليابانية في تطوّرها الايجابي النسبي تجاه فلسطين متأرجحة ومتذبذبة في ابتعادها من اختلاف حاد مع المواقف الاميركية في هذا الصدد، وفي تحاشيها الايحاء بأن لليابان أي طموح الى لعب دور خاص يتجاوز المواقف الشفوية. الّا ان اختلال ميزان التبادل التجاري بين اليابان والولايات المتحدة الاميركية، بما تجاوز الخمسين مليار دولار لصالح اليابان، إثر الزحف التكنولوجي الياباني الذي اجتاح الولايات المتحدة الاميركية، وبعد لجوء اليابانيين ـ ازاء تصاعد التوجّه الاميركي الى حماية الصادرات

الاميركية ـ الى توسيع هائل في استثماراتهم المباشرة في الولايات المتحدة الاميركية، بلغ حدوداً خطرة سمحت باطلاق اسم «شراء اميركا» على هذه العملية، إذ زادت الاستثمارات اليابانية المباشرة في السوق الاميركية، الصناعية أساساً، على ١٤٧٠٤ ملايين دولار اميركي في العام ١٩٨٧، بينما عجزت الصادرات الاميركية عن دخول السوق اليابانية والصمود فيها، تنافسياً، نتيجة ممارسة اليابان الناجحة للحماية غير المباشرة، وحفاظها على معدّلات صرف معقولة للين الياباني مقابل الدولار الاميركي، عبر التدخّل الحكومي غير المباشر، وكذلك مع تزايد السعي الجادّ الى اقامة تكتّل اقتصادي آسيوي تقوده اليابان، بما يشكّل تحدياً خطراً جداً للهيمنة الاميركية على الاقتصاد العالمي، يضاف الى تحدي قيام اوروبا الموحّدة، بما ينذر باضمحلال الهيمنة الاميركية على الاقتصاد العالمي مع غروب شمس القرن العشرين، ناهيك عن تحوّلات مجتمعية وثقافية عميقة في اليابان، ليس أقلّها صحوة الثقافة البوذية السائدة وتمرّدها على امتهان تيار «أمركة» القيم وأنماط الحياة لها، وأخطرها ان التجربة اليابانية، التي توالى تقلّبها تاريخياً بين التوسّعية العسكرية والمعجزة التنموية الاقتصادية، قد ازداد تململها من التناقض الحادّ بين القدرات اليابانية الاقتصادية الهائلة، وهامشية الدور الياباني في السياسة الدولية، فتمّ التعبير عن هذا التململ بظواهر ووسائل ومواقف عدّة، منها التوق الى بعث العسكرية اليابانية بأساليب جديدة. ونكتفي، هنا، بالاشارة الى الدراسات اليابانية الجادّة التي تبنّت، قبل سنوات، الاعداد لخوض حرب مع الاتحاد السوفياتي، دون اصابة ياباني واحد، من طريق استخدام ستة ملايين رجل آلي (روبوت) في تلك الحرب، بدلاً من الجنود اليابانيين.

كل هذه العوامل، وسواها، تشير الى احتمال حدوث شرخ في العلاقة اليابانية ـ الاميركية[٥]، بما يصعب تجنّبه، في العقدين، الحالي والمقبل. وهذا احتمال لا بدّ من أخذه في الحسبان، واستشراف آثاره في الموقف الياباني من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في اطار تركيز أكبر على دراسات مستقبلية لتوجّهات واحتمالات السياسة اليابانية تجاه فلسطين خصوصاً، والمنطقة العربية عموماً.

واذ ترتبط هذه الاحتمالات، أساساً، بتطوّر المصالح اليابانية الاقتصادية في منطقتنا، وبالتزامات اليابان في اطار علاقتها بالولايات المتحدة الاميركية، وتطوّر مواقف هذه الأخيرة، وبخطط اليابان حول مدى دورها الدولي مستقبلاً، فانها ترتبط، في الوقت عينه، بتطوّرات أوضاع منطقتنا ذاتها، وبمسار توجّهاتها، وبمدى قدرتها على إحداث مراجعة تستعيد، عبرها، مصداقيتها، وتزيد في فاعليتها، وتعيد الانسجام بين سياساتها واحتياجاتها الحقيقية، وتعود الى ما ثبتت صحّته من ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي مصيري، شامل، لا يقبل حلولاً وسطية.

وسوف يظل مخطط السياسة الخارجية اليابانية، وكذلك مخطط السياسة الخارجية الفلسطينية، والعربية، بحاجة الى مراجعات لتجربة العقدين الماضيين للتعاطي الياباني مع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، لاستخلاص نتائجها، وادخال ما يلزم من تطوير، أو تعديل، أو تغيير. واذا كانت المنطقة العربية دخلت جدياً حيّز الاهتمام السياسي الياباني منذ أواخر العام ١٩٧٣، بما اضطر اليابان الى بذل جهود سياسية فيها، وازاءها، بعدما افتقدت طويلاً الرغبة، والحاجة الى الاقتراب من مشاكلها السياسية المعقّدة، واضطراباتها اللاهبة، ومواقفها الرسمية المتقلّبة، فان التطوّر الايجابي للاقتراب الياباني قد اهتز بعنف مع انتصاف الثمانينات، بما كان يجب ان يقرع نواقيس الخطر في الدوائر الفلسطينية، والعربية، لتدارك مضاعفاته، بحيث لا ينقلب دخول المنطقة العربية حيّز الاهتمام السياسي الياباني من بوّابة النفط الى تورّط ياباني في علاقة شديدة الخصوصية،

والحساسية، والخطورة، مع اسرائيل. وهذا ما سنعرضه، في ما يلي، بالتفصيل.

بداية التعاطي الياباني مع الصراع

لقد تصادف ان كانت اليابان عضواً في مجلس الامن الدولي في العام ١٩٦٧، عندما عالج المجلس الحرب التي قامت في منتصف ذلك العام بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا والاردن. واذ انتهى المجلس الى صياغة، واقرار، قراره الشهير ذي الرقم ٢٤٢ لذلك العام، فقد شاركت اليابان في تلك الصياغة وصوّتت لصالح ذلك القرار. ومنذ ذلك الوقت، جعلت اليابان من تلك المشاركة بالصدفة رمزاً لدورها الدولي، وخاصة ازاء ما تسمّيه «غرب آسيا»، وبرهاناً على عدم صحّة اتهام اليابان بانكفاء اهتمامها بما يجري في العالم، وحصره بمصالحها الاقتصادية والتجارية. من جهة أخرى، جعلت اليابان من ذلك القرار سقفاً لمواقفها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ومع الغلو في استخدام اليابان لدورها في صياغة ذلك القرار، واقراره، فانها لم تقم، عملياً، بالمشاركة في أي جهد دبلوماسي يذكر لتنفيذه.

عندما تزايد التعامل الياباني التجاري مع الدول العربية، ومع توالي قرارات تأميم النفط في دول عربية عدّة، تسارع عمل الدبلوماسية اليابانية الى تطوير مواقفها من القضية الفلسطينية على صعيد الامم المتحدة، ولكن بحذر شديد، ودون صخب، أو استفزاز للولايات المتحدة الاميركية. كانت البداية عندما صوّتت اليابان بالموافقة على قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ذي الرقم ٢٦٢٨ للعام ١٩٧٠ الذي أكد ان احترام حقوق الفلسطينيين عنصر لا غنى عنه لاقرار سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط. وبهذا اشتركت اليابان مع كل من فرنسا واسبانيا في التصويت لصالح ذلك القرار، دون باقي دول التحالف الغربي.

وبعد أقل من سنة على ذلك التصويت، أشارت الحكومة اليابانية الى «الحقوق المشروعة لشعب فلسطين»، في اثناء زيارة ملك السعودية الأسبق، فيصل بن عبدالعزيز، لطوكيو، في أيار (مايو) ١٩٧١. ثمّ توالت مواقف يابانية، متقدّمة على مواقف باقي الدول الصناعية الكبرى، لصالح حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، على الرغم من استمرار الحرص الياباني على تطابق السياسة الخارجية لليابان مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية. لكن هذا التوالي قطعه، فجأة، اسراع الحكومة اليابانية الى تقديم اعتذار حار لاسرائيل، إثر الهجوم الذي قام به كوتو موتو ورفيقاه من أعضاء الجيش الاحمر الياباني، بالتنسيق مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، على مطار اللد، في أيار (مايو) ١٩٧٢؛ وكذلك اسراع اليابان الى تقديم تعويضات مالية الى الحكومة الاسرائيلية عن الأضرار التي أحدثها الهجوم.

ولم يطل الامر. فما ان شكّل الحظر النفطي العربي صدمة كبيرة لصانعي القرار الياباني في الربع الاخير من العام ١٩٧٣، حتى تجاوزتهم آثار الصدمة لتهز المجتمع الياباني بأسره، مبيّنة الحاح الحاجة الى صوغ سياسة يابانية متكاملة تجاه «غرب آسيا»، وتحديداً تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. فكانت تلك واحدة من السوابق القليلة لتحرّك القوى السياسية الداخلية في اليابان، من أجل التأثير في سياستها الخارجية، حيث اعتبرت تلك القوى ان دخول عامل النفط العربي بهذا الزخم جعل الامر يمسّ الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، اليابانيين. وسرعان ما ظهرت النتائج بوضوح عند اصدار بيان قصير عن وزارة الخارجية اليابانية، بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٢، حاملاً موقفاً يابانياً متقدّماً، كان أول، وأبرز، موقف ياباني يستقل عن الموقف الاميركي في السياسة الخارجية، منذ

نهاية الحرب العالمية الثانية؛ وقد شكّل بهذا منعطفاً هامّاً في السياسة اليابانية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والنموذج الأوضح على فعالية الاستخدام السليم للامكانات العربية. وقد ارتكز البيان الياباني على ثلاثة عناصر: ١ ـ انسحاب القوات الاسرائيلية من على كل الاراضي التي احتلتها في حرب العام ١٩٦٧؛ ٢ ـ الدعوة الى حق الفلسطينيين في تقرير المصير، وفقاً لقرارات الامم المتحدة بهذا الشأن؛ ٣ ـ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أساساً للوصول الى سلام عادل ودائم. وقد حمل البيان انذاراً بأن الحكومة اليابانية قد تضطر الى اعادة النظر في سياستها تجاه اسرائيل، ما لم تعمل وفقاً لهذه المبادىء الثلاثة[٦].

وتواصل التمايز الهادىء، والحذر، للتعاطي الياباني بالشأن الفلسطيني عن التعاطي الاميركي في مناقشات الامم المتحدة. فامتنعت اليابان عن التصويت، مثلما فعلت فرنسا وايطاليا، على القرار الذي عارضته الولايات المتحدة الاميركية ومعظم دول اوروبا الغربية، والذي اعترف، في العام ١٩٧٤، بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني. وكذلك فعلت اليابان ازاء القرار الرقم ٣٣٧٩ للعام ١٩٧٥ الذي دان الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية، فامتنعت عن التصويت، في حين حاربت الولايات المتحدة الاميركية ذلك القرار، وما زالت تحاربه، بضراوة، وعارضته مع باقي حلفائها.

تطوّر العلاقة اليابانية ـ الفلسطينية

سمحت الحكومة اليابانية بفتح مكتب اتصال مستقل لمنظمة التحرير الفلسطينية في طوكيو، في العام ١٩٧٦، دون منحه وضعاً دبلوماسياً، بعد ان كان ممثل المنظمة، قبل ذلك، يعمل من خلال بعثة جامعة الدول العربية في طوكيو، دون وضع رسمي.

وتعويضاً عن رفض الحكومة اليابانية الاستجابة لمساع حثيثة قامت بها دول عربية عدة، وخاصة دولة الامارات العربية المتحدة، لدفعها الى توجيه دعوة رسمية لرئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، من أجل زيارة اليابان، أوحت هذه الحكومة الى لجنة برلمانية للصداقة اليابانية ـ الفلسطينية بتوجيه الدعوة، التي تمّت تلبيتها فعلاً في ١٢/١٠/١٩٨١. وقد صادف ان تمّت تلك الزيارة بعد مرور أقل من اسبوع على اغتيال الرئيس المصري السابق، أنور السادات، في عملية استهدفت ـ كما بيّنت محاكمة القائمين بالاغتيال ـ معاقبة السادات على اخراجه مصر من حلبة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وابرامه تسوية مع اسرائيل في كامب ديفيد، تضمّنت اعترافاً باسرائيل، وتنازلاً لها عن الارض والحقوق الوطنية الفلسطينية، وإقامة «سلام» و«تعاون» بينها وبين مصر. وكانت اليابان تصرّفت بحذر ازاء اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية؛ اذ صرّح وزير خارجيتها، حينئذٍ، بأن المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية يجب ان تكون خطوة أولى نحو سلام عادل، وشامل، طويل الامد، لا مجرّد اتفاقية ثنائية، منفردة. وعلى الرغم من ان رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عرفات، الذي كان من أبرز معارضي اتفاقيتي كامب ديفيد، أثار حفيظة الولايات المتحدة الاميركية، والأوساط الصهيونية، والدوائر المؤيّدة للصهيونية، عندما لم يخف، في خطاب رسمي ألقاه في بكين عقب اغتيال السادات، وهو في طريقه الى طوكيو، ارتياحه، معتبراً ان السادات قد لقى عقاباً عادلاً أوقعه به شعب مصر جزاء تفريطه بحقوق مصر، والشعب الفلسطيني، والأمة العربية، فان اليابان تجاوزت الحرج، ولم تطلب تأجيل الزيارة، مثلاً. وهكذا التقى عرفات برئيس الحكومة اليابانية، ووزير الخارجية، وبعض البرلمانيين ورجال

الاعمال ورجال الاعلام[٧]. ولكن، بينما توقّعت منظمة التحرير الفلسطينية ان تعلن الحكومة اليابانية، في اثناء تلك الزيارة، اعترافها بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، أصرّ رئيس الحكومة اليابانية على اعتبار المنظمة ممثلاً هامّاً، وأحد الممثلين الرئيسين، للشعب الفلسطيني، وليس الممثل الشرعي الوحيد، ممّا استفزّ رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، ودفعه الى مخاطبة رئيس الحكومة اليابانية، قائلاً: «أرجو ان تدلّوني على الممثلين الآخرين للشعب الفلسطيني، الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية، لكي أحضرهم معي في زيارتي المقبلة لليابان»[٨]. ومع ذلك، فقد أرست تلك الزيارة سابقة في تعامل حكومي رفيع المستوى لاحدى دول التحالف الغربي مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، اضافة الى تطوير العلاقة اليابانية مع هذه القيادة، ومع المنظمة بشكل عام.

عندما وقع الغزو الاسرائيلي للبنان، في حزيران (يونيو) ١٩٨٢، تقدّم الموقف الياباني مجدّداً على مواقف دول التحالف الغربي الأخرى، وسائر الدول التي تسير في فلك الولايات المتحدة الاميركية. فقد دانت اليابان ذلك الغزو، وطالبت بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان.

لكن الجمود والبرود سيطرا على الموقف الياباني بعد ذلك، وخاصة عندما شربت الادارة الاميركية نخب «القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية»، وعندما ظهرت السلبية واللامبالاة العربية عارية على امتداد شهور ذلك الغزو الثلاثة، ممّا أحدث اضطراباً في تمايز التعاطي الياباني مع الشأن الفلسطيني، بما عزّز تفسير بعض المراقبين لذلك التمايز باعتباره انعكاساً لربط الحكومة اليابانية موقفها من الصراع العربي ـ الاسرائيلي بحماية وارداتها من النفط العربي، الأمر الذي شكّل الاقتراب الياباني الحذر والمحسوب من منظمة التحرير الفلسطينية، في مرحلة سابقة، أقصر، وأسهل، وأقل الطرق تكلفة لتحقيقه. وقد تجلّى ذلك الاضطراب في تكثيف وتوسيع الاتصالات والعلاقات اليابانية ـ الاسرائيلية، سياسياً واقتصادياً. لكن اليابان عاودت تنشيط تعاملها الايجابي مع منظمة التحرير الفلسطينية، عقب اعلان رئيسها، عرفات، عن اعترافه باسرائيل، وقبوله بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ قاعدة لتسوية معها. واذ فسّر البعض الحركة اليابانية الجديدة بمثابة اعادة اكتشاف ياباني لنفوذ، وأهمية، منظمة التحرير الفلسطينية، عقب انطباع ساد في أوساط يابانية عدّة بأن المنظمة قد دخلت طور الاضمحلال منذ العام ١٩٨٣، فقد فسّر آخرون الامر بأنه دور ياباني خاص بتكليف من الولايات المتحدة الاميركية. لذلك، حرص وزير الخارجية اليابانية على التأكيد، في نهاية أيلول (سبتمبر) ١٩٨٩، وهو يعقّب على توجيه دعوة، رسمية هذه المرة، الى الرئيس الفلسطيني، عرفات، لزيارة اليابان، ان تلك الدعوة مبادرة يابانية مستقلة عن السياسة الاميركية. وقد شجّع ذلك التصريح الرئيس عرفات، فيما بدا لنا، على اعلان عزمه على حثّ اليابان على الاعتراف بدولة فلسطين، في اثناء تلك الزيارة. لكن الشكوك عادت تتزاحم حول مدى «براءة» و«استقلال» تلك الدعوة الرسمية اليابانية، عندما أعلن مسؤولون يابانيون عن ان هدف الدعوة كان «تدعيم موقف عرفات تجاه ضغوط المتشدّدين في منظمة التحرير الفلسطينية»[٩]. بل ان كثيراً اعتبروا، وهم يقارنون بين المواقف اليابانية وتلك الاوروبية الغربية، وبينهما معاً والمواقف الاميركية، ان أمر تلك المواقف، في السنوات الاخيرة، لم يخرج على توزيع «اوركسترالي» للاسهام في خلق تيار فلسطيني «معتدل»، وعزل الفلسطينيين «المتشددين»، بتوافق وتنسيق مع الولايات المتحدة الاميركية، وأوروبا الغربية، واليابان، بحيث تتمّ اخلاء ساحة العمل الفعلي والحقيقي في معالجة القضية الفلسطينية، والصراع العربي ـ الاسرائيلي بشكل عام، للولايات المتحدة الاميركية، بينما تتولّى اوروبا الغربية واليابان مغازلة القيادة الفلسطينية، والدول العربية، على أمل احتواء «الراديكالية» الفلسطينية[١٠].

ولا بدّ من إشارة أخيرة الى ان اليابان قد سمحت بقدر من الأمل والانشغال الفلسطيني بعلاقات اقتصادية، قابلة للتطوّر مستقبلاً، معها.

قفزة في العلاقة اليابانية ـ الاسرائيلية

في فترة شهدت سقوط المصداقية العربية الى الحضيض، واحتدام الصراعات والتناقضات العربية ـ العربية، واستعار الحرب العراقية ـ الايرانية، واصرار الادارة الاميركية على ان منظمة التحرير الفلسطينية، التي عرفها العالم حتى العام ١٩٨٢، قد «لفظت أنفاسها»، قفزت العلاقات اليابانية ـ الاسرائيلية قفزة واسعة الى أمام في العام ١٩٨٥، بعدما ظلّت هامشية ومحدودة قبلاً[١١]. وكانت زيارة اسحق شامير لطوكيو في ذلك العام، باعتباره وزيراً لخارجية اسرائيل حينذاك، الأولى من نوعها على هذا المستوى منذ اقامة اسرائيل، وواحداً من مؤشرات عدّة الى تحوّل في الموقف الياباني، يغاير مساره السابق. وقد تضاعفت المبادلات التجارية بين اليابان واسرائيل ثلاث مرات خلال خمس سنوات؛ كما تشعّبت مجالات تعاونهما لتدخل آفاقاً جديدة، أهمها التعاون الوثيق في مجال الالكترونيات والاجهزة الدقيقة المتطوّرة، وخاصة ذات الاستخدام العسكري، ناهيك عن برامج مشتركة سمحت بها القنوات الخطيرة التي فتحتها عضوية كل من اليابان واسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركية (حرب النجوم). كذلك ازدادت، وتنوّعت، الصادرات الاسرائيلية الى اليابان، بما استتبعه نشاطات اسرائيلية رديفة وتابعة جديدة[١٢]. ونشير، هنا، الى ان إقامة أكبر مركز للدراسات اليابانية في منطقتنا، من قبل اسرائيل، تمثّل احد المؤشرات الى الأهمية الاستثنائية التي توليها اسرائيل لتطوير علاقاتها مع اليابان في المرحلة المقبلة، والى التقدير الاسرائيلي الدقيق للدور الهائل الذي ينتظر ان تلعبه اليابان في النظام الدولي الجديد، مع مطلع القرن الحادي والعشرين. ولعلّ هذا ما يفسّر تكثيف الجهود الاسرائيلية لخلق لوبي اسرائيلي في اليابان، ومضاعفة التوجّه الاسرائيلي الى الرأي العام الياباني في السنوات الاخيرة. بل اننا نزعم انه ليس تطرّفاً، ولا مغالاة، وقوفنا عند ما لاحظنا من تزايد حالات زواج دبلوماسيين، واعلاميين، وذوي نفوذ، يابانيين باسرائيليات، بما اعتبرناه أكثر من مجرّد ظاهرة عادية وطبيعية.

ويبدو ان ما يفتح شهية اسرائيل، حالياً، على تعزيز نفوذها في اليابان، وعلاقتها معها، ليست الاهمية الاقتصادية الهائلة لليابان فحسب، وانما ما طرأ، مؤخراً، كذلك، من تعديلات على السياسات الدفاعية اليابانية، في اطار تحمّل اليابان للمزيد من أعباء التحالف الغربي في المحيط الهادىء، الامر الذي استدعى نموّاً هاماً في قطاعات صناعية وتكنولوجية يابانية ذات طبيعة واستخدامات عسكرية[١٣]، ممّا يتيح لاسرائيل دوراً، ربما كان كبيراً، في التعامل مع تلك القطاعات.

لقد لعبت عوامل عديدة دوراً في تسهيل هذا التطوير في العلاقة اليابانية ـ الاسرائيلية، قد يكون أبرزها العوامل التالية:

- انهيار سوق النفط في العام ١٩٨٦، ممّا أفقد النفط العربي كثيراً من أهميته.
- تضعضع مصداقية، وفاعلية، الدول العربية، نتيجة صراعاتها الداخلية العبثية، وخلافاتها المزمنة، غير المبرّرة في معظمها، فيما بينها، وتقلّب أهدافها المشتركة، وانخفاض الالتزام بتلك الاهداف.
- الخرق الاستراتيجي الهائل الذي أحدثته ممارسات الرئيس المصري السابق،

انور السادات، ونهجه، ثمّ تكريس جوهر ذلك النهج لاحقاً، ليصبح، بعد طول اعتراض عليه، التزاماً رسمياً عريضاً لمعظم الاطراف العربية.

- تدنّي الاهتمام العربي الرسمي بالقضية الفلسطينية في منتصف الثمانينات.
- الآثار التدميرية للحرب العراقية ـ الايرانية.
- الحرص الياباني على ارضاء مؤيدي اسرائيل المهيمنين على الكونغرس الاميركي في أثناء احتدام المنازعات التجارية اليابانية ـ الاميركية، لكسب تأييدهم.

على الرغم من هذا، فان اليابان، التي التزمت التنسيق، والتكامل، وتبادل الأدوار، مع الاطراف الاخرى للتحالف الغربي، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، في اطار تعاطيها بالشؤون الدولية، والتي لم تبد أي رغبة، أو نيّة، لممارسة ضغط فعلي على اسرائيل لزحزحتها عن مواقفها، أو تقريبها من المواقف اليابانية المعلنة، على الرغم من «الانذار» الذي حمله البيان الياباني الرسمي الصادر في ١٩٧٣/١١/٢٢، سوف تظل محكومة بمصالحها الاقتصادية، أساساً، في رسم سياستها الخارجية، وتحديداً في تقرير مواقفها تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وحيث ان قدرة استيعاب السوق الاسرائيلي محدودة جداً، ولا تمثّل حافزاً، أو مبرّراً، لاستفزاز السوق العربي، أو المجازفة بخسارتها، فان مستقبل العلاقة اليابانية ـ الاسرائيلية، التي تسعى اسرائيل الى تنميتها بدأب شديد، يظل محكوماً، الى حدّ بعيد، بمدى جدية الموقف العربي، وفاعليته، وبمدى ربط الأسواق العربية بذلك الموقف.

نحو نظرة مستقبلية أكثر دقّة

اذ تتضح الأهمية المتزايدة لمزيد من دراسة، ومتابعة، الحالة اليابانية، في ضوء ما يتأكد من تصاعد سريع في وزن وفاعلية اليابان في النظام الدولي الجديد الذي بدأ يتبلور لعالم الغد، فان الابعاد الثقافية، والمجتمعية، والعسكرية، لهذه الحالة تستدعي أخذها في الاعتبار، اضافة الى البعدين، الاقتصادي والسياسي. وفي هذا السياق، نشير الى الملاحظات الأولية التالية:

١ ـ يعيش المجتمع الياباني، حالياً، صراعات عميقة في اطار اعادة تكوين الذات الحضارية، وتنافساً متزايداً بين توجّهات تنطلق من أرضية الثقافة البوذية السائدة، مدافعة عن أصالة القيم، والمفاهيم، وأنماط الحياة اليابانية، وبين تيّار الـ «الأمركة والتغريب». فاليابان يُنتظر ان تشهد تسارعاً في تغيّرات مجتمعية، وسياسية، تشكل اطاراً لعملية بحث عن الذات (أو استعادتها)، ومواءمة مع التراث، وتعزيزاً لواقع التفوّق الاقتصادي (وسحب هذا التفوّق على مجالات أخرى) بما يتصادم مع تيار «أمركة» حياتها الاجتماعية والثقافية.

٢ ـ لقد توالى سقوط حكومات يابانية متلاحقة في السنوات الاخيرة، بسبب فضائح أخلاقية، وعمليات رشوة، ممّا يشير الى نخر متزايد في النظام والبنيان السياسي الياباني الراهن. واذا كانت موجة العنف اليساري قد انحسرت في اليابان، فان انحسارها ليس، بالضرورة، دليلاً على نجاة وتماسك اليمين المهيمن، حيث تأخذ التحوّلات التحتية مجراها، بما يزيد في احتمالات تبلور اتجاهات وتيارات سياسية جديدة.

٣ ـ لعبت اليابان دوراً توفيقياً في الحوار بين الشمال والجنوب، وحاولت ان تكون وسيطاً

فعّالاً، على الرغم من انتمائها الى نادي الدول الاكثر تصنيعاً في العالم، وكذلك الى نادي الدول الاكثر تخمة مالية في العالم، ذلك ان اعتماد اليابان، شبه الكلّي، على استيراد احتياجاتها من المواد الأولية والطاقة من العالم الثالث، واهتمامها الكبير بدوام ترحيب أسواقه بالمنتجات اليابانية، وبالاستثمارات اليابانية، يحتّمان على اليابان مراعاة هذين العاملين في تخطيطها لتعاملها الدولي المستقبلي.

٤ ـ تمّ تجاوز، وعلاج، الكثير من حساسيات الصين وكوريا تجاه اليابان، بينما يؤذن السعي نحو التكامل الاقتصادي بين اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا، وهي بروناي، واندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايلنده، وسنغافوره، وكذلك الدول المتطوّرة صناعياً، المسماة بالتنّينات الأربعة الصغيرة، وهي كوريا، وتايوان، وهونغ كونغ، ومعها ـ مرة أخرى ـ سنغافورة، بانتقال محتمل الى مركز الثقل الاقتصادي العالمي، بما يؤثر، بعدئذٍ، في الثقل السياسي، من شمال أميركا وأوروبا الى الشاطىء الآسيوي للمحيط الهادىء. فمعدّلات النمو المرتفعة لمعظم تلك الدول، والتغيّرات الهائلة في هياكلها الصناعية والتجارية، تجعل من هذا التكتّل الآسيوي المرتقب منافساً خطراً لأوروبا المتجهة نحو الوحدة، وللولايات المتحدة الاميركية التي دخلت مرحلة الشيخوخة، اقتصادياً، بما قد لا تجدي معه كثيراً في المستقبل مسكّنات توزيع الأدوار. وهنا نشير الى ان اليابان هي الدولة الأكثر تقدّماً في الصناعات التكنولوجية بين دول هذا التكتّل، والاكثر امتلاكاً للفوائض المالية، نسبياً وكمّياً، وللاستثمارات الداخلية والخارجية، والأقوى اقتصادياً بشكل عام، ممّا يجعلها، بالضرورة، مركز قيادة هذا التكتّل. كما نشير الى ان الصين، التي تسرع، باصرار، في ادخال اقتصادها في الاقتصاد العالمي، قد صارت منافساً حقيقياً في مجالات الصادرات، فتضاعفت صادراتها الى الدول الآسيوية المطلة على المحيط الهادىء عشرين مرة في السبعينات والثمانينات، بينما يغري سوقها الاستهلاكي تلك الدول، حيث تضاعفت واردات الصين منها خمسين مرة في هذين العقدين. واذا كانت الصين تتدرج في علاقاتها الاقتصادية مع جيرانها بين التكامل والتنافس، حسب كل قطاع، وكل صناعة، على حدة، بسبب تنوّع اقتصادها وحجمه الهائل، وتراوحه بين تكنولوجيا الفضاء وانتاج بدائي في بعض القطاعات والمناطق، فانها لن تستطيع تجنّب الاقتراب الياباني منها، ولا تحاشي الاستفادة من الامتيازات الطبيعية التي تنتظرها في اطار التكتّل الآسيوي المرتقب، أو على الاقل عبر التعاون والتنسيق مع هذا التكتل.

٥ ـ على الرغم من انفتاح اليابان الواسع على العالم مؤخراً، وتضاعف حجم تصدير المنتجات والاستثمارات الخارجية المباشرة اليابانية في كثير من دول العالم، القريبة والبعيدة، ورفع المستوى النوعي لحياة اليابانيين بخفض ساعات العمل، ودعم وتطوير البنية التحتية، وتنويع الاستهلاك، وزيادة مشاريع الرفاه والاسكان، وتشجيع الاجازات من العمل وزيادتها، ودفع اليابانيين الى السياحة الخارجية، فان الحياة اليابانية ظلّت مليئة بالضغوط؛ كما ان الانتقال بين العمل والمسكن يستغرق وقتاً طويلاً، في حين يتحرّك المجتمع بسرعة هائلة، وبتوقيت شديد الدقّة، ممّا جعل الياباني حريصاً على الاطلاع عى ما يهمّه، بأقصر وأسهل السبل. لذلك انتشرت الكتب والمجلات المسماة (مانجا)، أي المعتمدة على الفكاهة والرسوم الكاريكاتيرية، بحيث تشكّل كتبها ثلث ما يُنشر ويُقرأ من كتب في اليابان. كذلك انتشرت مجلات المانجا، ولم تعُد مقتصرة على تسلية الاطفال، بل شاعت بين رجال الأعمال والموظفين، وفي المدارس والجامعات. وأوسع مجلات المانجا انتشاراً مجلة «قفز الصبية» التي توزّع أسبوعياً خمسة ملايين نسخة في اليابان، أي خمسة أضعاف توزيع أكثر المجلات اليابانية شعبية *Weekly Post* ، أي بعدد ما توزّعه مجلة *Time* الاميركية في العالم بأسره. كما يباع ١,٧ بليون

كتاب مانجا في اليابان سنوياً، تغطي مجالات شتّى، دون استثناء نصوص كتاب «رأس المال» لكارل ماركس، و«حياة بوذا»، و«تاريخ الصين»، وحتى بعض العلوم. بل ان وزارة الخارجية اليابانية لم تتردد، دفاعاً عن برنامج المساعدات الخارجية اليابانية، في اصدار كتاب مانجا حول تلك المساعدات. كذلك فعلت السفارة الاسترالية للتعريف ببلادها. كما ان نقابة المحامين قد أصدرت مجلتها «زابنجوشي» (أي «المحامي») كمجلة فكاهية لتضمن قراءتها. ولا يرى المثقفون والخريجون اليابانيون أي حرج، أو أي مشكلة، في قراءة أمور جادّة وهامّة بأسلوب المانجا، الامر الذي فسّره المحلل الياباني، يوشيهيرو يونيزاوا، وفقاً لما نشرته مرغريت شابيرو عن هذه الظاهرة في صحيفة «الواشنطن بوست»، في نيسان (ابريل) ١٩٩٠، بأن اليابانيين قد أَلفوا، من نظام الكتابة، الذي يتطوّر من الصور المرسومة، تعلّم وتحليل الاشياء نظرياً بالرؤية. وفسّر الناشر نوبورو ناكانو هذه الظاهرة بأن المانجا أسهل قراءة؛ فما دامت الصور والرسوم تستطيع ان تقول الشيء عينه، فماذا يمنع؟ لعلّ في انتشار هذه الظاهرة ما يشجّع على تنويع أسلوب الخطاب العربي، والفلسطيني خاصة، الموجّه الى اليابانيين.

٦ ـ على الرغم من ان التعاطي الدبلوماسي العربي يصرّ على طابعه الفردي، الشخصي، الآني، المتقطع على وجه العموم، سواء في التخطيط والقرار، أو في الأداء والتنفيذ، فان الحالة اليابانية الواعدة من أكثر الحالات في العالم احتياجاً ـ وقبل فوات الأوان ـ الى التعاطي الدبلوماسي المؤسسي، الذي يضمن الشمول، والتواصل، ودوام المراقبة والمراجعة، ضماناً لتعامل سليم مع هذه الحالة على الأقل.

---

(١) Buzan, Barry; "Japan's Future; Old History *versus* New Roles", *International Affairs,* Vol. 64, No. 4, 1988, pp. 557 - 858 .

(٢) د. ياسوماز كورودا ونوبوو أسائي، «الدراسات الشرق الأوسطية في اليابان»، **المستقبل العربي** (بيروت)، آب (اغسطس) ١٩٨٧، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٣) Kuroda, Yasumasa; "Japan and the Arabs; The Economic Dimension", *Journal of Arab Affairs,* Vol. 3, No. 1, 1984, pp. 3 - 4.

(٤) **المصدر نفسه.**

(٥) Morse, Ronald A.; "Japan's Drive Pre-Enimence", *Foreign Policy,* Winter 1988, pp. 3 - 20.

(٦) د. ياسومازا كورودا، «الرؤية اليابانية للعالم العربي؛ طبيعتها وآفاقها»، **المستقبل العربي**، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، ص ٧٩ ـ ٩١.

(٧) Sasagawa, M; "Japan and the Palestinians", *Journal of Arab Affairs,* Vol. 3, No. 1, 1974, pp. 21 - 28.

(٨) كرر الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رواية هذه الواقعة مراراً، في مناسبات عدة، حضر الكاتب بعضها.

(٩) **الاهرام** (القاهرة)، ٥/١٠/١٩٨٩، ص ٢.

(١٠) Licklider, Roy; "Arab Oil and Japanese Foreign Policy", *Middle East Review,* Fall 1985, pp. 26 - 27.

(١١) Ben-Ami, Shillony; "Japan and Israel; The Relationship that Withstood Pressures", *Middle East Review,* Winter 1985.

(١٢) **المصدر نفسه.**

(١٣) *Radtke, Kurt W.; "Japan - Israel Relation in the Eighties", Asian Survey,* Vol. 28, No. 5, May 1988, pp. 536 - 7.

التيّارات الدينيّة في اسرائيل

سعيد تيّم

على الرغم من ان الفكرة الصهيونية خرجت من بوتقة دينية يهودية، الّا ان القائمين على تنفيذها وحاملي لواءها لا يمكن اعتبارهم، في مطلق الاحوال، متديّنين. فهناك شرائح من النشطاء في الحركة الصهيونية التي تولّت قيادة هذه الحركة في السنوات الاولى من انشائها، والتي ما زالت تعمل بجد واجتهاد. هذه الشرائح تتطلع الى بناء دولة يهودية علمانية عصرية حديثة مع مسحة متواضعة من المظاهر الدينية، وبشكل استثنائي ومحدّد. وهذه المجموعات، بتنوّعها وتعدّد مشاربها، هي التي تمسك بمقاليد السلطة بما لها من أغلبية في الحضور لدى الشارع الاسرائيلي.

وبجانب هذا التيار العلماني، نشهد قطاع المتديّنين اليهود الذي يتمثّل بمجموعة رجال الدين الذين هاجروا الى فلسطين في وقت سابق وأنشأوا المدارس الدينية المنتشرة بشكل واسع في البلاد، بحيث شكّل خرّيجو هذه المدارس القاعدة الاساسية لتيار يتّسم بخاصّية معيّنة؛ اذ يسعى هذا التيار، وبتطرف كبير، الى التحكّم في انماط السلوك اليهودي، بحيث يجعلها تتوافق مع الشريعة اليهودية حتى في أدق تفاصيلها. وقد انعكس هذا الامر على المفهوم العام لقيام الدولة اليهودية وتحديد مسارها فيما بعد.

ومع ان التيار الديني يحتل موقعاً متواضعاً في الخارطة السياسية، والاجتماعية، في اسرائيل، الّا ان له تأثيراً واضحاً في رسم السياسة العامة في البلاد، خصوصاً لجهة تشكيل الحكومات الاسرائيلية. فهو، بما له من نفوذ وامتدادات في الداخل والخارج، قادر على ترجيح كفّة تكتّل على الآخر في اثناء المساومات التي تسبق تشكيل أي حكومة جديدة.

ومن الخطأ النظر الى فصائل التيار الديني باعتبارها تتماثل في الرؤية والمفاهيم وتتجانس في المواقف والآراء؛ اذ نلحظ ضمن هذا الاطار خلافات واختلافات في العقيدة والممارسة، ويظل الجدل قائماً، كما كان في السابق، حول طبيعة الدولة اليهودية المطلوبة، وما هو شكل وحدود هذه الدولة؟ وقد وصل النقاش واحتدم بين هذه التيارات حول زمان ومكان هذه الدولة، ومن هو الشعب الذي يجب ان يعيش هنا في هذه الدولة، بحيث ما زالت معضلة تعريف «من هو اليهودي؟» قائمة وتهدّد بانشقاقات واسعة.

وكما هو معلوم، فان قطاعاً معيّناً من التيار الديني يدخل المعترك السياسي ويشارك في الحياة السياسية بكافة تفاصيلها؛ والقوى السياسية لهذا القطاع ممثلة في البرلمان (الكنيست) الاسرائيلي. وبعض هذه القوى السياسية ما زال يحتل مقاعده والبعض الآخر احتجب لظروف معيّنة. وبجانب هذه القوى نجد مجموعات تأخذ تسميات خاصة تفضل العمل خارج الاطار السياسي. وعلى

الرغم من ان مواقعها خارج هذا الاطار، الّا ان لها تأثيرات واضحة على رجالات الدولة ممّن لهم سلطة اصدار القرارات في مجالات معيّنة.

ونحن، في هذه الدراسة، سنحاول استجلاء مواقف هذه المجموعات، قاصرين البحث على تلك الكتل والاحزاب الممثلة في الكنيست، مستبعدين تلك التي اختفت من قبل، ثمّ سنتعرّض الى تلك القوى التي تتواجد خارج الخارطة السياسية والتي لها نشاطات مؤثرة في المجتمع الصهيوني. وهكذا تتوزّع الدراسة على بندين: الأول، القوى والتيارات الحزبية؛ والثاني، القوى والتيارات الشعبية.

القوى والتيارات الحزبية

وجدت الحركة الصهيونية، في أيامها الاولى، معارضة قوية وواضحة من قبل قطاعات يهودية واسعة، خصوصاً تلك الاوساط الدينية التي رأت فيها خروجاً على النواميس والشرائع اليهودية الصحيحة. وازاء هذا المأزق، أخذت قيادات هذه الحركة في البحث في السبل الكفيلة بانشاء تيارات دينية يهودية مؤيدة لها، بعد ان استندت الى المقولات التوراتية في «الوعد الالهي» و«الشعب المختار» وضرورة «العودة الى الارض المقدسة». وفي محاولة لكسر حدة المعارضة التي كانت تواجهها داخل الشرائح الدينية اليهودية في كافة أماكن انتشارها، أخذت الصهيونية تتطلع الى الشرائح اليهودية بهدف استقطابها.

وفي أعقاب المؤتمر الثالث للمنظمة الصهيونية، الذي عقد في العام ١٨٩٩، بدأ البحث الجاد في ايجاد تيار ديني مؤيد ومساند للحركة الصهيونية. وفي ظل هذه الاجواء المتعارضة، تمّ ظهور حركة همزراحي، في العام ١٩٠٢، على أيدي الحاخام اسحق يعقوب رينز، كاستجابة لتوجيهات الحركة الصهيونية، ولتجاوز المعارضة التي أثارتها الطوائف اليهودية في وسط أوروبا، خصوصاً تلك التي تنتمي الى طائفة الارثوذكس التي كانت تقف، بصلابة، تجاه الفكرة الصهيونية[١].

وقد ارتكزت أفكار حركة همزراحي على خلق حركة دينية تقف في وجه التيار الديني المعارض للصهيونية، وتعمل على اقناع اليهود بأن «العودة الى صهيون» هي واجب ديني، ومحاربة تيار الاندماج الذي أخذ يسيطر على قطاعات واسعة من الشباب اليهود في العالم، ممّا أفقد الحركة الصهيونية مرتكزاً أساسياً وقاعدة بشرية كبيرة. وقد أعلنت هذه الحركة ان برنامجها يقوم على كونها منظمة صهيونية ملتزمة بـ «برنامج بازل» وبالتوراة والوصايا العشر و«العودة الى أرض الآباء».

ولتأكيد ارتباط هذه الحركة بالمنظمة الصهيونية العالمية، والتزامها بمبادئها، فقد أنشأت، في القدس، في العام ١٩٢١، فرعاً عرف باسم «هبوعيل همزراحي» الذي أخذ على عاتقه المشاركة في عمليات الاستيطان في فلسطين منذ تلك الفترة. وبعد الاعلان عن قيام دولة اسرائيل، قرر هذان التشكيلان التحوّل الى حزب سياسي، حيث تمّ دمجهما في حزب واحد بعد ان تمّ دمج فروعهما على الصعيد العالمي، وخرج الحزب الوطني الديني (المفدال) كتشكيل سياسي جديد يحتل مقاعده منذ دورة الكنيست الثالثة، العام ١٩٥٧، حتى الدورة الاخيرة الحالية[٢].

وبجانب هذا التيار الديني، الذي برز ليدافع عن الصهيونية ومبادئها، فقد شهدنا خروج مجموعة من بين صفوف حركة همزراحي العالمية في أعقاب قرار المؤتمر الصهيوني العاشر الذي عقد في العام ١٩١١، والمتضمّن اشتمال البرنامج الصهيوني لنشاطات ثقافية. وقد شكلت هذه

المجمـوعـة المنسحبة مع آخرين من اليهود المتدينين من التيار الارثوذكسي حركة جديدة، في العام ١٩١٢، عرفت باسم «اغودات يسرائيل»، حيث أنشأت فرعاً عمّالياً في فلسطين باسم «بوعالي اغودات يسرائيل»، وتحوّل الاثنان الى حزبين سياسيين احتلّا مقاعدهما على الخارطة السياسية الاسرائيلية الى ان اختفت حركة بوعالي اغودات يسرائيل عن الخارطة[٣].

وهذه القوى السياسية تعتبر الجذور التاريخية للعديد من الاحزاب والكتل الدينية التي ظهـرت، فيمـا بعـد، على الخارطة السياسية الاسرائيلية. وفي انتخابات الكنيست الثاني عشر الاخيرة احتل الحزبان، الوطني الديني واغودات يسرائيل، عشرة مقاعد، بينما كان نصيب حزبين آخرين، هما حماة التوراة (شاس) ورابطة المتدينين المتعصبين (ديكل هتوراه) ثمانية مقاعد، بحيث أصبـح مجموع المقاعد التي تحتلها القوى السياسية الدينية ثمانية عشر مقعداً. وقد خسرت، في هذه الجـولة، مجمـوعتـان، همـا مجموعة «مماد» التي يرأسها الحاخام عميطال، ومجموعة اتحاد اليمنيين التي يقودها الحاخام موشي منصوره؛ بينما تمّ استبعاد حركة كاخ من المشاركة في هذه الانتخابات[٤].

الحزب الوطني الديني (المفدال)

تمتد جذور هذا الحزب، كما أوردنا سابقاً، الى بداية هذا القرن. وقد ظل، خلال هذه المسيرة الطويلة، اميناً على مبادئه ومعتقداته السياسية، والدينية. فمنذ البداية، أعلنت حركة همزراحي، التي يعتبر هذا الحزب امتداداً لها، عن انها ستظل جزءاً من المنظمة الصهيونية العالمية، وستدافع عن وجهات نظرها في القيام بالنشاطات التربوية، والدينية، وان مهمّتها هي نشر، وشرح، الكتابات الدينية، وتربية الناشئة بهذه الروح.

وحينمـا انشأت هذه الحركة فرعها في فلسطين، الذي حمل اسم هبوعيل همزراحي (العامل المتديّن)، شرع هذا الحزب في بناء المستوطنات اليهودية الخاصة بالمتدينين واسكان المهاجرين الجدد. وقـد أقـامت هذه الحـركـة أولى مستوطناتها في العام ١٩٢٥، وكانت عبارة عن مستوطنة تعاونية (موشاف)؛ كما اقامت أول مستوطنة جماعية (كيبوتس) بعد ذلك بخمس سنوات تقريباً.

وبعد اندماج حركة همزراحي مع هبوعيل همزراحي وتشكيل الحزب الوطني الديني (المفدال)، شرعت قيادة هذا التشكيل الجديد في العمل وفقاً لمبادئها السابقة.

ونظرة الى قاعدة هذا الحزب الاجتماعية نجدها تتكون، في غالبيتها، من مجموعات من رجال الدين وبعض طلاب المدارس الدينية بالاضافة الى طبقة من العمال في القطاعات المختلفة، الزراعية والصناعية، الذين تتشكل منهم تلك المستوطنات التي اقامها هذا الحزب. ونلتقي ضمن صفوف هذا الحزب بعض الشرائح الاجتماعية المثقفة ممّن قدموا الى البلاد من أوروبا الشرقية، وكانوا ضمن اطاره في بلادهم الأصلية. ونلاحظ ان السمة الغالبة على الاعضاء هي انهم من اليهود الغربيين (الاشكناز).

والحزب الوطني الديني دائم الحضور في الحكومة والكنيست. فقد شارك في الحكومة المؤقتة التي تمّ تشكيلها بعد الاعلان عن قيام الدولة، بفرعيه مزراحي وهبوعيل، وما زال يواصل حمل الحقائب الوزاريـة، خصـوصـاً وزارتي الاديـان والداخليـة، على الرغم من تبـدّل المـواقـع السياسية بين

المعراخ والليكود. وفي الوقت عينه، ظل يحتل مقاعده في الكنيست منذ دورته الاولى. وهذه المقاعد كانت في حالة تغيّر متواصل، من حيث العدد، تبعاً لحالة الاندماج والانشقاق التي عاشها الحزب طيلة حياته السياسية[٥].

وعشية اجراء الانتخابات العامة في اسرائيل، يقوم المفدال، عادة، بطرح أفكاره ومبادئه التي يعتمدها كأساس لسياسته الداخلية، والخارجية. وباستعراض هذه الافكار والمبادىء، نجد انها تنطلق من المفهوم الاساسي الذي صاغه زعماء همزراحي حين انشائها، والذي أصبح شعارا يتردد في كل لقاء، ومفاده ان «ارض ـ اسرائيل لشعب اسرائيل وفقاً لتوراة اسرائيل». وقد ظل هذا الشعار رائد حركة همزراحي التي ساهمت، مساهمة فعّالة، في عملية الاستيطان قبل انشاء الدولة اليهودية[٦].

وهذا الفهم انما يستند الى مرتكزات دينية، حيث يرى هؤلاء ان من الضروري تحقيق «وعد الرب لانبيائه» في ان «شعب اسرائيل يجب ان يعود لبناء مملكة التوراة». وفي هذا السياق، فانهم يعتبرون ان التطوّرات السياسية التي أدّت الى اقامة الكيان الاسرائيلي، من استيلاء على الارض والاستيطان وتشريد الفلسطينيين من وطنهم، انما هي بداية تحقيق «وعد الرب لشعبه المختار في العودة الى أرض الآباء».

وانطلاقاً من مفهوم «الارض الموعودة والحق التاريخي لشعب اسرائيل فيها»، أقرّ الحزب برنامجه السياسي الذي طرحه عشية انتخابات الكنيست الحادي عشر، والذي جاء انعكاساً للمبادىء التي تتحكّم بسياسة هذا الحزب. وقد جاء في هذا البرنامج ان دولة اسرائيل تمتد من البحر المتوسط حتى نهر الاردن، وان القدس هي عاصمة هذه الدولة. وبذلك لا يجوز الانسحاب من أية نقطة من على هذه الاراضي؛ كما ان البلاد مفتوحة لعملية الاستيطان، وان المستوطنات لا يمكن ازالتها في أية تسوية مستقبلية، وان الحزب سيواصل العمل التشريعي لتطبيق القانون والادارة الاسرائيليين على السكان في ما يسمّيه «يهودا السامرة» وغزة الذين هم «مواطنو دولة اسرائيل»[٧].

وفي ما يتعلق بالفلسطينيين، فان موقف الحزب يرفض اعطاءهم أية هوية سياسية. وهم، في مفهومه، يندرجون في عداد «الاقليات»، ويوافق على اعطائهم فرصة لادارة أنفسهم في مجالات محددة. «والحكم الذاتي»، كما يتمّ تفسيره لديهم، انما يشمل السكان الفلسطينيين دون الارض الفلسطينية التي «ستظل تحت السيطرة الاسرائيلية»، وان شؤون الامن هي مسؤولية اسرائيلية. ويرى زعماء الحزب عدم التقيّد بالسنوات الخمس التي وردت في اتفاقيتي كامب ديفيد في ما يتعلّق بالحكم الذاتي، حيث تجرى، بعدها، مفاوضات حول الوضع الدائم لهذه المناطق. وأبقى زعماء هذا الحزب الباب مفتوحاً وقتاً أطول[٨].

أمّا في ما يتعلق بالفلسطينيين الذين غادروا مدنهم وقراهم الى مخيمات في الضفة والقطاع بفعل الهجمات العسكرية اليهودية عليهم قبل اعلان قيام الدولة، فان الحزب متمسك بفكره التقليدي حول ضرورة حل هذه المشكلة من طريق عملية توطين واسعة تساهم اسرائيل في جزء منها، حيث سيتمّ توطين اللاجئين، في أراضي الضفة والقطاع، ضمن سياسة عامة وحل شامل لهذه المشكلة، لانه، كما يرى زعماء الحزب، ليس من الممكن اعادة هؤلاء الى أماكنهم السابقة لاستحالة ذلك بسبب المتغيرات التي أصابت البلاد نتيجة الهجرات المتبادلة بين اسرائيل والدول العربية[٩].

وقال شاؤول يهلوم، السكرتير السياسي للمفدال رئيس اللجنة السياسية المكلّفة بوضع القواعد الاساسية لسياسة الحزب، «انه يجب عدم الاستجابة لمطالبهم واعادتهم الى اللد والرملة ويافا. وعليه، فانه يتبقى أمامنا احتمالان: أمّا ان نبقيهم في المخيمات، أو ان نقوم باعادة توطينهم، وعندها، كما هو مفهوم، فان الحاجة تدعو الى موافقة دولية لكي توفّر لهم ظروف عيش انتاجية. ونحن نقترح ان يتمثل دور اسرائيل بذلك في اعادة توطين جزء من اللاجئين [المقيمين في مخيمات في الضفة والقطاع] في اسرائيل والضفة وقطاع غزة». وعن مستقبل الاراضي المحتلة، قال يهلوم: «توصلنا الى اقتراح يعني انه لن يتمّ أي تطبيق من جانب واحد للسيادة والقانون الاسرائيليين قبل اجراء مفاوضات سلمية مع الأردن»(١٠).

أغودات يسرائيل

كانت مهمّة اغودات يسرائيل الاساسية، عند انشائها، تتركز على التصدي للحركات الاصلاحية والصهيونية، حيث رأت في الصهيونية «خطراً على الدين اليهودي الذي سيدمّر الحياة اليهودية الحقة». وكان هدف الحركة، كما أعلنت عنه في حينه: «توحيد شعب اسرائيل حسب تعاليم التوراة في جميع مظاهر الحياة الاقتصادية، والسياسية، والروحية»(١١). وقد جاء في البيان التأسيسي للمؤتمر: «ان ممثلي اليهود المتقيّدين بالشعائر الدينية من جميع أنحاء العالم، وبعد ان استمعوا الى جميع الاقتراحات، يعلنون بهذا تأسيس اغودات يسرائيل ونموها. ان اغودات يسرائيل ستساهم، بفعالية، في جميع القضايا والامور المتعلقة باليهود، وباليهودية، على أسس التوراة، دون أية اعتبارات سياسية. وسنحاول ايجاد حل للمشاكل كافة التي تواجه الشعب اليهودي وفقاً لروح التوراة»(١٢).

ولكن موقف أغودات يسرائيل من الصهيونية لم يستمر طويلاً؛ اذ حدث انقلاب كامل في مواقفها في العام ١٩٣٧، بعد مؤتمر «مارينباد»، الذي أيّد العمل لاقامة دولة يهودية في فلسطين. ومنذ ذلك الحين، أصبحت هذه الحركة منسجمة، ومؤيدة، للصهيونية، بحيث شاركت، فيما بعد، في نشاطاتها الاستيطانية، من خلال انضمام أفرادها الى الهاغاناه العسكرية التي كان لها الدور الرئيس في عملية قيام الدولة اليهودية على جزء من الاراضي الفلسطينية.

وعندما تمّ الاعلان عن قيام الدولة اليهودية، في العام ١٩٤٨، تحوّلت أغودات يسرائيل الى حزب سياسي يعمل في اطار مؤسسات الكيان الجديد. وقد شارك هذا الحزب في الحكومة المؤقتة بوزير للشؤون الاجتماعية، وبقي يشارك في الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. وقد يتأخر انضمامه الى الحكومات في أوقات معيّنة، نتيجة المساومات الصعبة التي يجريها مع زعماء الحزب المكلف بالتشكيل. وفي الوقت عينه، فان هذا الحزب مع فرعه بوعالي أغودات يسرائيل دائم الحضور في الكنيست، اذ يحتل أعضاؤه المقاعد التي تتلاءم مع قاعدته الانتخابية. ويحتل أعضاء هذا الحزب خمسة مقاعد في الكنيست الثاني عشر الاخير(١٣).

ولا بد من الملاحظة ان حزب أغودات يسرائيل انما هو جزء من حركة عمالية تعمل تحت الاسم ذاته وكانت قاعدة هذا الحزب، لدى نشأته في فلسطين، تتكوّن من افراد العائلات القديمة التي هاجرت الى فلسطين نتيجة الممارسات الاضطهادية للحكم النازي. وهو يجمع عدداً كبيراً من الربابنة (رجال الدين) أصحاب النفوذ الواسع لدى جماهير اليهود، والذين لهم السيطرة التامّة على كثير من النواحي الدينية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالاحوال الشخصية(١٤).

وقواعد هذا الحزب التنظيمية ومؤيدوه انما ينتشرون بين المستوطنين المدينين من

البيشوف القديم، وخاصة في أوساط اليهود الارثوذكس، في قطاعي القدس وتل ـ ابيب. ونظراً الى سيطرة هذا الحزب على كثير من المدارس الدينية في البلاد، فان معظم الخريّجين من هؤلاء يشكلون القاعدة الاجتماعية لهذا الحزب، بالاضافة الى انه يجمع بين صفوفه بعض الفئات من أصحاب المهن الحرة(١٥).

وأغودات يسرائيل يهتم بالشؤون والمسائل الدينية أكثر من اهتمامه بالمسائل السياسية. فهو يركز، في مفاوضاته للاشتراك في الحكومة، على تلبية الشروط التي يضعها في القضايا الدينية، مثل التمسّك بحرمة السبت وتعطيل الاعمال المدنية كافة في هذا اليوم، وتطبيق الشريعة اليهودية على المأكولات، والتشدّد في تحريم، ومنع، التعامل مع لحم الخنزير، الذي يوصف بالنجاسة، والبحث في الحلال والحرام حسب النواميس والشرائع اليهودية، وغير ذلك من المسائل التي ترتبط بالدين اليهودي.

ويتمسّك هذا الحزب بمواقفه تجاه ايجاد تعريف واضح وصريح لليهود؛ اذ يرفض زعماؤه عملية التهويد التي تأتي من الطوائف اليهودية الاخرى لغير الطائفة الارثوذكسية التي ينتمي اليها هذا الحزب، كطائفتي الاصلاحيين والمحافظين، ممّا يثير ضجة كبيرة في الاوساط اليهودية، في الداخل والخارج؛ وما ان تهدأ هذه الضجة حتى يكون زعماء هذا الحزب قد حققوا امتيازات ومكاسب في أماكن أخرى، سواء على صعيد زيادة الدعم للمدارس الدينية التابعة له، أو على صعيد المواقف السياسية في الحكومة الجديدة.

وكان هذا الحزب أيّد، في وقت سابق، اتفاقيتي كامب ديفيد. وفي اطار مفهومه للحكم الذاتي الوارد في هاتين الاتفاقيتين، فانه لا يشمل قطاعاً لا يخضع للسيادة الاسرائيلية. فالقدس هي «العاصمة الابدية لدولة اسرائيل» والتي لا يجوز اعادة تجزئتها من جديد، كما انها ستظل تحت السيادة الاسرائيلية، وبذلك فان الحكم الذاتي لن يشملها مستقبلاً. وهو يؤيد الموقف الرسمي من منظمة التحرير الفلسطينية؛ اذ يرى عدم جواز التعامل مع هذه الجهة باعتبارها تقف موقف العداء من اليهود في تطلعاتهم التوراتية(١٦).

ويبدي زعماء هذا الحزب عدم الاهتمام بالقضية الفلسطينية. وقد عبّر عن ذلك عضو الكنيست شموئيل هلبرت حينما قال، ان موضوع التسوية ليس موضوع الساعة بعد. فالحديث يدور، الآن، حول الانتخابات في المناطق المحتلة. وبعد الانتخابات، يجب اقامة حكم ذاتي يستمر خمس سنوات على الاقل. وعليه، فانه خلال الخمس سنوات أو الست سنوات التالية، لن تكون التسوية الاقليمية الموضوع الرئيس على جدول الاعمال. ولذلك، فان مجلس علماء التوراة لم يناقش هذا الموضوع. ومع ذلك، فقد كان احد الزعماء الروحيين لهذا الحزب، الحاخام شنيؤرسون، المقيم في الولايات المتحدة الاميركية، أكد رفضه لفكرة «اعادة مناطق» وقال: «نرفض اعادة مناطق منحنا اياها الله سبحانه وتعالى، وبالذات شرق القدس، حيث هناك حائط المبكى».

حركة حماة التوراة (شاس)

على أرضية الصراع الطائفي بين اليهود الغربيين (الاشكناز) واليهود الشرقيين (السفاراديم)، شرع الحاخامون من الطوائف الشرقية بالتكتل، حيث انشأوا، عشية انتخابات الكنيست الحادي عشر، قائمة مستقلة، ما لبثت ان اتّحدت مع تيار آخر كان تشكّل في بني براك تحت اسم

«حاي». وخرج التجمع الشرقي بقوة سياسية جديدة خاضت انتخابات الكنيست في دورته الحادية عشر تحت تسمية حماة التوراة (شاس). وتمكّنت هذه الكتلة الجديدة من الحصول على أربعة مقاعد في البرلمان الاسرائيلي على حساب القوى الدينية الأخرى(١٧).

ومنذ ظهور هذه الكتلة على الخارطة السياسية الاسرائيلية، فانها دائمة الحضور والتواجد في الكنيست والحكومة؛ اذ حصلت على ستة مقاعد في دورة الكنيست الثاني عشر، أي بزيادة مقعدين على الدورة السابقة. كما انها كانت شاركت في حكومة التناوب الاسرائيلية التي شكّلت عقب انتخابات الدورة ما قبل الأخيرة، وهي الآن تتولى حقائب في الوزارة الجديدة التي يرأسها زعيم الليكود اسحق شامير(١٨).

وكما هو واضح من تسمية هذه الحركة، فانها تجمع بين صفوفها عدداً من رجال الدين الشرقيين؛ كما ترتكز قاعدتها على طلاب المدارس الدينية وبعض أصحاب المهن الحرة من هذه الطائفة، ممّن آلمتهم تلك الممارسات التي يمارسها اليهود الاشكناز في كافة مواقعهم السياسية، أو الاجتماعية، وتلك الامتيازات والمكاسب التي يحظى بها أبناء هذه الطائفة الأخيرة، ممّا يعمل على تعميق الفوارق بين الجانبين في العديد من المجالات الحياتية، وهو ما تسعى الطوائف الشرقية الى اذابته وتحقيق المساواة والعدالة لجميع الشرائح الاجتماعية والدينية اليهودية.

وحركة شاس، التي تتطلع الى بناء دولة يهودية استناداً الى مبررات دينية توراتية، لها مفاهيمها الخاصة تجاه هذه المسألة. فهي تتباين، في مواقفها حيال ترتيب الأولويات؛ اذ ترى ان حياة الانسان هي في مقدّم القيم الروحية كافة، وهي تسبق مسألة المحافظة على التوراة أو ما يسمّى «أرض ـ اسرائيل». وقد استشهد رئيس مجلس كبار حاخامات التوراة في حركة شاس، عوفاديا يوسف، بما ورد في التوراة: «ان انقاذ حياة الانسان يتجاوز التعاليم التوراتية باستثناء العمل الاجنبي وكشف العورات وسفك الدماء»(١٩).

وانطلاقاً من المفهوم التوراتي هذا، فان الحاخام يوسف يؤيد اعادة المناطق المحتلة، اذا كان في ذلك ما يصون حياة اليهود. وقد قال: «اذا ما أكد قادة الجيش والسياسيون والخبراء ان هناك خطراً يهدد الانفس اذا لم تتمّ اعادة المناطق [المحتلة]، فاننا نعتمد على رأيهم، ونسمح باعادة المناطق [المحتلة]»(٢٠).

وقد عكس زعيم حركة شاس، الحاخام اسحق بيرتس، هذا الموقف، حين أوضح ان الحركة على استعداد للتنازل عن هذه المناطق، أو تلك، من أجل السلام. فقد أعلن «ان التوراة تؤكد ان اسرائيل ملك الشعب الاسرائيلي. غير ان التوراة أيضاً تركز على ان حياة الانسان هي أغلى القيم. فاذا كان ثمن السلام الحقيقي والوطيد الذي يحول دون قتل الانسان هو اعادة مناطق من أرض ـ اسرائيل، فان شاس ستؤيد ذلك»(٢١).

وقد تعرّض هذا الموقف لهجمات متتالية من بعض السياسيين ورجال الدين في اسرائيل. وأصدر مجلس الحاخامات الاعلى فتوى تشريعية تعارض موقف الحاخام يوسف. وقد ورد في هذه الفتوى: «ان المبرّر القائل بضرورة الانسحاب من الضفة الغربية للحفاظ على الحياة، ولأن العرب يقتلون اليهود، هو المبرر ذاته الذي تبنّاه بعض الحاخامات، في العام ١٩٤٨، لمعارضة قيام دولة اسرائيل، لأنهم كانوا يدركون ان اقامة دولة اسرائيل على الرغم من أنف العرب، سيؤدي الى سقوط

ضحايا خارج وداخل أرض ـ اسرائيل»[٢٢].

وقد رفضت الحاخامية العليا في اسرائيل مسألة الانسحاب من على الاراضي المحتلة، واعتبرت ان «التضحيات» لا تقف حائلاً دون الاحتفاظ بالضفة والقطاع، حيث ورد في الفتوى: «نظراً الى ان أوامر وتعاليم التوراة تنصّ على احتلال ' ارض ـ اسرائيل' والسكن فيها كما نصّت عليه التعاليم المتمثلة في الفقرة القائلة ' والتعاليم تقضي بالمحاربة من أجلها' ؛ فانه لا ينبغي علينا الانسحاب، أو التراجع، عن هذا الامر خشية سفك الدماء»[٢٣].

وتضمّنت الفتوى ضرورة التمسك بالاراضي المحتلة، لأنها، حسب هذا المفهوم، تقلّل من الخسائر التي يمكن ان تصيب اليهود، حيث ورد فيها: «اننا نرى ان الحفاظ على حياة اليهود لا يتطلب منّا عدم الانسحاب من الحدود التي نسيطر عليها الآن فقط، بل، أيضاً، يلزمنا بالتمسك بها بكل قوّتنا، لأن الاماكن التي يسيطر عليها الجيش الاسرائيلي الآن هي الضمانة الوحيدة لانخفاض حوادث قتل الانفس اليهودية، وانسحابه منها يصعّد ويزيد في الاخطار التي تتعرض لها من المناطق التي سنخليها»[٢٤].

رابطة المتدينين المتعصّبين (ديكل هاتوراه)

في ضوء نتائج انتخابات المفدال لتشكيل قائمة المرشحين للكنيست، ظهر واضحاً ان ثلاثة من بين الخمسة فائزين هم من العناصر المتطرفة في الحزب، بحيث بدا وكأن هذه الكتلة السياسية قد انحرفت أكثر باتجاه اليمين. وانعكس هذا التطور على صياغة برنامج هذا الحزب، حيث بُذلت جهود حثيثة لتعديل بعض البنود في هذا البرنامج، لتتلاءم مع مواقف أكثر تطرفاً في المجالات السياسية. وقد ادرك زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، هذا التحول، حيث أعلن «ان الجمهور المتديّن بحاجة الى حزب ديني معتدل ومسؤول، وأشك في ان ' المفدال' هو هذا الحزب بعد الانتخابات الداخلية التي أُجريت فيه...».

في ظل هذه الاجواء، أعلن رئيس المدرسة الدينية «الون شفوت» في غوش عتسيون، الحاخام يهودا عميطال، عن رغبته في انشاء حزب جديد يمثل الوسط الديني. وطلب الحاخام عميطال من الجماعات الدينية المعتدلة، مثل جماعة «طرق السلام» و«الشجاعة من أجل السلام»، الانضمام الى الحزب الجديد بشكل فردي، حتى لا يحمل الحزب الجديد طابع اليسارية. وقد تكتّلت مجموعة من الافراد المنشقّين عن المفدال، حيث أعلنت عن ميلاد حزبها الجديد تحت اسم «حزب الوسط الديني الجديد»، وأخذ هذا الحزب الاسم المختصر «ميماد»، ليكون رداً على «الاتجاه المتطرف بين اوساط الشعب وفي الاحزاب الدينية في اسرائيل»، كما قيل في حينه[٢٥].

وجاء في البرنامج السياسي الذي أعلنه «ميماد» انه، على الرغم من «قدسية كل شبر من ارض ـ اسرائيل، فان هناك حاجة الى الاستعداد للتوصل الى حلول وسط مؤلمة». وقد انضم الى هذا الحزب، بالاضافة الى مجموعة من العناصر المثقفة، الحاخام اليخا تنشتين، أحد العناصر البارزة في المفدال.

أحدث انشاء هذا الحزب الجديد ضجة واسعة في الأوساط الدينية اليهودية؛ حيث اعتبرت هذه الأوساط ان هذا الحزب قد أحدث ثغرة واسعة في تماسك القوى والكتل السياسية اليهودية

المتديّنة؛ فدعا زعماء المفدال الى مقاطعة هذا الحزب مقاطعة تامّة، حيث رأى فيه، بالاضافة الى انه أحدث خرقاً في الجبهة الدينية، انه يشكل عنصراً منافساً للمفدال على الساحة الاسرائيلية، ومن الممكن ان يسحب البساط من تحت قدميه، بحيث يفقده قاعدته الحزبية في الشارع الاسرائيلي، ممّا دفع زعماء هذا الحزب الى الاتصال ببقية القوى السياسية لمحاصرة هذه الكتلة الجديدة.

ونجد حركة أغودات يسرائيل تقف الموقف عينه، حيث أُجريت مناقشات حادة ضمن اجتماعاتها الخاصة. وقد رفضت الحركات الحسيدية في الحزب التوقيع على بند ينطوي على مقاطعة حزب «مماد» الذي انشأه الحاخام عميطال، ممّا أدّى هذا الجدل الصاخب الى حدوث انشقاق داخل أغودات يسرائيل، بحيث خرجت من بين صفوفها كتلة سياسية جديدة عملت تحت اسم «رابطة المتدينين المتعصبين» (ديكل هاتوراه)[٢٦].

ولهذه الجماعة المنشقة مجلس روحي جديد هو «مجلس حكماء التوراة»؛ وهو مجلس مستقل عن المجلس الخاص بأغودات يسرائيل. ويقف على رأس هذا المجلس الحاخام اليعازر شاخ، الذي يعتبر الزعيم الروحي الذي يوجّه سياسة هذه القوة السياسية الجديدة، والذي وقف موقف المؤيد لانفصالها عن حركتها الأم. وعلى الرغم من هذا الانشقاق الذي حصل داخل أغودات يسرائيل واختلاف المجموعات فيما بينها، الّا ان الصلة ما زالت قائمة بين التيارين؛ وما زالت الجهود تبذل لاعادة صياغة جوامع مشتركة يلتقي عندها هذا الحزبان.

وقد تمكّنت ديكل هاتوراه من الحصول على مقعدين في الكنيست الحالي، احتلّهما الحاخامان ابراهام رابيتس وموشي غفني. وتعتمد هذه الحركة، في أصواتها، على تلك الاصوات الآتية من الوسط الديني، وبشكل أكثر تحديداً على تلك الاصوات التي كانت تصبّ في اطار الحركة الأم اغودات يسرائيل في وقت سابق قبل حدوث الانشقاق وخروج هذه الكتلة من بين صفوفها. وبالاضافة الى ذلك، فقد اعتمدت أيضاً، وبنسب محدودة، على أصوات بعض الفئات من اصحاب المهن الحرة في الشارع الاسرائيلي.

ويعتبر الحاخام شاخ، الزعيم الروحي لهذه الكتلة السياسية الجديدة، من الحمائم السياسيين. وقد اعلن انه «على اسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، من أجل منع المزيد من سفك الدماء؛ وانه من أجل ان يتمّ التوصل الى اتفاقية سلام، لا يتوجب على اسرائيل التمسّك بمواقفها السابقة، القائلة بعدم التحدث مع منظمة التحرير الفلسطينية». واستند الحاخام شاخ الى حوادث تاريخية سابقة، حيث قال: «ان الزعماء اليهود في المهاجر جلسوا على طاولة المفاوضات مع اعدائهم، خصوصاً في الأوقات التي كان اليهود فيها يواجهون الكوارث والمشاكل»[٢٧].

القوى والتيارات الشعبية

نشهد عدداً من التكتلات من العناصر المتديّنة في اسرائيل فضّل البقاء خارج الاطر السياسية، فأخذت هذه التكتلات تمارس نشاطاتها بعيداً من التنظيمات الحزبية. هذا لا يعني انها مقطوعة الصلة بالقوى السياسية الاسرائيلية المحترفة، بل ان العديد من العناصر المتديّنة التي تنتمي الى هذه الكتل لها علاقات وطيدة مع زعامات سياسية؛ كما ان البعض منها اعضاء في احزاب سياسية، لا بصفة تمثيلية للكتلة الدينية، بل بصفة فردية. وهذه العناصر ربما تكون من بين النشيطين في بعض القوى السياسية الاسرائيلية.

وبشكل أوضح، فان بعض هذه الكتل له تأثير واضح، بما له من امتدادات ونفوذ، على اتخاذ بعض القرارات في جوانب معيّنة، سواء على الصعيد السياسي أو على الصعيد الديني. فحركة «غوش ايمونيم»، بما لها من علاقات مع القوى والاحزاب السياسية اليمينية، تمتلك القدرة على رسم سياسة بعض الاحزاب وتوجّهاته، خصوصاً في ما يتعلق بمستقبل الاراضي المحتلة. ويمكن القول الشيء عينه عن حركة «كاخ» التي خرجت من الخارطة السياسية، ولكنها ما زالت موجودة في الشارع الاسرائيلي. ومن موقع آخر، فان حركة «ناطوري كارتا» لها قدرة فائقة على تحريك قطاعات واسعة من جمهور المتديّنين حينما يتعلق الامر بمسألة دينية معيّنة.

غوش ايمونيم

بعد حرب العام ١٩٧٣، ظهرت في اسرائيل حركات احتجاج واسعة النطاق. وقد جاءت هذه الحركات لتعارض الحكومة بسبب سياستها التي ادّت الى الخسائر الكبيرة التي اصابت القوات الاسرائيلية في الايام الاولى للحرب، أو بسبب مواقفها حيال التعامل مع العرب وعدم اتخاذ خطوات باتجاه تحقيق السلام في المنطقة. وقد بدأت هذه الحركات، من مواقع مختلفة، تنظّم الشارع الاسرائيلي، وتحشده، للوقوف في وجه الحكومة الاسرائيلية، التي كانت قائمة آنذاك، والتي كان يرأسها حزب «العمل» الاسرائيلي، بحيث اصبح الشارع الاسرائيلي منقسماً على ذاته بشكل واضح، بين مؤيد لتقديم تنازلات في اية عملية سياسية مستقبلية ومعارض لتقديم اية تنازلات مهما كان حجمها، خصوصاً على صعيد الاراضي المحتلة.

وفي ظل موجة الاحتجاج هذه ظهرت حركة غوش ايمونيم كقوة اجتماعية ـ سياسية، حيث عقدت مؤتمرها التأسيسي في منزل الحاخام حاييم دروكمان، في مستوطنة كفار عتسيون، في شباط (فبراير) ١٩٧٤، واعتبرت، في حينه، كتلة اخرى في الحزب الوطني الديني (المفدال). ولكن بعد ان اعلن المفدال عن انضمامه الى الائتلاف الحكومي، برئاسة حزب «العمل» الاسرائيلي، قرر زعماء الحركة الاستقلال بكتلتهم والابتعاد من المفدال. وعلى الاثر، تمّ انشاء سكرتارية خاصة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤، ضمّت عدداً من العناصر المتديّنة، بالاضافة الى عناصر أخرى علمانية[٢٨].

وفي اعقاب توقيع الاتفاقيات المعروفة بين مصر واسرائيل، خرجت مجموعة من اعضاء الليكود واعلنت عن تشكيل كتلة سياسية جديدة اخذت اسم «هتحياه» (النهضة). وقد تماثلت طروحات هذه الحركة الجديدة مع المبادىء والاهداف التي طرحها زعماء حركة غوش ايمونيم، ممّا سمح للعديد من الاعضاء للانضمام الى هتحياه. واصبح اعضاء الحركة في صراع خفي بين من يدعو الى انضمام الحركة بالكامل الى المفدال وبين من يؤيد اعتبار هتحياه الوجه الرسمي لغوش ايمونيم، بعد ان بدا واضحاً ان اعضاء الاخيرة توزّعوا، بشكل غير منظّم، على تنظيمين سياسيين، هما المفدال وهتحياه.

ان من الممكن ايجاد فكرة غوش ايمونيم في مجموعات سياسية اخرى أيضاً؛ كما يمكن العثور على مؤيدين لهذه الحركة في زوايا مختلفة من المجتمع السياسي الاسرائيلي. ولكن الاطار التنظيمي الذي يمكن القول عنه انه يضمّ جميع الجوانب والعناصر الخاصة بفكرة غوش ايمونيم هو الاطار الاستيطاني المسمّى «امناه» أو «الميثاق». لقد عكس «امناه» الفكر الاساسي لهذه الحركة، والذي ينحصر في تحقيق هدف واحد، هو القضاء على اي احتمال للانسحاب من على المناطق المحتلة،

وبذلك شرع في بناء العديد من المستوطنات في الاراضي المحتلة.

وتعتمد غوش ايمونيم على قاعدة ممثلة في العديد من الشبان المتديّنين من ذوي القبعات المنسوجة، من خريجي مدارس «مركازهراب» التي كان يرأسها الحاخام تسفي يهودا كوك. ويعتبر الحاخام كوك أحد الرموز الاساسية في هذه الحركة، وله تأثير واضح في توجيه، ورسم، سياسة «غوش...» وكان قبل وفاته استقطب العديد من طلاب المدارس الثانوية الدينية التابعة لبني عكيفا، حيث انتظم هؤلاء لمواصلة دراستهم العليا في مدارس «مركازهراب». ونلحظ ان زعامة هذه الحركة هي من خريجي مدرسة واحدة، مما أوجد التجانس والانسجام بين افرادها.

وتعتبر فتاوى وكتابات الحاخام كوك المنطلقات الاساسية لحركة غوش ايمونيم. كتب: «ان جميع هذه البلاد لنا جميعاً، ولا يمكن تسليم اجزاء منها للآخرين، وهي ورثناها عن آبائنا؛ لهذا يجب ان يكون واضحاً انه لا توجد هنا مناطق عربية؛ فهذا هو تراث الآباء الخالد؛ وأرض ـ اسرائيل اقام فيها الآخرون وشيّدوا مباني عليها بدون اذننا، وفي غيابنا. ونحن لن نتخلى ابداً عن تراث آبائنا؛ وكنا على علاقة دائمة بها في افكارنا وادراكنا؛ وقد أطلقنا صيحات الاحتجاج على الكيان المصطنع الذي كان قائماً في اراضينا؛ وكان واجباً علينا تحريرها وعدم التخلي عنها»[٢٩].

وجاءت صياغة مبادىء واهداف غوش ايمونيم لتركّز على تلك المفاهيم التي حدّدها، من قبل، الحاخام كوك. فقد جاء في البرنامج السياسي: «ان الهدف هو التسبّب في حركة انتفاضة كبيرة في أوساط الشعب الاسرائيلي من أجل الحكم الصهيوني بكامله، مع الادراك ان مصدر الالهام يكمن في تراث اسرائيل وجذور الدين اليهودي والخلاص التامّ للشباب الاسرائيلي والعالم بأسره». وانطلاقاً من هذه المرتكزات، فقد اعلن البرنامج عن انه «يجب البدء، فوراً، بفرض السيادة اليهودية التامّة على جميع ارجاء أرض ـ اسرائيل التي بحوزتنا، بما فيها الضفة الغربية والجولان بحدوده الراهنة وقطاع غزة واجزاء واسعة من سيناء»[٣٠].

ولكن هذه المبادىء والاهداف قد تمّ اختراقها من قبل أحد مؤسسي هذه الحركة، وهو الحاخام فيلدمان، حيث اعلن عن ان اسرائيل بصيغتها الحالية، على الرغم من انجازاتها، لم تنجح في ايجاد شعور من الشراكة يوحّد الشعبين اللذين يعيشان فيها، كما لم تنجح في خلق جو من السلام والسكينة والأمن بين مواطنيها ومواطني الدول العربية المجاورة. وبذلك لم تنفّذ الهدف الاساسي للصهيونية وهو «منح الشعب اليهودي في بلاده الاحساس بأنه في بيته»[٣١].

وقد رأى الحاخام فيلدمان ان ابقاء الوضع الراهن، أو ضمّ المناطق المحتلة ومنح السكان كافة حقوق المواطنة الكاملة على اساس شخصي، لن يزيل مشاعر عدم المساواة بين الشعبين؛ اذ يواصل كل شعب محاولة التحوّل الى اغلبية على طريق السيطرة على الشعب الآخر. وفي الوقت عينه، فان التسوية الاقليمية لن تكون الحل الملائم، بسبب تداخل حياة العرب واليهود والارتباط بين اقتصاديهما دون امكانية لفك الارتباط؛ كما ان الدولتين اللتين ستقومان بعد التقسيم لن تتمتعا بقاعدة اقليمية تكفي لاستمرار تواجدهما؛ بالاضافة الى ان التقسيم سيعتبر تنازلاً عن الطموحات القومية للشعبين، وهو أمر لن يتحمّلاه، مما سيؤدي الى نزاعات وحروب مستمرة.

وفي ضوء ذلك، اقترح الحاخام فيلدمان انشاء اطار سياسي جديد يجمع الشعبين وتكون له حقوق متساوية، بحيث يتمّ انتخاب رئيسين لهذه الدولة يمثل كل واحد منهما شعبه ويتمتعان

بصلاحيات تنفيذية واسعة، وينتخب الشعب نصف أعضاء البرلمان في الاطار السياسي الجديد؛ وتتشكل حكومة مشتركة، بحيث يتمّ التوزيع مناصفة بين الشعبين. وستكون للاطار السياسي لغتان رسميتان، العبرية والعربية؛ والدولة الجديدة تحمل اسم «اسرائيل وفلسطين»؛ كما سيكون لها علمان ونشيدان قوميان. ويمكن، بالاتفاق المشترك، وضع علم ثالث ونشيد قومي مشترك. أمّا عاصمة الدولة المتّحدة ومقر مؤسسات الشعبين، فستكون القدس التي ستظل عاصمة البلاد(٣٢).

حركة «كاخ»

على الرغم من ان حركة «كاخ» قد خرجت من الخارطة السياسية الاسرائيلية، الّا ان لها تأثيراً واضحاً في الشارع الاسرائيلي، بما تحمله من افكار متطرفة. وكان يرأس هذه المجموعة الحاخام مائير كهانا(٣٣) الذي اغتيل في السنة الماضية في نيويورك، مسقط رأسه، والذي كان يعتبر الشخصية الوحيدة والرئيسة فيها. والحاخام كهانا من عائلة حاخامية هاجرت الى الولايات المتحدة الاميركية في مطلع هذا القرن، حيث ولد هناك في العام ١٩٣٢. ونظراً الى علاقاته مع اجهزة استخباراتية اميركية، تمّ السماح له بتشكيل «رابطة الدفاع اليهودية»، التي اخذت على عاتقها مهاجمة بعض المؤسسات والمصالح الاشتراكية.

وصل كهانا الى فلسطين في العام ١٩٦٩، وبدأ يجمع بعض الشبان من اليهود المتطرّفين حوله. وحينما جاءت انتخابات الكنيست الحادي عشر، قرر كهانا خوض هذه الانتخابات. وعلى الرغم من ان لجنة الانتخابات المركزية رفضت مشاركة كتلته في الانتخابات، الّا ان المحكمة العليا نقضت هذا القرار وسمحت لهذه الكتلة بالدخول في المعترك السياسي البرلماني. وقد استطاع كهانا الحصول على عدد من الاصوات من قبل الشباب من السفارديم والاشكنان، بحيث اهّله ذلك لاحتلال مقعد في الكنيست. وقد سجّل، بهذا العمل، خطوة سياسية هامّة، حيث منحته ميزة الحصانة النيابية واطلقت يده في البلاد، بحيث أخذ يجوبها من شمالها حتى جنوبها، داعياً الى تحقيق أهدافه دون رقيب أو حسيب(٣٤).

وقد تكرر الشيء عينه حينما بدأت التحضيرات لانتخابات الكنيست الثاني عشر، ولكن هذه المرة وقفت غالبية القوى السياسية الاسرائيلية في وجهه، ليس انطلاقاً من معارضتها لأهدافه التي يطرحها والتي كانت توسم بالعنصرية، بل خشيةً من ان تتمكن هذه الحركة من الحصول على اصوات جديدة على حساب بقية الاحزاب والقوى السياسية، سواء منها العلمانية اليمينية او الدينية المتطرفة. وقد رفضت لجنة الانتخابات المركزية اعتماد قائمة كاخ في الانتخابات الجديدة، مستندة، في قرارها، الى اساس ان هذه الحركة تدعو الى العنصرية في اسرائيل، وهو ما يتناقض مع القانون الاساسي للدولة.

ورغم ان حركة كاخ فشلت في خوض الانتخابات العامة الاخيرة وتمّ شطبها من الخارطة السياسية الاسرائيلية، الّا انها واصلت، بقيادة زعيمها، العمل في صفوف الشارع الاسرائيلي، حيث كان الحاخام كهانا يجمع انصاره ومؤيديه ويتوجه بهم الى المدن والقرى العربية يهدد المواطنين ويتوعدهم، وكثيراً ما كان اعضاء هذه الحركة يعتدون على المواطنين العرب في مواطن اقامتهم، أو عملهم، داخل الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨، وهذه الاعمال كانت تلقى ترحيباً لدى العديد من المسؤولين الاسرائيليين، بحيث كانت هذه الاعمال تعبّر عما يجيش في خاطرهم ولا يستطيعون عمله.

ومن الطبيعي ان تتراجع نشاطات هذه المجموعة بعد غياب قائدها وزعيمها الذي كان الملهم الرئيس لاعضائها. وقد ظلت قوة هذه الكتلة لا تعتمد على ذاتها بشكل محدّد ومحصور، بل كانت تعتمد على تلك الصلات التي كانت تقيمها مع غيرها من الاحزاب والقوى التي كانت تقف على يمين الخارطة السياسية الاسرائيلية، والتي كانت تبارك، بشكل متواصل، نشاطات هذه الحركة. وقد كانت تحركات الحاخام كهانا ومؤيدوه تثير الكثير من الاحراج لدى السلطات الاسرائيلية، الاّ انها كانت، وفي معظم الاحوال، تقف عاجزة عن مواجهتها، لما يتمتع به اعضاء هذه الكتلة من تأييد في الاوساط السياسية والاجتماعية الاسرائيلية.

وكان الحاخام كهانا يرى ان اسرائيل قامت من اجل «الامة اليهودية». وبذلك، فان الدولة القائمة حاليا انما هي خاصة باليهود وحدهم. وفي ذلك قال: «ان دولة اسرائيل قامت، وقائمة الآن، من اجل الامة اليهودية فقط، وبذلك تشكل الدولة اليهودية وطنا للشعب اليهودي وان عضوية الفردية في الشعب اليهودي فقط. هي تمنحه حق الحصول على جنسية المواطن في الدولة اليهودية؛ وان كل من هو ليس من الشعب اليهودي لا يحق له الحصول على هذه الجنسية. والعضوية في شعب اسرائيل يمكن الحصول عليها بالدخول في الديانة اليهودية»(٣٥).

وقد دعا كهانا الى طرد العرب من فلسطين، مستنداً الى ان الارض هي «حق» لليهود وحدهم. وبذلك، حسب مفهومه، فان حق غير اليهود في العيش على «ارض اليهود» يتقرر على ايدي «اصحاب الارض ومواطنيها اليهود»، وان السماح ببقاء، او خروج، غير اليهود يتقرر على ايدي «اصحاب» الارض. واعتبر كهانا ان غير اليهود هم اجانب، ويجب التعامل معهم على هذا الاساس. وقال: «ان من هم ليسوا يهوداً يحق لهم العيش في اسرائيل بدون جنسية، وبدون حقوق سياسية، ووفقاً للاعتبارات الامنية التي تحددها الدولة اليهودية، ويجب ان يمنح تصريح سنوي لكل شخص غير مواطن في الدولة للاقامة فيها»(٣٦).

«ناطوري كارتا»

ربما لا تظهر حركة «ناطوري كارتا» في الواجهة السياسية ـ الاجتماعية كثيراً، بسبب تميّزها الايديولوجي داخل التيارات الاسرائيلية. فهي، تختلف، في منطلقاتها واهدافها، عن بقية الكتل التي أوردناها سابقاً. فبينما تبحث تلك الكتل في الوسائل الكفيلة ببقاء، وثبات، واستمرار، الدولة اليهودية بشرعية قانونية ومعترف بها في المنطقة، فان هذه الحركة تقف على النقيض من ذلك تماماً؛ اذ تدعو الى اسقاط الدولة التي أُقيمت في فلسطين على يد الصهيونية السياسية، لأنها ترى ان ذلك مخالف للاصول التوراتية.

وتمتد جذور هذه الحركة الى مطلع هذا القرن، حينما انشأ اليهود الارثوذكس جمعية أغودات يسرائيل سنة ١٩١٢. وكان اهتمامها منصبّاً على الأمور الدينية، وعلى ايجاد الحلول لجميع المشاكل التي يتعرّض لها اليهود على أسس توراتية. وقد ضمّنت هذه المبادىء في بيانها الاساسي، حيث ورد «ان أغودات يسرائيل ستساهم، بفعالية، في جميع القضايا والأمور المتعلقة باليهود واليهودية على أسس التوراة دون أية اعتبارات سياسية... وستحاول ايجاد حل لكافة المشاكل التي تواجه الشعب اليهودي وفقاً لروح التوراة»(٣٧).

ولكن اغودات يسرائيل اصابها الاهتزاز اثر هجرة عدد من عناصرها من المانيا وبولندا

الى فلسطين، حيث سعى هؤلاء الى الاندماج في الحياة الاقتصادية، والسياسية، مع المهاجرين الآخرين. وقد أدّى هذا الوضع الجديد الى ارسال اسحق مئير ليفين (١٨٩٤ ـ ١٩٧١) الى فلسطين، على رأس وفد من رئاسة الاركان من بولندا، لمعالجته. وقد وصل ليفين الى فلسطين في شباط (فبراير) ١٩٣٥، وبدأ باعادة تنظيم ادارة أغودات يسرائيل في فلسطين، وأسّس وكالة للعناية بشؤون الهجرة والاستيعاب مع الهيئات اليهودية الاخرى. وقد أدت هذه التغيّرات الى انفصال القسم الأكبر من الطائفة الارثوذكسية المتعصّبة من الييشوف القديم عن أغودات يسرائيل، والى تأسيس حركة جديدة تسمى «ناطوري كارتا»[٣٨].

وتتركّز عناصر هذه الحركة حالياً في القدس وتل ـ ابيب، وبعضها ينتشر في الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا وبعض البلدان الاخرى في العالم. وقد قال تيدي كوليك لمراسل صحيفة «لوس انجلوس تايمز» ان جماعة ناطوري كارتا يؤلفون ١,٥ بالمئة من الاسرائيليين. وهذا يعني انهم اكثر من ٦٠ الف نسمة. ولكنهم، في الحقيقة، أكثر من هذا العدد داخل اسرائيل. كما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز»، في اشارة الى عدد المشاركين في جنازة الحاخام الكبير جويل تايتلبوم، الذي توفى سنة ١٩٨٠، ان ما يقارب ١٥٠ ألف نسمة شاركوا في الجنازة. كما ذكرت ان عددهم في الولايات المتحدة الاميركية وجميع أنحاء العالم يبلغ حوالي ٢٥٠ ألف نسمة[٣٩].

وتمتلك حركة ناطوري كارتا مؤسسات مستقلة عن مؤسسات الدولة، تقوم بتقديم الخدمات العامّة الى عناصرها من اليهود الارثوذكس. كما ان لها مدارسها الخاصة، ولها وسائلها الاعلامية التي تتركز في الصحف والمجلات، كما تمتلك مستشفى «شعارى تصديق» الذي يديره د. موشي ولخ منذ مدة طويلة. وعلى الرغم من ضآلة نسبتها العددية في اسرائيل، الّا انها قادرة على ملء الشوارع بالمتظاهرين في فترة وجيزة، بفعل التنظيم الدقيق الذي تتّبعه في ادارة اعمالها.

ان ابرز السمات التي يتّصف بها اتباع هذه الحركة هو عداؤهم العنيف للصهيونية، التي يعتقدون بأنها فرضت على اليهودي عقيدة غريبة سلبته ميزاته التاريخية، والدينية. ويرى أتباع هذه الحركة ان قيام اسرائيل مخالفة صارخة للتعاليم التوراتية؛ اذ «ان الدولة اليهودية لا يمكن قيامها من غير المسيح المرسل من قبل الله». وهكذا، فقد قال «وزير خارجية» هذه الحركة، الحاخام موشي هيرش: «ان اقامة دولة اسرائيل كان خطأً فظيعاً، لأنها دولة صهيونية مصطنعة، أُقيمت على هذه الأرض الكبيرة التي تتسع لليهود الحقيقيين والعرب معاً، وترفض جميع الصهيونيين؛ ونحن نصلّي دائماً لزوال هذه الدولة الصهيونية»[٤٠].

وتستند سياسة ناطوري كارتا الى ما جاء في الوثيقة التي بعث بها الحاخام يوسف حاييم روزنفيلد الى الشريف حسين بن علي، شريف مكة، في سنة ١٩٢٤. فقد حددت الوثيقة مقاصد انشاء هذه الحركة، (حركة اغودات يسرائيل) وحصرتها في الأمور الدينية: «قصد جمعيّتنا هو المحافظة على الشريعة القديمة المقدسة الموصى بها من الله، وان تحل بروح الشريعة والوصايا المقدسة كافة المسائل المتعلقة بحياة عموم اليهود»[٤١].

وقد دعت الوثيقة تلك الى بناء حياة مشتركة بين سكان البلاد المجاورة حيث ورد فيها «نؤكد لجلالتكم ان صلات اليهود هي صلات حبّية وأخوية مع جيرانهم وسكان البلاد في جميع الأرجاء. وقد عشنا في الأرض المقدسة بسلام مع السكان؛ وغاية امنيتنا فيها هي الاستمرار والمداومة على هذه الحياة بسلام ووئام مع الأهالي كافة، والسعي، معاً، الى بناء البلاد واسكانها واحيائها، لتكون

بركة وسلاماً لجميع الأمم»(٤٢).

ان فلسفة ناطوري كارتا تقوم على اسس محض دينية. وفي هذا الاطار، فانها تنظر الى الأمور بمنظار توراتي محدّد المقاييس والمعايير. وهكذا، فان الحاخام موشي هيرش حدّد، بشكل دقيق، تفسيره لقيام الدولة اليهودية الخاطىء وعلاقتها مع الآخرين، اذ كتب: «من ناحية ايديولوجية، فان الدولة التي تسيطر بالقوة على ارادة المواطنين العرب في ' ارض ـ اسرائيل ' تعارض مبادىء الدين، وتحنث بقسم الله، وقد تسبب انزال كارثة، لا سمح الله، بالشعب اليهودي. ان كبار قادة اغودات يسرائيل أقاموا الحركة في العام ١٩١٢ من أجل محاربة فكرة ' الشرقيين ' باقامة دولة يهودية وفقاً للتوراة، لأنهم وجدوا ان هذه الفكرة تناقض مبادىء الدين اليهودي، الذي ينصّ على ان المسيح هو الذي سينهي الشتات ويجمع شعب اسرائيل، ولا يجوز السيطرة على ' أرض ـ اسرائيل ' على غير رغبة أولئك الذين يقطنونها»(٤٣).

وفي هذا الاطار، رفضت الحركة الاعتراف بدولة اسرائيل منذ قيامها في سنة ١٩٤٨؛ ولم تشارك في تحمّل مهام مؤسساتها؛ كما احتج اتباعها بقوة على اطلاق اسم «اسرائيل المقدس» على تلك الدولة الصهيونية. وخلال عدوان حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اعلنت ناطوري كارتا الحداد الفعلي، وتجنب اتباعها السكن في جميع المناطق العربية المحتلة سنة ١٩٦٧. وعندما تحتفل اسرائيل بذكرى تأسيسها يرفع اتباع ناطوري كارتا الرايات السوداء على منازلهم، دلالة على الحزن وعدم الرضى؛ ويرفض هؤلاء التعامل بالعملة الاسرائيلية التي تحمل صور الزعماء الصهيونيين؛ كما يرفضون دفع الضرائب؛ والخدمة العسكرية، والمشاركة في الانتخابات، والهويّة الاسرائيلية؛ كذلك يرفضون الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، التي تقدمها الدولة اليهم(٤٤).

وانطلاقاً من هذا الموقف المعارض لقيام الدولة الصهيونية، فقد اتّخذ بعض زعماء هذه الحركة مواقف شديدة التصلّب؛ اذ طالب الحاخام عميراه بلولي، في قرار اصدره، بوجوب الرحيل من على «اراضي هذه الدولة»، قال: «بموجب تعاليم التوراة المقدسة، ينبغي الخروج من دولة اسرائيل، لأن ما ينتظرنا هو الابادة الروحية والجسدية على يد الصهيونيين الذين يسيطرون على جميع موارد الرزق، وعلى معظم اجهزة الدعاية والتأثير؛ فهم يريدون دفع شعب اسرائيل الى اقتراف خطيئة روحية بعد ان دفعوا به الى خضمّ سفك الدماء والحروب التي لا تنتهي»(٤٥).

ويتّضح من خلال غربلة هذه المواقف ان ناطوري كارتا تعارض، معارضة شديدة، قيام اسرائيل؛ كما تقف في وجه النتائج التي أفرزتها هذه الدولة. وبذلك، فهي تعبّر عن عدم رضاها، بل عن سخطها، لاحتلال الاراضي الفلسطينية. ومع ذلك، فهي لا تعارض اقامة اليهود في فلسطين، لأن هؤلاء ينجذبون الى العيش كأفراد على الاراضي المقدسة بسبب مكانتها الدينية، وهم سيبقون «في حالة انتظار لعودة المسيح الذي سيأتي لبناء معبده، حيث تخرج منه الحكمة والتحقيق الروحاني النهائي للجنس الانساني بأسره»، حسب المفهوم التوراتي لدى هذه الطائفة.

لا شك في ان حركة ناطوري كارتا تشكل علامة بارزة في تركيبة المجتمع الاسرائيلي؛ كما تحتل مساحة لا بأس بها في التيارات السائدة في ذلك المجتمع؛ اذ تذهب في الشوط بعيداً، بحيث لم تستطع بقية التيارات الأخرى مجاراتها في هذا المضمار. فهي تنسف، من الاساس، مسألة وجود الدولة الاسرائيلية، بعكس بقية التيارات الأخرى التي تحاول جاهدة المحافظة على هذا الوجود، وتسعى، بكل الطرق والوسائل، الى تثبيته في المنطقة.

ولكن ناطوري كارتا لا تمتلك قوة الدفع الحقيقية لتثبيت مبادئها التي تتبنّاها مع قدرتها الفائقة على ذلك باعتبار انها ترتكز الى مستندات روحانية مستنبطة من تعاليم توراتية. وهي ما زالت تأخذ مساراً سلبياً في تعاملها مع الدولة الاسرائيلية؛ وهذا المسار يتحدد من خلال مقاطعة مؤسسات هذه الدولة مقاطعة تامّة. وربما كان في هذه المسلكية بعض الايجابيات، الّا ان قدرتها على التغيير تبقى محدودة اذا لازمت بقاءها خارج الدائرة.

ومع ان هذه المواقف تعتبر متقدمة نسبياً، في هذا الاطار، عن المواقف الاخرى، الّا ان هناك نقاطاً لا بدّ من اثارتها في هذا المجال. فبينما تدعو هذه الحركة الى التعايش بين العرب واليهود في فلسطين، الّا ان هذا التعايش سيبقى مؤقتاً الى حين مجيء السيد المسيح «الذي سيقيم الدولة اليهودية على أرض فلسطين». وهذا يعني ان هذه الحركة لا تعارض قيام الدولة اليهودية من حيث المبدأ، بل تعارضها من حيث الوسيلة؛ اذ ترفض ان تقوم هذه الدولة من قبل الصهيونية السياسية التي ابتدعها هرتسل، وترى ارجاء قيامها حتى تكون دولة يهودية خالصة على يد المسيح المنتظر. ويتفرّع من هذه المبادىء ان الحركة لا تسقط من حسابها الاساطير التي وردت في التوراة، والتي تدعي بملكية اليهود لفلسطين.

وهكذا نجد، بعد استعراض التيارات الدينية الرئيسة في اسرائيل، سواء منها التي تظهر على الخارطة السياسية أو التي تعمل في الشارع الاسرائيلي على الصعيد الديني ـ الاجتماعي، ان هذه التيارات ليست متماثلة في ظروف انشائها، أو في مفاهيمها ومبادئها التي تطرحها، خصوصاً في ما يتعلق منها، بصفة اساسية، بالشعب الفلسطيني، سواء المقيم منه على ارض فلسطين بكاملها أو أولئك الذين أُخرجوا من مواطنهم الاصلية تحت ظروف متباينة.

وكما نلحظ امكانية تقسيم القوى السياسية في اسرائيل الى يمين ويسار بشكل عام تبعاً لمواقفها من القضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، فان هذا التقسيم يمكن ان يكون صالحاً عند تصنيف الكتل والتيارات الدينية الاسرائيلية، بصرف النظر عن مواقفها داخل، أو خارج، الخارطة السياسية، حسبما ظهرت لنا في انتخابات الكنيست الثاني عشر الاخيرة.

فاذا وضعنا حركة أغودات يسرائيل في منتصف هذه القوى والكتل السياسية باعتبارها تؤيد اتفاقيتي كامب ديفيد والحكم الذاتي الناتج عن هاتين الاتفاقيتين، وترجيء النظر في مستقبل الاراضي المحتلة الى حين انتهاء فترة الحكم الذاتي، فان بقية القوى الاخرى تتوزع على يمين هذه الحركة ويسارها، بحيث يقف الحزب الوطني الديني (المفدال) على يمينها، باعتباره يدعو الى تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد والى الحكم الذاتي، ويرى ضرورة بسط السيادة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة بعد انتهاء فترة الحكم الذاتي. وعلى يمين المفدال، تقف حركة غوش ايمونيم التي ترى وجوب الاحتفاظ بالاراضي المحتلة تحت السيادة الاسرائيلية وعدم الانسحاب من على أي شبر منها؛ وعلى يمينها، نجد حركة كاخ التي ما زالت تحتفظ ببعض بقاياها في المجتمع الاسرائيلي. وهذه الحركة تتجاوز، في طروحاتها، القوى اليمينية الاخرى، اذ تسعى الى تفريغ الاراضي من العرب حتى يتسنّى قيام دولة يهودية خالصة وخالية من اية عناصر «اجنبية»، وذلك بعد تطبيق السيادة الاسرائيلية على الاراضي المحتلة كافة.

أمّا على اليسار، فتقف حركة شاس بطروحاتها وآرائها المميّزة؛ حيث يرى زعماؤها ضرورة الانسحاب من على اجزاء من الاراضي المحتلة اذا كان في ذلك ما يحمي العنصر اليهودي المتواجد

في المنطقة. وعلى يسار هذه الحركة، تظهر جماعة ديكل هاتوراه التي تأخذ مواقع أكثر تقدماً، حيث يوافق زعيمها الحاخام شاخ على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية. وفي اقصى اليسار، نلتقي حركة ناطوري كارتا التي تشكل صرخة مدوّية في المجتمع الاسرائيلي، حيث تدعو الى انهاء الدولة اليهودية واقامة الدولة الفلسطينية على الاراضي المحتلة كافّة، لأنها ترى ان اليهودية لا يمكن ان تقوم الاّ من قبل المسيح المخلّص الذي لم يحن وقت قدومه بعد.

وفي ضوء هذه المواقف الخاصة، والتي تنطلق من منطلقات مميزة، فان من الخطأ النظر الى القوى والاحزاب اليهودية باعتبارها تخرج من قالب واحد وذات رؤية واحدة منسجمة ومتناسقة، كما يرى البعض؛ اذ نلحظ ان هذه المجموعات لها مفاهيم متباينة، بعضها متطور يقف في اقصى اليسار، وبعضها ما زال يحتاج الى تطوير ويقف في اقصى اليمين، ممّا يعني وجوب استمرار رصد هذه القوى واستقطاب ما يمكن استقطابه منها، وعدم اسقاطها من الصراع السياسي في المنطقة.

---

(١) سعيد تيّم، **النظام السياسي الاسرائيلي**، بيروت: دار الجليل، الطبعة الاولى، ١٩٨٩، ص ٤٤٢.

(٢) **المصدر نفسه**، ص ٤٤٣.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٣٦.

(٤) **عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٦.

(٥) تيّم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٨.

(٦) سليم نوران اجنيد، **الاحزاب الاسرائيلية ومفهوم اليمين واليسار**، الرباط: جامعة محمد الخامس، رسالة ماجستير، بلا تاريخ، ص ١٠٩.

(٧) **الملف** (نيقوسيا)، المجلد الثاني، العدد الاول، نيسان (ابريل) ١٩٨٥، ص ٧٤؛ **وهتسوفيه**، ١٩٨٨/٢/١٨.

(٨) **هتسوفيه**، ١٩٨٧/١٢/٤.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) انظر **الارض** (دمشق)، العدد ١٤، ١٩٨٥/٤/٧، ص ٢٩.

(١٢) هاني العبدالله، **الاحزاب السياسية في اسرائيل**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، ١٩٨١، ص ١٢٩.

(١٣) **عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٦.

(١٤) عبدالحميد متولّي، **نظام الحكم في اسرائيل**، القاهرة: معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٦٤، ص ١٢٤.

(١٥) **الارض**، العدد ١٤، ١٩٨٥/٤/٧.

(١٦) **يديعوت احرونوت**، ١٩٩٠/٤/٤.

(١٧) تيّم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨٠.

(١٨) **عل همشمار**، ١٩٨٨/١١/٦.

(١٩) **دافار**، ١٩٨٩/٨/٧.

(٢٠) **هآرتس**، ١٩٨٩/٨/٢٠.

(٢١) **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١٠/٢٧.

(٢٢) **هتسوفيه**، ١٩٨٩/٨/١.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) **هآرتس**، ١٩٨٨/٤/٢٩ و١٩٨٨/٦/٢.

(٢٦) **هتسوفيه**، ١٩٨٨/٩/٢٥.

(٢٧) **النهار** (القدس)، ١٩٨٨/٣/٤.

(٢٨) داني روبنشتاين، **غوش ايمونيم الوجه الحقيقي للصهيونية** (ترجمة غازي السعدي)، عمّان: دار الجليل للنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٣، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٢٩) **المصدر نفسه**، ص ٨٧.

(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٩٠ ـ ٩١.

(٣١) **الفجر** (القدس)، ١٩٨٩/٩/٢٣.

(٣٢) **المصدر نفسه.**

(٣٣) تمّ اغتيال الحاخام مئير كهانا في نيويورك، في اثناء زيارته لها، وذلك بتاريخ ١٩٩٠/١١/٦.

(٣٤) تيّم، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩٤ ـ ٤٩٦.

(٣٥) **مائير كهانا شوكة في عيونكم** (ترجمة غازي السعدي) عمّان: دار الجليل، الطبعة الاولى، ١٩٨٥، ص ٢١٧.

(٣٦) **المصدر نفسه.**

(٣٧) العبدالله، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٣١.

(٣٩) **الفجر**، ١٩٨٢/١١/١٧.

(٤٠) ابراهيم صقر ابو عمشة، **التمييز العنصري ابرز معالم الصهيونية**، تونس: دار بوسلامه للطباعة والنشر، بلا تاريخ نشر، ص ٦٨.

(٤١) **الفجر**، ١٩٨٢/١١/١٧.

(٤٢) **المصدر نفسه.**

(٤٣) **دافار**، ١٩٨٣/١١/١٧.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ١٩٨٩/٥/٩.

(٤٥) ابو عمشة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٩.

قلق في أدب الاستيطان

محمد الأسعد

كان الشاعر اليهودي الروسي اسحق شاليف، في ايام استيطانه الاولى في فلسطين، لا يستطيع صبراً على شيء. فما ان وقّعت اتفاقيات الهدنة حتى أعلن ان هذه الاتفاقيات تكاد تضع الكلمة الأخيرة في حركة الخيال الادبي، وتضع حدّاً نهائياً لأي أحلام او قصيدة.

كانت قصيدته تبدأ وتتواصل مع كل احتلال جديد؛ وكان يأمل، ربما، في كتابة ملاحم بلا نهاية. وكذلك كان الحال مع مجموعة الستة والخمسين اديباً واستاذاً، وبينهم البولوني والروسي والهنغاري والالماني، حين قدّموا اول التماس، في العام ١٩٧٠، يطالب باقامة «اسرائيل الكاملة».

أهو خيال أدبي أم عمى ايديولوجي ذلك الذي جمع بين الترمان وجرغيبرغ وسوكرمان وعجنون، وكل هذا الخليط من أدباء الاستيطان الصهيوني في فلسطين؟

ومع ذلك، فان عقداً كاملاً كان كافياً لأحداث تغيير في الخيال الاستيطاني، سواء أكان ادبياً أم غير أدبي. فمن التساوق بين الخيال والقصيدة والجنرال والسياسي انتقل الأدب الصهيوني الى مرحلة الارتباك: ارتباك في الشارع ذاته الذي كان هادئاً منذ سنوات خلت، وفي القصيدة ذاتها التي كانت واعدة.

ان وقتاً، لا شك، قد مرّ بين شاليف، الذي يساوي بين فعل القصيدة وفعل الاغتصاب، وبين داليا رابيكوفتش التي لم تعد تشك في «ان الفلسطينيين سينجحون في نضالهم...». وهو وقت لم يُقيَّض لنا ان نقبض على تفاصيله بما يتجاوز هذه المقالة القصيرة والسريعة التي اهتمت بملاحقة الشروخ في الروح الاستيطانية.

ان اسفاراً عديدة يمكن ان تكتب عن كيفية خروج المستوطن متعدّد الجنسية من وهم «القومية» و«الشعب» و«فلسطين» في وقت واحد، ليس لأن شاعراً مثل يهودا عميحاي، مثلاً، شعر بأنه لا يطيق العمى الايديولوجي ودورانه حول هذه الساقية: ساقية «الشعب» و«الوعد الالهي»، وما الى ذلك؛ وليس لأن عاموس كينان يشعر بأن التعصب الصهيوني سيدمّر هذا الكيان من الداخل؛ وليس لأن يزهار سميلانسكي ما زال يشعر بتأنيب الضمير منذ اربعين عاماً؛ ليس كل هذا هو السبب الذي جعل الاوهام أكثر من انصاف حقائق في أفق الاستيطان وفكره؛ بل ان السبب الجوهري هو ان النقيض التاريخي ما زال قائماً، وقد خرج من البيانات والمنتديات الدولية والمناسبات وأخذ يتملّك حضوره الضاغط.

اننا ندرك ما تعنيه داليا رابيكوفتش حين تشعر بالقلق والمسؤولية عمّن تسميهم سكان المناطق المحتلة؛ ذلك القلق الذي دفعها هي وعدد من شعراء وكتاب وأساتذة الاستيطان الى زيارة غزة.

ان معناه يتمحور في نقطة واحدة: الى اي مدى وصل الانتفاض الفلسطيني، وما هي آفاقه؟ ان هذا القلق يشكل استدراكاً ضرورياً، او تصحيحاً على النص الذي يرتجله اليمين الاسرائيلي، على الرغم من ان التسميتين، «اليسار» و«اليمين»، لا تقعان في سياقهما الطبيعي هنا. فما يعنيه اليسار واليمين في حالة هذا التجمّع الاستيطاني حالات خاصة به. وقد تكررت كثيراً اطروحة المستوطن الذي يبحث عن الحل في مواصلة ما بدأه، والمستوطن الذي يودّ ان يقف عند حدّ معيّن. وأشار أكثر من خبير الى خصوصية المصطلح الصهيوني؛ تلك التي تنبع من مقتضيات اغتصاب أرض الآخرين ومحو كل أثر ووجود لهؤلاء، وكأن التاريخ لم يبدأ الاّ من لحظة احتلال المستوطن للأرض.

لنتصفّح اكثر الخلفيات الادبية دلالة. «طوال أكثر من ثلاثة آلاف عام توقّف التاريخ ـ تاريخ فلسطين ـ عن ان يكون شيئاً مذكوراً، لأن ' الشعب' غادر الأرض او نفي منها، وما عاد هناك غير التاريخ الطبيعي طوال هذه العصور...».

هذه الاسطورة هي الاسطورة الأدبية التي عاشها، ويعيشها، الأديب الصهيوني، وهي مرتكزه الأساس. وانطلاقاً من هذا المرتكز، بدأ التاريخ مع الاستيطان الذي نشط طوال قرن كامل. وتُوِّج باقامة «دولة» اختلف على تسميتها حتى استقر الاسم المعروف «اسرائيل». لقد ادخل المستوطن الى التاريخ مجهولاً اسمه «الارض»، واطلق عليه التسمية؛ فكأن النقيض يبدو ملغى: الفلسطيني غير موجود!

وفي ايام الصراع الدامي، ابتكر الصهيوني تسمية «العربي في اسرائيل»، ذلك الذي تعتقد اوساط واسعة من المستوطنين بأنه طارىء، جاء الى فلسطين بفضل بريطانيا؛ بل ان اسم فلسطين، كما يزعمون، تسمية بريطانية!

ما الذي يبقى امام هكذا عقلية ليمنعها من ان تقتل بكل برود، وتعتقد بأنها بذلك لا ترتكب جريمة؟ لا شيء بالطبع. فهم يقتلون اذ يقتلون أوهاماً لا حقائق. وهم، بعد كل شيء، يريدون الأرض والقصيدة والخيال. ولم يصب بالطعنة الاولى قدر ما أصيب هذا الخيال، واصيبت القصيدة. وكان لا بد من ان تسبب هذه الطعنة ارتباكاً في الشارع، والمؤسسة، ومرتكزات التجربة. فقد امتلأت الحياة الاستيطانية بالجثث طوال اكثر من اربعين عاماً؛ وما زال المطلوب اكثر: «لقد كذبوا علينا». كانت هذه العبارة تنتشر في المسرحية والمقالة والتقرير الصحفي والأحاديث الليلية بين المجنّدين وأسرهم. والمعني بذلك ان الاسطورة الصهيونية قد انكشفت عن اكاذيب لم يفدها انها استعارت تعبير ثلاثة آلاف عام؛ والمعني بذلك ان الاستيطان لم يعد نزهة، كما هو في الرواية الصهيونية، وفي القصيدة، وفي الخطاب السياسي.

قد يكون حسناً ان يمتلىء المستوطن بالاسطورة حتى يكون انفجارها مدوّياً؛ وقد يكون من الأفضل ان يتوهّم انه يرافق يوشع، او داود، في غزواتهما حتى تكون رؤية اريئيل شارون ودان شومرون كافية لاحداث شرخ لا علاج له. ولكن لنتذكر دائماً ان سبب الارتباك وتعبير «لقد كذبوا علينا» هو الحقيقة الفلسطينية. فحين قال زئيف شيف «علينا ان نتفاوض مع الفلسطينيين»، وحين رأى سميلانسكي في الانتفاضة ثورة شعب، نستطيع اثارة هذا السؤال: هل كانا سيقولان هذا لولا الحقيقة الصلبة؟ حقيقة شعب قائم يقاتل المستوطنين؟

يقال، الآن، ان نسبة المحتجين على المعالجات الصهيونية، سياسياً وعسكرياً، للقضية الفلسطينية هي نسبة ضئيلة؛ وان الاتجاه نحو اليمين يتزايد. وفي اعتقادنا، ان نسبة المحتجين

هذه لن تتزايد كثيراً، لسبب بسيط يدركه كاتب مثل اوبراين وهو ان مصائر الكيان الصهيوني مرتبطة تماماً بوظيفة وُجد ليقوم بها؛ وظيفة تتجاوز تقديم وجبات الاحسان الى ثلاثة ملايين يهودي من مختلف الجنسيات؛ وهي مهمة كان يمكن ان تقوم بها الامم المتحدة بشكل اكثر جدوى، بدل ان يُخترع لها جيش وتقام لها دولة. ان المهمة الاصلية للاستيطان السياسي، والعسكري، والزراعي، والادبي ايضاً، هي توسيع رقعة الهيمنة على الوطن العربي تحديداً. واذا ما حاول الاديب والشاعر الاستيطانيان الاهتمام بحديقتيهما الخاصتين فقط، فسيأتي اليوم الذي يقال لهما فيه باللغة العبرية: ما الذي تفعلانه هنا؟ ان هذا الكيان لا يتسع لهذا الترف، ترف الاحسان.

يحق لبعضهم الشكوى من تكبيله بكل أدوات الحرب والقمع، واعداده، بشكل متواصل، لملاحقة مطلق الصهيونية حتى حرب النجوم، ولكن لا يحق له ادعاء البراءة. هل هي بريئة داليا رابيكوفتش؟ هل هو بريء يهودا عميحاي؟ هل هو بريء عاموس وهذه الجملة العريضة من أدباء وكتّاب الاستيطان؟ كيف لا يكون القلق ادعاءً بالبراءة وهذه المدينة التي يتحرك فيها عميحاي ليست الاّ مدينة فلسطينية؟ وهذه الكروم التي يستثمرها جنرالات الحرب هي كروم الفلسطينيين؟ وهذا الساحل الذي تذهب اليه داليا مع اطفالها هو ساحل الفلسطينيين؟

ان الادعاء بالبراءة يكشف عن نفسه في هذه المنظومة اللغوية التي يبدو بعضهم واثقاً من جدواها: منظومة «الاراضي المحتلة» و«السكان الفلسطينيين»؛ حتى ان تعبير «الاحتلال منذ عشرين عاماً» صار رائجاً في الصحافة الصهيونية. مثل هذه المنظومة يختصرها البعض في تعبير «مقايضة الأرض بالسلام»، بينما هي في الحقيقة مقايضة «الارض بالارض»: «اعترفوا لنا بما احتللناه.. نتنازل لكم عمّا احتللناه»! سيشعر المستوطن سواء أصهيونياً كان ام غير ذلك باليأس وليس بالقيمة الانسانية لمعنى الوطن والشعب. وهذا هو تعبير اليأس من الاسطورة الصهيونية ومحاولة اقامتها على أرضية علمانية، كما يقال. انهم يتحدثون، منذ زمن، عن «هوية اسرائيلية» يستطيع ان ينضوي تحتها اي انسان من اي جنس، ويفرّقون بهذا بين الهوية «الدينية» التي منحها المستوطنون الاوائل لهذا الكيان، وبين الهوية العلمانية الاكثر انسجاماً مع مقتضيات أواخر القرن العشرين. أليس هذا تعبيراً عن اليأس أيضاً؟

ان ٧٥٠ الف فلسطيني في الناصرة والمثلث والساحل والنقب سيكونون، بمنطق هذا اليأس، «اسرائيليين»، او هكذا يفترض؛ اما البقية، وهي ١,٦ مليون في فلسطين الشرقية، وغزة، فليكونوا أي شيء، ما عدا ان يكونوا فلسطينيين! ان الخيال الادبي والقصيدة الصهيونية، يودان ان يشقّا طريقهما بأي ثمن ولو بالتنازل عن جزء من الاسطورة؛ ولو بالمقايضة.

انه المأزق الذي لا يعترف به الكاتب والمثقف الاستيطاني، بل يترجمه الى تبسيط يدرك اليمين الصهيوني سوءه تماماً. انه يجعل المأزق الجوهري، اي مأزق استيطان أرض فلسطين، ثانوياً حين يحوّله الى مأزق احتلال فلسطين الشرقية. واخيراً تطلب داليا رابيكوفتش تأييداً من الاوساط السياسية الفلسطينية، تطلب الثقة. فاذا كان وجود الشعب الفلسطيني وفلسطين يعني نهاية الحلم الشاعري والخيال الأدبي، فلماذا لا يتغذّى البولندي على أحلام بولندية؟ ما ذنبنا نحن اذا كان وجودنا يعني نهاية أحلامه وخياله؟ وما الذي يمكن ان نقدّمه غير كشف زيف براءة من هذا النوع وكشف ابعاد المأزق التي تحيط بدولة وفكر وأدب الاستيطان؟

أسباب جديدة

لاحظنا، منذ زمن غير يسير، ان تصريحات عدد من القادة الصهيونيين ومفكّريهم تكاد تكون منقولة، حرفياً، عن تصريحات لشخصيات خيالية، خلقها أدباء الاستيطان الصهيوني. فحين يكتب روائي من هؤلاء «لمدة ألف عام كان هذا المكان قفراً، الى ان جاء مستوطنونا الاوائل ونصبوا خيامهم، فجعلوا الصحراء تزهو بأحدث الوسائل الزراعية...»، ينتقل هذا الخيال الى سياسية مثل غولده مئير، فتصرح بثقة: «الفلسطينيون لم يوجدوا أبداً...»!

وتمنع الرقابة عرض مسلسل تلفزيوني مأخوذ عن رواية يزهار سميلانسكي «خربة خزعة» لسبب وحيد هو ان هذه الرواية تحكي قصة اقتلاع سكان قرية فلسطينية، ونشر مثل هذه الحكاية يعني، ببساطة، انه كان هنالك فلسطينيون.

ومنذ وقت قريب، قال الروائي عاموس عوز لـ «الصنداي تايمز» اللندنية: «ان اسرائيل ربما هي البلد الوحيد الذي تلتقط فيه افتتاحيات صحفها شخصية روائية وتجادلها...» وكان يشير بهذا الى ما اثارته روايته «صندوق أسود» من ردود فعل على الصعيد الاعلامي.

ولعلّ هذا التبادل، او تعاطي التخيّل، بين السياسي والأديب في هذا الكيان الاستيطاني هو سبب ما يظهر من تناقضات حالياً في اتجاه كان يفترض انه واحد، ورؤية كان من المفترض ان تكون شاملة؛ ليس لأن السياسي توقف عن أخذ مقولاته من افواه الشخصيات الخيالية، ولا لأن الاديب توقف عن المغامرة الخيالية وتغذية السياسي، بل لأن الاثنين وقعا في أزمة متعددة بدأت بالظهور في اعقاب العام ١٩٧٣، وتصاعدت الى ذروتها بعد العام ١٩٨٢ في ضوء الهزيمة التي عانتها الخيالات الصهيونية في الجنوب اللبناني؛ وها هي تنتقل الى مستوى جديد مع عودة الصراع الواقعي الى نقطة البداية بين شعب فلسطين والمستوطنين.

لا مكان للفلسطيني في الخيال الصهيوني، سواء سياسياً كان أم ادبياً. وعلى هذه القاعدة، كُتبت عشرات الروايات، وبُنيت الاستراتيجيات، وتمّت تربية الاطفال. بعبارة اشمل، لا مكان للواقع في سياق الاوهام الغيبية عن الأرض الخربة وبداية التكوين الذي بدأه المستوطن القادم من صقيع اوروبا ووسطها؛ ولكن اتضاح هذا الواقع، زماناً ومكاناً، يقلب الخيال رأساً على عقب.

السياسي الذي تغذّى بالتاريخ الذي ترويه التوراة، والاديب الذي تغذّى بالمصدر نفسه، يجد كلاهما نفسه ازاء تحدّ متطاول. وقد يشتبكان حين تظهر الايديولوجية كم هي متحجرة. فقد استدار يهودا عميحاي الشاعر عن غيبيات التوراة في سبيل الركون الى واقع ملموس بحياته كاسرائيلي. وحذّر الهنغاري كوستلر من ان الحجر الاساس للاستيطان لن يكون، بعد اليوم، هذه النظريات عن «نقاء العرق» والاستمرار، بل على حق الاستيطان، او ما سمّاه «الريادة وقرار الامم المتحدة»!

وللقراء الغربيين طوّر عاموس عوز موقفه قليلاً، وهو يحاول البحث عن اسباب جديدة في فلسطين واصراره على البقاء فيها. وأسبابه الجديدة ليست «روحية»، بل «مادية عضوية». انه، على حدّ تعبيره، يحسّ بالمكان، والمكان صليبه: «المكان هو أنا... وما أنا عليه دائماً»؛ او «شروق الشمس وغروبها والرياح والاشجار والغبار... والضوء والظلام أشياء أساسية في عالمه... انه يتنفسها...».

لهذا السبب قام جدل الوسط الصهيوني، وحاول كاتب مثل عوز اطلاق عدد من الشخصيات متعددة الرؤيا في رواياته. انه يدعو الى اغناء الفكرة الاستيطانية القديمة بالبحث عن بديل للغيب اللاهوتي، واعطاء الفكرة مُستَنَداً اكثر قوة من هشاشة الاوائل، اولئك الذين اتخموا انفسهم

واتخموا الناس بالخيال والمطلق.

كتب عوز: «تجرّع الاسرائيليون جرعة أكثر ممّا ينبغي من التاريخ». ولفظة «التاريخ» في الادبيات الصهيونية لا تعني ما نفهمه نحن من التاريخ، كتسجيل او تأويل للوقائع، بل تعني، تحديداً، هذا التاريخ الانساني الذي أوجزه الصهيوني وحوّله الى تاريخ لـ «اليهودي» يتجلّى به وله. وهكذا، فان هذه الجرعة الزائدة عن الحدّ لا تجعل من المكن الاحساس بالمكان والزمان البشريين؛ انها صناعة مخصصة لجعل اليهودي مختصر الانسان وتاريخه الموجز؛ فليس هناك عذاب سوى عذاب اليهودي! وليس هنالك شعب في العالم سوى الشعب اليهودي! الارض وما عليها مجرد دخان لا تتخذ شكلاً الّا اذا جاء اليهود!

مثل هذه الجرعة ستجعل قراء الكاتب الصهيوني يمتعضون ان حاول اقناعهم بأنه فرد يودّ ان يعيش الحياة كأي فرد آخر، ويثورون على كتابهم الذين يريدون الانتقال بالصهيونية من ضباب الايديولوجية الى عقلانية جديدة، او الى الحد الادنى منها، حين يعكس بعضهم المخاوف الآتية من يقظة صاحب الارض الحقيقي، الفلسطيني، وليس المخاوف اللاهوتية، الغامضة، او حين يبدأ بعضهم بالمطالبة بايقاف مسلسل الخيال السياسي، وصنع مسلسل يتعامل مع البشر والوقائع.

ويظهر، هنا، تأثير التربية الايديولوجية المتحجرة واضحاً، حين يعبّر عوز عن ضيقه بهذه «الجرعة» الزائدة من التاريخ، وينتقد ما يسمّيه «الخلفية التاريخية حين نكتب...» فالثمن الذي يجب دفعه باهظ، بسبب هذه الخلفية بالذات؛ اذ ان الجمهور القارىء، كما قال، ينسب الى الكاتب دور النبيّ، ويعامله على هذا الاساس. فحتى لو ذهب الى الصحراء بحثاً عن مناخ ملائم لصحّة ابنه الصغير، فان الأمر ينظر اليه كما لو انه ذهب ليعتزل ويعدّ مواعظه النبوية. الكاتب الاستيطاني، بتعبير عوز، «محاط بجدران حجرية من كل جانب».

الواقع بالنسبة الى هكذا جرعة هو رمال متحركة. وحين يفاجأ الصهيونيون، بعد اربعين سنة من اقامة كيانهم الاستيطاني والمدعوم بقرار الامم المتحدة، بأن الفلسطيني ليس موجوداً فقط بل هو قادر على جعل حتى وجوده العضوي كابوساً بالنسبة الى الفكرة الصهيونية وروّادها وحروبها وقنابلها الذرية، فمعنى ذلك ان الوهم قد استطال اكثر ممّا ينبغي، وللخيال، الذي اراده شاليف بلا حدود، حدوداً.

لن يعاد النظر في جذور الصهيونية بالطبع. فالكيان الذي خلقته هو استجابة، في جانب كبير منه، لحركة استعمار من مخلّفات القرن التاسع عشر، وشعاراته لا تتميز كثيراً عن شعارات المستوطنين الذين غزوا العالم وبنوا مستعمراتهم على اراضي الشعوب الاخرى؛ ولكن ما يعاد النظر فيه هو قدرة التعامل مع الواقع الذي اختلط بالخيال وحل محلّه، اي محاولة الفصل بين ما هو تصريح أدبي وتصريح سياسي. وكما كان الخيال الادبي أرضية سابقة لولادة الفكرة الصهيونية، فها هو يحاول ان يكون أرضية تطوير لهذه الفكرة عينها، وتغذية السياسي بتصريحاته واستعادة الانسجام المفقود منذ عقد من الزمان تقريباً.

حجر

هل يمكن اعادة النظر في الاسطورة؛ في نمط خاص من المعقولية؟

لقد وجد هذا التجمّع الاستيطاني «معقولية»، وثبّتها في ظروف القرن التاسع عشر الاوروبي

حين قذفت اوروبا ما يقارب ٥٠ مليون انسان من سكانها الى العالم ليتناثروا على وجه الخارطة، متعلّقين بالسواحل الافريقية وجزر جنوب شرق آسيا واميركا اللاتينية والسواحل العربية.

٥٠ مليون انسان قذفهم انفجار العلاقات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تغيرت تغيّراً حاداً، ووحّدتهم فكرة من اغرب الافكار: «فكرة اعمار الأرض الخربة، وخلق قمر وشمس ونجوم وكائنات حيـة». أليس هذا هو السبب الذي يجعـل مفكـري الاستيطان يعتقدون بأنهم «اكتشفوا» القارة الفلانية و «الشعب» العلّاني؟

هذا «المعقول» الخاص جداً هو نفسه بالنسبة الى كل مواقع الاستيطان، وانْ اختلف السبب «العقلاني» من موقع الى آخر. انه، في النهاية، يستهدف الدفاع عن ماضٍ مندثر، ماضي فكرة سلب الآخر مبرّر الوجود.

في هذه النقطة، يمكن التحدث عن بداية الحلقة المفرغة، او هذا الحصار الذاتي الذي يقع فيه المستوطن وانصاره وراء البحار حين ينبسط العالم الى «معقول» غربي و «لامعقول» شرقي، او افريقي، او اميركي لاتيني.

اننا نلمح «لامعقوليتنا» بين سطور الباحثين والخبراء الغربيين حتى عند أشدهم تعاطفاً معنا، ونعني اولئك الذين ارتضوا فكرة «لامعقولية» الآخر ومجّدوها بوصفها امكانية حياة؛ ولكنهم لم يصلوا الى نسف هذه الثنائية بين معقول ولامعقول. انهم يتحدثون، في البداية، عن سمات مشرقية، خاصة، عن اسطورية ولاعلمية الشرق؛ ثم يتحدثون عن غرائبية شعوب العالم الثالث، عن حيويتها وعاطفيتها، مقارنة بأناس الشتاء الاوروبي، وهكذا.

ويبدو هذا التوصيف ملائماً لعدة قرون هي اليوم بين مخلّفات الماضي المعاصرة ايضاً.

ما الذي يحدث امكانية المراجعة والانقلاب اذاً، ويصيب المعقولية، الغربية باللامعقول؟

اذا تركنا جانباً ظلال مسرح اللامعقول على هذه الكلمة، تواجهنا قضية هامة، قضية اصابة هذا «المعقول، الذي خلّفه واقع القرن التاسع عشر بحجر الواقع نفسه ـ اي ان ما يحدث الانقلاب هو العناصر ذاتها التي جعلت من المعقول ما هو عليه.

لنقترب قليلاً من الحجر الفلسطيني الذي كسر زجاج غرف المعقول الغربي واقتحمها. انّ ما يدعونه، الآن، انتفاضة او ثورة فلسطينية في الصحافة الغربية يقرع بعنف بناء قائماً من «المعقوليات المنتـظمة» حسب تسلسل مثالي: مشروعية الحروب الصليبية، ومشروعية الاستيلاء على اراضٍ لا يسكنها بشر حتى وان كانوا احياء عليها، ومشروعية استيطان البيوريتان في اميركا والبوير في افريقيا، ثمّ مشروعية استيطان الفرنسيين والايطاليين في ليبيا والجزائر، وأخيراً مشروعية استيطان اليهود في فلسطين.

كل شيء مرتّب ومنظّم، بحيث لا تبدو ثغرة في هذه «المشروعيات» او «المعقوليات»، لأن المشروع يرادف المعقول الذي تندرج فيه، وتنظيم وفقه، حياة الغرب عموماً. وتزداد قيمة وثقل هذه «المشروعية» لدى الفكـر الاستيـطاني حين تتمّ ابـادة السكان الأصليين بسرعة، وبدون ضـجيج تحدثه بعض الضمائر الفردية.

لننسَ التبريرات اللاهوتية. فهي لم تختلف، جوهرياً، منذ فجر الحضارات؛ ولنتذكر، فقط، ما

هو جدير بالاهمية: ان المعقول، او الضمير، يتشكل استجابة للحركة على الأرض. فالمكاسب التي حظيت بها الامبراطوريات الناشئة، او التي طمحت الى النشوء، هي التي كانت معيار المعقول واللامعقول.

فليس من المعقول بالطبع ان يلزم دافع الضرائب الغربي نفسه بدفع راتب سنوي لمستوطنين يقيمون في مكان غامض اسمه «فلسطين» لا يذكر الّا في التوراة كما تذكر تذكارات المتاحف، ولكن هذا الأمر يصبح «معقولاً» حين يقف هؤلاء المستوطنون لمنع «البربرية» العربية من تمزيق «المصالح الغربية»!

لننسَ التبريرات اللاهوتية، ولنتذكر، فقط، ان ما يسمّى «دولة اسرائيل» ليس، في الحقيقة، سوى مسرح «خيال الظل»، ذلك الذي كان لنا فضل ابتكاره منذ قرون، ثم نسينا فضائله، ونسينا، بعبارة اوضح، ممّا يتكوّن وكيف يعمل؛ أندرك، الآن، واجب تعليمه وادراج صناعته في المناهج التربوية؟

المعقول، اذاً، يزداد معقولية كلّما برهن على جدواه. هذا تبسيط، ولكنه أعمق من أميال في بئر اللاهوتيات والحديث عن الحقوق. نحن لا نلمس حديثاً عن الحقوق ومشروعية الحجر الفلسطيني في التحليلات الغربية؛ ولكن ما نلمسه هو حديث عن لامعقولية الوضعية الاستيطانية الصهيونية، وهذا فارق هام. فقد كسر الفلسطينيون تاريخ المعقولية الذي تجلبب به تجمُّع المستوطنين. وها هي الصحافة الغربية ومفكرو الغرب يتأملون الشظايا.

الواقع نفسه، ذلك الذي استندت اليه «معقولية» المشروع الصهيوني وحوّلته الى فكرة مقبولة في الذهنية الغربية، هو واقع القرن التاسع عشر وليس واقع الامر الراهن؛ وما كان لهذه «المعقولية» ان تبقى لولا اننا لم نكن من ابناء اي من هذين القرنين!

ادّعى أحد المستوطنين الاميركيين بأن مجيئه الى فلسطين كان بسبب جاذبية عاطفية، وبسبب عدم رغبته في البقاء على هامش التاريخ اليهودي؛ أي ان هذا المستوطن اراد ان يقول ان التجمّع الاستيطاني هو «تاريخ يهودي». ولكن هذا الوهم يقتضي منه ان يفتح التوراة ويختبىء بين صفحاتها، (فعل لامعقول)، وليس اقامة مستوطنة على ارض شعب آخر (فعل معقول)، لأن ما يحدث على أرض فلسطين هو حلقة من حلقات التوسّع الغربي.

متى يتمّ ادراك الحقيقة واصابة «المعقول» الذي يحتضنه هذا المستوطن باللامعقول؟ أي متى تنعكس الآية؟

يتمّ ذلك، بالطبع، تحت ضغط واقع جديد يشق طريقه الى العلن، كما يحدث الآن.

ليفحص مفكرو الاستيطان والغرب الشظايا الآن، ولتندهش التقارير الصحافية من اكتشافها ان الفلسطينيين على الساحل الفلسطيني هم فلسطينيون حقاً، وليسوا اسرائيليين؛ وليطالب ميرون بينبينستي باتخاذ قرار الآن قبل فوات الاوان؛ وليتخوّف الليكود من فاتحة القرن المقبل، التي ستكون تلاوتها امتيازاً للطفل الفلسطيني؛ وليقترح هذا وذاك اعادة عقارب الساعة الى وراء، الى ما قبل شهرين، فكل شيء يشير بقوة الى انتهاء القرن التاسع عشر قريباً.

ليس لنا ان نربط بين كل هذا وبين ما يسمّونه صراع الحقوق بين «شعبين». فتلك رشوة تاريخية تجاوزها الفيتناميون حين تفاوضوا مع الاستراتيجي الاميركي، وحين أدركوا، منذ البداية، سرّ مسرح «خيال الظل» الذي أُقيم على أرضهم. وحين يراد لنا ان نقتنع بأن الحملات العسكرية هي

«حملات شعوب»، وان التوسّع الغربي هو «اهتداء شعب الى أرضه»، نكون لامعقولين حقاً، ولكن ليس بالمعنى الذي يصفنا به الغرب، ذلك الذي يرانا «معقولين» في حالة واحدة: الاختفاء من على سطح الأرض.

ان لنا حجرنا؛ اي ان لنا قوة الأمر الواقع أيضاً، ليس ذلك الذي تفرضه الحاميات العسكرية، بل ذلك الذي تفـرضه مقتضيات الجغرافيا السياسية لشعب تجزّأ فأصبح فيه الفلسطيني أقلية بالنسبة الى المستوطن الغربي، بينما هو، في الحقيقة، أغلبية ساحقة حين يؤكد انتماءه القومي الى محيطه.

تجاه هذا المحيط وحده يشعر المستوطنون باليأس والكآبة. وليس يأسهم وكآبتهم مسألة «أدبية» او ثورة في شكل القصيدة، او تطوراً في الحساسية الثقافية؛ انه، قبل كل شيء، استيقاظهم من الحلم وتأكدهم من ان التوراة ليست الّا ورقاً وحبراً، لا أرضاً للسكن. ترى من يستطيع ان يسكن في كتاب؟ الا يدّمر يومياً بعد اليقظة كل يوم؟

حاولت الكتابة الغربية ايجاد مشابهات بين الاوصاف التوراتية ولحم ودم الواقع الراهن؛ ولكنها، الآن، تتخلّى عن هذه المشابهات وتلجأ الى ما هو اكثر اقتراباً من عقلانية القرن الراهن، الى التخوّف من ان تشبه اسرائيل جنوب افريقيا، او من ان تشبه اسبارطة المعزولة التي ماتت وتداعت، وهكذا. ولماذا التخوف؟ أليس هذا هو الوجه الذي يرتسم به الواقع الاستيطاني؟ الّا انهم لمثاليون الى درجة خطيرة، الى درجـة انهم يتجـاهلون ان الواقـع في اذهانهم يسير مقلوباً، فيخشون من ان يحدّقوا فيكتشفوا كيف انه كان، وما زال، يسير بشكله الاعتيادي منذ الطوفان.

«يوم الارض»، الانتفاضة الاولى

منذ انشاء الكيان الصهيوني (اسرائيل) في فلسطين، في العام ١٩٤٨، عمدت سلطات هذا الكيان التشريعية والتنفيذية الى مصادرة الاراضي العربية من أيدي اصحابها الاصليين، ونقل ملكيتها، بمختلف الوسائل، الى أيدي المهاجرين اليهود. وجرّاء هذه السياسة، فقد العرب، في اسرائيل، ما يزيد على الستين بالمئة من أراضيهم.

حتى آذار (مارس) ١٩٧٦، كانت السلطات الاسرائيلية تنظر الى العرب الفلسطينيين في اسرائيل على انهم مجموعة بشرية مهزومة وراضخة، بالامكان سلبها أراضيها وهويتها القومية، من جهة، ومن جهة أخرى رفضت الاعتراف بأن سياسة التمييز والقمع والاضطهاد ستصطدم بمعارضة شاملة من جانب السكان العرب. وساد، في حينه، الاعتقاد لدى تلك السلطات بأن أغلبية المواطنين العرب سوف تستمر في الخضوع والانتظار بهدوء لأية ايماءة من جانبها (**دافار**، ٤/٤/١٩٩١).

وفي مطلع العام ١٩٧٥، بدأت الحكومة الاسرائيلية تتحدث عن مخططات فعلية لتهويد الجليل. وأخذت وسائط الاعلام الصهيونية تكشف عن مشاريع جديدة لمصادرة ما تبقّى من الاراضي العربية في سائر انحاء البلاد.

على اثر ذلك، بدأ العمل، بمبادرة من الحزب الشيوعي والقوى الوطنية والتقدمية، للتصدي لهذه الهجمة بنضال شعبي أوسع، حيث شكّلت «لجنة مبادرة» بتاريخ ٢٩/٧/١٩٧٥، التي اجتمعت في حيفا، ووجّهت دعوة الى عقد اجتماع قطري موسّع. وقد عقد الاجتماع بتاريخ ١٥/٨/١٩٧٥، في مدينة الناصرة، وقرّر عقد مؤتمر شعبي للدفاع عن الارض.

عقد المؤتمر الشعبي بتاريخ ١٨/١٠/١٩٧٥، في الناصرة، وكان الاكبر في أوساط الجماهير العربية في اسرائيل حتى ذلك الحين. وعن هذا المؤتمر، انبثقت «اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربية في اسرائيل»، فضمّت المئات من الشخصيات الوطنية.

عندما أعلنت الحكومة الاسرائيلية، رسمياً، مخطط «تهويد الجليل»، انطلقت «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» في معركة شعبية واسعة ضده، وقرّرت اعلان الاضراب العام بتاريخ الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، والقيام بتظاهرة احتجاجية عند الكنيست، في حال عدم تراجع الحكومة الاسرائيلية عن قرار مصادرة الاراضي (**الاتحاد**، حيفا، ٢٩/٣/١٩٩١).

ولمواجهة هذا التطوّر الجديد، بدأت السلطات الاسرائيلية، على الفور، بالعمل لافشال هذه المبادرة، فشُكِّلت لجنة توجيهية في حزب «العمل» الحاكم (ضمّت، آنذاك، رئيس الحكومة، اسحق رابين، ووزير الدفاع، شمعون بيرس، ورئيس الوكالة اليهودية، يوسف الموغ، والزعيمة التاريخية لحزب «العمل»، غولده مائير). وقد عقدت اللجنة اجتماعاً مطوّلاً، قرّرت، خلاله، الرد «بأقصى شدّة» على قرار الاضراب. واستطاعت، في اطار جهودها المكثّفة، تجنيد أغلبية بين صفوف رؤساء السلطات المحلية العربية ضد قرار الاضراب. لكن الحزب الشيوعي رفض القرار، وأعلن عن تمسّكه برغبة أغلبية المواطنين العرب لصالح تنفيذ الاضراب، ممّا حدا بالسلطات الاسرائيلية الى اصدار أوامر لقوات الامن الاسرائيلية لمنع قيام الاضراب بالقوة. فقامت، عشية «يوم الارض»، بحملة اعتقالات واسعة بين النشيطين العرب، ونشرت مجموعات كبيرة، مدجّجة بالسلاح، في القرى العربية، وفرضت نظام حظر التجوّل على ثلاث قرى في الجليل، هي سخنين وعرّابة ودير حنا. من جهة أخرى، هدّد ارباب العمل اليهود بطرد كل عامل عربي لا يحضر الى مكان عمله في «يوم الارض»؛ كما ساهمت في هذا الجهد كل

من الهستدروت ووزارة التربية والتعليم. ووصفت وسائط الاعلام الصهيونية نضال المواطنين العرب في اسرائيل ضد مصادرة الاراضي بأنه عمل تخريبي ضد اسرائيل وضد أمنها (**دافار**، ٥/٤/١٩٩١).

لكن، على الرغم من هذه الاجراءات كافة، نُفّذ الاضراب، وكان عاماً وشاملاً. ففي الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، نجح السكان العرب في اسرائيل، لأول مرة منذ انشاء الدولة العبرية، ونفّذوا اضراباً احتجاجياً منظّماً ضد سياسة مصادرة الاراضي العربية، شارك فيه ما يزيد على تسعين بالمئة من العرب في اسرائيل، والى جانبهم فلسطينيو المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. غير ان الاضراب قمع بشدة على أيدي قوات الامن الاسرائيلية، فسقط ستة شهداء ومئات الجرحى والمعتقلين، وفصل المئات من العمّال العرب من أعمالهم، لمشاركتهم في الاضراب. ومنذ ذلك الحين، تحوّل هذا اليوم الى رمز في نضال المواطنين العرب للمحافظة على ما تبقّى من اراضيهم. من هنا جاءت تسمية ذلك اليوم بـ «يوم الارض» (**المصدر نفسه**). وبهذا، جسّد العرب في فلسطين أول انتفاضة في التاريخ القريب في صراعهم ضد السلطات الاسرائيلية على الارض. لكن تعبير «الانتفاضة» لم يُستوعَب جيداً في حينـه، فتـلاشى. وسبب ذلك ان الانتفاضة كانت قصيرة زمنياً، ولم تضع لنفسها هدف التخلّص من سلطة الاحتلال. غير ان روح تلك الانتفاضة بقيت حيّة، فانبعثت من جديد في الجسد الفلسطيني، في المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، انفجاراً وزلزالاً ثورياً نضالياً استشهادياً، في شكل انتفاضة عملاقة ضد الاحتلال (بوعاز شابير، «الانتفاضة الاولى»، **هآرتس**، ٢٨/٣/١٩٩١).

«يوم الارض»، ١٩٩١

جاءت الذكرى السنوية الخامسة عشرة لـ «يوم الارض» هذا العام في ظل أجواء ملبّدة بالغيوم، جرّاء النتائج التي آلت اليها حرب الخليج، ومحاولة السلطات الاسرائيلية الاستفادة منها بممارسة سياسة التهديد والوعيد، متحيّنة الفرصة للانقضاض على المواطنين.

ولتفويت هذه الفرصة على السلطات الاسرائيلية، قررت «اللجنة القطرية للدفاع عن الاراضي العربية...» وكذلك «لجنة المتابعة العليا» المنبثقة عن رؤساء السلطات المحلية العربية، اختصار الذكرى بالقيام بخمسة مهرجانات ومسيرات في البعنة وكفركنّا وسخنين وام الفحم، وبزيارة أضرحة شهداء «يوم الارض»، ووضع اكاليل الزهور عليها.

في هذا السياق، أعلن سكرتير «لجنة الدفاع عن الارض...» فضل نعامنه، ان اللجنة تدعو الشعب كله، وهيئاته، الى الالتزام الكامل بقرارات «لجنة الدفاع...» و«لجنة المتابعة...» كما تدعو الشعب الى اليقظة الكاملة ازاء الوضع، وتفويت الفرصة على السلطات الاسرائيلية للحؤول دون وقوع أية استفزازات من جانبها (**الاتحاد**، ٢٩/٣/١٩٩١).

وقد حاولت السلطات الاسرائيلية تفسير عدم اعلان الاضراب بأنه تراجع في نضال المواطنين العرب، بعد ان هدّد مفتش عام الشرطة الاسرائيلية، يعقوب تيرنر، في اثناء لقائه بممثلين عرب، بأن الشرطة لن توافق على الاحتفال بـ «يوم الارض» وفقاً للصيغة القديمة (تظاهرات، وربما اضراب)، مضيفاً ان قوات الامن ستعمل، بقوة، للحؤول دون ذلك، حتى ولو اضطرت الى فرض نظام حظر التجول على القرى العربية. أمّا حقيقة الحال، فهي خارج التهديدات. فخلال الخمسة عشرة عاماً الماضية، أُعلن الاضراب مرتين فقط في ذكرى «يوم الارض». وأُعلنت اضرابات عامة في الماضي لأسباب مختلفة، وفي مواعيد أخرى (آخرها كان اعلان اضراب الحداد والاحتجاج على مقتـل سبعة عمّال فلسطينيين من قطاع غزة في بلدة ريشون لتسيون). «واليوم ما زالت هناك أسباب أخرى باستطاعتها اثارة السكان العرب، وتحريكهم، نحو اعلان الاضراب العام» (نوّاف عتامنه، «ليس بسبب تهديدات مفتش عام الشرطة»، **دافار**، ٢٨/٣/١٩٩١).

شعارات «يوم الارض»

في اطار الاستعـدادات لعقد المهرجانات وتنظيم المسيرات، قامت «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...»

بنشر قائمة بـ ٣١ شعاراً، تطرّق نصفها الى قضايا محلية، والنصف الآخر الى النزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني وموضوع حرب الخليج. تضمّن شعار واحد نظرة ايجابية مضمونها: «القوى الديمقراطية اليهودية المؤيّدة لحقوقنا هي حليف جماهيرنا»، في مقابل خمسة عشر شعاراً تضمّنت احتجاجات موجّهة الى الحكومة الاسرائيلية، على غرار المطالبة بمزيد من الميزانيات الى السلطات المحلية العربية، وتخفيض ضريبة الاملاك، والاحتجاج على ضمّ مناطق زراعية عربية الى المجالس المناطقية اليهودية، واحتجاج على طرد العمّال العرب من أماكن عملهم بهدف استيعاب المهاجرين الجدد (**عل همشمار**، ١/٤/١٩٩١). أمّا في الموضوع الفلسطيني، فقد أقرّت اللجنة عشرة شعارات وفقاً لصيغها السابقة، مثل «م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، و«ضد القمع في المناطق المحتلة»، وأخرى مؤيدة للانتفاضة. الجديد في تلك الشعارات كان مطالبة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط بتحمّل مسؤولية تنفيذ قرارات الامم المتحدة؛ واللافت كان المحافظة، في الشعارات الستة ذات العلاقة بالخليج، حيث تضمّنت شجباً تامّاً لأي تدخّل غريب، ومعارضة جريئة، بشكل خاص لمحاولة الولايات المتحدة الاميركية السيطرة على العراق والخليج؛ ولم تتطرّق الى الرئيس العراقي، صدام حسين، والى الكارثة التي حلّت بشعبه وبجيرانه (**المصدر نفسه**).

خلافات سياسية

تحوّلت مهرجانات «يوم الارض»، منذ بضع سنوات، الى مصدر للنزاعات الحزبية والسياسية بين صفوف المواطنين العرب في اسرائيل. وقد برزت هذه الخلافات، في الاساس، بين الشيوعيين والمسلمين الاصوليين، حيث شكّلت المهرجانات المشتركة منصّة للتصارع واظهار وجهات النظر المتعارضة. امّا في هذا العام، فقد ظهرت تلك الصراعات الى العلن قبيل الحدث، بسبب محاولة اليسار (في الاساس الحزب الشيوعي و«أبناء البلد») تقييد حرية الحركة الاسلامية في رفع اعلامها الخضراء وظهور رجالها على منصّات الخطابة. ففي اطار الاستعدادات التحضيرية للاحتفال بالذكرى، لم توافق كل من الحركة الاسلامية والحركة التقدّمية على قرارات «لجنة المتابعة العربية...» بشأن ترتيبات الانشطة المختلفة، وقائمة الخطباء، في المهرجانات. لهذا أعلنتا عدم مشاركتهما في الاحتفال الرسمي الذي أقرّته «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...». وكذلك قرّر الحزب الديمقراطي العربي عدم مشاركة مندوبه في القاء الكلمات في مهرجانات البعنة.

وقد وقع الخلاف بين ممثلي الاحزاب في «لجنة المتابعة...» حول قرار «لجنة الدفاع عن الاراضي...» بشأن تقليص عدد الخطباء في مهرجاني سخنين وكفركنّا، وحصره برؤساء المجالس المحلية في البلدتين، ومشاركة ممثلي الاحزاب كافة في مهرجان ام الفحم، حيث فُسّر القرار على انه محاولة للحؤول دون تفرّد رئيس بلدية المدينة رجل الحركة الاسلامية، الشيخ رياض محاجنة، في المهرجان. وفي الوقت عينه، مُنح هذا التفرد لممثلي الحزب الشيوعي ومؤيديه من حركة «أبناء البلد» في كفركنّا وسخنين (**هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٩١).

في ضوء هذا الوضع، قرّرت الحركة الاسلامية في اسرائيل القيام بأنشطة مستقلة عشية ذكرى «يوم الارض»، وتنازلت عن حقها في القاء الكلمات في المهرجانات التي ستعقد في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٩١ في خمس قرى عربية. وممّا ورد في البيان الذي وزّعته، ان الحركة قررت عدم المشاركة في احتفالات «يوم الارض» التي دعت الى احيائها «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي الاسرائيلي، والتي تبنّتها «لجنة المتابعة...» ولوحظ، في البيان، ان الحركة الاسلامية انشقت عن «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» وتدرس امكانية قيام جسم جديد للدفاع عن الاراضي، بالتعاون مع أوساط أخرى في القطاع العربي. وقد اجتمع زعماء الحركة في قرية كفرقاسم، وقرّروا البدء بأنشطة وأمسيات سياسية حول «يوم الارض»، وتقديم المحاضرات في المساجد. الى ذلك، قرّرت الحركة الاحتفال بالذكرى عبر القيام بزيارات تظاهرية لدى عائلات شهداء الارض في بلدتي عرّابة وسخنين، وتقديم ألف غرسة زيتون لبدو النقب، لزرعها في المنطقة، والقيام بحملة تبرّعات ومساعدة فلسطينيي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**دافار**، ٢٨/٣/١٩٩١).

وبعد مقاطعة الحركة الاسلامية المشاركة في نشاطات الذكرى، أعلنت «الحركة التقدّمية»، بدورها،

عن مقاطعتها، على لسان رئيسها عضو الكنيست محمد ميعاري، الذي صرّح بأن رجال حركته لن يشاركوا في مهرجانات ومسيرات «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» قبل اعادة تشكيلها من جديد. أمّا الحزب الديمقراطي العربي، الذي يرأسه عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة، فقد قرّر مقاطعة مهرجان ام الفحم فقط، والمشاركة في باقي المهرجانات (**هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٩١).

وازاء هذه المواقف، قال رئيس «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» فضل نعامنه: «اننا نسمع من مختلف الشخصيات مطالبة باعادة بناء اللجنة... وهناك من ينصّب نفسه وصيّاً عليها، بينما كانوا، طوال الوقت، بعيدين من ساحة النضال للدفاع عن الاراضي؛ والبعض كان في 'يوم الارض' في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، في الخندق المعادي ليوم الارض... اللجنة هيئة شعبية غير مبنيّة على المفتاح الحزبي؛ ونحن نرفض جعلها اطاراً تمثيلياً فوقياً... اننا نذكّر الجميع بأن القضية الاساس التي نواجهها ليست المنصّات والخطباء وتشكيل اللجان، بل النضال الشعبي المنظّم والموحّد، دفاعنا عن أراضينا والاخطار التي تهدّدها في مختلف المناطق. لهذا ينبغي ان يستنفر الجميع للعمل الشعبي النضالي، دفاعاً عن الارض. هذه هي القضية الاساس، والتي ستتركز عليها مهرجانات يوم الارض هذا العام...» (**الاتحاد**، ٢٩/٥/١٩٩١).

اجراءات استفزازية اسرائيلية

في محاولة للاستفادة من حالة الاحباط التي سادت في الشارع العربي، في أعقاب نتائج حرب الخليج، قرّرت وزارة الشرطة الاسرائيلية دفع آلاف من أفرادها ومن «حرس الحدود» الى المناطق العربية، لاحداث حالة رعب بين صفوف المواطنين، والحؤول دون القيام بأية أنشطة خلال ذكرى «يوم الارض». وخلافاً لما كان متّبعاً في الماضي، قرّر مفتش عام الشرطة، يعقوب تيرنر، وضع قوات كبيرة من الشرطة داخل القرى العربية التي ستجرى فيها المهرجانات والمسيرات، بذريعة الحؤول دون قيام أعمال «فوضى وشغب» على غرار ما حدث في الماضي. وتمشياً مع هذا الموقف، قال تيرنر: «سوف نسمح فقط باقامة المهرجانات والمسيرات المرخّص بها وفقاً للشروط التي تمّ الاتفاق عليها؛ ولن تسمح الشرطة بخرق النظام واعلان التعصّب القومي، والقيام بأعمال فوضى وشغب، لا في القرى العربية ولا في أي مكان آخر». ولهذا الغرض، اتخذت الشرطة سلسلة من الاجراءات، حيث منعت دخول أهالي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين الى منطقة القدس حتى يوم الاحد، أي بعد ذكرى «يوم الارض» بيوم واحد؛ ولم تستجب لنداء قادة القطاع العربي بعدم الدخول الى القرى خلال يوم المناسبة (**دافار**، ٢٩/٣/١٩٩١).

من جهة أخرى، عبّرت أوساط سياسية اسرائيلية عن قلقها ازاء ارتفاع حدّة التوتر في المناطق العربية، بسبب رفض الشرطة التعهّد بعدم ادخال قوات كبيرة الى تلك المناطق، الاّ في حالة الضرورة، حيث خشيت تلك الاوساط من ان يشجّع التواجد المكثّف لقوات الشرطة داخل القرى العربية مجموعات من الشبان والمتطرّفين على تحدي رجال الشرطة والقيام بأعمال مقاومة (**هآرتس**، ٢٦/٣/١٩٩١)؛ علماً بأن رؤساء المجالس المحلية العربية، عادوا فأكدوا لوزارة الشرطة ان لا حاجة لادخال قواتها، معلنين تحمّلهم مسؤولية المحافظة على الامن والهدوء. وفي هذا السياق، توجّه رئيس «لجنة المتابعة العربية...» رئيس بلدية شفاعمرو، ابراهيم نمر حسين، الى المواطنين العرب مناشداً المحافظة على الهدوء خلال المهرجانات والمسيرات (**عل همشمار**، ٢٩/٣/١٩٩١). اضافة الى ذلك، بعث عضو الكنيست، حاييم اورون (مبام) ويوسي ساريد (راتس)، بمذكرة الى وزير الشرطة، روني ميلو، طالباه فيها بعدم التسبّب بالهاب المشاعر في القطاع العربي. وأوضحا ان قيادة الجماهير العربية في اسرائيل تتصرّف، هذا العام، بنسبة عالية من «الاعتدال والمسؤولية»؛ ولهذا ينبغي على الشرطة التصرّف بحكمة وضبط نفس. وحذّرت المذكرة من ان «لا احد يعترض على حق تواجد الشرطة وفرض النظام في كل مكان، وفقاً للحاجة؛ لكن استعراض العضلات، بحد ذاته، في مثل هذا اليوم الحسّاس، لا داعي له، ويحتمل التسبب بأضرار واشكالات لا تحمد عقباها». وعلى الرغم من كل هذه المطالبات، أصرّت الشرطة على موقفها وقامت بتركيز قوات كبيرة مدجّجة بالسلاح داخل المناطق العربية (**المصدر نفسه**).

مهرجانات ومسيرات الشمال

غصّت المنطقة الشمالية برجال الشرطة؛ وحلّقت في الفضاء طائرة مروحية. وفي ساعات الصباح الباكر من «يوم الارض»، اعتقل، في الناصرة وقرى الجليل، العديد من الشبان، في اثناء توزيعهم منشورات، ورد في احدها: «صدّام، استمر بالحرب، نحن معك».

وفي اثناء الاحتفالات، قام وزير الشرطة، يرافقه المفتش العام، بجولة، في طائرة مروحية، على القوات المنتشرة في المنطقة، ممّا حدا بعضو الكنيست، هاشم محاميد، الى القول: «هل نحن في حرب؟ وزير الشرطة، ميلو، يتفقّد قواته في الجبهة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/٣١).

وحوالى الساعة الثانية بعد الظهر، تجمّع العشرات من نشطاء حركة «متسبين» حول النصب التذكاري لشهداء «يوم الارض» الاول، في مقبرة سخنين، حيث وصل الى المكان بعض المسيرات. وباستثناء هتافات: «بالدم بالروح نفديك يا جليل» و«نشيد: بلادي بلادي»، لم يقع أي حادث عنف. كذلك قام اعضاء الحزب الشيوعي في المنطقة بتوزيع بيان بالمناسبة، جاء فيه ان يوم «المناسبة» يتميّز عن باقي الايام بأن «صادرت السلطات الاسرائيلية خمسة آلاف دونم من أراضي قريتي دير الاسد والبعنة، وأنشأت عليها مدينة كرمئيل». ومن بين عشرات كوارث الجفاف ورد ذكر كارثة الجفاف التي تسبّب بها وزير الزراعة الاسرائيلي، رفائيل ايتان (**المصدر نفسه**).

وقد شارك في المهرجانات الثلاثة التي أُقيمت في الجليل حوالى خمسة آلاف شخص، استجابوا لنداء «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» التي تقودها الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) وحركة «ابناء البلد». وفي المهرجان المركزي الذي عقد في سخنين، تحدث رئيس المجلس المحلي، مصطفى ابو ريّا، والمحامي واكيم واكيم من حركة «ابناء البلد». وفي كلمتيهما، هاجما الولايات المتحدة الاميركية بسبب التدمير الذي حلّ بالعراق تحت غطاء الشرعية الدولية، «التي لا تعمل لصالح الشعب الفلسطيني»؛ وحذّرا السلطات الاسرائيلية من قيامها بمصادرة أراضي عربية جديدة لصالح الهجرة اليهودية المتدفّقة من الاتحاد السوفياتي؛ ونّددا باجراءات الشرطة الاستفزازية وبحملة الاعتقالات التي نفّذتها في الايام الاخيرة في الجليل؛ وطالبا باطلاق سراح المعتقلين. ويمكن القول ان وتيرة الاحتفالات تشابهت في باقي المهرجانات التي عقدت في كفركنّا والبعنة والمثلث، في حين رفع علم فلسطين في قرية قلنسوة (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٣١).

المناطق المحتلة العام ١٩٦٧

في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، اخضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ١,٣ مليون فلسطيني لنظام حظر تجوّل شامل، منذ صباح الجمعة، ١٩٩١/٣/٢٩. وباستثناء مدن اريحا وبيت لحم وبيت جالا التي عمّها الاضراب بدعوة من «حماس»، عاشت المناطق الاخرى حظر تجول، خرقته تظاهرات ومسيرات. ففي منطقة قلقيلية، شهدت قرى عدة مسيرات شارك فيها المئات، ورفع، خلالها، علم فلسطين، ووزّعت المنشورات، وأُلقيت الخطب السياسية من قبل رجال مقنّعين. وفي قطاع غزة، أُلقيت عبوة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية، كانت تقوم بأعمال الدورية في مخيم جباليا. وأفادت مصادر عربية بأن شباناً في رفح ومخيم الشاطىء وحي الشجاعية في غزة حاولوا التظاهر، فقامت قوات الجيش بمطاردتهم وتفريقهم، ثمّ شنّت حملة اعتقالات واسعة ضد الاهالي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/٣١).

صلاح عبد الله

اقـرار الميزانيـة الاسرائيليـة

«حصّة» المتديّنين أنقذت الائتلاف

«عشرة ملايـين شيكـل للمفـدال أنقـذت الائتـلاف الحكـومي». بهذه العبارة لخّصت صحيفة «دافار» (١٩٩١/٣/٢١) «مسرحية» المداولات، والمساومات، والصفقات، التي سبقت، ورافقت، جلسات اقرار الميزانية الاسرائيلية للفترة المتبقّية من العام ١٩٩١ (تسعة شهور، على اعتبار ان الميزانية المقبلة سوف تبدأ مع مطلع العام ١٩٩٢).

امتدت جلسات الكنيست الاسرائيلي حوالى ثلاثين ساعة، تميّزت بالانتقادات الحادّة من قبل المعارضة ضد أساليب الابتزاز التي مارستها الاحزاب الدينية للفوز بأكبر مبلغ ممكن من المخصصات المالية. وبعد تدخّل مباشر من رئيس الحكومة، اسحق شامير، وغياب وزير المالية، اسحق موداعي، وافق الكنيست على قانون الميزانية للسنة المالية ١٩٩١ بقيمة ٦٦,٥ مليار شيكل، بالاضافة الى قانون التسويات (المتعلق بترتيب ديون القطاع الزراعي).

صوّت الى جانب قانون الميزانية ٢٣ عضواً من الائتلاف الحاكم، وعارضه ١٤ عضواً من أحزاب المعارضة، وغاب عن عملية التصويت أكثر من ثلثي أعضاء الكنيست، وعدد كبير من الوزراء. وكانت المفاجأة الكبرى، في هذه الجلسة الماراثونية، هي التذبذب في مواقف الحزب الديني القومي (المفدال)، الذي استهل جلسة الميزانية بمعـارضـة شديدة، وحادة، لتوزيع الاموال المخصصة للاحزاب الدينية غير الصهيونية (الحريديم)، مهدداً بالانسحاب من الحكومة والتسبب في أزمة كان من شأنها ان تكلف شامير حكومته. وهكذا شهد مكتب رئيس الحكـومـة، في مبنى الكنيست، لقاءات ومداولات مكثفة بين شامير وزعماء «المفدال»، ضمن رئيس الحكومة الاسرائيلية بموجبها تقديم مبلغ ٩,٤ ملايين شيكل (خفّضت، فيما بعد، الى حوالى سبعة ملايين شيكل) مقابل تراجع الحزب الديني القومي عن معارضته توزيع الاموال المخصصة للحريديم (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢٢).

هذا التذبذب في المواقف، والابتزاز المكشوف من جانب اعضاء «المفدال»، قدّم مادة خصبة لانتقادات حادّة من جانب احزاب المعارضة، استهلّها عضو الكنيست، حاييم أورون (مبام)، بقوله: «استمعنا، طوال النهار، الى خطب وكلمات على لسان اعضاء الكنيست من المفدال، أعلنوا فيها التزامهم تصفية نظام توزيع المخصصات للمتدينين؛ ولكن، يا للأسف ويا للعار، اتضح أننا، جميعاً، كنّا مجرد ادوات لحصولهم على زيادة بضعة ملايين شيكل». وتبعه دادي تسوكر (حركة حقوق المواطن ـ راتس)، الذي قال: «هذه الليلة شهدت حكاية كبار المنافقين والدجّـالين في هذا البلد؛ اولئـك الخمسة الذين يكاد يصيبهم الدوار من شدة الورع والتقوى لله تعالى. لقد صدّقناهم، جميعنا، بكل غباء، وأفسحنا لهم في المجال للقيام بتلك المناورة القبيحة. وبفضلنا، فازوا بالغنيمة». وقال عضو الكنيست عمير براتس (معراخ): «في هذه الليلة بالذات، التي حاولت، خلالها، تلك الحركة الصهيونية ان تظهر بمظهر الصهيونية المتديّنة والمجسّدة للمبادىء الاساسية، نجدها تكشفت بحقيقتها العارية». وأشار عضـو الكنيست ابـراهـام كاتس ـ عوز (معـراخ) الى ضرورة وضـع قاموس جديد لتوضيح الاسلوب الذي استخدمته الصهيونية المتديّنة، معتمرة تاج التقوى والاستيطان، للحصول على عشرة ملايين شيكل، والاختفاء بها، على الرغم من الهجوم الايديولوجي المتواصل الذي شنّه «المعلّم الوطني» (وزير التربية والتعليم، زفولون هامر، مفدال) على احزاب الحريديم طوال النهار (**معاريف**، ١٩٩١/٣/٢٢).

هذا الهجوم العنيف على «المفدال» لم يخفّف، في الوقت عينه، من حدّة الهجوم على وزير المالية، الذي اختار التغيّب عن جلسة الميزانية لقضاء اجازة خاصة في بريطانيا، وعلى اعضاء الكنيست من الحريديم، وخاصة رئيس لجنة المالية، الحاخام موشي زئيف فيلدمان (اغودات يسرائيل)، الذين استخدموا مختلف وسائل الضغط والابتزاز والغش، للحصول على أكبر قدر ممكن من المخصصات المالية، وعلى اعضاء الكنيست من الليكود الذين وصفهم رئيس كتلة المعراخ، عضو الكنيست حاييم رامون، بالجحر الذي يزداد اتساعاً ليفسح في المجال للفئران (الحريديم) بالتضخم والانتفاخ (**دافار**، ١٩٩١/٣/٢٢).

ابتزاز منذ تأسيس الدولة

ما شهدته أروقة الكنيست الاسرائيلي، خلال جلسة اقرار الميزانية، من «عربدة» للحصول على الاموال الخاصة للمؤسسات الدينية ليس حدثاً طارئاً على المسرح السياسي في الدولة العبرية، على الرغم من الحجم الملحوظ الذي بلغته هذه الاموال في السنوات الاخيرة. فقد استطاعت الاحزاب الدينية، منذ اقامة الدولة، استغلال موقعها الترجيحي بين موازين القوى الانتخابية في اسرائيل، من أجل الفوز بنصيب وافر من خزينة الدولة، وان كان الاسلوب مختلفاً. ففي الخمسينات والستينات، عندما كان «مباي» بحاجة الى كسب ودّ المتدينين، اتبع اسلوب الموازاة (matching)، حيث كانت التنظيمات والمؤسسات الدينية تحصل بموجبه، من خزينة الدولة، على أموال تعادل ما تجمعه هذه التنظيمات من تبرعات ومساعدات في أوساط الطوائف اليهودية في العالم. ولكن سرعان ما تبيّن ان الحكومة عاجزة عن مواصلة هذا الاسلوب، نظراً الى تدهور قيمة الليرة الاسرائيلية آنذاك، مقابل الدولار الاميركي، وبالتالي، تحوّلت الاحزاب الدينية، بطلباتها الخاصة، مباشرة الى وزير المالية آنذاك، بنحاس سابير، الذي كان يسجل في مفكرته السوداء، المعروفة، المبالغ المطلوبة، ومن ثمّ يتوجه الى الوزراء المعنيّين لكي يقتطع من ميزانية وزاراتهم هذه المبالغ. وتطور هذا الاسلوب شبه الرسمي، بحيث أصبح بامكان أعضاء الكنيست، مع اقتراب نهاية السنة المالية، تزكية المؤسسات الدينية المقرّبة اليهم، من أجل رصد أموال خاصة لها من الميزانية المقبلة، وذلك مقابل تأييد هؤلاء الاعضاء قانون الميزانية الجديدة.

الانقلاب السياسي الذي شهدته اسرائيل في العام ١٩٧٧ بخروج المعراخ، للمرة الاولى، من الحكم، وتشكيل حكومة الليكود اليمينية، برئاسة مناحيم بيغن، أحدث تغييرات، أيضاً، في اسلوب توزيع المخصصات للمتدينين، الذين ازداد نفوذهم مع سيطرة اليمين على دفّة الحكم. فقد عارض الحاخام شاخ، في ذلك الحين، اعتماد المتدينين على موافقة وزير المالية، من أجل الحصول على مخصصاتهم المالية. وتقرر، بدلاً من ذلك، تقديم قائمة بأسماء المؤسسات الدينية، لكي توزّع عليها المخصصات بموجب اتفاق خاص بين الاحزاب.

وبعد عام واحد من تطبيق هذا الاسلوب، توصّل اعضاء الكنيست من الحريديم الى أسلوب التوزيع (حالوكاه) التالي: بعد اتفاق بين وزير المالية (سيمحا ارليخ ـ أحرار) ورئيس اللجنة المالية في الكنيست (شلومو لورنتس ـ اغودات يسرائيل) يتسلم وزير الاديان آنذاك، اهرون ابو حصيرة، قائمة بالمؤسسات الدينية التي أقرتها اللجنة المالية، لكي يصرف لهذه المؤسسات مبلغ ٣٢ مليون ليرة. وفي النهاية، تمكّنت الاحزاب والمؤسسات الدينية من مضاعفة هذا المبلغ، وتحويل المجموع (٦٤ مليون ليرة) مباشرة من وزارة المالية الى هيئة عليا خاصة بالمدارس الدينية، دون الرجوع الى وزارة الاديان.

من الواضح، ان هذا الاسلوب يفسح في المجال لكثير من التجاوزات والضغوط، وبالتالي حاول مراقب حسابات الدولة، في العام ١٩٨١، فرض نوع من الرقابة وتحديد قواعد عامة، يتمّ بموجبها صرف المخصّصات للمتدينين من الوزارات المعنيّة؛ ذلك ان «الهيئات التي تقدمت بطلبات دعم حكومي لم تكن مطالبة بتعزيز هذه الطلبات بمعطيات ووثائق؛ ولم يكن هناك تنسيق كاف بين الوزارات الحكومية التي تدعم تلك الهيئات...» (تسفي زارحيا، **هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢٢). ولكن ذلك لم يضع حدّاً للممارحكات الموسمية على توزيع المخصصات للمتدينين، الأمر الذي دفع محكمة العدل العليا الى اصدار قرار، بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩، يمنع بموجبه توزيع أموال خاصة للمتدينين بموجب اتفاق ائتلافي حكومي، واستبدال ذلك بمعايير واضحة، وموضوعية،

ومتساوية. وعلى الاثر، وضعت وزارة الاديان عدداً من المعايير، يتم بموجبها توزيع المخصصات للمؤسسات الدينية اليهودية؛ ولكن ذلك، كله، بقي حبراً على ورق. فقد عمدت حكومة الوحدة الوطنية، التي تشكلت في العام ١٩٨٤، الى مواصلة توزيع الاموال الخاصة بواسطة قوائم عرضت على اللجنة المالية التابعة للكنيست، حيث أن كلاً من طرفي الحكومة، الليكود و«العمل» على حد سواء، كان يحرص على الاحتفاظ بتأييد الاحزاب الدينية. وفي بداية العام ١٩٨٨، كررت محكمة العدل العليا حكمها بضرورة استخدام معايير ثابتة، وواضحة، لتوزيع المخصصات للاحزاب الدينية، وذلك اثر اعتراض قدّمه عضو الكنيست يئير تسيفن (مبام) ضد وزراء المالية والاديان والتربية والتعليم في هذا الخصوص. ولكن سرعان ما تبيّن ان قرارات محكمة العدل العليا لن تجدي شيئاً في كبح شهيّة المتدينين للفوز بالاموال الخاصة، بعد ان تمكّنوا، بدهاء شديد، من الحاق قوائم تفصيلية، تتضمّن أسماء المؤسسات والهيئات الدينية، بقانون الميزانية. هذه الخطوة قطعت الطريق على محكمة العدل العليا التي لا يحق لها التدخل في قوانين الكنيست، ولكنها كشفت، في الوقت عينه، أسماء المؤسسات الدينية التي تحصل على الاموال الخاصة من الحكومة، ومقدار هذه الاموال. وعلى الرغم من ان الكثير من هذه المؤسسات لم يكن اكثر من هيئات وهمية، أو معاهد دينية ضئيلة الاهمية، إلّا ان حاجة الليكود الحاكم الى اصوات المتدينين، من أجل ابقائه في رئاسة الحكومة، أطلقت العنان لجشع هذه الاحزاب، وأتاحت لها فرصة الفوز بحصّة الاسد من أموال الخزينة العامة.

وهكذا أصبح «عيد المخصصات للمتدينين» ظاهرة تتكرر سنوياً مع اقتراب موعد اقرار الكنيست، في القراءتين الثانية والثالثة، مشروع الميزانية الجديدة. وشهدت السنوات الاخيرة زيادة هائلة في حجم هذه المخصصات. ففي العام ١٩٨٩، بلغت قيمة هذه المخصصات ٦٥ مليون شيكل (بأسعار ميزانية ١٩٩١)؛ ثم جاءت القفزة الكبيرة في العام التالي، عندما التزم نائب وزير المالية، آنذاك، يوسي بايلين (معراخ)، بتقديم مبلغ مئة مليون شيكل الى الاحزاب الدينية. وفي حين لم يتمكّن بايلين من تنفيذ التزامه، بسبب سقوط حكومة الوحدة الوطنية في ١٩٩٠/٣/١٦، إلّا ان الحكومة الانتقالية رفعت هذه المخصصات الى ١٣٨ مليون شيكل. ولكن الاحزاب الدينية لم تكتف بذلك. فبنتيجة الضغوط، والمساومات، التي شهدتها اللجنة المالية في الكنيست، ارتفع الرقم الى ٢٢٢ مليون شيكل (٢٦٠ مليوناً بأسعار ١٩٩١) (**المصدر نفسه**).

ولم يكن الحال مختلفاً، هذا العام، عمّا سبقه، على الرغم من تأكيد وزير المالية، موداعي، انه لن تكون هناك أموال خاصة للحريديم. فالى جانب نجاح الاحزاب الدينية في الحاق قوائم مؤسساتها ومعاهدها ضمن بنود الميزانية الاصلية، بحيث لم تعد تحتسب كأموال خاصة خارج الميزانية، فانها احتفظت، في الوقت عينه، بحق الحصول على المخصصات للمتدينين بقيمة ١٠٣ ملايين شيكل، بالاضافة الى بنود متفرقة أخرى ضمن الميزانية، بحيث قارب حجم الاموال التي سيحصل عليها الحريديم، هذا العام، مبلغ ٤٠٠ مليون شيكل (**يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/٢٢).

فيما عدا هذه الزوبعة المتكررة بشأن مخصصات الاحزاب الدينية (وهي، بالتحديد، «شاس» و«ديكل هاتوراه» و«أغودات يسرائيل»)، بقيت بنود الميزانية المعتمدة كما وردت في البنود التفصيلية التي تضمنها مشروع الميزانية المقدم الى الكنيست في أواخر العام ١٩٩٠*. تبقى الاشارة الى ان أسلوب توزيع المخصصات المالية على الاحزاب الدينية يعود، في جذوره التاريخية، الى بدايات النشاط السياسي الصهيوني، الذي عارضته الجماعات اليهودية الارثوذكسية، آنذاك، باعتباره خروجاً على تعاليم التوراة ونصوصها ـ حسب مفهوم تلك الجماعات ـ التي تعتبر العمل السياسي من أجل «العودة الى صهيون» تدخلاً في الارادة الالهية، واستباقاً لمجيء المسيح المنتظر الذي «سيقود» اليهود الى «صهيون». إلّا ان هذه المعتقدات الاصولية المتشددة من جانب اليهود الارثوذكس، ومعارضتهم العنيدة للنشاط السياسي الصهيوني، لم تمنعاهم من الاصرار، في الوقت عينه،

* انظر هذه البنود في م.ب. «مشروع الميزانية الاسرائيلية الجديدة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٣ ـ ٢١٤، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.

على الحصول على مخصصات مالية سخيّة من أموال المنظمة الصهيونية العالمية، لتغطية نفقات مؤسساتهم التعليمية، والدينية، والاجتماعية، الخاصة، التي احتفظوا بها منفصلة، تماماً، عن مثيلاتها من المؤسسات الصهيونية.

خطط اقتصادية لم تنفّذ، وسياسة غير واضحة

هذا الصراع الحاد، والمكشوف، على اقتسام اموال الخزينة العامة، فيما بين الاحزاب والهيئات الدينية، بواسطة ممثليهم في الكنيست الاسرائيلي، ترافق مع تجاهل شبه تامّ لبنود الميزانية الاصلية، وتراجع كامل، تقريباً، عن مختلف الخطط الاقتصادية التي كان تقدّم بها الوزير موداعي في أيلول (سبتمبر) الماضي لاصلاح الوضع الاقتصادي المتردّي، وكانت تلك المقترحات تدعو الى اصلاح الهيكل الضرائبي باتجاه فرض مزيد من الضرائب على عدد من القطاعات الصناعية، ورفع الدعم الحكومي عن المنتجات الزراعية، وتعديل نظام الضمان الاجتماعي، وزيادة الضرائب على القطاع المالي، الى جانب تعديل المساعدات المخصصة لاستيعاب المهاجرين الجدد ونظام الحد الادنى للاجور. إلّا ان جلسات اللجنة المالية في الكنيست، المخصصة لمناقشة بنود الميزانية المقترحة، شهدت تراجعاً كاملاً، من جانب الوزير موداعي، عن معظم مقترحاته للاصلاح الاقتصادي. وقد لخّص تسفي زارحيا، المحرر الاقتصادي في «هآرتس» (١٨/٣/١٩٩١) الانطباع العام عن مناقشات اللجنة المالية بقوله: «ان الحكومة تفتقر الى توجّه اقتصادي واضح. ولا نرى أي تنفيذ لخطة اقتصادية واضحة تؤدي الى انتعاش اقتصادي. بل على العكس تماماً، فالطابع الغالب على الرؤيا الاقتصادية العامة هو عدم الوضوح، وبالتالي، لن يكون مستغرباً ان تعمد وزارة المالية، مجدداً، الى تقديم مقترحات كبيرة، في الفترة المقبلة، لاستيعاب الهجرة، وتغيير البنية الاقتصادية، وزيادة حجم الاستثمارات. وفي النهاية، سيتضح ان ' الجبل ولد فأراً ' ، على حدّ تعبير عضو الكنيست ابراهام شوحاط، الذي عمل، سابقاً، رئيساً للجنة المالية، في وصفه خطة موداعي الاقتصادية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٠».

وبما ان شؤون المال لا تبتعد كثيراً من شؤون السياسة، كان من الممكن تلمّس البعد السياسي الهام لتدخل شامير، شخصياً، وبشكل علني ومباشر، في ترتيب أوضاع البيت الداخلي، في أثناء جلسات الميزانية. «ذلك ان من يستطيع التهديد بحل الحكومة، من أجل ثلاثة أو أربعة ملايين شيكل، لن يتردّد في السير باتجاه مقر رئيس الدولة من أجل ' أرض اسرائيل ' » (عكيفا الدار، **هآرتس**، ٢١/٣/١٩٩١). تلك كانت الرسالة التي حرص شامير على توجيهها الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، عندما واجه تمرّد بعض اعضاء الائتلاف الحاكم في اسرائيل (رفائيل ايتان ـ كتلة تسومت) على أسلوب توزيع الاموال الخاصة للحريديم المتمسّكين بمعارضتهم للصهيونية.

ويبدو ان شامير، الذي يدرك جيداً انه لا يستطيع الاعتماد طويلاً على تأييد كتلة «شاس» أو «كتلة موداعي»، يدرك، أيضاً، ان أي نهج حكومي قد يؤدي الى ابعاد شريك مثل ايتان من شأنه أيضاً ان يعجّل في نهاية حكومته؛ وبالتالي، فان اصرار شامير على قمع معارضة ايتان، وغيره، انما يشير الى رغبة خفيّة لديه للتعجيل في الانتخابات المقبلة للكنيست، التي يتوقع الجميع ان يكون زعيم الليكود هو الرابح الاكبر فيها. ذلك ان انتخابات مبكرة لن تترك فرصة لاريئيل شارون أو دافيد ليفي كي يتحدّيا شامير، السياسي المحنّك، الذي بلغ السادسة والسبعين من عمره، والذي قد يواجه ضغوطاً سياسية أميركية في الفترة المقبلة، الى جانب المتاعب الاقتصادية، والاجتماعية، في مجال استيعاب الهجرة. كما ان انتخابات مبكرة من شأنها احراج المعارضة، حيث يفتقر المعراخ الى أية خطة سلام واضحة ومعتمدة، وتعوزه قيادة ذات رؤيا جديدة.

واعتبر ليفي موراف (**دافار**، ٢٤/٣/١٩٩١) ان شامير هو المسؤول عن «الكارثة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، التي تحيق باسرائيل». ومضى موراف قائلاً: «ان الامر الوحيد الذي يهتم شامير به هو الحكم... وهو على استعداد للقيام بأي عمل من أجل منع المعراخ من العودة الى الحكم، حتى لو اضطره ذلك الى تدمير الاقتصاد... ان شامير لا يفهم شيئاً في الاقتصاد، ولا يريد ان يفهم شيئاً. والامر الوحيد الذي يشغله هو كيفية منع أي تقدم في المفاوضات مع الفلسطينيين والدول العربية، لكي يتحاشى ضرورة التوصل الى تسوية

اقليمية، وتنازلات بشأن ما يعتبره ' أراضي الوطن الأم' التي لا تخضع لأية مفاوضات».

وعلى الصعيد الجماهيري، نظّم الهستدروت العمالي تظاهرة عند مكتب رئيس الحكومة في القدس، ضمّت مئات العاطلين عن العمل في مناطق الشمال، وجنوداً مسرّحين، ومهاجرين جدداً، احتجاجاً على ارتفاع معدلات البطالة. وقاد التظاهرة خمسة سكرتاريين عن المجالس العمالية في الناصرة وبيسان وطبرية والعفّولة وبوكنعام. وتركزت مطالب المتظاهرين على ايقاف المخصصات المالية للمتدينين، وتوجيه المبالغ المهدورة من أجل استيعاب المهاجرين الجدد، «الذين يعيشون على اكوام القمامة»، والتصدي لمشاكل البطالة وارتفاع الاسعار والتراجع في النشاط الاقتصادي (**عل همشمار**، ٢٥/٣/١٩٩١).

مها بسطامي

تاريخ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية

(المتغيّرات والثوابت)

موفّق محـادين، العـلاقـات الاردنيـة ـ الفلسـطينيـة من الالحـاق الى الكونفدرالية، دمشق: دار الزاوية، ١٩٩٠، ٢٣٥ صفحة.

يؤكد الحريصون على هدوء العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية حساسية وخطورة الدخول في تفاصيل هذه العلاقات على المكشوف. فالفلسطينيون ـ كما يقال ـ محكومون بـ «استبدادية الجغرافيا»، و«طغيان التاريخ»: «الجغرافيا هي الوعاء، والتاريخ هو الذاكرة». ماذا في الوعاء؟ وماذا عن الذاكرة؟ قيل: «عندما دخلت الحياة الحزبية العقائدية الى الاردن [في] العام ١٩٥٤، كانت قيادات تلك الاحزاب، ولا سيما الراديكالية منها، كلها من الفلسطينيين. كان فؤاد نصّار الامين العام [للحزب] الشيوعي الاردني؛ وعبدالله الريماوي أمين عام البعث؛ وكان الدكتور جورج حبش زعيم حركة القوميين العرب. وكان لاندماجنا في الحياة السياسية الاردنية دور هامّ في النهوض الوطني الشعبي الذي شهدته الاردن». لماذا الحساسية اذاً؟ «لأن الوضع في الاردن رجراج الآن، ويحتاج الى بارومتر دقيق، على الاقل كي لا نعيد تجربة أيلول، وحسناً انْ استطعنا بعد ان رفعت [السلطات] الرسمية الاردنية هيمنتها عنّا؛ حسناً ان نرتقي بالحوار الفلسطيني ـ الاردني، باتجاه فلسطين».

وهكذا تطرح العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية الراهنة بحرص شديد، بعد ان أقدم الاردن على خطوات أبرزها: الحالة الديمقراطية على المستوى الداخلي؛ وقرار فك الارتباط مع الضفة الفلسطينية، بغض النظر عن الدوافع والمسببات التي جعلت النظام الاردني يسقط أربعين عاماً من العمل على أساس «القضية الفلسطينية من بوّابة ' الخيار الاردني ' ».

ولكن، ثمّة من يعتقد بضرورة التعاطي على المكشوف مع موضوع العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية. فبين أيدينا كتاب جديد عنوانه «العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، من الالحاق الى الكونفدرالية»، لمؤلفه موفق محادين، الباحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية بدمشق.

من مقدمة الكتاب نأخذ فكرة عن محتواه. فهو يتناول «المحطات الاساسية في تاريخ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية الرسمية، والمعطيات المحلية والاقليمية والدولية، التي جعلت الاردن عنوانها المباشر طيلة العقود السابقة، وكذلك المعطيات التي قد تجعل من صيغة الكونفدرالية الوجه الجديد للخيار القديم، بما هو تحويل الصراع من دائـرته المركزية العربية ـ الصهيونية الى العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية، والعلاقات العربية ـ العربية أيضاً».

حاول المؤلف، في قراءته للمتغيّرات والثوابت التي تحيط بهذه العلاقات، وبخاصة في جوانبها الاردنية، تجاوز الخاص الذي يغرق في المعطيات المحلية، ويتعامل معها كانعكاس مباشر للواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي، في الدائـرة المحليـة بالدرجـة الاولى، وتجاوز المجرد، أو العام، الذي يعزل هذه السياسة، أو تلك، عن سياقها الاجتماعي ـ السياسي الملموس. وانطلق من هذه الرؤية لينسج موقفاً مؤداه «ان الطبقات والقوى السياسية ـ الاجتمـاعيـة المحلية ليست هي القوى الحاسمة في شأنها السياسي حتى الآن، طالما لم تتبلور بعد كطبقات

وفئات بذاتها، ناهيك عن طبقات وفئات لذاتها، وطالما لا تزال، في تطوّرها كما في نشأتها، رهن الصراع العام، وتعبيراته السياسية ـ الاجتماعية ـ الاقليمية.

وممّا ورد آنفاً يمكننا التقاط بعض التحديدات التي أراد الكتاب ان يطرحها: تاريخ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية؛ وحاضر هذه العلاقات؛ والسياق الاجتماعي ـ السياسي ـ التاريخي لارتباط ماضي هذه العلاقات بحاضرها.

وقد عرض محادين لمجموعة من مشاريع التقسيم، التي منحت الاردن مكانة خاصة في الصراع العربي ـ الصهيوني. واعتبر مشروع ستيوارت ـ ارسكين (١٩٣٥) أساساً لمشاريع أخرى، بدءاً من «مشروع بيل» (١٩٣٦)، وصولاً الى «مؤتمر عمّان» (١٩٤٨) الذي أعلن انه «يعلّق على صاحب الجلالة الملك عبدالله المعظم أكبر الآمال في حفظ حقوق عرب فلسطين، وصيانة عروبتها، ويفاوض عنهم، ويعالج مشكلتهم بالشكل الذي يراه، وهو الوكيل عنهم في جميع شؤون مستقبل فلسطين. كما ان المؤتمر يؤيد جلالته في كل خطوة يخطوها، في سبيل حل قضية فلسطين، ويعتبره المرجع الوحيد للعرب الفلسطينيين».

وواقع الحال، ان ما جاء في قراءة محادين لهذه المرحلة بدا سرداً تاريخياً عجولاً؛ ولكنه سرد يستثير شهوة الحوار، والاسئلة، على الاقل عبر اغفاله للرؤية الصهيونية لشرق الاردن. أول الاسئلة: ما الذي يدفع بالمشروع الصهيوني، وهو المشروع الذي يمضغ ثلاثة آلاف عام من التاريخ، لتفويض النظام الاردني بقطعة من حلمه الكبير؟ عن هذا أجاب الزعيم الصهيوني زئيف جابوتينسكي: «بعد سنين، بعد قرون، ربما سنعود الى اسرائيل». واسرائيل، «الوطن القومي اليهودي»، كما يراها حزب حيروت، هي التي تشمل ضفتي نهر الاردن، وتشكل «وحدة تاريخية وجغرافية شاملة». وحيروت «يدين تقسيم الوطن، وان أية موافقة على التقسيم لا تعتبر مشروعة أو ملزمة للشعب اليهودي؛ ومن واجب هذا الجيل ان يعيد الاجزاء المقتطعة من الوطن الى حياض السيادة اليهودية».

ما هي حياض السيادة اليهودية؟ كان جابوتينسكي واضحاً في تحديده لها، فرأى «ان حصر ' الوطن القومي ' في فلسطين هو عبارة عن صهيونية صغيرة؛ امّا الصهيونية الكبيرة، فتهدف الى اقامة دولة يهودية في أرض ـ اسرائيل التاريخية، وعلى ضفتي الاردن، فلسطين وشرق الاردن، وذلك بعد ان يصبح اليهودي في تلك المناطق». وجابوتينسكي هو صاحب بيت الشعر: «ضفتان للاردن. هذه لنا، وهذه لنا». وما زال شعره يشكّل «برنامجاً» من اجل «دولة اسرائيل». وعندما نقرأ ما كتبه جابوتينسكي، فاننا نقرأ عناوين راهن الحال، من خلال افرازات التداخل ما بين الوضع الاردني والوضع الفلسطيني، لنمر بتجارب ومؤشرات كثيرة، من بينها مؤشرات طرحها محادين، كـ «مؤتمر اريحا»، وولادة منظمة التحرير الفلسطينية، واجهاض العمل الوطني الفلسطيني في الاردن بعد أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، واحداث عجلون، ومجموعة الصيغ السياسية التي تجعل للاردن وضعاً مميّزاً في «حل» أو «لا حل» للقضية الفلسطينية، وصولاً الى قرار فك الارتباط. واذا كانت العودة الى تاريخ العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية تستدعي قراءة تاريخ العلاقة الرسمية الاردنية بالقضية الفلسطينية، فهي تستدعي، أيضاً، النظر اليها من جانب المشروع الصهيوني، وهي التي أغفلها محادين، مع ان أساس أي رؤية لا يستقيم الّا بقراءتها. فشرق الاردن، في المشروع الصهيوني، هو «الجزء الشرقي من ' ارض الميعاد ' ، فصل عن الجزء الغربي بصورة مصطنعة بعد ' مؤتمر القاهرة ' ١٩٢١». هذا ما يراه الياهو ايلات؛ ويرى، أيضاً، انه «جزء لا يتجزأ من ارض ـ اسرائيل كلها؛ وان الماضي التاريخي يربط بين الجزأين». وكان ايلات أعلن عن أسفه على الاستيطان الصهيوني الذي بدأ من الغرب الى الشرق، وأكد ان «تلك العملية التي جرت قديماً من الشرق الى الغرب، ستتم، في أيامنا، من الغرب الى الشرق؛ وان اليهود الذين احتلوا أرض يهودا من طريق قواب، سيضطرون الى احتلال قواب من طريق يهودا، وانه بدلاً من السيوف التي احتل بها موسى ويهوشع البلاد، ستكون أسلحة المحتلين الجدد الفأس والمقص». و«أرضنا في شرق الاردن هي خارج الحدود الآن، ولكن من يعرف ما الذي سيحصل في المستقبل؟» ويتفاءل بالمستقبل، مؤكداً ان «أملنا، الذي استمر ألفي سنة، يتحقق أمام أعيننا. وبمرور الوقت، ان أرض شرق الاردن ستعود، وتصبح ملكاً لنا، كما كان في الايام الغابرة».

هذه الرؤية الميثولوجية التي طرحها ايلات هي الرؤية الاستراتيجية التي حملتها «وثيقة بن ـ غوريون». فمن الهام التمييز، وفق برنامج الصهيونية الكبرى الذي طرحه دافيد بن ـ غوريون، بين «دولة يهودية كوسيلة، ودولة يهودية كهدف نهائي، خصوصاً فيما يتعلق بقضية الحدود. واذا كانت صيغة أرض ـ اسرائيل بحدودها التاريخية تشكّل ضمانة من الناحية العاطفية، فاننا لا نستطيع تبنّيها للمقتضيات الآنية. ولا يتوقف الأمر عند اصطلاح الحدود التاريخية؛ فالاصطلاح غامض جداً، وغير محدّد، لأن حدود أرض ـ اسرائيل كانت معرّضة للتغيّرات الدائمة، أكثر من حدود أي بلاد أخرى؛ الاّ اذا نسبنا الى ذلك الاصطلاح معنى أرض ـ اسرائيل بما في ذلك شرق الاردن». وأضاف: «علينا ان نتذكر انه من اجل قدرة الدولة اليهودية على البقاء، لا بدّ ان نكون، من جهة، جيراناً للبنان المسيحي، ومن جهة أخرى يجب ان تكون اراضي النقب القاحلة، وكذلك مياه الاردن والليطاني، مشمولة داخل حدودنا» (**معاريف**، ١٨/٤/١٩٧٢).

وبوسعنا ترجمة هذه الرؤية على نحو آخر. فلخلل تكتيكي، ابتدأ الاستيطان اليهودي من الغرب الى الشرق. ولظروف آنية، كان شرق الاردن خارج الفأس والمقص اليهوديين. ولأسباب محض استراتيجية، لعب شرق الاردن دور الحاضنة للقضية الفلسطينية طيلة اربعين عاماً، كان خلالها يسعى الى تأكيد «الخيار الاردني» على حساب النهوض الوطني الفلسطيني، والاردني. ويعيننا بعض عناوين محادين على استيضاح دور النظام الاردني في علاقته بالاستراتيجية الصهيونية. ففي أعقاب «مؤتمر اريحا»، الذي عقد مطلع كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، برئاسة الشيخ محمد علي الجعبري، رئيس بلدية الخليل، وبقايا «حزب الدفاع» الوثيق الصلة بالبريطانيين، كانت الخطوة الاولى باتجاه محاولة طمس الشخصية الفلسطينية، وتذويبها في سياسة «الاردنة»، حيث تمّ، في هذا المؤتمر، تجنيس الفلسطينيين بالجنسية الاردنية، وأُلحقت الضفة الفلسطينية، الحاقاً قسرياً، بالمملكة الاردنية. وكانت هذه الخطوة التي ارتدت المعطف الوحدوي، لا تتجاوز، بواقع حالها، السياسة الالحاقية، التي لاقت معارضة شديدة من قبل القوى، والاحزاب، والجماهير، الفلسطينية، التي أعلنت عن تصميمها على مواصلة النضال لتحرير وطنها، واقامة دولتها الديمقراطية، المستقلة. وقد «لجأت سلطات الاحتلال الاردنية الى قمع مقاومة الجماهير الشعبية بوحشية وفظاعة متناهيتين. فقد اعتقلت مئات الشبان، ونكّلت بهم، وساقت أكثر من ثلاثين شاباً منهم، من نابلس وقضائها، بعد ان ربطتهم بحبل واحد متّصل، من نابلس الى عمّان مشياً على الاقدام، وتحت الضرب الوحشي، مانعة عنهم الماء والطعام. وقد استشهد في الطريق الشاب روحي زيد الكيلاني». وكان من نتائج هذه الخطوة الالحاقية مقتل الملك عبدالله. أمّا الدوافع الجوهرية لسياسة الالحاق، فيمكن الوقوف عند أبرز أهدافها. فمنذ نشأة النظام الاردني العام ١٩٢١، كان له دوره الخاص تجاه المسألة الفلسطينية، وضمن استراتيجية الأمن البريطانية في المنطقة. ويمكن تحديد ثلاث علامات مميزة لهذا الدور:

فشرق الاردن كان يجب ان يكون الارض التي سيجرى عليها اعادة اسكان العرب الفلسطينيين، وكان على هذه الامارة، وفق الرؤية البريطانية لوعد بلفور، ان تشكّل الحاجز الامني ضد أي امتدادات للحركة الوطنية خارج فلسطين. وكان على امارة شرق الاردن ان تشكّل الدولة التي سينضمّ اليها الجزء المتبقي من فلسطين بعد ان يجرى تنفيذ الجزء الاول من المشروع الصهيوني باقامة دولة صهيونية على أرض فلسطين، حتى بعد قيام «الوطن القومي اليهودي». هذا في ما يتعلّق بتلبية دور امارة شرق الاردن لاستراتيجية الامن البريطانية، التي أكدتها توصيات «لجنة بيل» بضمّ القسم العربي من فلسطين الى إمارة شرق الاردن، كما اقترحتها «لجنة وودهيد» البريطانية العام ١٩٣٨: «مملكة موحّدة من فلسطين وشرق الاردن تحت يد ملكية عربية قادرة على القيام بمهماتها وتعهداتها».

واذا كان التاريخ يكتظ بالدلائل، فمن الحكمة ان نعثر على استرسالاته في راهن الحال. وكما قلنا، فكتاب محادين، الذي نحن بصدد مراجعته، وان كان كتاباً موجزاً، فقد ساعد على الشروع في فتح اسئلة مسهبة، هي: اذا كانت وظيفة شرق الاردن ارتداء الخوذة نيابة عن ونستون تشرشل، واذا كان الوقت اليهودي (آنذاك) هو الفأس والمقص والخوف (الذي يشكّل اللاهوتية اليهودية المقدسة)، قد أعطيا المشروعية لأصابع الرسمية الاردنية في ابتلاع القرار الوطني الفلسطيني، فما هو حالها في راهن حال، زماننا؟

صار الكيان الصهيوني يملك بدل الفأس والمقص أصابع نووية؛ وقد يصبح قوة عظمى. والبريطانيون تنازلوا عن دورهم في المنطقة وصاروا امبراطورية رطبة. والفلسطيني يقول لنا ان «المهمة الاولى للعمل الوطني الفلسطيني، الآن، هي تأكيد التلاحم الوطني الفلسطيني ـ الاردني»، في الوقت الذي تدفع فيه القوى المغرضة الى ان «يأكل الفلسطينيون والاردنيون من لحم بعضهم بعضاً». فما الذي يقرأ في العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية في ضوء حاضرها؟

ثمّة من يعتقد بأن عنوان المرحلة الاردنية ـ الفلسطينية الراهنة هو «فك الارتباط». وثمّة من لا يرى جوهراً لهذا العنوان، الّا في إطار الدوافع السياسية التي أملت شكل، وطبيعة، الاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاردنية تحت هذا العنوان، والتي جاءت كتقابل لظرفين: ظرف اردني داخلي، وظرف اردني خارجي، قادا الى قرار فك الارتباط القانوني والاداري بين الاردن والضفة الفلسطينية المحتلة، في ١٩٨٨/٧/٣١. فبعد «قمة الجزائر الاستثنائية»، في العام ١٩٨٨، والمخصصة للانتفاضة الفلسطينية، أعلن الملك الاردني حسين، في رسالة بعث بها الى القائد العام للقوات المسلّحة الاردنية، ان الاردن لن يتفاوض بالنيابة عن الشعب الفلسطيني، ولا عن منظمة التحرير الفلسطينية، فيما لو عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. وبعدها قام بسلسلة زيارات الى القبائل البدوية الاردنية، التي تضخ الطاقات الاساسية للاجهزة العسكرية والامنية الاردنية، لتأكيد «تراص الصفوف». وفي تموز (يوليو) وخلال زيارة الملك للسعودية، بدأ باعلان تمهيدي عن سلسلة اجراءات داخلية، تسعى الى تثبيت سياساته الفلسطينية الجديدة. فقد أجرى تعديلاً وزارياً، خفّض فيه نشاط وزارة شؤون الاراضي المحتلة؛ كما حلّ مجلس النواب؛ ثمّ، بعد ذلك، قرر مجلس الوزراء الاردني الغاء خطة التنمية في الاراضي المحتلة (وهي الخطة التي بدأها منذ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٩٨٦)، والتي وضع لها خطة لسنوات خمس، وحاول، من خلالها، اجتذاب رؤوس اموال، فلم يحظ بمساندة عربية، بل اجتذب بعض رؤوس الاموال الاميركية ودفعة من السوق الاوروبية المشتركة، واشترط الاميركيون ان تذهب أموالهم الى مشروعات رأسمالية فقط، وان لا توجّه لتغطية النفقات الجارية؛ وكانت الخطة الاميركية، في الاساس، موجّهة الى تقوية مواقع ونفوذ الاردن في الضفة الفلسطينية المحتلة. هذا جانب من المسألة. فالمشاريع الاردنية، منذ الامارة وحتى اعلان فك الارتباط، كانت تأخذ بعين الاعتبار «ان القضية الفلسطينية هي قضية اردنية ـ فلسطينية، قبل ان تكون شأناً عربياً» (ص ٤٧)، وبمؤشرات كثيرة حول مساعي المملكة لتكريس الذوبان الفلسطيني، واعتبار الفلسطينيين مواطنين اردنيين. وقد حمل كتاب محادين بعض هذه المؤشرات.

المؤشر الاول «انه باعادة زيد الرفاعي ـ الممثل الشرعي الفعلي للشعب الفلسطيني أردنياً ـ الى رئاسة الحكومة الاردنية في نيسان [ابريل] ١٩٨٥، يمكن القول ان التغيير الحكومي الذي حمل الرفاعي، أهمّ ممثل للبرجوازية الفلسطينية الكبيرة، الى رئاسة الحكومة الاردنية، مرة أخرى، لم يكن تغييراً عادياً بالحسابات المحلية، والعربية، والدولية، وان هذا التغيير حمل من الاعتبارات ما أسّس لمرحلة جديدة في اطار الدور الجغرافي، والديمغرافي، والسياسي، الذي بوسع الاردن ان يلعبه فلسطينياً» (ص ٥٣). والمراقبون يتذكرون «كيف قام الرفاعي، فور تشكيل حكومة التل الاولى في أيار (مايو) ١٩٧٣، باعادة الاعتبار، كاملاً، لحركة ومصالح البرجوازية الفلسطينية الكبيرة، التي حاولت حكومة التل حصرها في الاطار الذي يضمن السيادة التامّة للبرجوازية البيروقراطية الاردنية، في أعقاب أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠» (ص ٥٧).

والمؤشر الثاني، كما قدّمه محادين، هو ما يتعلّق بقانون الانتخابات النيابية، الذي تقدّمت به الحكومة الاردنية في مطلع العام ١٩٨٦، ليحل محل القانون الرقم ٣٣ لسنة ١٩٦٠، والذي «تحدّث عن الضفة الغربية بوصفها أرضاً اردنية، وأفرز لها ٦٠ مقعداً من بين الـ ١٤٠ مقعداً؛ كما اعتبر المخيمات الفلسطينية في الضفة الشرقية دوائر مستقلة، وخصص لها ١١ مقعداً» (ص ٥٨).

وعلى الرغم من ان «القانون المذكور لم يختلف عن القانون السابق، من الزاوية التي تتعلّق بالضفة الغربية، الّا انه جاء في ظروف مختلفة، أعقبت قرارات الربط [العام] ١٩٧٤، التي اعتبرت م.ت.ف. الممثل

الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وصاحبة الحق الوحيدة في التصرّف بأيّة أراضٍ فلسطينية ينسحب منها العدو الصهيوني، ممّا اعتبر، في واقع الحال، تطاولاً على هذه القرارات، وتمهيداً لما هو أخطر من ذلك بكثير، ومرتبطاً بقوة الاجراءات الاردنية المعروفة، وضمنها ادراج الضفة الغربية ضمن خطة التنمية، واعداد قائمة برؤساء المجالس البلدية المتعاونين مع عمّان» (ص ٥٩).

والمؤشر الثالث يأتي في سياق «قمّة عمّان». «فلم تكن مجرّد مصادفة ان تشهد ' قمّة عمّان' هذا التحوّل السلبي والخطير في أولويات اهتمامات الاقطاب العرب، في الوقت الذي أعلنت القمة تأييدها الضمني لوجود الاساطيل الاميركية في الخليج، من جهة، وعن حق كل دولة عربية باستئناف العلاقات مع النظام المصري، من جهة ثانية، وعن اسقاط فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، من جهة ثالثة، وعن اطلاق تسمية جديدة للصراع العربي ـ الصهيوني، من جهة أخيرة» (ص ٦٧).

وحلّل محادين تداعيات الموقف الاردني في تشديده ومساعيه لوضع القضية الفلسطينية في الطبق الاردني، وصولاً الى قرار فك الارتباط، باعتباره يعلن «اضطراراً» نزع الوصاية الاردنية عن الضفة الفلسطينية، ويمثّل «هروباً من الازمة السياسية التي واكبت الانتفاضة الفلسطينية» (ص ٧٠). ومن المفيد، في هذا السياق، تسجيل بعض الدوافع التي كانت وراء هذا القرار، الذي يعتبر أبرز، وأخطر، محطة في العلاقات الاردنية ـ الفلسطينية.

ونبدأ، أولاً، بالجوانب المتعلّقة بالاردن. لقد أصبحت جميع مشاريع الماضي الاردنية للحلول محل الشعب الفلسطيني بعد ظهور منظمة التحرير الفلسطينية وامتداداتها عربياً ودولياً، مجرّد هياكل عظمية؛ وكانت المساعي الرسمية الاردنية تعمل على اعادة التأهيل لهذه الهياكل، عبر انهاض مشروع مكان مشروع، بدءاً من مشروع الحاق الضفة الفلسطينية، مروراً بمشروع أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠، واخراج المقاومة في آب (اغسطس) ١٩٧١، عبوراً بمشروع المملكة العربية المتحدة، وصولاً الى مشروع التقاسم الوظيفي، ومحاولة تطييب المناخ لمبادرة شولتس. كانت الحكومة الاردنية تؤكد «الخيار الاردني». وقد يكون مشروع فك الارتباط، في جانب من جوانبه، محاولة جديدة لهذا الاحياء، واعتقاداً اردنياً بفشل منظمة التحرير الفلسطينية في املاء الفراغ السياسي، والاقتصادي، وحل المشكلات الناشئة عن هذا القرار، بحيث يقود هذا الى اضطرار المنظمة، مجدداً، الى الاستعانة بالاردن لحل القضايا الادارية والسياسية الناشئة عن هذا القرار. ودليل اصحاب وجهة النظر هذه يبدأ من اجراءات الملك حسين بتسريح ٢٠ ألف موظف من موظفي الضفة، وحديثه عن امكان سحب جوازات السفر الاردنية من سكان الضفة، ممّا سيدفع الى مطالبة جماهير الضفة الى ايجاد صيغة حل عبر النظام الاردني. غير ان تحليلاً كهذا سيبقى عاجزاً وقاصراً، اذا ما قرأنا خارطة المنطقة السياسية، المحكومة، بجزء كبير من خطوطها العريضة، بالسياسة الاسرائيلية. ووضع الاردن في هذه الخارطة يمكن تحديد أبرز محدّداته.

ففي أعقاب أي احتمالات للسلام، يرى بعض المراقبين امكان تصاعد النزاع العربي ـ الاسرائيلي في الاراضي المحتلة، الأمر الذي ربما يقود الى هجرات جماعية نحو الشرق، عبر النهر، إمّا بسبب الاحباط السياسي، أو القهر الاسرائيلي؛ وهذا سينعكس على الوضع في الاردن. كذلك، فان التغيّرات على المسرح السياسي الاسرائيلي قد تدفع باتجاه تسريع الفكرة الصهيونية القائلة بـ «أردنة» القضية الفلسطينية؛ والاردنيون ما زالوا يأخذون بجدية وجهة نظر اريئيل شارون التي طرحها قبل سنوات، والتي تنادي بدفع الفلسطينيين الى «حكم الاردن». والنظرية الرائجة في اسرائيل ترى ان هنالك «دولة فلسطينية حالياً»، وهذه الدولة هي الى الشرق من نهر الاردن. والاردنيون ينظرون الى هذه الدولة باعتبارها تهديداً مباشراً لهم. والاسرائيليون من أتباع هذه النظرية يعربون عن ندمهم لأن اسرائيل «لم تحاول الاستفادة كما يجب من احداث أيلول [سبتمبر] ١٩٧٠». وعندما يقرأ الاردنيون هذه النظرية جيداً، فانهم سيفضلون ان تتحقق الأماني الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وغزة، كشرط ينبغي ان يسبق أي ارتباط بين الضفتين في المستقبل (في كونفدرالية مثلاً). وهذا الامر هو الذي يكمن

وراء عملية فك الارتباط التي أعلن عنها الملك حسين، وهو وراء الاهتمام الاردني الواضح للتمييز بين الاردن وفلسطين: «الاردن شرق النهر، وفلسطين غربها». هذا بالاضافة الى المخاوف الامنية الاردنية الممتدة شمالاً، والتي يمكن ان تُجر فيها الاردن الى حرب اقليمية تحدث بين اسرائيل وسوريا، «ليس بسبب خطوة يقدم عليها الاردن» وانما بسبب الحقائق الطبوغرافية العسكرية التي تسود في جبهة المواجهة الاسرائيلية ـ السورية. وقد دفعت كثافة ومدى التحصينات، والدفاعات الجوية السورية على جبهة الجولان، بعض المحلّلين الاسرائيليين الى القـول انه حتى اذا لم يتعاون الاردن في جهد عسكري مع سوريا، فانه لا مناص من ان يتجه سلاح الجو الاسرائيلي الى سوريا عبر الاردن؛ ولا بدّ ان الاردنيين يشعرون بالقلق من احتمال ان يحاول الجيش الاسرائيلي الالتفاف حول الدفاعات السورية في الجولان، باختراق مدرّع من على الاراضي الاردنية في الشمال عبر المفرق ـ درعا (**القبس**، الكويت، ١٤/٦/١٩٩٠). وهذا التطوّر في الموقف يأتي، في جانب من جوانبه، نتيجة للانتفاضة الفلسطينية التي فرضت مؤتمر قمة الجزائر، والذي أعاد الاعتبار الى قرارات منظمة التحرير الفلسطينية وأولوية تمثيل المنظمة لكل ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية. وعلى هذه الارضية، يمكن تلخيص أهمّ دوافع فك الارتباط.

- تشكيل اطار أمان للحفاظ على كيانية الدولة الاردنية بعد التهديدات المتواصلة من قبل اسرائيل باعتبار الاردن وطناً للفلسطينيين.

- أظهرت الانتفاضة استحالة التعامل من قبل الفلسطينيين في الداخل مع أية جهة غير منظمة التحرير الفلسطينية.

- لم يعد الدعم الخارجي، الذي يتلقاه الاردن بسبب ارتباطه بالقضية الفلسطينية والاندماج مع الضفة، يتناسب وحجم هذا الارتباط.

- فشـل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، التي دفعت الاردن الى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الاميركية لم يعد بوسعها منحه «الدور الممتاز» بخصوص القضية الفلسطينية.

ومن الضروري اضافة أسباب أخرى تتعلّق بالتيارين الرئيسين في الاردن، وموقفهما من العلاقة الاردنية ـ الفلسطينية. فهناك «تيّار زيد الرفاعي» الذي يعمل جاهداً على معالجة القضية الفلسطينية، من خلال التفاوض عبر المؤتمر الدولي، ومن زاوية تأكيد تبعية الضفة للاردن، عبر علاقة كونفدرالية، حتى ولو كان ذلك من طريق التعدّي على الصفة التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وهناك «تيّار عبيدات ـ بدران»، وملامحه السياسية تتجه الى ترك المنظمة تتولّى معالجة القضية الفلسطينية، من دون ان يتورّط النظام الاردني في التفاوض نيابة عنها. وقد توضح هذا الاتجاه من خلال الصراع الذي دار في أعقاب قانون الانتخابات الصادر العام ١٩٨٦، والذي يؤكد معارضة عبيدات ـ بدران لتبعية الضفة للاردن، ومن خلال الكلمة التي ألقاها بدران في البرلمان الجديد، والتي لم يسمح النظام باعلانها أو نشرها آنذاك.

وفي كتابه، اتّجه محادين الى أسباب ودوافع أخرى في تحليله لقرار فك الارتباط، وربما وجد فيها أسباباً أكثر جدية من الاسباب آنفة الذكر. ومن الدوافع التي رآها: «ان الخروج من الازمة الاقتصادية رهن بالخروج من الازمة السياسية، بعد ان ظل السياق العام الذي نشأت، وتطوّرت، فيه السلطة والمجتمع معاً في الاردن شديد الصلة بما تطلقه الجغرافيا السياسية للاردن، على الصعيد الفلسطيني، والاقليمي، ولم يتمكّن الاردن، لا في عهـد الانتداب، حيث ظلت علاقات الانتاج البدائية هي السائدة، ولا في عهد النفوذ الاميركي، حيث أدخلت الكـولونيالية الاردن في النظام الرأسمالي، من بناء أو تفعيل قوانين التطوّر الداخلية بعيداً من مزايا الالحاق الاردني للضفـة الغـربيـة» (ص ٧٠ ـ ٧١). و«لقد حلت السياسة في الاردن محل السوق الضيق، والموارد المحدودة، وقوى الانتاج الضعيفة، وأصبح خيار النظام حيث لا نفط يسند دولة»، أمّا بصدد الأزمة السياسية التي دفعت الى هذا القرار، فقد لخّصها محادين بأنه لم يعد بوسع النظام الاردني ان يطرح نفسه للتعاطي مع التسوية، الاّ «ضمن شروط محلية، وفلسطينية، وعربية، مؤاتية، تجعل المخاطرة السياسية بالتعاطي مع التسوية الامـيركيـة في حدود السيـطرة أولاً، وفي حدود الجـدوى السيـاسيـة ثانيـاً، وثـالثاً في الحدود التي تضمن

الانسجام بين مصالحه الخاصة الملموسة، وبين المصالح العامة للاطراف التي تعنيه بشكل مباشر» (ص ٧١).

ما هو المطروح على أطباق التسوية؟ ومن الذي سيمثّل الفلسطينيين في التسوية المنتظرة، أو المقترحة؟

ذهب محادين الى تقسيم خيارات التسوية الى: خيارات التسوية، اسرائيلياً؛ خيارات التسوية، اميركياً؛ خيارات التسوية، أوروبياً؛ ثمّ خيارات التسوية على الصعيد الاردني ـ الفلسطيني.

وفي اطار الخيار الاسرائيلي للتسوية، أخذ محادين المشروعين الرئيسين: مشروع الليكود، ومشروع «العمل». فمشروع الليكود، الذي تبنّاه، رسمياً، في ٢١/٥/١٩٧٩، كأساس للمحادثات مع السادات يرتكز على ما يلي:

«ان الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة انما يتعلّق بالسكان لا بالارض؛ فالارض الممتدة بين البحر ونهر الاردن، حسب البرنامج الذي تقدّم به الليكود الى انتخابات الكنيست الثامن والتاسع والعاشر، هي جزء من أرض ـ اسرائيل، وأرض ـ اسرائيل للشعب اليهودي فقط، وهذا حق غير قابل للطعن، ومرتبط بحق شعبنا وطموحه الى الامن؛ وعليه، من حق المواطن الاسرائيلي شراء الاراضي داخل مقاطعات الحكم الذاتي.

«توسيع الاحياء اليهودية في مدينة القدس، وفي عدد من مدن الضفة الغربية، واستمرار السيادة الاسرائيلية على الاراضي العامة، وعلى مصادر المياه في أُطر حدود الحكم الذاتي.

«الامن من الاختصاصات الاسرائيلية.

«صلاحيات اللجنة الفلسطينية التي تشرف على الحكم الذاتي: صلاحيات في شؤون الصحة، والثقافة، والدين، والزراعة، والاسكان.

«للفلسطينيين الحق في التجنّس بالجنسية الاردنية».

كذلك، لقد سعت حكومة الليكود (١٩٨١) الى «تنفيذ سياستها التي تقوم على خلق وقائع تربط السكان باسرائيل؛ كما واصل الليكود التأكيد ان أرض ـ اسرائيل غير قابلة للتقسيم؛ وكررت أوساطه، في أعقاب موجة الهجرة الاخيرة، دعوتها الى حل القضية الفلسطينية عبر الاردن، على نحو ما دعت اليه تصريحات شارون» (ص ١٠٧).

وفي ما يتعلق بمشروع حزب «العمل»، فانه «يدعو الى حكم ذاتي لجزء من سكان المناطق [المحتلة] في اطار مشروع الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية، وشرطه التفاهم والسلام الشامل مع اسرائيل». ولا يختلف عن مشروع الليكود الاّ في بعض المسائل التي تتعلق بحسابات العدو بعيدة المدى، والتي يعيدها «العمل» الى الخطر الديمغرافي بالدرجة الاولى: «فالخيار الاردني، والحق المتبادل الحر في الاستيطان، والمفاوضات المباشرة، مسائل تشكّل أكثر من قاسم مشترك وجوهري بين المشروعين».

واستنتج محادين من المشروعين الرئيسين في السياسة الاسرائيلية ان برنامج «العمل» لا يختلف عن برنامج الليكود في المسائل الرئيسة. وامّا بشأن الدولة الفلسطينية، وحدود اسرائيل، وسياسة الاستيطان، والمفاوضات المباشرة، ومدينة القدس، فالبرنامجان يتفقان على: رفض الدولة الفلسطينية؛ ورفض التراجع الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ ورفض الانسحاب العسكري من المناطق المحتلة، التي توصف بأنها ضرورية لأمن اسرائيل؛ ورفض التراجع عن سياسة الاستيطان؛ والدعوة الى توحيد مدينة القدس واعتبارها عاصمة لاسرائيل.

ويعيدنا ما سبق الى حقائق ثابتة للسياسة الاسرائيلية. فعندما يقول «العمل» بسياسة الضمّ التدريجي، وصولاً الى كامل المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، فالليكود يبدأ باعلان السيادة على الكل، ثمّ التنازل عن بعض هذه السيادة. ولشارون رأيه في هذه المسألة: «في أي تنازل نقدّمه، سيقولون لنا: ما الذي تنازلتم عنه؟ انه شيء لم يكن لكم بالاساس؛ هذا أصل خطأنا السابق. فطيلة ثلاثين عاماً لم تذكر الحكومات الاسرائيلية، أو حتى المعارضة، الضفة الغربية وغزة والقدس كأجزاء من اسرائيل التي احتلت العام ١٩٤٨. لو اننا عملنا، طيلة الاعوام السابقة على ترسيخ هذا الامر، لكان أسهل بكثير على اسرائيل عرض مشروعها كتنازل ذي أبعاد

كبيرة لتضحّي بما تملك».

ما هي افتراقات المشروع الاسرائيلي للتسوية عن المشروع الاميركي؟

الثابت الرئيس في السياسة الاميركية بشأن وضع تسوية للقضية الفلسطينية، وفق ما يراه محادين، هو «انطلاق الموقف الاميركي من كون الكيان الصهيوني هو الثابت الاول، بل الوحيد، للمصالح الاميركية في المنطقة»؛ وهو يدعو الى «تعديلات في الحدود تتناسب وأمن الكيان، ويدعو الى الاعتراف بمشروع دين راسك (١٩٦٨) ومشروع شارلز بوست الممثل الدائم للولايات المتحدة الاميركية في هيئة الامم (١٩٦٩)، اللذين حصرا المشكلة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي بالدعوة الى المفاوضات المباشرة والثنائية. وربطا كل حل للقضية الفلسطينية بالنظام الاردني»؛ كما ذكّر محادين بمشروع الرئيس الاميركي جيمي كارتر، الذي تقدّم به العام ١٩٧٧، ومشروع الرئيس رونالد ريغان، اللذين «يؤيدان المفاوضات المباشرة»، ويحثّان «الاردنيين والاسرائيليين [على] ان يتعاونوا خلال الفترة الانتقالية التي نصّت عليها اتفاقيتا كامب ديفيد، بالنسبة الى الضفة الغربية». كذلك ذكّر بمشروع جورج بوش الداعي الى الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية، والذي اقترحه الملك حسين باعتباره «السقف الاعلى لما يمكن تحقيقه على هذا الصعيد». ويمكننا لحظ ان أي مشروع اميركي للتسوية كان يلحظ الوضع «الممتاز» للاردن في هذه التسوية؛ فما هي المستجدات التي وقعت على السياسة الاميركية؟ وهل بامكاننا قراءتها بعد قرار فك الارتباط؟ ثمّة حقائق جديدة في السياسة الاميركية، يمكن استخلاصها من الدوافع التي كانت وراء هذا القرار.

امّا حول المواقف الاوروبية للتسوية، فقد رأى محادين ان هذه المواقف قد مرّت بمرحلتين: مرحلة التطابق الكامل مع السياسة الاميركية، ومرحلة التمايز، أو التغاير، قليلاً، من خلال التحدث عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبعض المواقف المؤيدة لانتفاضة الشعب الفلسطيني. ورأى ان الحد الفاصل ما بين التطابق والتمايز يمكن ان يكون بسبب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والاستخدامات السياسية المحدودة للنفط العربي، بحيث انتقلت اوروبا الغربية خطوة في الحديث حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك «تحت سقف الثوابت الاميركية»، مع الاخذ بعين الاعتبار ان المجموعة الاوروبية «التقطت، بذكاء التاجر الدولي الخبير، حقيقة الاجماع، أو الانصياع الدولي العام لمطلب عقد المؤتمر الدولي، فتبنّت المطلب، مسترضية بهذا الجانب العربي، ومستدرّة المزيد من مكافآته، وفي الوقت نفسه، تجنّبت الزام نفسها بأية صيغة من الصيغ المتداولة للمؤتمر الدولي، تاركة الباب مفتوحاً للتماهي مع الصيغة التي تقبل بها الولايات المتحدة [الاميركية] في نهاية المطاف» (ص ١٣٠). واذا كانت هذه الرؤية صحيحة، في ما يتعلق بمشروع المجموعة الاوروبية للتسوية، فكيف نرى المشروع السوفياتي؟

لقد اغفل محادين الموقف السوفياتي تماماً. وربما كان ذلك تجنّباً للانزلاق في تحليل صارم لحالة رجراجة. فمنذ وصول ميخائيل غورباتشيوف الى سدّة السلطة السوفياتية، والسياسة التقليدية للاتحاد السوفياتي تخضع لتغييرات جوهرية. فالصراعات الاقليمية باتت تجد في غرف العمليات السوفياتية معالجات جديدة ومبتكرة. والنموذج الافغاني قد يكون هو النموذج الاوضح للسياسة السوفياتية. فلقد اختارت سياسة غورباتشيوف أسلوب اسمته «تقسيم الاعباء»، حيث تقوم كل دولة من الدولتين الكبريين بالضغط على حلفائها لتقديم تنازلات في مواقفهم المعلنة. فما الذي يمكن ان يطلبه السوفيات من العرب، لتقديم المزيد من التنازلات؟

لقد فتح السوفيات صفحة جديدة في العلاقات مع اسرائيل. فمنذ العام ١٩٨٧، والسوفيات يرعون سلسلة من عمليات التقارب بين اسرائيل ودول الكتلة الشرقية. وآخر أشكال الرعاية، ضخّ اليهود باتجاه الاستيطان. والاسرائيليون ما زالوا لا يعيرون ثقة كافية للتغيّرات الواقعة على السياسة السوفياتية. فزعيم حزب «العمل»، شمعون بيرس، مستعد لحضور مؤتمر دولي للسلام ترعاه الامم المتحدة، ويشارك فيه الاتحاد السوفياتي، مع بعض التحفّظات. أمّا زعيم كتلة الليكود، اسحق شامير، فـ «قد» يوافق على حضور سوفياتي في عملية السلام بدرجة «ترادفية» مع الولايات المتحدة الاميركية: «مؤتمر محدود، مهمته بدء الحوار بين اسرائيل والدول

العربية باستثناء منظمة التحرير الفلسطينية». أليس هذا هو تحليل رئيف شيف، الباحث الرئيس في مؤسسة كوريت البريطانية المتخصص في شؤون الشرق الاوسط وابرز المعلّقين العسكريين في اسرائيل؟ (**القبس**، ٢٤/٥/١٩٩٠).

ومجدداً نعود الى ما أثاره كتاب محادين من اسئلة. والسؤال الذي يحضرنا، والذي أطلقه سايروس فانس ذات يوم، وداب يرسله قبل زيارته لأية دولة عربية قبل وصوله أرض مطارها: «من له حق شرعي في الضفة الغربية، اسرائيل أم الاردن؟». ومن خلف هذا السؤال كان فانس يريد ان يقول ان منظمة التحرير الفلسطينية «ستتبخّر»، أو «يجب ان تتبخّر». وكان السؤال هو سؤال موشي دايان، أيضاً. أمّا الخيال الصهيوني، فله وجهة نظر ثابتة في الموضوع. فمن يغئال آلون، الى غاليلي وبيرس، كان نهر الاردن هو حدود اسرائيل. وكان خيال هؤلاء خيالاً ضعيفاً، ومقتصراً على «الصهيونية الصغرى». أمّا خيال «الصهيونية الكبرى»، فقد حمله جابوتينسكي: «اذا ما أصبح شرق الاردن (كل الاردن) مفتوحاً للاستيطان اليهودي، فالدولة اليهودية ستضطر الى تحقيق أهدافها النهائية، وهو كل ما حلم به صهيون» (**نوفوستي**، موسكو، ٢٧/٢/١٩٨٠). والخيال الصهيوني واسع. ووحدة قياس المسافات في المشروع الصهيوني، هي: الخيال.

د. نبيل الملحم

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

«السلام» الاميركي والتحرّك الفلسطيني

بعد انتهاء الحرب الخليجية، تتجه الانظار نحو مشاكل المنطقة الاخرى، وفي المقدّم منها قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتطرح الاسئلة حول مصداقية الشرعية الدولية التي جرت محاربة العراق تحت لوائها ولواء قراراتها الاثنتي عشرة.

وفي ضوء التحرّكات الدولية، والعربية، المرافقة لمرحلة ما بعد الحرب، وبغية مواجهتها، عقدت القيادة الفلسطينية اجتماعات مطوّلة للبحث في المستجدات، من جوانبها المختلفة، وتابعت التحرّكات والاتصالات من اجل وضع آليات لتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ودرس المبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة الاميركية.

في هذا السياق، رأت أوساط اعلامية فلسطينية ان الملامح العامّة لمواصفات النظام الأمني الجديد للمنطقة، والتي تستهدف الولايات المتحدة الاميركية تحقيقه، يتمثّل في احكام السيطرة على منابع النفط العربي، ونهب الثروات، وفرض الهيمنة الاميركية على المنطقة، وتقديم ذلك كأنموذج جديد الى شعوب العالم الثالث، واقناع الدول الاوروبية بالموافقة عليه، وفق تقاسم مصالح يضمن الغلبة والسيادة للولايات المتحدة الاميركية، بما يمكنها من ان تضفي الملامح الاميركية على النظام الدولي (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٣/٣/١٩٩١).

ووفقاً لذلك، فانه بات من الواضح «ان عنوان المرحلة المقبلة، بالنسبة للشعب الفلسطيني، يتلخّص في الدفاع عن وحدة الشعب في الارض المحتلة، وخارجها، وفي التمسّك بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، ككل، والعمل على تحصين المنظمة، سياسياً وتنظيمياً، بما يضمن افشالاً سريعاً للمناورات الاميركية ـ الاسرائيلية، وارغاماً سريعاً للاميركيين للرضوخ للواقع الصلب الذي يشكّله وجود الشعب الفلسطيني، ووحدة منظمته، ووحدانية تمثيلها له» (**الحرية**، نيقوسيا، ١٧/٣/١٩٩١). فالمعركة هي، الآن، معركة التمثيل الفلسطيني والحقوق الوطنية الفلسطينية، والمطلوب فيها رأس م.ت.ف. وتجزئة الحل، وصولاً الى شطب الحقوق الفلسطينية. فالجانب الاميركي ـ الاسرائيلي أوضح أهدافه في هذه المسألة، وكانت: «لا لتقرير المصير، ولا للدولة المستقلة، ولا لـ م.ت.ف. ولا للمؤتمر الدولي الفعّال»؛ والمسألة كلها تنحصر في تحسين بعض مناحي الحياة المعيشية في الارض المحتلة تحت راية الحكم الذاتي، الامر الذي يفرض على المنظمة، والقوى الوطنية الفلسطينية كافة:

«١ ـ التمسّك الحازم بـ م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

«٢ ـ التمسّك ببرنامج الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٨٨.

«٣ ـ الاقلاع عن سياسة المراهنة على امكانية تحقيق المكاسب من خلال التساوق مع المشاريع الاميركية.

«٤ ـ دعم الانتفاضة، باعتبارها الضمانة الحقيقية لوحدة الشعب، والثورة، وتحقيق الانجازات» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٣/١٩٩١).

من جهة أخرى، أجمعت الاوساط الاعلامية الفلسطينية على ان الامور تبدو وكأنها عادت الى النقطة التي كانت عليها قبل انفجار الازمة الخليجية، في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠، والتي أوصلت اليها سياسة التعنّت الاسرائيلية وقرار القطيعة الاميركية مع م.ت.ف. في حزيران (يونيو) ١٩٩٠، وهي نقطة الجمود. وأوضحت الاوساط تلك، ان الازمة مع المنظمة سابقة على

أزمة الخليج، «وهي تعود، في الاصل والجوهر، الى مواقف الادارات الاميركية المتعاقبة، والسلبية، من الحق الوطني الفلسطيني، والى الحوار الاميركي اللاجدّي في أية مناسبة من المناسبات، حتى أدّى الأمر الى قطعه فعلاً، قبل نشوب الازمة؛ كما وتعود هذه الازمة الى الهجرة الصهيونية الاكبر بعد قيام اسرائيل، والتي حوّلتها الولايات المتحدة [الاميركية] من هجرة طوعية لليهود من الاتحاد السوفياتي الى أي بلد شاء المهاجر اختياره، الى هجرة شبه قسرية الى فلسطين، الامر الذي خلق أكبر تهديد للقضية الفلسطينية في السنوات الاخيرة» (بشّار عبدالحميد، **الهدف**، دمشق، ٣١/٣/١٩٩١).

الى ذلك، لوحظ «ان الحركة الوطنية الفلسطينية هي، الآن، أمام تحدٍّ جديد في مسارها السياسي العام، وفي نضالها، في ضوء نتائج حرب الخليج التي فتحت الباب أمام البحث بقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، وأبرزت الحاجة الى حلّها على قاعدة الشرعية الدولية. وفي الوقت ذاته، صُعِّدت الحملة ضد م.ت.ف. وقياداتها من قبل الولايات المتحدة الاميركية واوروبا وباقي الدول العربية المتحالفة معها» (سامر عبدالله، **القدس العربي**، لندن، ٣/٤/١٩٩١).

وبناء على ذلك، دعت الاوساط السياسية الفلسطينية الى التمسّك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، «وعقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات في المنطقة تحت اشراف الامم المتحدة، وبحضور م.ت.ف. على قدم المساواة مع بقية الاطراف الاخرى ذات السيادة؛ وكذلك تدعيم، وتعزيز، الوحدة الوطنية الفلسطينية، على أسس وطنية واضحة ومحدّدة المعالم، الى جانب الاصلاح الديمقراطي في أجهزة ومؤسسات م.ت.ف. كافة، لتعميق الروح الديمقراطية وتطويرها» (محمد ابو لبدة، **المصدر نفسه**، ١٥/٤/١٩٩١).

زيارات بيكر

منذ الاعلان عن وقف العمليات العسكرية في الخليج، بدأت الادارة الاميركية بتركيز سياستها الشرق أوسطية على مسألتين أساسيتين: السعي الى تحقيق الترتيبات الامنية في الخليج، ومن ثمّ معالجة قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي على خطين، هما حل النزاع بين اسرائيل والدول العربية، من ناحية، وبين اسرائيل والفلسطينيين، من ناحية أخرى. ورفعت شعار النظام الامني الاقليمي.

ووفقاً لذلك، جاءت زيارات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، المكوكية الى منطقة الشرق الاوسط. والجديد الذي حمله بيكر معه هو تقسيم الحل الى الشقين السابقين، وعلى أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، بما يعنيه القراران من تطبيق مبدأ «الارض مقابل السلام»، والتوصّل الى ذلك عبر مفاوضات؛ «أي ان واشنطن، كما هو واضح، تريد تجزئة الحل وفرز القضية الفلسطينية عن القضايا الاخرى موضع الخلاف بين العرب واسرائيل، كالاحتلال الاسرائيلي للجولان وجنوب لبنان؛ كما ان واشنطن لا تبدو مستعدة لدعم فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام خاص بالشرق الاوسط، على الرغم من ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، أكد، في خطابه، انه لم يستبعد مثل هذا الاطار» (**الهدف**، ١٧/٣/١٩٩١). وعلى الرغم من موافقة م.ت.ف. على اعطاء الضوء الاخضر لوفد فلسطيني من فلسطينيي الداخل للقاء بيكر، الّا انه كان لثلاثة فصائل فلسطينية، هي الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجهة نظر مغايرة لذلك، على أرضية ان مقاطعة زيارة وزير الخارجية الاميركية مؤداها التعبير عن «رفض الشعب الفلسطيني الحازم للاهداف الاستعمارية لهذه الزيارة، ولعموم سياسة الادارة الاميركية في المنطقة، التي تأتي في سياق العمل لبناء نظام عالمي استعماري جديد» (**الحرية**، ١٠/٣/١٩٩١).

ومع بدء جولة بيكر الاولى، في الثامن من نيسان (ابريل)، أعلنت الناطقة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الزيارة ستشمل اسرائيل ومصر وسوريا، وربما دولاً أخرى، لمتابعة المساعي التي بدأها بيكر خلال جولاته السابقة.

وعلى اثر ذلك، أجازت م.ت.ف. لشخصيات فلسطينية عقد اجتماع مع بيكر. وجاءت هذه الموافقة في بيان باسم المنظمة، أُصدر بتاريخ ١٩/٤/١٩٩١، أي قبل يوم واحد من انعقاد الاجتماع في القدس الغربية. وجاء في البيان ان الشخصيات الفلسطينية ستقدّم الى الوزير

الاميركي مذكرة «تتضمّن التأكيد على الثوابت الوطنية التي يتمسّك بها الشعب الفلسطيني، والتي تشكّل متطلبات لا غنى عنها لبدء أي مسيرة لتحقيق السلام في المنطقة، بجانب مسؤولية الادارة الاميركية عمّا يتعرّض له الشعب الفلسطيني، في فلسطين، والكويت، من مآسٍ» (**فلسطين الثورة**، ٢٨/٤/١٩٩١).

الى ذلك، صرّح ناطق رسمي باسم الجبهة الديمقراطية، بتاريخ ١٠/٤/١٩٩١، بأن الدعوة الى مشاركة وفد فلسطيني من الاراضي المحتلة في المؤتمر الاقليمي المقترح بديلاً لـ م.ت.ف. انما هي «محاولة لاعطاء غطاء فلسطيني لنهج كامب ديفيد والحلول الجزئية والمشاريع الاميركية ـ الاسرائيلية، الهادفة الى الحؤول دون ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة، والحؤول دون معالجة شاملة وعادلة للمسألة الفلسطينية، بأبعادها المختلفة، بما في ذلك مشكلة تشريد قسم كبير من الشعب الفلسطيني خارج وطنه» (**الحرية**، ١٤/٤/١٩٩١).

وفي أجواء جولات بيكر، تلك، وما حملته من ردود أفعال، اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بتاريخ ٢٢/٤/١٩٩١، بوزير الخارجية الفرنسية، رولان دوما، في طرابلس الغرب، شدّد عرفات، في أعقابه، على ان م.ت.ف. متمسّكة بعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت اشراف الامم المتحدة، وبمشاركة دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية. وأشار عرفات الى ان اجتماعه مع الوزير الفرنسي، الذي يعتبر اللقاء الاول مع وزير اوروبي منذ حرب الخليج، والذي استغرق ساعة ونصف الساعة، تناول الجولات الاخيرة للوزير الاميركي بيكر (**وفا**، تونس، ٢٢/٤/١٩٩١).

ورأت أوساط سياسية ان لقاء عرفات ـ دوما «هو أنصع دليل على التمايز الفرنسي. فقد جاء اللقاء على درجة كبيرة من الاهمية، ليس من حيث توقيته فقط، وانما [من حيث] معانيه السياسية والدبلوماسية. فوزير الخارجية الفرنسية التقى عرفات في وقت يطوف فيه نظيره الاميركي في جولة سلام، يحاول فيها ان يتخطّى م.ت.ف. وتمثيلها للشعب الفلسطيني، ويفرض على دول اوروبا الغربية حظراً على أية اجتماعات مع المسؤولين الكبار في المنظمة» (**القدس العربي**، ٢٥/٤/١٩٩١).

مفهوم السلام الاميركي

لعلّ ما تمخّضت عنه حرب الخليج من نتائج هو من جملة الاسباب التي مهّدت الطريق لمزيد من الانظمة العربية، والدولية، للتحدث عن حل القضية الفلسطينية، دون التوقّف طويلاً تجاه صيغة من يمثّل الفلسطينيين. وتأتي هذه المواقف منسجمة مع ما تريده الولايات المتحدة الاميركية، ومع ما تنتهجه منذ ما قبل أزمة الخليج.

في هذا السياق، أوضح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، «ان الولايات المتحدة [الاميركية] ترفض المنظمة لأسباب لا علاقة لها بحرب الخليج. وهذا الرفض يمارسه الكيان الصهيوني، أيضاً، ضد المنظمة. وكل ما أخشاه هو ان تبدأ اميركا بفعل شيء ما بالتنسيق مع الكيان الصهيوني، بعيداً من م.ت.ف.» (**الوطن العربي**، لندن، ١٢/٤/١٩٩١). على ان اوساطاً اعلامية عربية رأت «ان الادارة الاميركية تتفادى ذكر اسم المنظمة، وتعلن رفضها للدولة الفلسطينية، بغية حشر اسرائيل، وسحب أي ذريعة تلجأ اليها للتهرّب من المفاوضات السلمية على أساس القرار [الرقم] ٢٤٢» (خيرالله خيرالله، **الحياة**، لندن، ١٢/٤/١٩٩١). وأضافت الاوساط تلك «ان اسرائيل وواشنطن تتحدثان عن السلام، بينما شامير وشارون ينفّذان خططاً منظّمة لضمّ كل الاراضي العربية المحتلة، وسوف يأتون بالمزيد من المهاجرين من الاتحاد السوفياتي، و[من] غيره، ويبنون المزيد من المستوطنات؛ وكل هذا تحت الغطاء الاميركي، المتمثّل بالدعوات السلمية التي تستغفل فيها واشنطن العالم» (**الدستور**، عمّان، ١٨/٤/١٩٩١).

وفي ضوء ذلك، تبدو الصورة، للوهلة الاولى، قاتمة. الّا ان الاوساط الفلسطينية لا تزال ترى ان ثمّة عقبات كثيرة، محلية واقليمية ودولية، أمام الحل الاميركي ـ الاسرائيلي. «ولن تنتفي بسهولة تناقضات الاطراف بخصوص الحل الذي يضمن الامن والاستقرار في المنطقة؛ كما ان الاصطفافات الدولية في أزمة الخليج لن تكون نفسها تجاه القضية الفلسطينية، وخاصة ان الشرعية الدولية

واضحة كل الوضوح في هذا الاطار. وبالمقابل، ما زالت م.ت.ف. تتمتّع بعناصر قوة تمكّنها، فيما اذا استُثمرت جيداً، من ان لا تجعل من المشهد المعادي قدراً محتوماً» (**الهدف**، ١٧/٣/١٩٩١).

وبناء على ذلك، أعلنت م.ت.ف. رفضها للمشروع الاميركي وادانتها له. فالمنظمة تتسلّح بالاجماع الفلسطيني حول رفض هذا المخطط؛ وكذلك «التمسّك الشعبي الفلسطيني بثوابت الموقف الفلسطيني، وصدقية التوجّهات الفلسطينية، من اجل تحقيق السلام الحقيقي، العادل والدائم، في الشرق الاوسط؛ فهي تتوجّه الى الاشقاء العرب لأن يتجاوزوا واقع الخلافات الراهن الذي ترتب على حرب الخليج، وان للموقف العربي عوامل قوّته، وان يسارعوا الى التقاط ما يمكن ان يدعم الموقف العربي ضد المخطط الاميركي من المواقف الدولية، وعلى الأخص الموقف الاوروبي، وتحديداً الموقف الفرنسي، وان يسارعوا الى تنشيط الحوار العربي ـ الاوروبي، والحوار العربي / الفلسطيني ـ الفرنسي على أرضية التمسّك بضرورة عقد المؤتمر الدولي، كأسلوب لتحقيق السلام العادل، والدائم، في الشرق الاوسط» (**فلسطين الثورة**، ٢١/٤/١٩٩١).

ويأتي الرفض الفلسطيني لـ «السلام» الاميركي في ضوء ما وصفه الطرف الفلسطيني من نقاط في برنامجه للسلام، وما رسمه من تفاصيل تصوّره للتسوية؛ «وقدّم، في هذا المجال، أقصى ما يمكن لطرف في ظروفه ان يقدّمه من تنازلات. فَقَبِل بأن تقوم دولته المنشودة على خُمس أرضه، وان يربط هذه الدولة بعلاقة اتحادية مع الاردن؛ ثمّ أبدى استعداده لمناقشة كل ذلك بعقل مفتوح. وتوجّه الطرف الفلسطيني، بدعوته الى السلام، الى كل الاطراف الاخرى، الصديقة والعدوّة، ولم يسمح لأية قرارات، أو تعقيدات، أو حساسيات، بأن تحول بينه وبين الاتصال بمن يقبل التحاور معه بشأن السلام» (فيصل حوراني، **القدس العربي**، ٢٢/٤/١٩٩١).

المجلس المركزي الفلسطيني

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعاته في مدينة تونس، في الفترة الواقعة ما بين ٢١ ـ ٢٤/٤/١٩٩١. وسمّيت هذه الدورة بدورة الشهيدين «ابو اياد» و«ابو الهول».

خُصصت الجلسة الاولى للاستماع الى كلمة الرئيس عرفات، التي تناول فيها مجمل التحرّك الفلسطيني، وكذلك التحرّكات الاميركية، والاسرائيلية، لحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية وسيادته على أرضه ووطنه. وأشار عرفات الى الموقف الاميركي العدائي للثورة الفلسطينية، موضحاً ان هذا الموقف لم يكن نتيجة للازمة الخليجية، بل هو موقف سابق لهذه الازمة، مؤكداً، في الوقت عينه، رفض الشعب الفلسطيني لأية شروط اميركية تمسّ المطالب الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في حريته وممارسة سيادته في دولته. ورفض عرفات الدعوات الملحّة بابداء أية تنازلات نتيجة الوضع الذي آلت اليه المنطقة عقب انتهاء الحرب في الخليج، مشيراً الى ان المطلوب أكثر من «كامب ديفيد». «الاّ ان المقاتل الفلسطيني لن يكون مستعداً لتقبيل العلم الاميركي، حتى ولو فرض عليه التصدي من اجل الدفاع عن نفسه». وقال عرفات ان الولايات المتحدة الاميركية تعمل على تطبيع العلاقات العربية ـ الاسرائيلية، وعلى الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل تدريجياً، خطوة خطوة، توصّلاً الى اسقاط المقاطعة العربية بالكامل، ثمّ اتفاقيات جديدة شبيهة باتفاقيات كامب ديفيد، وصولاً الى تطبيع العلاقات الكاملة مع اسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني (**وفا**، ٢٢/٤/١٩٩١). وفي الجلسة، ألقى الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة، كلمة، أيضاً، أكد فيها ان م.ت.ف. كانت، ولا تزال، مع الشرعية الدولية؛ «مع آلية مؤتمر دولي للسلام، على قاعدة سلام شامل متوازن، ودولة فلسطينية، ومع حق العودة وتقرير المصير»؛ وان الشعب الفلسطيني، بكافة فئاته، يتمسّك بـ م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وقال حواتمة: «نقول لبيكر، اذهب الى عنواننا؛ فلا للمؤتمر الاقليمي، ولا لتجاهل م.ت.ف. ونعم للمبادرة الفلسطينية» (**الحرية**، ٢٨/٤/١٩٩١).

ومن جانبه، أكد الامين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، ان الشعب الفلسطيني يعيش وضعاً عربياً ودولياً صعباً؛ وان العامل الوحيد الذي نستطيع المحافظة فيه على قضيتنا «هو العامل

الوطني الفلسطيني الذاتي». ودعا الى ترتيب البيت الفلسطيني، وبلورة سياسة مواجهة للتحرّكات الاميركية (**المصدر نفسه**).

وفي هذا السياق، رأت أوساط سياسية عربية ان المهام المطروحة على المجلس المركزي كبيرة، «وتحتاج الى جهود استثنائية من اجل انجاز أهداف استثنائية، من اجل انجاز أهداف وطموحات الشعب الفلسطيني» (**الدستور**، ١١/٤/١٩٩١). وحسب أوساط اعلامية فلسطينية، فان دورة المجلس جاءت في ظل معركة التمثيل الفلسطيني، وهو أمر لا تهاون فيه، ودعت الى ضرورة مواجهة هذا الوضع الدقيق بالمبادرة الى تقديم كل أشكال الدعم والاسناد التي تساهم في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني، وتمكّنه من مواصلة انتفاضته (**الهدف**، ٢٤/٣/١٩٩١).

ولعله من الواضح، من خلال أجواء دورة المجلس المركزي، ان الاوساط السياسية الفلسطينية كانت متفقة فيما بينها، على ان «السلام» الاميركي المطروح يرتكز على جملة أسس، مرفوضة فلسطينياً، وهي:

- استبعاد م.ت.ف. واستبعاد كل الشعب الفلسطيني خارج فلسطين.
- استبعاد مبدأ الاستقلال الفلسطيني، ووضع سقف للحل الفلسطيني، أدنى بكثير من الحكم الذاتي، أو الادارة الذاتية.
- استبعاد المؤتمر الدولي، ليس فقط كتعبير، وانما كمضمون.
- فصل القضية الفلسطينية عن قضية الحلول الثنائية العربية ـ الاسرائيلية، دون ان يعني هذا الفصل تسليماً باستقلالية العنصر الفلسطيني (**الحرية**، ٢٨/٤/١٩٩١).

وأيّاً تكن سلبيات الوضع العربي، والدولي، فان م.ت.ف. لا تزال تعتمد، في رسم مسارها المستقبلي، على أصالة تمثيلها للشعب الفلسطيني، على نحو لا تسمح بالقفز عنه، أو بابداله بأية صورة كانت.

سميح شبيب

أي «سلام» عربي؟

توقّفت العمليات العسكرية في منطقة الخليج بين قوات التحالف، بقيادة الولايات المتحدة الاميركية، وبين العراق، في أواخر شباط (فبراير) ١٩٩١. وبعد توقفها بأكثر من اسبوع، أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، «ان علينا ان نعمل من اجل ايجاد فرص جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط... [حيث] لا يمكن للجغرافيا ان تضمن الأمن؛ وان الامن لا يمكن ان يتأتى من القوة العسكرية وحدها... ويجب ان يكون واضحاً لجميع الفرقاء، الآن، ان صنع السلام في الشرق الاوسط يتطلّب حلاً وسطاً... [و] علينا ان نبذل كل ما في وسعنا لاغلاق الفجوة القائمة بين اسرائيل والدول العربية، وبين الاسرائيليين والفلسطينيين... [و] ليس هناك بديل للدبلوماسية. ان سلاماً شاملاً يجب ان يستند الى قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ مقايضة الارض بالسلام. يجب التوسّع في هذا المبدأ ليشمل أمن اسرائيل والاعتراف بها، وفي نفس الوقت الحقوق الفلسطينية السياسية المشروعة. ان من شأن أي شيء غير ذلك ان لا يلبّي متطلّبات العدالة والأمن. لقد حان الوقت لوضع نهاية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي» (من خطاب الرئيس بوش، **صوت اميركا**، باللغة العربية، ١٩٩١/٣/٧، الساعة ٨ صباحاً).

وتقاطع هذا التوجّه الاميركي لحل مشكلة الشرق الاوسط مع الطروحات العربية الرسمية؛ حيث رأى وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، «ان انتهاء حرب الخليج ' أوجد قوة دفع من أجل السلام. هناك ارادة سياسية حقيقية في الجانب الاميركي، وهناك وضع جديد بعد ان انتهت الحرب الباردة. اننا [العرب] يجب ان نتّسم بالمرونة والواقعية... [فـ] الشرق الاوسط في بؤرة الضوء الآن، ويجب ان يبقى فيها. هذه فرصة فريدة للسلام. قد يستغرق الامر سنوات، ويتطلّب صبراً ومثابرة، ولكن الارادة السياسية موجودة... [كما] لا يمكن للمعايير المزدوجة ان تستمر. اننا رفضنا ربط مسألة الكويت بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، ولكن يتعيّن، الآن، تنفيذ القرار [الرقم] ٢٤٢ بنفس الطريقة التي نُفّذ بها القرار [الرقم] ٦٦٠... واعتقد بأنه مع وجود الارادة السياسية والابداع والكرم لدى الجانبين، كليهما، فاننا سيكون بمقدورنا ايجاد حل للمشكلة ' » (**القدس العربي**، لندن، ٢٧ ـ ١٩٩١/٤/٢٨، ص ٥)، التي بحلّها ستشهد المنطقة الاستقرار الذي «لا يمكن ان يحدث بغير التوصّل أولاً الى حل لمشكلة الفلسطينيين»، كما قال الرئيس المصري، حسني مبارك (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٩١/٣/٢٣، ص ١)، التي ترى مصر، حسب قول وزير خارجيتها، د. عصمت عبدالمجيد، ان «قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨ والمبادىء التي تضمّنها خطاب الرئيس جورج بوش يوم ٧ آذار (مارس)... [هي] أساس التحرّك لحل القضية» (**الحياة**، لندن، ١٩٩١/٣/٢٥، ص ١). والمطلوب من الادارة الاميركية لحل القضية الفلسطينية، حسب قول مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز، أفكار جديدة وبنّاءة للمؤتمر الدولي للسلام، وجهد عملي لاقناع اسرائيل بحق الفلسطينيين في وطن قومي، وبناء علاقات الثقة بين العرب واسرائيل، حيث «لا نريد من اميركا ان تعود الى ممارسة سياسة التمييز والمعايير المزدوجة عند التعامل مع القضايا العربية؛ وعلى اميركا ان تتعامل مع القضية الفلسطينية بنفس المعايير التي تعاملت بها مع قضية الخليج» (**القدس العربي**، ١٩٩١/٣/٦، ص ١).

كما لقي خطاب الرئيس الاميركي، بوش، آنف الذكر، ترحيباً لدى منظمة التحرير الفلسطينية. ففي بيان أصدرته المنظمة، ورد: «ترحّب منظمة التحرير الفلسطينية بالعناصر الايجابية التي وردت في خطاب الرئيس الاميركي، جورج بوش، الخاصة بحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، والتعامل مع

القضيـة الفلسـطينيـة جوهـر ذلك الصراع، وفق قرارات مجلس الامن الدولي... [و] تعتبر ان هذا الموقف... يستدعي السعي الحثيث لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين والشرق الاوسـط، بمـا يضمن انهـاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وضمان حق الشعب الفلسـطيني في تقـرير المصير والاستقلال الوطني» (من نص بيان م.ت.ف. في **المصدر نفسه**، ١٩٩١/٣/٨، ص ٥). وقال الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، «انه ' وجد عناصر مشجّعة ' في خطاب الرئيس جورج بوش أمـام الكـونغرس؛ ولكن ذلك ' يشكّل نقطة انطلاق ' ، وان منظمة التحرير ليس عندها ' أوهام ' » (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٣/١٨، ص ١).

وقـد قام وزيـر خارجيـة الولايـات المتحـدة الاميركية، جيمس بيكر، بثلاث جولات مكّوكية على دول المنطقة المعنيّة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، لاستجلاء مواقفها، وتحديد سبل التحرّك الاميركي لدفـع هذه الاطراف الى طاولة المفـاوضـات، حيث المـطلوب من الولايـات المتحدة الاميركية، كما قال الرئيس المصري، «ان تساعد في التوصّل الى اجابات حول من سيمثّل الفلسطينيين في هذه المفاوضات؟ ومن سيشـارك في المـؤتمـر؟ ومـاذا سيكـون دور سوريـا؟ ومـاذا سيكـون دور الاردن؟» (**الاهرام**، ١٩٩١/٣/٢٣، ص ١). وفي ختام جولاته الثلاث، نشرت وكالة انباء الشرق الاوسط المصرية «ان وزير الخـارجيـة الامـيركية، جيمس بيكر، عرض تسعة أفكـار لدفـع مسيرة السلام في الشرق الاوسط... [وهي]: ١ ـ ضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية، باعتبارها تمثّل جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٢ ـ اعـطاء المزيد من الحريات الى سكان المناطق المحتلة قبـل البدء في أية مفاوضات حول مستقبل هذه المناطق؛ ٣ ـ البحث عن تسوية في اطار اتحاد كونفـدرالي أردني ـ فلسـطيني؛ ٤ ـ عقـد مؤتمـر للسـلام على مرحلتـين، المـرحلة الاولى تتمّ خلالها محـادثـات ثنـائيـة خاصـة بالسلام بين اسرائيل وجـيرانها، وتعبّر هذه المرحلة عن الارتباط الخاص بين هذه الدول واسرائيـل، [و] المرحلة الثانية تتمّ خلالهـا محـادثـات شاملة وعدد أوسع من الدول العـربيـة، وتشتـرك فيهـا السعـوديـة مع دول الخليـج، وتتناول موضوعات التعاون الاقتصادي والبيئة والحدّ من التسلّح؛ ٥ ـ وقف الاستيطان فور انعقـاد المـؤتمـر، والتفـاوض بشـأن المستوطنات القائمة؛ ٦ ـ انشاء صندوق دولي لتمويل تعويض اللاجئـين الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين سنة ١٩٤٨؛ ٧ ـ اقـامـة نظام اقتصـادي يكفل تنمية المنـطقـة؛ ٨ ـ حل المشكلات القائمة بين اسرائيل والدول العـربية بشأن المياه؛ ٩ ـ البحث عن حل وسط من خلال المفاوضات لمشكلة القدس» (**القدس العـربـي**، ١٩٩١/٤/٢٦، ص ١). وتـركّـزت الحوارات بين بيكر وقادة الدول التي شملتها جولاته الثلاث على سبل التوصّل للتفاوض على هذه الافكار.

نوعية المؤتمر

ساد لفترة طويلة قبل حرب الخليج الحديث عن ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط. لكن كلاً من اسرائيـل والولايات المتحدة الاميركية عارضت عقـد مثـل هذا المؤتمر، الّا ان اتصالات الولايات المتحدة الاميركية مع الدول العربية التي تحالفت معها في حرب الخليج يبدو انها أوحت لهذه الدول باستعداد اميركا لحل مشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي على أساس من العدل والديمومة. فقد قال الرئيس السوري، حافظ الاسد، في خلال مأدبة العشـاء التي أقـامهـا للرئيس الايراني، هاشمي رفسنجـاني، في دمشق: «ان الولايـات المتحـدة [الاميركية] أعلنت، بلسان رئيسها، انها، مع انتهاء حرب الخليج، عازمة على القيام بمسعى جاد لتحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الاوسط، على أسـاس قرارات الامم المتحـدة المتعلّقـة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ورحّبنا بهذا التطوّر في الموقف الاميركي، لأننا، أولاً، نريد السلام العادل والشامل، ولأننا، ثانياً، نرى في هذا التطوّر موقفاً ايجابياً، اذا أدّت هذه المبـادرة الامـيركية الى الهدف المنشود» (**الحيـاة**، ١٩٩١/٤/٢٩، ص ٧). وفي ضوء هذا الفهم، على ما يبدو، رحّب الرئيس المصري، مبارك، فور انتهـاء الحـرب، «بـامكان استضافة القاهرة لمؤتمـر دولي... يمكن ان يمنح الغطاء للمفاوضات المبـاشرة مع اسرائيـل حول المبـادىء... الخاصة بمقـايضـة الارض بالسلام... وطالب... الولايات المتحـدة [الامـيركيـة] بممـارسـة الدور القيادي للاعداد للمؤتمر الدولي» (**الاهرام**، ١٩٩١/٣/٢٣،

ص ١).

لكن بيكر، في ختام جولته الثانية، خرج بعنوان «مؤتمر اقليمي» باشراف القوتين العظميين، الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، وذلك لتجاوز حساسية اسرائيل تجاه كلمة «مؤتمر دولي»، حسب بعض المراقبين؛ ولم تلق الدعوة الى مؤتمر اقليمي ترحيباً في الاوساط الرسمية العربية المعنيّة. فقد قالت مصادر مطلعة، في القاهرة، «ان موقف القاهرة تجاه اجراءات دفع جهود السلام تعتمد على عدة نقاط، أهمها: ١ ـ ان مصر ترى ان المؤتمر الدولي للسلام هو الاطار السياسي المناسب لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، مع ضرورة الاعداد له الاعداد المناسب؛ ٢ ـ ان مصر ترفض ما يطرحه الجانب الاسرائيلي بشأن اجراء محادثات اسرائيلية مع كل دولة عربية على حدة؛ ٣ ـ ان مبدأ الارض مقابل السلام يمثّل مبدأ أساسياً في التحرّك نحو الحل العادل والشامل في المنطقة؛ ٤ ـ التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة واختيار الشعب الفلسطيني لممثليه بحرية» (**المصدر نفسه**، ١٠/٤/١٩٩١، ص ١).

وعارضت دمشق فكرة المؤتمر الاقليمي، حيث أعلن وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، بعد زيارة بيكر الثانية لدمشق، «ان سوريا تعارض عقد مؤتمر اقليمي، وتريد عقد مؤتمر سلام تلعب فيه الامم المتحدة دوراً مهماً... [و] تمّ الاتفاق على ضرورة ان تسعى دمشق وواشنطن الى تحقيق سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الاوسط، على أساس قراري الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى عقد مؤتمر للسلام من اجل تنفيذ قرارات الامم المتحدة. واختلفت دمشق وواشنطن على طبيعة المؤتمر؛ وتصرّ سوريا على ضرورة قيام الامم المتحدة 'بدور مهم' في مؤتمر بشأن السلام في الشرق الاوسط... وانها تعارض الافكار الاميركية بشأن عقد مؤتمر اقليمي» (**القدس العربي**، ١٣ ـ ١٤/٤/١٩٩١، ص ١ و٤).

امّا الاردن، الذي اجتمع وزير خارجيته، طاهر المصري، في جنيف، مع الوزير الاميركي لأول مرة منذ أزمة الخليج، فقد صرّح، بعد الاجتماع، بـ «ان عمّان لا تزال تعتقد بأن عقد مؤتمر دولي للسلام [هو] أفضل وسيلة لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي... ويشدّد الاردن على ضرورة اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات؛ وان أي تسوية يجب ان تقوم على أساس انسحاب اسرائيلي من الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٥/٤/١٩٩١، ص ٥). مع ذلك، قال المصري: «ان الاردن سيشارك في مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط... [اذ] 'نعتقد بأن عقد مؤتمر للسلام أمر هامّ؛ ولكننا نرى اهتماماً أكثر بجوهر ومضمون المفاوضات'؛ وان الاردن يعطي أولوية 'لتطبيق القرار [الرقم] ٢٤٢ والقرار [الرقم] ٣٣٨... ولمبدأ الارض مقابل السلام'» (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٤/٤/١٩٩١، ص ١). وكان الملك الاردني، حسين، دعا، في اثناء زيارته لفرنسا، في أواخر آذار (مارس)، «الى القيام 'ببعض الاعمال كي يتحادث الفلسطينيون واسرائيل' ... معلناً استعداده لمساعدتهم على المشاركة في تسوية سلمية» (**الحياة**، ٣١/٣/١٩٩١، ص ٣).

ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية، على لسان رئيس الدائرة الاعلامية في المنظمة عضو اللجنة التنفيذية، ياسر عبدربه، فكرة المؤتمر الاقليمي، قائلاً: «ان صيغة عقد مؤتمر، او لقاء اقليمي، بناء على اقتراح واشنطن 'غير مقبولة'، لأنها تعني 'تجميد أي تسوية للمشكلة الفلسطينية، وستؤدي الى تغييب أي اشارة الى قرارات الامم المتحدة المتعلّقة بهذه المشكلة' ... [و] أكد ان 'منظمة التحرير تعتبر ان الخطوة الاولى في أي عملية للسلام تكون في عمل يصدر عن مجلس الامن الدولي الذي يتكفّل بالاشراف على تطبيق أي تسوية'» (**القدس العربي**، ١٠/٤/١٩٩١، ص ٤). وكان الرئيس الفلسطيني، عرفات، قال، في هذا الصدد، في مقابلة مع التلفزيون البريطاني: «ان مجلس الامن [الدولي] يستطيع ان يلعب دور المؤتمر الدولي» (**المصدر نفسه**). وعاد عبدربه الى تأكيد «رفض المنظمة صيغة المؤتمر الاقليمي المقترح عقده للسلام في الشرق الاوسط، ووصفها بأنها 'غير قائمة على قرارات الشرعية الدولية... [وان] هذه الصيغة تسعى الى حلول منفردة، كما تسعى الى فصل القضية الفلسطينية عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي... [و] لا يوجد أي طرف فلسطيني خارج اطار المنظمة يشارك في مشروع كهذا'» (**الحياة**، ١٤/٤/١٩٩١، ص ٣).

وفي جولته الثالثة، صارت تسمية المؤتمر الذي تطرحه الولايات المتحدة الاميركية مجرّد «مؤتمر سلام» تحاشياً لكلمتي «الدولي» التي ترفضها اسرائيل و«الاقليمي» التي عارضتها الدول العربية. وبعد لقاء بيكر مع المسؤولين المصريين، في القاهرة، صرّح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، بـ «ان مصر تؤيد المساعي الاميركية لعقد مؤتمر سلام في الشرق الاوسط... [حيث] ' ان الولايات المتحدة [الاميركية] تعمل، بجدية، لتحقيق سلام في الشرق الاوسط؛ وتأمل مصر [في] ان يؤدي مؤتمر السلام الى تحقيق سلام بين اسرائيل والعرب، مثلما فعلت مصر' » (**القدس العربي**، ٢٢/٤/١٩٩١، ص ٤). وأكد عبدالمجيد «قبول مصر لمبدأ عقد مؤتمر سلام، وتشجيعها له، للوصول الى حل عادل؛ وانها تتابع هذه العملية باهتمام بالغ» (**الاهرام**، ٢٢/٤/١٩٩١، ص ١). وكان عبدالمجيد صرّح عشية اللقاء مع بيكر، بـ «ان مصر ترحّب بأي جهود تهدف الى تحقيق السلام في المنطقة وايجاد الحل العادل، والدائم، للقضية، على أساس مبدأ مبادلة الارض بالسلام وقراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨» (**الاخبار**، القاهرة، ٢١/٤/١٩٩١، ص ١).

وخرجت المملكة العربية السعودية عن الصمت خلال جولة بيكر الثالثة، وهي محطة رئيسة في جولاته، وأعلن وزير الخارجية السعودية، سعود الفيصل، ان المملكة العربية السعودية تعتقد بـ «ان الوقت قد حان للعمل على انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وتحقيق حل عادل للقضية الفلسطينية... [وان] المملكة العربية السعودية تدعم جهود الولايات المتحدة الاميركية لعقد مؤتمر سلام مبكر لتحقيق هذه الغاية... [و] قد رحّبت بمبادرة الولايات المتحدة [الاميركية] المرتكزة على الشرعية الدولية، والتي تدعو الى حل شامل، بناء على قراري مجلس الامن [الدولي] الرقم ٢٤٢ و [الرقم] ٣٣٨» (**القدس العربي**، ٢٣/٤/١٩٩١، ص ١). وأعلن الفيصل عن «ان بلاده لن تشترك في مؤتمر سلام مع اسرائيل... [لأن] المعتاد ان تشترك، في هذا المؤتمر، الدول المعنيّة مباشرة بمفاوضات السلام، وهي مصر وسوريا والاردن ولبنان واسرائيل» (**الاهرام**، ٢٣/٤/١٩٩١، ص ١).

وكانت صيغة المؤتمر الاقليمي عرضت مشاركة أكبر عدد من الدول العربية في المفاوضات مع اسرائيل، ومنها السعودية.

امّا سوريا، فقد سعت، خلال المباحثات مع بيكر في جولته الثالثة، الى تحديد صيغة مؤتمر السلام المطروح. وقال وزير الخارجية السورية، فاروق الشرع، في مؤتمر صحافي مشترك مع بيكر: «سنشارك، بالطبع، في مؤتمر للسلام تحضره الولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد السوفياتي والاوروبيون والامم المتحدة... [و] ينبغي ان يكون مؤتمراً دائم الانعقاد... [و] من غير الممكن تسمية مؤتمر تشارك فيه الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي والمجموعة الاوروبية والامم المتحدة مؤتمراً اقليمياً. من البديهي ان تكون لمؤتمر من هذا النوع صفة دولية... [و] سوريا لا تعارض ارسال وفد فلسطيني مستقل الى هذا المؤتمر» (**القدس العربي**، ٢٥/٤/١٩٩١، ص ٤). وأوضح الرئيس السوري، في كلمته، في حفل عشاء أقامه للرئيس الايراني، في دمشق، «ان العالم ' مسؤول عن اقرار السلام، ولا بدّ من ان يعمل على تنفيذ قراراته التي حدّدت مقوّمات السلام؛ ومن جهتنا ان موقفنا واضح ومعلن: نريد السلام؛ ونعمل من اجله على أساس الشرعية الدولية التي تجسّدها قرارات الامم المتحدة التي وافق عليها المجتمع الدولي، ولن نفرط بحقوقنا، أو نساوم عليها' . وأكد اصرار سوريا على دور مهم للامم المتحدة في مؤتمر السلام، وان تتمثّل فيه اوروبا الى جانب الولايات المتحدة [الاميركية] والاتحاد السوفياتي. وأكد، أيضاً، ان تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي لا بدّ من ان تقوم على انسحاب اسرائيل من [على] الاراضي العربية المحتلة، واعترافها بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية. وشدّد على ان الانتفاضة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من نضال الشعب العربي ضد العدوان الاسرائيلي» (**الحياة**، ٢٩/٤/١٩٩١، ص ٧).

وزار بيكر، في جولته الثالثة، العاصمة الاردنية، عمّان، لأول مرة بعد أزمة الخليج، وذلك بسبب وقوف الاردن الى جانب العراق. وبعد لقائه مع الملك الاردني حسين، قال الاخير: «مطلوب حوار بنّاء خلال الايام القادمة، وأعرب عن الامل [في] ' ألّا

يمر وقت طويل قبل ان نرى بعض التقدّم' . وقال [حسين]، ان الولايات المتحدة [الاميركية] ' يمكنها ان تساهم، لو اختارت ذلك، في ايجاد حل لمشكلات المنطقة. لقد كان حلمي وأملي ان أرى نهاية هذا الفصل المأساوي الحزين من حياتنا، ونرى بداية السلام' » (**القدس العربي**، ٢٢/٤/١٩٩١، ص ٤).

وعادت منظمة التحرير الفلسطينية الى اعلان تمسّكها بعقد مؤتمر دولي للسلام. ففي ختام دورة اجتماعات المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، أُصدر بيان، جاء فيه تأكيد المجلس «على ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام بمشاركة جميع الاطراف المعنيّة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الخمس دائمة العضوية وباشراف الامم المتحدة». ورفض المجلس أي مؤتمر اقليمي، أو غيره، لا يستند الى هذه الشرعية الدولية*. وكان الرئيس الفلسطيني، عرفات، قال في حديث الى صحيفة «لوفيغارو» الفرنسية، «انه يوافق على اجراء ' حوار مباشر' مع اسرائيل ' شرط ان يكون حواراً تحت علم الامم المتحدة' ... [و] ' في حضور الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن [الدولي] على طاولة المفاوضات... [و] لا أطلب ان يوافق الاسرائيليون على فكرة الدولة للبدء بالنقاش معهم... [انما] أطلب ان تكون قرارات الامم المتحدة قاعدة للمناقشات... [فـ] لنا الحق في ان يجيء كل منّا الى طاولة المفاوضات حاملاً أفكاره ومطالبه، مهما كانت مختلفة، وان نتناقش' » (**القدس العربي**، ١٨/٣/١٩٩١، ص ١). وأخذ الرئيس الفلسطيني على الولايات المتحدة الاميركية «انها تتجاهل قضيتين أساسيتين: الاولى هي القدس، التي لا حل من دونها، باعتبارها رباط العرب والمسلمين؛ والثانية قضية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها حقوقه في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة، من خلال النضال المستمر، ومن خلال المؤتمر الدولي تحت رعاية الامم المتحدة ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن [الدولي]، وجميع اطراف الصراع في المنطقة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني» (**الحياة**، ٢٩/٤/١٩٩١، ص ٧). ودعا المجلس المركزي في بيانه الختامي، المشار اليه آنفاً، «الى اجتماع عربي خماسي عاجل يضمّ الدول العربية المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وهي: مصر وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين، من اجل تنسيق، وتوحيد، الموقف حيال القضايا المطروحة، على قاعدة مقرّرات الشرعية العربية والدولية»؛ اذ اعتبر رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (ابو اللطف) ، ان «المساعي الاميركية لا تبتعد كثيراً من المواقف الاسرائيلية المتعنّتة» من أزمة الشرق الاوسط؛ وتالياً، فانها لن تتفق مع المواقف العربية. وأشاد بمواقف سوريا؛ فـ «على الرغم [من] فتور علاقاتنا مع سوريا الشقيقة، والتي نأمل [في] ان تزول قريباً، [فـ] اننا واثقون بأن القيادة والشعب السوريين لن يتنازلا، مهما بلغت الضغوط، عن الثوابت القومية التي يؤكدونها دوماً في تصريحاتهم الرسمية». وأشاد القدومي، أيضاً، بموقف الاردن الذي أكد «ان نقطة الانطلاق في التسوية هي الاقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، الذي يملك، وحده، حق تمثيل نفسه». ورأى ان «العراق الشقيق تعرّض لهجمة غربية ومحنة صعبة بسبب دعم الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية». وشكر مصر «لموقفها ونشاطها الدبلوماسي الداعم للاهداف الوطنية الفلسطينية» (**الحياة**، ٢٨/٤/١٩٩١، ص ٣).

التمثيل الفلسطيني

خلال جولات بيكر الثلاث، في آذار (مارس) ونيسان (ابريل)، كان الغائب ـ الحاضر منظمة التحرير الفلسطينية. ففي كل من جولاته التقى بيكر وفداً فلسطينياً من شخصيات الاراضي الفلسطينية المحتلة، برئاسة رئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني. وفي كل لقاء، تولّى الوفد اعلام الوزير الاميركي بأن اللقاء انما يتمّ بقرار من منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، اضافة الى تسليمه مذكرة تتضمّن، اضافة الى تأكيد صفة الوفد هذه، لائحة بالمطالب الفلسطينية، والتصوّر الفلسطيني، أو استفساراته، للحل، وحوله.

* البيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٨ ـ ١٥٢.

وقد أثار استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من التشاور، مباشرة او بالواسطة، حول مسألة عقد «المؤتمر المنشود» للسلام، مسألة التمثيل الفلسطيني في مثل هذا المؤتمر، وبعث، مجدداً، الحديث عن مسألة الاتحاد الكونفيدرالي مع الاردن لتغطية التمثيل الفلسطيني في هذا المؤتمر. فخلال زيارته لفرنسا، أعلن الملك الاردني، حسين، ان «الجانب الفلسطيني يجب ان يُعالَج من قبل الفلسطينيين أنفسهم. اننا سنسهّل مهمتهم، اذا طلبوا منّا ذلك، بضمّهم الى وفد مشترك معنا، حيث يكون لهم ممثلوهم في تسوية هذه المسألة... [حيث] تلك مسألة فلسطينية محضة. لديهم منظمتهم التي تتمتّع بالصفة التمثيلية» (**الحياة**، ٣١/٣/١٩٩١، ص ٣). وكان الملك الاردني أكد «ان بلاده لن توافق على ان تكون بديلاً [من] منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات سلام مع اسرائيل... [أمّا] اذا طلب الزعماء الفلسطينيون من الاردن تشكيل وفد مشترك لمثل هذه المحادثات، فانه سيدرس ذلك... [حيث] من المهم للغاية ان يشتركوا، وتكون لهم كلمتهم، ويساهموا بنصيبهم من اجل السلام. وحينئذٍ فقط يمكن ان ننعم بالسلام والاستقرار في المنطقة، وسوف نؤيد، ونساعد، بأي وسيلة في امكاننا لبلوغ هذه الغاية» (**القدس العربي**، ٢٣ ـ ٢٤/٣/١٩٩١، ص ٢)؛ اذ ان البعد الفلسطيني لمشكلة الشرق الاوسط «يجب ان يتناوله الفلسطينيون أنفسهم»، والكلام للملك حسين (**المصدر نفسه**، ٢٢/٤/١٩٩١، ص ٤). وكان وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، التقى، في عمّان، قبل توجّهه الى جنيف (١٢/٤/١٩٩١) للقاء بيكر، وفداً فلسطينياً برئاسة عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، حيث تركّز البحث، بين الاردنيين والفلسطينيين، على مسألة الوفد المشترك، وطرحت أفكار قريبة ممّا كان مطروحاً في اتفاق عمّان، الذي تمّ في العام ١٩٨٥ (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٩١، ص ١). وقال المصري، بعد اجتماع جنيف مع بيكر: «ان مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام أُثيرت مع بيكر؛ وان الاردن لا يعترض، من حيث المبدأ، على تشكيل وفد فلسطيني ـ اردني مشترك... [لكنها] مسألة يجب ان تسوّى مع الفلسطينيين، وليس للاردن ان يقترح الفكرة» (**المصدر نفسه**، ١٣ ـ ١٤/٤/١٩٩١، ص ١).

مصر، بدورها، أكدت على دور منظمة التحرير الفلسطينية في عملية السلام؛ حيث قال الرئيس مبارك، في كلمة له الى طلبة جامعة الزقازيق: «سوف تظل مصر على عهدها، تبذل كل الجهد والعمل من أجل تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني... [و] اننا نحترم العمل العربي وقرارات جامعة الدول العربية؛ وان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد حتى هذه اللحظة؛ وان الشعب الفلسطيني هو الذي يفرض ارادته لاختيار قياداته» (**الاخبار**، ١٧/٣/١٩٩١، ص ٣). وقال مبارك، أيضاً: «لقد لاحظنا، في الفترة الاخيرة، ان اسرائيل تحاول التركيز على طلبها لاقامة حوار مع الدول العربية، وربما تقصد الدول الخليجية؛ وفي رأيي ان على اسرائيل ان تبدأ، أولاً، بالحوار مع الفلسطينيين، ثمّ مع دول المواجهة، أو الدول ذات الحدود المشتركة معها... اذا كنّا نتحدث مرة أخرى عن سلام وأمن واستقرار المنطقة» (من مقابلة مع الرئيس مبارك، **الاهرام**، ٢٩/٣/١٩٩١، ص ٥). وقد أكد وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية، د. بطرس غالي، وجوب اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام، اذا عقد «بطريقة أو بأخرى... [فـ] الشيء المهمّ هو ان من يتحدث باسم الفلسطينيين، أيّاً كان، يجب ان يكون لديه تفويض من منظمة التحرير الفلسطينية» (**القدس العربي**، ٢٧ ـ ٢٨/٤/١٩٩١، ص ٥)؛ وتؤيد مصر قيام كونفيدرالية أردنية ـ فلسطينية. فقد قال مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. اسامة الباز: «ان مصر تؤيد قيام كيان فلسطيني يتصل بالاردن من طريق اتحاد كونفيدرالي». لكن بلاده تساند «أي صيغة يريدها الاردن والفلسطينيون» (**الحياة**، ٢٩/٤/١٩٩١، ص ٣).

وبدا ان الكرة أُلقيت في الجانب الفلسطيني. ولذا عاد الرئيس الفلسطيني، عرفات، الى تأكيد ان «الرقم الفلسطيني كان، وما زال، هو الرقم الصعب في معادلة الشرق الاوسط، لا يمكن لأحد القفز عنه، أو تجاهله» (**القدس العربي**، ١٦/٤/١٩٩١، ص ١). وفي رسالته بمناسبة عيد الفطر، شدّد عرفات على «ان احترام حقوق الشعب الفلسطيني

والحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية يأتيان في مقدّم أولويات السلام بالمنطقة، بدلاً من الدخول في جدل عقيم حول شكل المفاوضات ومؤتمرات السلام... [فـ] منطقة الشرق الاوسط لن تشهد سلاماً، ولا استقراراً، ولا أمناً، مع استمرار تجاهل، أو تجاوز، الفلسطينيين وبدون استردادهم لحقهم في اقامة دولة مستقلة واستعادة حقوقهم المشروعة، بما في ذلك حق العودة» (**الاهرام**، ١٧/٤/١٩٩١، ص ٦).

وقد أثارت مسألة الوفد المشترك مع الاردن الحوار حول الكونفيدرالية في أوساط القيادة السياسية الفلسطينية؛ اذ قال عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. عبدالله حوراني: «اعتقد بأن التفاهم والاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية والاردن يعتبر امراً ضرورياً جداً في هذه المرحلة، لأن الاردن طرف أساسي في موضوع السلام في الشرق الاوسط؛ وهذا يقتضي وجود اتفاق تامّ بين الاردن والمنظمة على كل خطوات السلام» (**القدس العربي**، ٢٢/٤/١٩٩١، ص ٤). وأوضح رئيس الدائرة الاعلامية في م.ت.ف. ياسر عبدربه، ان مستقبل الكونفيدرالية بين الاردن والضفة والقطاع هو «شأن ثنائي... [وان] جميع القضايا الخاصة بالعلاقات الاردنية ـ الفلسطينية المستقبلية هي شأن ثنائي بين الاردن وفلسطين، ونحن متفاهمون مع القيادة الاردنية... [و] العلاقة الكونفيدرالية بيننا وبين الاردن أمر طبيعي؛ لكن المطلوب ضمانات دولية لوقف أي عدوان اسرائيلي» (**الحياة**، ١٤/٤/١٩٩١، ص ٣). وذهب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن (ابو السعيد)، الى أبعد من الحديث، ودعا «الى تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة، تكون مهمتها الاولى البحث في سبل اقامة كونفيدرالية فلسطينية ـ اردنية...»، حيث ارتأى ان «الحل الأفضل يتمثّل في تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عضو من المجلس الوطني الفلسطيني، وعضوية شخصيات مستقلة من الاراضي المحتلة وفلسطينيي الشتات... تبدأ، فوراً، مفاوضات سلام مع الحكومة الاردنية في شأن سبل اقامة كونفيدرالية اردنية ـ فلسطينية، وتطبيع العلاقات العربية ـ الفلسطينية، وتشكيل وفد مشترك اردني ـ فلسطيني، مهمته المشاركة في مفاوضات السلام... [و] تشكيل حكومة مؤقتة هو اجراء ينسجم مع قرارات الدورة الاخيرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عُقدت في الجزائر، العام ١٩٨٨» (**الحياة**، ٢٨/٤/١٩٩١، ص ٣). كما عاد المجلس المركزي الفلسطني في بيانه آنف الذكر، الى تأكيد «العلاقات الاخوية والمميّزة بين الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني... [و] ضرورة توثيق هذه الروابط... [والى] استمرار تنسيق الجهود بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، في المجالات كافة».

أحمد شاهين

دبلوماسية «الخط المزدوج»

السؤالان اللذان شغلا الاوساط السياسية والدبلوماسية خلال الشهرين الماضيين، على هامش الجولات الثلاث لوزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على المنطقة، هما: هل تنجح الولايات المتحدة الاميركية في تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بأزمات المنطقة، وخصوصاً القضية الفلسطينية، بالطرق الدبلوماسية، كما نجحت في تنفيذها ضد العراق بالطرق العسكرية؟ وهل تسرع في صنع سلام شامل، وعادل، للمنطقة، أم ترجىء الحل الى ما بعد الانتخابات الرئاسية الاميركية؟

الاجوبة عن هذين السؤالين تختلف باختلاف مصادرها. فالجهات المتفائلة تقول، ان الادارة الاميركية ستمضي في تنفيذ عملية سدّ بؤر التفجّر في المنطقة، مستفيدة، بالدرجة الاساس، من وجود قواتها الضاربة، ومن الانتصار العسكري الذي حقّقته في حرب الخليج. ولهذه الغاية، قرّر الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان يقوم وزير خارجيته، بيكر، بجولة على عدد من دول المنطقة، ليبحث مع المسؤولين فيها في مرحلة ما بعد حرب الخليج، ويستطلع آراءهم في ما يتعلّق بتصوّرهم لعملية السلام، وفي أي اطار يجب ان توضع؟

اصحاب هذا الرأي يعتقدون بأن واشنطن ستعمل، في سرعة، على امتصاص النتائج السلبية لحرب الخليج ومضاعفاتها، بطرح حل لأزمة الشرق الاوسط، لأن الظرف مؤاتٍ لذلك أكثر من أي وقت مضى، وصدمة حرب الخليج لا تزال تفعل فعلها في النفوس، بحيث لا يتجرّأ أي طرف معنيّ، بما في ذلك الطرف الاسرائيلي، على التصدي للحل، لئلا يواجه باجراءات ترغمه على التراجع عن موقفه، ولم يعد لمنظمة التحرير الفلسطينية، تالياً، وبعد موقفها من حرب الخليج، قوة الرفض ايّاها التي كانت لها سابقاً (**نيوزويك**، ٢٥/٣/١٩٩١، ص ١٥).

اضافة الى هذا وذاك، ان الرئيس الاميركي تعهّد لدول التحالف، ولا سيما العربية منها، حل أزمة الشرق الاوسط فور الانتهاء من حرب الخليج، وان هذه الدول تجاوبت معه في رفض ربط حل أزمة الخليج بحل أزمة الشرق الاوسط في مقابل هذا التعهّد؛ فاذا لم يفِ بتعهّده، فان الانظمة العربية التي انضمّت الى التحالف المعادي للعراق تصبح محرجة تجاه شعوبها. ثمّ انه اذا لم يتمكّن الرئيس الاميركي، وهو في أوج قوته وفي افضل ظروفه، من حل أزمة الشرق الاوسط في غضون السنة الجارية، ويمارس ضغوطه الفاعلة على اسرائيل، فانه لن يستطيع ذلك عندما تبدأ الاستعدادات لخوض معركة الانتخابات الرئاسية وتصبح الادارة منهمكة بها. وهذا ما يجعل الاوساط تحتفظ بتفاؤلها، وانْ بشيء من الحذر، لئلا تخسر واشنطن، نهائياً، صدقيتها، وهي تكيل بمكيالين وتزن بميزانين، في معالجة أزمات المنطقة، وتعرّض، تالياً، الانظمة العربية التي تحالفت معها، لمجرّد وعود كلامية، لنقمة شعوبها (**المصدر نفسه**).

امّا البعض الآخر من الاوساط، فيعتقد بأن واشنطن قد تواجه تعقيدات، وصعوبات، تحول دون توصّل الاطراف المعنيّة الى اتفاق على تصوّر مشترك لصيغة الحل؛ ويستبعد هذا البعض، في الوقت عينه، نجاح واشنطن، في الشهور القليلة المقبلة، في وضع النزاع العربي ـ الاسرائيلي على طريق الحل، وكذلك القضية الفلسطينية. وهو يعتقد بأن مرحلة البحث في الحلول الجدية لن تبدأ قبل العام ١٩٩٣، أي بعد انتهاء الاميركيين من انتخاب رئيسهم، أو من التجديد لرئيسهم الحالي، وبعد انتهاء الاسرائيليين من انتخابات الكنيست (انظر، على سبيل المثال، تصريح مارغريت تتوايلر، **انترناشونال هيرالد تريبون**، ٦ ـ ٧/٤/١٩٩١).

أسس الحل

في موازاة هذا الكلام العام، لم تفصح

جولات وزير الخارجية الاميركية عن شيء في ما يتعلّق بالجهود والمشاورات المبذولة، سواء في اعداد «القواعد الرئيسة» لحلحلة الجمود في المساعي الدبلوماسية، أو في امكان عقد «محادثات سلام اقليمية» تهدف الى قيام «مفاوضات مباشرة» بين اسرائيل وجيرانها العرب؛ ولكنها، في المقابل، أشارت الى ان العملية معقّدة، وشاقّة، وطريقها طويل، وانّ الادارة مستمرة لتذليل العقبات التي تعترض هذه العملية (**تايم**، ٢٥/٣/١٩٩١، ص ٣٣).

في هذا الخصوص، رأى معظم الدوائر المعنيّة بجهود السلام في المنطقة، ان اسرائيل، بمواقفها الرافضة لمبدأ «الارض في مقابل السلام»، هي التي تشكّل العقبة الوحيدة، وتحول دون التقدّم في هذا المضمار. وتعترف الادارة الاميركية بهذه الحقيقة، وانْ مداورة، مؤكدة انه لا بدّ للاطراف المعنيّة من تقديم تنازلات، قاصدة بذلك اسرائيل (**الواشنطن بوست**، ١٥/٣/١٩٩١).

وللتدليل على العقبة الاسرائيلية، رأى بيكر ان على اسرائيل ان تظهر مرونة، وألّا تتراجع الى مواقف غير قابلة للتفاوض، في اشارة الى تجديد تل ـ أبيب، مؤخراً، معارضتها، علناً، لمبدأ «الارض مقابل السلام»، وقال: «اعتقد بأن من المهم للجميع ادراك وجوب تفادي الارتداد الى اعلان مواقف نهائية... علينا ان نتحرّك، وربما لدينا، الآن، فرصة لفكر جديد في كلا الاتجاهين». وأضاف: «صراحة، لن نحقق تقدّماً في أي من الاتجاهين، اذا ما قال أحد الطرفين، أو الآخر، اننا لن نتحرّك الّا بعد ان يتحرّك الطرف الآخر» (**النهار**، بيروت، ١٢/٣/١٩٩١).

وعلى الرغم من الكلام الذي قاله بيكر، والذي يستشف منه انه لا يحمل، في طياته، مشروعاً جاهزاً لحل أزمة المنطقة والقضية الفلسطينية، وانه لا يوافق على فرض حل معيّن على اطراف هذه الازمة، فان المعلومات التي توفّرت لدى مصادر دبلوماسية في واشنطن أفادت بأنه يحمل وانْ لم يكن مشروع حل معيّناً فعلى الأقل افكاراً أساسية هامّة يمكن تحويلها الى مشروع حل، بعد المحادثات التي يجريها مع المسؤولين في البلدان التي يزورها، أو ربما خلالها. وهي تفيد، أيضاً، بأن الادارة الاميركية أعطت لنفسها مهلة زمنية معيّنة لحل أزمة المنطقة، المستعصية على الحل منذ عشرات السنين، أو على الاقل لوضعها على طريق الحل، ولكن، طبعاً، بعد التفاهم الفعلي، والنهائي، على أسسه ومنطلقاته (**نيويورك تايمز**، ٨/٣/١٩٩١).

هذا الاعتقاد أكدته اللهجة التي تكلّم بها الرئيس الاميركي في الكونغرس، في منتصف آذار (مارس) الماضي، وكذلك مضمون كلامه بوجود التزام عنده للتصدي المباشر للازمة، وفي الوقت عينه وجود اطار محدّد للحل اللازم لها. والاطار مثلّث، يتألف من قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ باعتبارهما من الاسس اللازمة للحل، ومن مبدأ «مقايضة الارض بالسلام»؛ والجديد في هذا الاطار، هو «ضلعه» الثالث، اذا جاز التعبير، أي المقايضة التي ترفضها الحكومة الاسرائيلية. والجديد، أيضاً، في هذا «الضلع» هو مجاهرة واشنطن بلسان رئيسها، بهذا المبدأ، على الرغم من معرفتها المسبقة بأن اسرائيل ترفضها، جملة وتفصيلاً (**المصدر نفسه**، ٢٨/٣/١٩٩١).

وممّا لا ريب فيه، ان قرار الرئيس الاميركي بايفاد وزير خارجيته ثلاث جولات متتابعة، يعكس اسلوباً جديداً في التعامل مع الاطراف المعنيّة بالنزاع في المنطقة يختلف عن الاسلوب الذي اتّبعه بيكر، أواخر العام ١٩٨٩، عندما طرح نقاطه الخمس. وعلى الرغم من ان بيكر حرص على التأكيد ان بلاده لن تفرض حلولاً على احد، فان جولاته أوحت بأنه لن يجلس في مبنى وزارته لينتظر اتصالات من الاطراف تدعو الى تحريك الحل. وأوحت، أيضاً، بأن الادارة الاميركية ستواصل «هجمتها الدبلوماسية» حتى انجاز أكبر قدر ممكن من الاهداف والمهمات السياسية لمرحلة ما بعد حرب الخليج (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٧/٤/١٩٩١، ص ١).

المهم لدى الدبلوماسية الاميركية ان توضع عربة الحل على السكة، وان تتخطّى العراقيل وتذلّل العقبات التي تعترض طريق هذا الحل. من هنا استمزج بيكر، في جولته على المنطقة، زعماء الدول التي زارها آراءهم في اقتراح عقد مؤتمر اقليمي، والاطراف التي يجب ان تشارك فيه، كذلك الوفود ومستواها (**نيويورك تايمز**، ٢٨/٣/١٩٩١).

في هذا السياق، أفاد مسؤولون اميركيون،

رافقوا بيكر في جولاته، بأن واشنطن لا تتوقّع قيام «مبادرة سلام فورية»، لكنها تأمل في تحقيق عدد من مبادرات حسن النيّة بين العرب والاسرائيليين، بهدف بناء الثقة بين الجانبين. وكشف هؤلاء عن ان جانباً من اتخاذ «خطوات بناء الثقة» سيشمل دعوة اسرائيل الى اطلاق سراح السجناء الفلسطينيين والاسرى العرب الآخرين، واتخاذ الدول العربية خطوات لانهاء المقاطعة العربية ضد اسرائيل، من اجل بدء حوار فيما بين الجانبين (**المصدر نفسه**، ٢٨/٣/١٩٩١).

هل كان هذا الاقتراح مقدّمة لمقاربة جديدة تتبعها الولايات المتحدة الاميركية لتشجيع الحوار بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة، من جهة، وبين اسرائيل والفلسطينيين، من جهة أخرى؟ أجاب بيكر بالقول: «ان التطوّرات الاخيرة في المنطقة حرّكت قليلاً حجارة الشطرنج، وسنحاول معرفة درجة المرونة المتوافرة لدى هذه الاطراف» (**الحياة**، لندن، ٤/٣/١٩٩١).

وعلى الرغم من احتفاظه بصمت شبه مطبق على الاتصالات التي اجراها مع الاطراف المعنيّة، لدرس هذا الاقتراح، فان مصادر دبلوماسية أشارت الى ان الادارة تدرس، جدياً، امكان عقد «محادثات سلام اقليمية» تهدف الى قيام «مفاوضات مباشرة» بين الاطراف المتنازعة، باعتبارها «حدثاً افتتاحياً» قد يكون لها مفعول شبيه بزيارة الرئيس المصري السابق، انور السادات، للقدس، في العام ١٩٧٧. وان «الحدث» يرتكز على دعوة كل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي واسرائيل وممثلين فلسطينيين ومصر والاردن، وفي الحال الامثل سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست الى «قمّة تمهيدية» تتبعها مفاوضات مباشرة (**نيويورك تايمز**، ٢٨/٣/١٩٩١).

وللاستفاضة في شرح هذه المقاربة الجديدة، قال مسؤول اميركي، ان جهود واشنطن تركّزت على تبيان تصوّرها لفكرة «الخطين المتوازيين» في عملية السلام، وهما الخط الاسرائيلي ـ الفلسطيني والخط الاسرائيلي مع الدول العربية، ولمسألة القيام بخطوات متوازية. وأضاف، ان الوزير بيكر طرح على الاطراف المتنازعة في المنطقة سلسلة من الخطوات المطلوب اتخاذها لتسهيل عملية السلام. وقال: «ان الجميع، بما في ذلك اسرائيل، أظهر استعداداً للتجاوب، واعترافاً بضرورة ممارسة مرونة في المواقف»، ولاتخاذ خطوات «متوازية وليست متتابعة». ولاحظ ان كل الاطراف متّفقة على فكرة «الاتصال الاسرائيلي ـ الفلسطيني» كخط أساس، «لأنه لن تكون هناك عملية سلام من دون ذلك. وفي الوقت نفسه لن تكون عملية سلام، أيضاً، من دون خط اسرائيل مع دول عربية». وشرح المسؤول الاميركي الحكمة وراء اعتماد الخطين المتوازيين، فقال ان العرب في حاجة الى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية في مقابل تحرّكهم تجاه اسرائيل، و«كي يواجه الاسرائيليون الموضوع الفلسطيني، فانهم في حاجة الى معرفة ان تحرّكهم في هذا الاتجاه سيحدّد في إطار مصالحة شاملة بين الدول العربية واسرائيل». وأوضح انه اذا كانت الرغبة هي في التوصّل الى المصالحة والسلام الحقيقيين، فان المطلوب «المضيّ في الخطين الى نهايتهما المنطقية» (**الحياة**، ٢٣/٣/١٩٩١).

من هنا، يعتقد بعض المصادر الدبلوماسية بأن المؤتمر الاقليمي قد يعقد، ولو في جلسة واحدة يتيمة وغير مجدية، في القاهرة، وذلك على غرار المؤتمر الذي شهدته العاصمة المصرية قبل سنوات. وهو يعزو اعتقاده الى امرين هامّين: اولهما رغبة الادارة الاميركية في ادخال الاتحاد السوفياتي في عملية السلام التي لا سلطة له عليها ولا تأثير، الامر الذي يوفّر تغطية بأقل تكاليف ممكنة. وأحد دوافع هذه الرغبة الاميركية، لاسيما عند وزير الخارجية، هو دعم الوضع الداخلي بعض الشيء للرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، من طريق اعادة شيء من الوهج الدولي اليه والى الاتحاد السوفياتي. أمّا ثاني الامرين، فهو ارضاء حلفاء الولايات المتحدة الاميركية من العرب، لاسيما منهم مصر والسعودية، الذين لا يستطيعون الاستمرار في سياساتهم الحالية، علماً بأنهم لا يستطيعون تغييرها أيضاً، من دون ترضية اميركية لهم، خصوصاً في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩/٤/١٩٩١).

وتميل هذه المصادر الى الاعتقاد، كذلك، بأن ثمّة حاجة الى الاسراع في ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط قبل ان تتلاشى قوة الدفع الحالية، إمّا

بفعل تطوّرات معاكسة، أو لاقتراب موعد الحملة الانتخابية الاميركية، وترى انه ما دامت الادارة الاميركية ترى ان الظرف غير مؤاتٍ، وغير مناسب، لعقد مؤتمر دولي، فان الحلول المرحلية يمكن ان تكون السبيل الى تجزئة الازمة وتفكيكها، وذلك بحمل اسرائيل على ايقاف بناء المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وعلى القبول باجراء انتخابات فيهما، وعلى البحث في امكان جعل الجولان منطقة منزوعة السلاح، وعلى البحث، أيضاً، في الاجراءات الكفيلة بتطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ (**المصدر نفسه**).

العرقلة

وعلى الرغم من قوة الموقف الاميركي، حالياً، وتأقلم معظم الاطراف الاقليمية مع موازين القوى الدولية الجديدة، فهذا لا يعني انه لن يكون في مقدور اسرائيل اللجوء الى أساليب المماطلة والتسويف والعرقلة التي واجهت بها مشاريع حلول اميركية سابقة. واذا ما كان هذا الكلام ليس بالجديد، فان السؤال الذي طرح نفسه، بقوة، في ضوء جولات بيكر على المنطقة، هو: هل تثبت الولايات المتحدة الاميركية صدقيتها، فتفي بتعهّداتها، من حيث تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي المتعلّقة بأزمة الشرق الاوسط، كما فعلت بالنسبة الى القرارات المتعلّقة بأزمة الخليج؟ وهل يعقل ان تربح اسرائيل، سياسياً، على الولايات المتحدة الاميركية اذا ما نجحت في عرقلة تنفيذ قرارات مجلس الامن الدولي المتعلّقة بأزمة الشرق الاوسط، بعدما ربحت الولايات المتحدة الاميركية، عسكرياً، في الخليج؟

من الواضح، ان اسرائيل لا تبدو في موقف مرتاح. ففي تصريح أدلى به وزير خارجيتها، دافيد ليفي، أكد وجود خلافات مع واشنطن، واعتبر ان الضغط على اسرائيل يبعدها من السلام؛ كما أعرب، مجدداً، معارضته عقد مؤتمر دولي في شأن القضية الفلسطينية، وقال: «ان الذهاب الى مؤتمر دولي سيعني، بالنسبة الى الدول العربية، الذهاب الى محكمة دولية تحاكم اسرائيل» (**النهار**، ١٩٩١/٣/٨). وهي ربما حاولت استعمال كل وسائل الضغط المتاحة لها على الادارة الاميركية، إمّا لالغاء تحرّكها و«مبادرتها»، اذا جاز وصفها كذلك، وامّا لافراغهما من محتواهما، لجعلهما متلائمين مع مصالحها فقط.

بعض المصادر الدبلوماسية لا يعتقد بأن النجاح قد يحالف اسرائيل، أو على الاقل بالقدر الذي تريد، في محاولتها هذه. فشعبية الرئيس الاميركي قوية جداً في بلاده، ومن شأن ذلك وأد أية محاولة للنيل منه أو الضغط عليه، على الاقل في المدى المنظور؛ كما ان من شأنها الانعكاس سلباً على القائمين بها؛ فضلاً عن ان الكونغرس الاميركي، الذي تمتّعت اسرائيل فيه، دائماً، بنفوذ، ولا تزال تتمتّع به، لا يستطيع القيام بـ «الدور الاسرائيلي» الذي قام به غير مرة في السابق، لأنه يمر بحال من الضعف لم يمر به من قبل. ومن شأن ذلك، في رأي تلك الاوساط، الافساح في المجال للبيت الابيض لتنفيذ السياسة التي يريد، من دون أية معارضة جدية. وهذا الوضع «الظافري» للرئيس الاميركي لا بدّ ان يدوم فترة، يستطيع خلالها ان ينفّذ سياسته، لا سيما الجزء الشرق أوسطي منها (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩ ـ ١٠/٣/١٩٩١).

هل التفاؤل الاميركي في محله؟ المعطيات لا تجعله كذلك؛ اذ ان عدداً من المصادر الدبلوماسية يدعو الى عدم الاغراق فيه، وتالياً الى عدم تقليل الاهمية الاميركية لاسرائيل وقدرتها على التأثير في سياستها واستراتيجيتها. ويدعو، في الوقت عينه، الى عدم استسهال الحصول على موافقتها. وتلفت هذه المصادر الانتباه الى تصريح الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، الذي قال فيه، ان المسؤولين الاسرائيليين، في محادثاتهم مع الحكومة الاميركية، أبدوا «تأييداً» لدور اميركي في البحث عن سبل جديدة للتوصّل الى تسوية، وأعربوا عن اهتمامهم بذلك. وأقرّ، مع ذلك، بوجود «خلاف» بين الطرفين على مبدأ «مقايضة الارض في مقابل السلام»، لكنه قال: «لا نريد ان تؤثر خلافات الماضي على الفرص الحالية. ونعتقد بأن الحرب [في الخليج] تتيح فرصة جديدة ومناخاً جديداً للاستفادة من هذا الموقف في مباشرة محادثات». ولاحظ ان مبدأ مقايضة الارض في مقابل السلام، الذي طرحه الرئيس بوش، يجب ان يكون «موضع مشاورات» و«يجب ألّا نتعجل الامور. والخطوة الاولى هي

محاولة جمع الاطراف المعنيّة ومناقشة هذه المسائل». وختم قوله بـ «اننا لا نملي حلولاً على أحد، ولن نملي خطة نهائية» (**النهار**، ٨/٣/١٩٩١).

هذا الحرص في النبرة التي استخدمها فيتزووتر غاب، بعض الشيء، عن النبرة التي استخدمها مسؤولون قريبون من الوزير بيكر، عندما خرج، بعد محادثاته مع المسؤولين الاسرائيليين، من غير ان يلمس مرونة في الموقف الاسرائيلي الرافض لمبدأ «مقايضة الارض بالسلام» (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٩١). فقد كان صعباً، بعد اختتام بيكر محادثاته مع أطراف النزاع الشرق أوسطي، أو مع الاطراف المعنيّة بهذا النزاع، اعطاء تقويم دقيق لما حقّقه في جولاته، خصوصاً وان الوزير الاميركي فضّل عدم الكلام عن العقدة الاساسية التي واجهها، وهي العقدة الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩/٤/١٩٩١). وأشارت أوساط قريبة من الوفد الاميركي، في محاولة فهم ما يمكن ان يكون قد توصّل اليه بيكر، الى تحقيق بعض التقدّم على صعيد تسمية المؤتمر المقترح عقده لمباشرة عملية المفاوضات؛ اذ استعيض عن عبارتي «المؤتمر الدولي» و«المؤتمر الاقليمي» بـ «مؤتمر السلام». لكن تغيير التسمية لم يكن كافياً لتجاوز كل العقبات، وفي مقدمها دور الامم المتحدة في المؤتمر، وكيفية مشاركة الفلسطينيين فيه (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٤/٤/١٩٩١).

لكن العقبة الاهم التي يتحدث عنها بيكر هي العقبة الاسرائيلية. واختصر مصدر اميركي مسؤول ذلك بقوله «ان كل ما يريده الاسرائيليون هو ألّا يوجّه اليهم اللوم عندما ينفرط كل شيء. انهم يريدون من العرب ان يقولوا: ' لا ' ». ولخّص المصدر نفسه المشكلة التي واجهت وزير الخارجية الاميركية، في هذا المجال، بأنه لم يكن قادراً على اقناع اسرائيل بتجميد الاستيطان في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، ولو مؤقتاً، فكيف اذا طرح موضوع الانسحاب، أي انسحاب من على الارض العربية المحتلة؟ (**المصدر نفسه**).

وفي غياب القدرة على اتخاذ مواقف واضحة داخل الحكومة الاسرائيلية، وجد بيكر نفسه بين مجموعة من الضغوط المتناقضة. فهو قدّم الى تل ـ أبيب ما لم يقدّمه الى العرب باقترابه من افكارها للتسوية: من استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية، الى وضع فكرة المؤتمر الدولي على الرف، الى اعتماد خطّين في التسوية. وكان الاعتقاد لديه ان ذلك يشجّع اسرائيل، ويحرجها كثيراً اذا ما واجهت التحرّك الاميركي بالرفض (**جيروزاليم بوست**، ٨/٣/١٩٩١).

في مقابل ذلك، تحدّث بعض الاوساط الدبلوماسية في تل ـ أبيب عن توصّل الطرفين، الاميركي والاسرائيلي، الى صيغة تفاهم مشترك من تسع نقاط، أبلغها وزير الخارجية الاسرائيلية الى المجلس الوزاري المصغّر، وهي: حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية في شكل منفصل وفي وقت واحد؛ وان النتيجة النهائية للعملية السلمية لن تكون دولة فلسطينية؛ وان الممثلين الفلسطينيين سيُختارون من بين سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بموافقة اسرائيل، التي لن يُطلب منها التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ والتي لها الحق في تفسير قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ كما تراه مناسباً؛ وان أساس المفاوضات مع الفلسطينيين هو مبادرة رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، التي طرحها في أيار (مايو) ١٩٨٩؛ وان على الاتحاد السوفياتي اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل، وان يوافق على المبادىء التي أقرّت في العملية السلمية؛ واخيراً ألّا يجرى أي تغيير في نقاط التفاهم هذه من دون التنسيق مع اسرائيل وموافقتها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢/٤/١٩٩١).

على ان الوزير بيكر بدا وكأنه غير ملزم بتبديد ما أعلنه نظيره الاسرائيلي؛ بل بدا، احياناً، وكأنه غير متحمّس لتحرّكه الاخير. من هنا، اعترف بأن الجهود الدبلوماسية التي بذلها لاستكشاف امكان حل النزاع في المنطقة لم تؤد الى نتائج ايجابية، في وقت أظهر المسؤولون الاميركيون قلقهم من ضياع الفرصة المتاحة لتحقيق التقدّم. وقال ان سبب جولته هو «بصراحة، اننا لا نعرف كم ستعمّر هذه الفرصة، وانه يجب عدم السماح لها بالضياع» (**المصدر نفسه**، ٩/٤/١٩٩١). وكان المسؤولون الاميركيون يأملون في ان يتمكّن بيكر في اعادة تحريك العملية السلمية بعد الجمود الذي طرأ عليها عندما رفض كل طرف من أطراف النزاع القيام

بأي خطوات عملية بانتظار تحرّك الطرف الآخر أولاً، في حين كرّر هؤلاء، وفي مقدّمهم وزير الخارجية الاميركية نفسه، ان واشنطن غير قادرة على فرض السلام في المنطقة، «ولا يمكن تحقيق السلام ما لم تبد الاطراف المتنازعة، نفسها، الرغبة في ذلك». وأضاف بيكر، ان الدور الاميركي يبقى دوراً «مساعداً» للاطراف على حل مشاكلهم (**المصدر نفسه**).

وعلى الرغم من محاولة الابتعاد من الفشل، وتحميله للاطراف المعنيّة، في حال حصوله، فان الادارة الاميركية بدت عازمة على مراجعة الخيارات والافكار الاخرى المتوفّرة لها. وفُسِّر هذا الكلام بأنه تحذير مبطّن لاسرائيل بأن واشنطن قد تعمد الى ممارسة الضغط غير المباشر، كشرح ما حدث، أو البدء بأخذ الافكار الاخرى، ومنها المؤتمر الدولي، واللجوء الى هيئة الامم المتحدة، وتجميد المساعدات الاضافية الى اسرائيل (**المصدر نفسه**). وبالطبع، فان «خيبة أمل» الوزير الاميركي لها ما يبررها، خصوصاً في ضوء النتائج التي أسفرت عنها جولاته. في هذا السياق، أشار مراقبون، في العاصمة الاميركية، الى ان هذا «التحذير» كان بمثابة ردّ اميركي على مماطلة اسرائيل في مباركة التحرّك الجديد، فيما اعتبر مسؤولون اسرائيليون ان التحذير الاميركي هو «مجرّد تكتيك معروف في المفاوضات، هدفه ممارسة الضغوط» (**جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٧/٤/١٩٩١، ص ١).

ولا بدّ، أيضاً، من ذكر عامل جديد أُضيف الى خيبة الأمل الاميركية. فقد لجأت الحكومة الاسرائيلية، مؤخراً، الى الاستمرار في اقامة المستوطنات في الضفة الفلسطينية. وفي تقدير أوساط سياسية مطلعة، في واشنطن، ان هذه الممارسات هدفت الى افهام الولايات المتحدة الاميركية بـ «رسالة» مفادها انه ليس بالامكان تجاوز تفاصيل كان يُنظر اليها بقدر أقل من الاهمية والانتباه، عندما بدأ التحرّك الدبلوماسي الاميركي الاخير (**جيروزاليم بوست**، ١٩/٤/١٩٩١).

من هنا، دعا بيكر اسرائيل، في أعنف تحذير توجّهه واشنطن الى تل ـ أبيب منذ مدة، الى ايقاف بناء مستوطنات جديدة وتوطين المهاجرين اليهود السوفيات فيها، معتبراً ان هذه العملية «ضمّ فعلي» للاراضي المحتلة. ووصف عملية التوطين بـ «تغيير الوقائع والظروف على الارض، في غياب مفاوضات بين الاطراف المعنيّة، تهدف الى حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

ومع ان الوزير الاميركي أرسل اشارات قاسية الى اسرائيل بأن عليها ايقاف الاستيطان في الارض الفلسطينية المحتلة، الّا انه لم يبدِ استعدادات جدّية لخوض معركة حاسمة مع الحكومة الاسرائيلية. وقد يكون لمثل هذا الاحجام عن المعركة أسباب وشروط تحرص واشنطن عليها. فالواضح ان المسؤولين الاميركيين لا يزالون يعتقدون بأن ما يسمّونه «خطوات لبناء الثقة» لم يتحقق من الجانب العربي ولا من الجانب الاسرائيلي، بل هم ينتظرون، بوضوح، اجراءات ملموسة على طريق استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من أي محادثات من اجل التسوية (**الواشنطن بوست**، ٢٠ ـ ٢١/٤/١٩٩١). امّا التذرّع الاميركي باستمرار الخلاف وعدم الاستعداد لفرض حل أو الضغط على أي طرف، فانه يدل على ان الادارة الاميركية قد لا تكون مستعجلة لايجاد حل لأزمات المنطقة، وتحديداً القضية الفلسطينية.

مقاربة سوفياتية

ليس من باب المجازفة القول، ان أحد الاطراف التي تحرّكت الدبلوماسية الاميركية لاشراكها في عملية السلام في الشرق الاوسط هو الاتحاد السوفياتي. وبالفعل، فقد انتهى اجتماع كيسلوفودسك بين وزير الخارجية الاميركية ونظيره السوفياتي، الكسندر بيسمرتنيخ، الى الاعتراف السوفياتي الضمني بأرجحية الدور الاميركي في المنطقة، في مقابل الاعتراف الاميركي بدور ما للاتحاد السوفياتي في اطار الارجحية ذاتها. وترجمة هذا الكلام جاءت على لسان بيسمرتنيخ، في مؤتمره الصحافي المشترك مع بيكر، حيث شدّد على وجود «اتساع ملحوظ في تطابق الافكار» حيال مؤتمر السلام في الشرق الاوسط. وبغية تجنّب سوء الفهم من كلامه هذا، أشار الى ان المؤتمر الاقليمي يجب ان يكون نقطة بداية تعقبها مفاوضات في شأن النزاع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثمّ يدعى الى مؤتمر دولي واسع للشرق الاوسط.

وأكد ان عملية التسوية يجب ان تجرى على محورين: الاول المؤتمر؛ والثاني المفاوضات الثنائية. وأضاف ان مفاوضاته مع بيكر أكدت اقرار موسكو وواشنطن بأن «الدور المتساوي للدولتين هو عامل أساس» في دفع عملية التسوية الى أمام (**الحياة**، ٢٦/٤/١٩٩١).

وبما ان أزمة الشرق الاوسط باتت تقع في منطقة رمادية، لا هي منطقة الاتفاق الكامل ولا الخلاف الذي يعرقل تقدّم المحادثات في القضايا الجوهرية، فقد تردّدت أنباء صحافية عن ان موسكو وواشنطن اتفقتا، خلال زيارة بيكر للعاصمة السوفياتية، على صيغة لمؤتمر دولي «مؤجل» يبحث في أزمة الشرق الاوسط. لكنها أشارت الى ان واشنطن، التي لا ترفض الفكرة من حيث المبدأ، تستبعد امكان عقد المؤتمر حالياً، بينما يمكن ان يتخلّى الاتحاد السوفياتي عن التمسّك بالمؤتمر الدولي، كأسلوب وحيد للحل (**المصدر نفسه**، ١٧/٤/١٩٩١). وما يدعم هذا الاتفاق، الذي قد يصلح لـ «أرضية مشتركة» بين واشنطن وموسكو، ما ذكره مصدر قريب من مطبخ وزارة الخارجية السوفياتية، من ان موسكو تعكف، الآن، على وضع الخطوط العامة لموقعها الجديد في الشرق الاوسط ضمن المتغيّرات الناجمة عن حرب الخليج، وفي ضوء الاوضاع الداخلية السوفياتية. ورأى هذا المصدر ان دور موسكو لن يكون محكوماً بالقوالب الايديولوجية السابقة، بل ينطلق من أسس براغماتية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/٤/١٩٩١).

هذا المتغيّر السوفياتي باتجاه المنطقة برز في صورة متوازية مع انتهاج موسكو سياسة التقرّب من اسرائيل. وبات يتردّد، على نطاق واسع، ان معاودة العلاقات بين موسكو وتل ـ أبيب غير بعيدة. ولفت المراقبون الانتباه، على هذا الصعيد، الى ما نوّه اليه وزير الخارجية السوفياتية، في مؤتمره الصحافي آنف الذكر، من احتمال استئناف العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل، وقال ان اعادتها هي «جزء من عملية التسوية»، موضحاً ان هذه العلاقات ستعاود «قريباً» (**الحياة**، ١٧/٤/١٩٩١). ورجّح هؤلاء المراقبون ان بيكر أبلغ الى نظيره السوفياتي ان استئناف العلاقات الكاملة مع اسرائيل سيكون شرطاً لتناوب الدولتين العظميين على رئاسة مؤتمر السلام المقترح (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٥/٤/١٩٩١).

وبالمنطق البراغماتي عينه، أجرى المدير العام السابق لوزارة الخارجية الاسرائيلية، رؤوفين مرحاف، مفاوضات في موسكو تناولت قضايا التسوية في المنطقة. ونقلت وكالة الانباء الرسمية السوفياتية «تاس»، ان مرحاف سلّم نائب وزير الخارجية السوفياتية، الكسندر بيلونوغوف، رسالة من دافيد ليفي الى نظيره السوفياتي، لم تكشف عن مضمونها (**الحياة**، ١٥/٣/١٩٩١).

في هذا السياق، رأى عدد من المراقبين ان موسكو ربما أرادت من هذا اللقاء ان توحي لواشنطن بأن «وساطتها» ليست القناة الوحيدة التي توصل السوفيات بالمنطقة. وقد يكون التوقيت، أيضاً، تعبيراً عن ان عملية التطبيع السوفياتية ـ الاسرائيلية بلغت شوطاً بعيداً. وتردّد ان السفير السوفياتي في دمشق، الكسندر زوتوف، قد يكلّف بترؤس البعثة السوفياتية، اذا ما أُعلن عن معاودة العلاقات بين الجانبين، بعد الزيارة التي يزمع بيسمرتنيخ القيام بها لاسرائيل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٧ ـ ٢٨/٤/١٩٩١).

وخلال الشهر الجاري، سيتضح المزيد من المواقف في معادلة «الاخذ والعطاء» للاطراف الاقليمية، والدولية؛ ولكنها، هذه المرة، مبنيّة على ما أفرزته حرب الخليج، ايجاباً وسلباً، بعد انتهاء الدهشة. فالادارة الاميركية، في هذا المنعطف، ناشطة في معالجة العنصر العربي ـ الاسرائيلي في المنطقة، حرصاً منها على مستقبل العلاقة الجديدة مع الدول العربية في التحالف، وقناعة منها بأن الفرصة متاحة لفرض بعض النفوذ على اسرائيل، انما باللغة التي تختارها.

ن·ح·

من الترقّب الى المواجهة

تنقّلت الاوضاع داخل الارض الفلسطينية المحتلة بين حالتين متميّزتين خلال الفترة من ١٦/٢/١٩٩١ الى ١٥/٤/١٩٩١؛ اذ انقلبت من حالة الحذر والترقّب في اثناء حرب الخليج، في النصف الثاني من شباط (فبراير)، الى عودة المقاومة الفاعلة بعد ذلك، لتتنامى، وتشتد، خلال آذار (مارس) وأوائل نيسان (ابريل). وانعكس ذلك الانتقال، بوضوح، عبر تصعيد الاجراءات المضادة الاسرائيلية، التي اكتسبت طابعاً شمولياً جديداً، وعبر ارتفاع عدد الشهداء والجرحى وعمليات القاء القنابل الحارقة والهجمات بالسكاكين وغيرها. وفي هذه الاثناء، انفجر التوتّر القائم في جنوب لبنان قتالاً بمناسبات عدّة، اذ شنّ الطيران الحربي الاسرائيلي غارات عدة، فيما حاولت مجموعات فدائية عديدة اختراق الحدود اللبنانية، والاردنية، على حدّ سواء.

تصاعد القمع الاسرائيلي

طغى موضوع منع العمّال الفلسطينيين من دخول اسرائيل على غالبية التدابير والتصرّفات العسكرية التي مارستها قوات الاحتلال الاسرائيلية خلال الفترة قيد الدرس؛ اذ انه أضاف تأثيراً الى صميم العلاقة بين الطرفين، وهدّد الفلسطينيين بعواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. ولوحظ ان الحكومة الاسرائيلية سعت الى زيادة عدد العمّال الوافدين في منتصف شباط (فبراير)، نظراً الى حاجتها اليهم، الاّ انها عادت، في ٣١ آذار (مارس)، الى اصدار قرار رسمي يخفّض عدد العمال المسموح لهم بالعبور بنسبة النصف، ومنعت، كذلك، تحرّك السيارات الفلسطينية الى داخل اسرائيل، ممّا قطع التواصل بين قطاع غزة والضفة الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١/٤/١٩٩١). وشمل القرار، أيضاً، منع قدوم غير المتزوجين، أو مَن هم دون سن الثلاثين، على افتراض ان هاتين الشريحتين هما الاكثر احتمالاً لأن تشاركا في اعمال المقاومة المسلّحة (**ميدل ايست انترناشونال**، ٥/٤/١٩٩١).

جاءت هذه الاجراءات، أساساً، كردّ على سلسلة الهجمات بالسكاكين، وغيرها، من أعمال العنف التي نفّذها فلسطينيون داخل المدن والاحياء الاسرائيلية خلال الشهور الماضية. انما شمل الردّ الاسرائيلي عناصر أخرى، منها زيادة «الحرس المدني» الجديد المقام، وتنشيط تسليحه وتدريبه، فيما تفشّت مبيعات المسدسات والاسلحة الفردية بين الاسرائيليين. وقد صرّح وزير الشرطة، روني ميلو، الى دورة من متدرّبي «الحرس المدني»، في ٢٦ آذار (مارس)، بأنه يجب اطلاق النار، فوراً ودون تردّد، على كل فلسطيني يحاول طعن أحد، وذلك بهدف قتله (**الحياة**، لندن، ٢٧/٣/١٩٩١). وميلو هو الذي كان اقترح منع سكان غزة، والشبان، وغير المتزوجين، من العمل في اسرائيل (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٩١). من جهة أخرى، جدّد وزير الاسكان والبناء، اريئيل شارون، مناداته بطرد جميع قادة الانتفاضة، وذلك تمهيداً لسحقها والردّ على الهجمات، وخصّ بالذكر فيصل الحسيني وسري نسيبة (**المصدر نفسه**، ٢٦/٣/١٩٩١).

وقد جاءت الاجراءات والتصريحات آنفة الذكر في اطار تجدّد الجدال حول قضية ابعاد الناشطين الفلسطينيين؛ اذ أصدر الجيش الاسرائيلي، في ٢٤ آذار (مارس)، أمراً بابعاد أربعة فلسطينيين ينتمون الى «فتح» من قطاع غزة، ثلاثة منهم من مخيم جباليا (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٢٥/٣/١٩٩١). وعلى الرغم من تأجيل التنفيذ، بانتظار الاستئناف لدى المحكمة العليا، ومناقشة المسألة لدى مجلس الامن الدولي، فقد نشر الجيش، في الرابع من نيسان (ابريل)، قائمة اضافية، ضمّت اسماء ستة فلسطينيين أكد نيّته ترحيلهم أيضاً،

وهم أعضاء في «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**الحياة**، ٥/٤/١٩٩١).

مقابل الاساليب «الادارية» لقمع الانتفاضة، لجأت سلطات الاحتلال، كذلك، الى اساليبها العنيفة المعهودة. وأبرز ما في ذلك، طبعاً، هو اطلاق النار على المتظاهرين والناشطين والمواطنين. فقد سقط ١٤ فلسطينياً اضافياً شهداء، خلال الشهرين قيد المراجعة، ممّا رفع المجموع العام للشهداء، منذ بدء الانتفاضة، الى ١٠٠٥، من بينهم شاب صدمته سيارة عسكرية في مخيم البريج، في ١٩ آذار (مارس)، وآخر قتله جنود متنكّرون بلباس مدني في رفح، في ٢٧ من الشهر عينه، وشقيقان في البيره، مات احدهما بالرصاص والآخر دهساً، في ١٤ نيسان (ابريل). يضاف الى ما سبق، قيام مستوطن اسرائيلي بقتل فتى في بيت لحم، في ١٨ شباط (فبراير)، وتمّ اعتقاله بعد يومين. وتجدر الملاحظة ان اعتداءات المستوطنين على المواطنين قد ازدادت في الفترة الاخيرة؛ فمثلاً أطلق احدهم النار على سيارة اسعاف في الخليل، في ١٦ شباط (فبراير)، وجرح احد ركابها (**المصدر نفسه**، ١٧/٢/١٩٩١)؛ كما اعتقل أربعة مستوطنين من كريات اربع، في الثامن من آذار (مارس)، بتهمة قتل فتاة فلسطينية عمداً؛ وقبضت الشرطة، كذلك، على مستوطنيْن آخرين، في المكان ذاته، في ٢٥ الشهر، بتهمة قتل الناشط الفلسطيني اسكندر عودة في الولايات المتحدة الاميركية، في العام ١٩٨٥ (**المصدر نفسه**، ٢٩/٢/١٩٩١ و ٢٦/٣/١٩٩١). ويذكر، أيضاً، ان قاتل العمّال الفلسطينيين السبعة في مجزرة ريشون لتسيون تلقّى سبعة احكام، في ١٧ آذار (مارس)، بينما تمّ تخفيض رتبة العقيد يهودا مئير، وتسريحه من الجيش، في التاسع من نيسان (ابريل)، بتهمة الايعاز الى جنوده بكسر عظام المعتقلين في أوائل الانتفاضة. واخيراً، أعلنت حركة «كاخ» العنصرية المتطرّفة مسؤوليتها عن انفجار طرد داخل مكتب تابع لـ «فتح» في الجزائر، في السابع من آذار (مارس)، ممّا نجم عنه استشهاد حارسيْن وجرح ثالث، دون التأكد من صحة الادعاء (**المصدر نفسه**، ٩/٣/١٩٩١).

الّا ان الثقل الكاسح لاعمال القمع والعقاب وقع على الفلسطينيين وليس على المستوطنين؛ اذ عاد عدد الجرحى الى الارتفاع في الارض المحتلة، وارتفعت نسبة المصابين بالرصاص بشكل مثير، بسبب رفع القيود المسلكية عن جنود الاحتلال في أجواء انشغال العالم بحرب الخليج، وغياب وسائل الاعلام. فقد سقط حوالى مئة جريح بالرصاص في قطاع غزة، بتاريخ الثامن والتاسع من آذار (مارس)، منهم ٨٠ في رفح؛ وتعرّض ١٥٠ للاختناق بالغاز؛ فيما تمّ اعتقال حوالى ٥٠٠ شخص (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢٤/٣/١٩٩١)؛ كما أُصيب قرابة ٥٠ مواطناً بالرصاص، في ٢٨ و٢٩ من الشهر عينه، بأنحاء مختلفة من الارض المحتلة.

وقد تكررت عمليات الاعتقال، الفردية والجماعية، كما حصل لأربعة مواطنين من منطقة مجدالكروم ودير الاسد والبعنة في الارض المحتلة العام ١٩٤٨، بتهمة الانتماء الى م.ت.ف. ولستين شاباً في القدس بتهمة «الشغب»، في ٢٢ شباط (فبراير)؛ ثمّ اعتقل سبعة من منطقة صندلة (الارض المحتلة العام ١٩٤٨)، في ٢١ آذار (مارس)، لانتمائهم الى «فتح» و«الجهاد الاسلامي»، ولاضرام النار بالمنشآت الاسرائيلية، ولتهديد العملاء (**القدس العربي**، لندن، ٢٢/٣/١٩٩١)؛ ووقع ٣١ مواطناً في الاسر، في خان يونس، في السابع من نيسان (ابريل)، بتهمة الانتماء الى «فتح» والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**المصدر نفسه**، ٨/٤/١٩٩١). وبالمقابل، أعلنت السلطات العسكرية اطلاق سراح حوالى ألف سجين بمناسبة عيد الفطر، وهو ضعف العدد الذي اطلق قبل عام بالمناسبة ذاتها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٩/٤/١٩٩١). غير ان مصادر محلية أكدت ان غالبية المطلق سراحهم كانت مدد اعتقالهم على وشك الانتهاء. ويذكر انه سبق للجيش ان اطلق سراح ٤٠٢ معتقل قبل اسبوع، منهم ١٣٦ معتقلاً ادارياً دون محاكمة، فيما أطلق سراح ٢٤٠ سجيناً اضافياً من قطاع غزة، بعد انتهاء فترات حكمهم (**القدس العربي**، ١١/٤/١٩٩١).

في هذا الوقت، بُدىء، في ١٣ آذار (مارس)، بمحاكمة فلسطيني متهم بمحاولة خطف طائرة تابعة لشركة «العال»، في العام ١٩٨٣، ومهاجمة اهداف أخرى بالقنابل في العامين ١٩٨٢ و١٩٨٥. وادّعت

السلطات بأن الفلسطيني هو من سكان اربد سابقاً وعضو في «فتح»، وانه تمّ اسره على متن باخرة متوجّهة من مصر الى قبرص قبل ستة شهور (**الحياة**، ١٤/٣/١٩٩١). كما أُصدرت احكام عدة بالسجن المؤبد: على مواطن بتهمة عضويته في «حركة الشبيبة» (فتح) و٢٢ عملية اعدام، أو جرح، عملاء، في ١٨ آذار (مارس)؛ وعلى آخر، في ٢٧ من الشهر عينه، بتهمة عضويته في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقتل ستة عملاء، وجرح ١١؛ وعلى أربعة آخرين، في الثالث من نيسان (ابريل)، بتهم مشابهة. الى جانب ذلك، أصدر المدعي العام الاسرائيلي احصاء بيّن فيه ان ٧٥ ألف فلسطيني حوكموا منذ بدء الانتفاضة، دِينَ منهم ٤٥ ألفاً، وبُرّىء ٥ ـ ٧ آلاف، بينما ينتظر ثلاثة آلاف المحاكمة، ولم يوضح تصنيف الباقين (**المصدر نفسه**، ٢٣/٢/١٩٩١). أمّا جمعية «بتسيلم» الاسرائيلية لحقوق الانسان، فقد أصدرت تقريراً، في ٢١ آذار (مارس)، أكد ان الاجهزة الامنية والعسكرية تمارس التعذيب بانتظام ضد المعتقلين الفلسطينيين، بحيث يتعرّض ما نسبته ٢٠ بالمئة منهم لاشكال التنكيل كل سنة، أي حوالى ألفين سنوياً (**المصدر نفسه**، ٢٢/٣/١٩٩١).

الى ذلك، تكرّرت عمليات هدم، وغلق، المنازل الفلسطينية، كعقاب على النشاط الوطني؛ وشمل ذلك الاجراء ستة منازل هدومت وثلاثة أُغلقت، خلال الفترة المعنيّة، في عصيرة وحلحول وبتّير والولجة وجباليا؛ كما تمّ تهديد قرية أرطاس بمصادرة ١٤٣٠ دونماً، وتمّ اقتلاع ٥٠ شجرة مثمرة في كفّين، في ١٤ نيسان (ابريل).

تعاظم المقاومة

اشتدّ عود المقاومة في الارض الفلسطينية المحتلة تدريجياً، في اثناء حرب الخليج، على الرغم من حالة الترقّب، حتى بلغت مستويات مرتفعة نسبياً خلال آذار (مارس)، وما بعده. وكان ناشط فلسطيني ألقى قنبلة على دورية اسرائيلية في نيتسارين، في ١٧ شباط (فبراير)، فجرح جندياً؛ بينما انفجرت قنبلة أخرى، من صنع محلّي، عند مبنى الادارة العسكرية في بيت لحم، بعد خمسة أيام، دون ان تصيب أحداً. وانتهى الشهر بالعثور على جثة طالب اسرائيلي مقتولاً بواسطة الطعن، في القدس، في ٢٨ منه (**المصدر نفسه**، ٥/٣/١٩٩١).

ابتدأ مسلسل الهجمات الفعلي بعد انتهاء حرب الخليج بقليل، حين قام شاب بطعن جندي من وحدة «حرس الحدود» عند مخفر الشرطة في نابلس، في السابع من آذار (مارس)، وتمكّن من الفرار. وأُصيب ناشطان، في اليوم التالي، عندما انفجرت بهما عبوة ناسفة كانا يعدّانها في بيت ساحور، حسب الرواية الاسرائيلية الرسمية. ولكن الحادثة البارزة كانت تلك التي وقعت في العاشر من الشهر، حين هاجم شاب أربع نساء اسرائيليات، في القدس، وقتلهن طعناً، وذلك انتقاماً لاستشهاد ابن عمّه قبل سنتين، حسب ما تبيّن بعد اعتقاله (**المصدر نفسه**، ١١ و١٤/٣/١٩٩١). ولم يمض سوى يوم حتى قام شاب آخر، يقود سيارته، بصدم أربعة جنود راجلين في بيت حانون، فقتل اثنين منهم، ممّا رفع مجموع قتلى الجيش الاسرائيلي، بسبب الانتفاضة، الى ١٢. وشهد النهار عينه عملية طعن وجرح مستوطن قرب مركز الشرطة في رام الله، على يد فتاة، تمّ، على اثرها، جرحها واعتقالها. وقبض على مواطن دخل الى المحكمة العسكرية في غزة ومعه سكينان، في ١٣ الشهر، بينما قُتل اسرائيلي طعناً داخل دكانه في الخضيرة، دون معرفة الفاعل، في ٢٠ منه.

وبعد يوم، أي في ٢١ آذار (مارس)، تعرّض جنديان للطعن على يد عامل من غزة، اثناء انتظارهما في محطة باصات في شمال تل ـ أبيب. وفي اليوم عينه، أُصيب مستوطن بجروح، بالطريقة ايّاها، عند محطة باصات في مدينه بني براك، واعتقل المهاجم. وانتهى ذلك النهار بالعثور على مخبأ فلسطيني سرّي ضمّ ٢٦ قنبلة و١٥ مخزن رصاص من الصناعة الاسرائيلية وقنابل مولوتوف، وذلك قرب قرية الجتّ في المثلّث (**القدس العربي**، ٢٢/٣/١٩٩١). الى ذلك، قام شاب بطعن اسرائيلي وزوجته، شمال ناتانيا، في ٢٣ الشهر، وقد اعتقل الشاب وزميل له يقود سيارة أجرة، وتبيّن انهما من غزة، وقد تبنّت «حماس» العملية (**الحياة**، ٢٧/٣/١٩٩١). وفي كمين بين عين قينيا ورام الله، تمّت تصفية مستوطن بالرصاص، في ٢٧ الشهر، تبنّت مسؤوليتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (**القدس العربي**، ٢٨/٣/١٩٩١). وقامت الشرطة الاسرائيلية بتفكيك

عبوة ناسفة عثر عليها في نابلس، في اليوم التالي، فيما تعرّض اسرائيلي للطعن في القدس. وانتهى الشهر بعملية القاء قنبلة، محلية الصنع، على دورية في جباليا، دون التسبّب باصابات.

واستمرت الهجمات. ففي الاول من نيسان (ابريل)، استشهد شاب بعد ان جرح جندياً بقضيب حديد في مخيم طولكرم. واعتقل مواطن من جلجولية، المحتلة منذ العام ١٩٤٨، في بيتح تكفا، لأنه كان يحمل سكيناً. كما وقع شاب آخر اسيراً، في الثاني من الشهر، بعد ان حاول ان يطعن جندياً في مخيم الشاطىء. أمّا في الرابع من نيسان (ابريل)، فقد عثرت قوات الاحتلال على مخبأي اسلحة داخل كهفين في القدس، يحتوي كل منهما على سكاكين وسيوف وغرفة تدريب (**المصدر نفسه**، ٥/٤/١٩٩١). وفي الخامس من الشهر عينه، اعتقلت شابة فلسطينية، بعد محاولتها طعن جندي في رفح، واعتقل شاب يحمل سكيناً في القدس. واستمرت العمليات، في ١٢ الشهر، بانفجار قنبلة صغيرة عند باب العمود في القدس، قرب دورية اسرائيلية، وطعن جندي في رفح بيد شاب تمّ جرحه، أيضاً. وفي الرابع عشر من الشهر، ارتفعت وتيرة العنف، حيث صُدم جنديان اسرائيليان في حادثين منفصلين في الخليل، قتل فلسطيني وجرح ثلاثة في احداهما، بينما أُلقيت قنبلة لم تنفجر على دورية في رفح، وتمّ العثور على مخبأ أسلحة شعبية في جبل المكبر، في القدس.

الى جانب كل ما سبق، نشطت اعمال القاء قنابل المولوتوف وحرق السيارات؛ كما تمّ اعتراض باصات وحرقها بعد انزال العمّال الفلسطينيين منها في رفح ويَعْبَد، في السابع والتاسع من نيسان (ابريل)، على التوالي. كذلك تمّ اعدام ١٢ عميلاً، أو مشبوهاً، والعثور على جثث يعتقد بأنها لاشخاص متهمين بالتعامل، وأُصيب سمسار اراضٍ بالرصاص في القدس، في ١٩ آذار (مارس)، ولكنه لم يمُت.

أمّا الدليل الاهم على حجم المقاومة، فجاء على لسان الناطق باسم الجيش الاسرائيلي، في ٢٥ آذار (مارس)، حين قدّم احصاء أظهر ازدياد العمليات المسلّحة والشعبية بنسبة عشرة أضعاف خلال السنوات الاربع الماضية. وقد تضمّن الاحصاء وقوع ٤١١ هجوماً، منها ١٠٨ بالرصاص و٢٠ بالطعن، في العام ١٩٨٧؛ و٣٧٥٠ هجوماً في العام ١٩٩٠، منها ٣٦٠ بالرصاص و١٣٣ بالطعن (**الحياة والقدس العربي**، ٢٦/٣/١٩٩١). وأضاف الناطق ان ٢٠١٩ عملية تمّت في الضفة في العام ١٩٩٠، و٧٤٣ في القطاع، و٥٨٢ في القدس، و٤٠٦ داخل اسرائيل، عدا ١٤ هجوماً حدودياً. وحسب الناطق، تمّ اعتقال ثلثي الفاعلين، فتبيّن ان نصفهم ينتمون الى «فتح»، بينما يعود ٤٠ بالمئة من العمليات الى المبادرات المحلية، والبقية للجماعات الدينية، وذلك عدا هجمات السكاكين، التي نفّذ المتديّنون ٦٠ بالمئة منها.

حدود لبنان والاردن

تجدّدت العمليات الفلسطينية عبر الحدود الشمالية، في الخامس من آذار (مارس)، عندما سقط صاروخ كاتيوشا على شمال اسرائيل، دون احداث اضرار. وسقط خمسة شهداء حاولوا التسلّل عبر الحدود في اليوم التالي، في القطاع الغربي من «حزام الامن» في جنوب لبنان (**الحياة**، ٦/٣/١٩٩١). ثمّ انفجر لغم تحت دبابة اسرائيلية في «حزام الامن»، في السابع من الشهر؛ وانطلق صاروخا كاتيوشا تجاه اسرائيل في ١١ منه. ووقعت محاولة تسلّل قرب مستوطنة زرعيت، في ٢٤ الشهر، استشهد، خلالها، ثلاثة من فدائيي جبهة التحرير الفلسطينية، وقام اللواء يوسي بيليد، قائد المنطقة الشمالية الاسرائيلي، بزيارة المكان وصرّح بأن «حزام الامن» قد أثبت جدواه (**المصدر نفسه**، ٢٥/٣/١٩٩١). وأخيراً، أعلن سلاح البحرية الاسرائيلي اغراق زورق مطّاطي يحمل فدائيين قبالة صور، ليلة ٢٨ آذار (مارس)، وتبيّن انهما حاولا تنفيذ مهمة انتحارية لتفجير زورق معادٍ (**المصدر نفسه**، ٢٩/٣/١٩٩١).

بالمقابل، شنّ الطيران الحربي الاسرائيلي سلسلة غارات جوية ضد الاهداف الفلسطينية في جنوب لبنان، فسقط خمسة جرحى، صباح ٢٠ شباط (فبراير)، حين هاجمت طائرتا «كفير» قاعدة للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة في العزّة (البقاع الغربي). وأُصيب ستة مقاتلين من «فتح» باغارة ثانية على الرويسة (رومين)، في الثالث من آذار

(مـارس)؛ بينمـا أُصيب أربعة آخرين بجروح في قاعدة لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني في وادي المريجات (البقاع)، في ١٥ منه. وتعرّض مخيم عين الحلوة للاغارة بعد أربعة أيام، فسقط شهيد وثلاثة جرحى من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، و١٤ جريحاً مدنياً، منهم خمسة أطفال. وجاءت الاغارة الاخـيرة في ١٢ نيسـان (ابريل)، فسقط، خلالها، أربعة شهداء و١١ جريحاً بين عسكريين ومدنيين، بعـد تدمـير مبنى ومواقع لجماعة «فتح ـ المجلس الثوري» (ابو نضال) وجبهة التحرير الفلسطينية.

وبمـوازاة هذه المـواجهـات، تتالت التحرّكات والمـؤشرات المتعلّقة بالوجود الفلسطيني المسلّح في جنـوب لبنـان. وقـد استُهلّت الفترة قيد المراجعة بتصريح تحريضي لأوري لوبراني، المنسّق الاسرائيلي في جنـوب لبنـان، اعترض فيه على استمرار وجود قواعـد لـ «فتـح» و«حـزب الله» في اقليم التفـاح (**المصـدر نفسـه**، ١٩ و٢٠/٢/١٩٩١). وادّعى لوبـراني بأن الفدائيين يسعون الى الحصول على اذن مرور من الجيش اللبناني لتنفيذ الهجمات ضد اسرائيل، وهدّد بأن اسرائيل لن تسمح للجيش بتوفير الغطاء لمثل هذه الهجمات. هذا، وصادف، في اليوم عينه، ان أعلنت «فتح» عن اعادة تجميع قواتها في جنـوب لبنـان ضمن ثلاثـة ألوية، هي «القسطل» و«اجنادين» و«قوات الـ ١٧»، فيما زعمت مصادر محليـة ان تلك القـوات تشمـل ثلاثة آلاف مقاتل نظامي وألفي عضو في المليشيا الشعبية (**المصدر نفسه**، ٢٠/٢/١٩٩١).

وفي اطار الاثـارة الاعـلاميـة، أعلن الجيش اللبناني عن تفكيك صاروخي كاتيوشا كانا معدّين للاطلاق من ميفـدون (البقـاع) نحو اسرائيل، في الثـالث من آذار (مـارس) (**انتـرنـاشونال هيرالد تربيون**، ٤/٣/١٩٩١)؛ وكرّر لوبراني تهديده بأنه سيترتّب على الجيش اللبناني ان «يصفّي المنظمات الفلسطينية»، اذا أراد استعادة أرضه في الجنوب، وان لا انسحاب من لبنان طالما استمرت أية تأثيرات خارجية عليه (**الحياة**، ٦/٣/١٩٩١). ولم تحصل تطوّرات هامـة بعـد ذلك، علماً بأن احد مسؤولي «فتـح» في لبنـان، زيد وهبة، أكد، في الخامس من نيسـان (ابـريـل)، ان فكـرة تسليم الاسلحـة الفلسطينية الثقيلة والمتوسطة الى السلطات اللبنانية أمـر سابق لأوانـه، وجـدّد تأكيد الصفة الرسمية للحـوار بين الحكومة والقيادة الفلسطينية باشراف الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (**المصدر نفسه**، ٦/٤/١٩٩١). ورحّب وهبة بقيام الحكومة السورية باطلاق سراح مئات المعتقلين الفلسطينيين، في ١٢ آذار (مـارس)؛ اذ تحـرّر حوالى ٨٠٠، يعـود أسر بعضهم الى العـام ١٩٨٣، ووصلت غالبيتهم الى منـطقـة صيـدا ومخيمـات أخرى، فيما أوضحت مصـادر قيـادية فلسطينية، في تونس، ان اجمالي المعتقلين ربما وصل خمسة آلاف (**المصدر نفسه**، ١٣ و١٤/٣/١٩٩١).

امّـا الخـاتمـة الملفتـة للأوضـاع الحدودية، فتمثّلت بحصـول أربع عمليات تسلّل عبر الحدود الاردنية ـ الفلسطينية. فقد استشهد ستة متسلّلين مقابل بلدة ام قيس، في ١١ آذار (مارس)، بعد ان جرحوا ثلاثة جنود اسرائيليين؛ وثبت، لاحقاً، انهم مجـمـوعـة اسـلامـيـة (**القـدس العـربـي**، ١٢/٣/١٩٩١). واسـتـشـهـد متسللان، في ٢٢ الشهر، قرب مستوطنة شادموت ميحولا؛ ولاقى ثلاثة آخـرون المصـير ذاته عند العوجا، في ٢٩ الشهر، وظهـر، لاحقاً، انهم مسلّحون بسكاكين فقط، وان اعـمـارهـم تتـراوح بين ١٢ و٢٠ سنـة فحسب (**انتـرنـاشـونال هيرالد تربيون**، ٣٠/٣/١٩٩١؛ **والحيـاة**، ٢٣ و٣٠/٣/١٩٩١). وجـاءت المحاولة الرابعـة في ١٥ نيسـان (ابـريـل)، حين استشهد متسلّل من الاردن، بعد ان أصاب جندياً بجروح خطرة (**المصدر نفسه**، ١٨/٤/١٩٩١). وازاء هذا التصعيـد، أكـدت المصادر المحلية والرسمية قيام اجهزة الامن الاردنية باعتقال العشرات من أعضاء «الجهاد الاسلامي» والجماعات الاخرى، من اجل منع أعمال التسلّل (**الحياة**، ١٨/٣/١٩٩١).

د. يزيد صايغ

محادثات بيكر في اسرائيل

في خطابه في مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين، في السابع من آذار (مارس) الماضي، أعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، في سياق تطرّقه الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والفلسطيني ـ الاسرائيلي، ان «السلام الشامل يجب ان يرتكز على قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ مناطق مقابل السلام. وهذا المبدأ يجب ان يتمّ اعداده بشكل مفصّل، لكي يضمن لاسرائيل أمنها والاعتراف بها، وفي الوقت ذاته، للفلسطينيين حقوقاً سياسية مشروعة. وكل أمر آخر لن يصمد في امتحان اللياقة والامن. لقد حان الوقت لوضع حدّ للنزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٨).

واعلن الرئيس بوش، في فقرات سابقة من خطابه، انه يجب العمل «من اجل خلق امكانات جديدة للسلام والاستقرار في الشرق الاوسط...» وان الجميع قد تعلّم «ان الجغرافيا لا يمكن ان تشكّل ضماناً للامن، وان الامن لا ينبع فقط من القوة العسكرية». ونوّه الرئيس بوش الى انه في المواجهة التي انتهت لتوّها (الحرب ضد العراق) «وجدت اسرائيل، وعدد كبير من الدول العربية، نفسها، لأول مرة، في مواجهة عدوّ واحد». وأضاف: «والآن، يجب ان يكون واضحاً لكل الاطراف (في النزاع) ان احلال السلام في الشرق الاوسط، يستوجب حلاً وسطاً». ولهذا «اوعزت الى وزير الخارجية، بيكر، بالتوجّه الى الشرق الاوسط، لكي يبدأ عملية السلام. وسوف يتوجّه [الى هناك] لكي يسمع، ويدرس، ويتقدّم باقتراحات، وليدفع الى أمام التفتيش عن السلام والاستقرار» (**المصدر نفسه**).

هذا ملخّص موجز للمبادىء العامة، والعريضة، التي يفترض ان تكون الموجّه لسياسة الادارة الاميركية ازاء النزاع مع اسرائيل، بشقيه، العربي والفلسطيني، ولجهود وزير الخارجية الاميركية الدبلوماسية، في رحلاته المكّوكية، الى عواصم دول المنطقة، ومنها اسرائيل، وجولات محادثاته الاربع مع القيادة الاسرائيلية (سنكتفي لأسباب تقنيّة بعرض مجريات ونتائج الجولتين الاولى والثانية في هذا التقرير) منذ بدء التحرّك السياسي والدبلوماسي الاميركي في الثامن من آذار (مارس) الماضي.

الاجواء في اسرائيل

شكّل اعلان الرئيس بوش، في خطابه الى مجلسي الشيوخ والنواب الاميركيين، ان السلام الشامل يجب ان يرتكز على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ «مناطق مقابل السلام»، على ان يراعى، في العمل على وضعها موضع التنفيذ، «أمن اسرائيل والاعتراف بها، من جهة، والحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين، من جهة أخرى»، محور اهتمام السياسيين ووسائط الاعلام في اسرائيل، قبيل وصول الوزير بيكر الى هناك، وخلال محادثاته مع القادة الاسرائيليين. فعلى الصعيد الرسمي، حاولت أوساط سياسية في القدس ـ حسبما جاء في تقارير بعض الصحف ـ التقليل من أهمية اعلان بوش مبدأ «مناطق مقابل السلام». ولكن في المداولات التحضيرية، قالت تلك الاوساط ان الامر يدلّ على ان الادارة مصرّة على العمل من اجل تسوية شاملة للنزاع، وعدم الاكتفاء بترتيبات مؤقتة ومرحلية، على غرار الانتخابات في المناطق الفلسطينية المحتلة. وقال مقرّبون من رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انهم لا يجدون أي جديد في اعلان الرئيس بوش. امّا وزير الخارجية، دافيد ليفي، فأشار الى ان تصريحات مماثلة صدرت في السنوات الاخيرة. وعلى حدّ قوله، فمن غير الجائز ان يحدّد، سلفاً، ما الذي سيحصل في نهاية المفاوضات، وكيف سيتطوّر الامر (**المصدر نفسه**).

لكن صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية حذّرت، في مقالتها الافتتاحية التي تناولت فيها خطاب الرئيس بوش، من اساءة استغلال هامش المناورة الذي تركه الرئيس للحكومة الاسرائيلية، بقوله ان مبدأ «مناطق مقابل السلام» بحاجة الى اعداد مفصّل، حيث أوردت: «... لكنه ذكر أمن اسرائيل وواجب اعتراف الدول العربية بها في السياق ذاته مع الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين. وهنا، أيضاً، يجب الانتباه الى الصيغة التي ليست مجرّد صفة. فاسرائيل اعترفت بالحقوق المشروعة للفلسطينيين في اتفاقيتي كامب ديفيد، والرئيس بوش أضاف كلمة 'سياسية' كصفة لتلك الحقوق. ومبادرة حكومة اسرائيل، في ١٤/٥/١٩٨٩، لا تستجيب لطلب الرئيس الاميركي. فاذا كانت الحكومة تبغي استغلال هامش المناورة الذي أبقاه لها خطاب الرئيس بوش، فانه يتوجّب عليها النظر في اتخاذ خطوات بعيدة المدى، أكثر من تلك التي كانت مستعدة لها قبل ٢٢ شهراً» (**المصدر نفسه**).

وفي سياق الاستعدادات الاسرائيلية للمباحثات مع الوزير بيكر، دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، كلاً من السعودية وسوريا، الى طاولة المباحثات مع اسرائيل، لأن مثل هذه الخطوة «سوف تؤثر على تطبيع، وتحسين، العلاقات مع الدول العربية، وتخلق اجواء ايجابية أيضاً في أوساط الفلسطينيين [المقصود أهالي المناطق المحتلة]، تمكّن من التقدّم في مبادرة السلام». وقال شامير، أيضاً، خلال المحادثات التي أجراها مع وزير خارجية كندا، جو كلارك، انه عازم على التحرّك سياسياً على مستويين متوازيين، حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي وحل قضية الفلسطينيين، مضيفاً انه بامكان الولايات المتحدة الاميركية وكندا والاسرة الاوروبية، وهي الدول التي تحظى، اليوم، بثقة العالم العربي، اقناع الفلسطينيين بالدخول في مفاوضات مع اسرائيل، واختيار ممثليهم الى تلك المفاوضات. «فالتوقيت الحالي مريح، بشكل خاص لأن منظمة التحرير الفلسطينية»، حسب ظن شامير، «خرجت من الصورة ونهايتها يجب ان تكون كنهاية [الرئيس العراقي] صدام حسين، أي الاختفاء من الخارطة السياسية» (**المصدر نفسه**، ١٠/٣/١٩٩١).

وبالنسبة الى الشقّ الفلسطيني في «المقاربة المزدوجة» التي طرحها شامير، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان شامير سوف يؤكد، في محادثاته مع الوزير بيكر، استعداد اسرائيل للتحاور مع فلسطينيين من أهالي المناطق الفلسطينية المحتلة دون اللجوء الى اجراء انتخابات، شرط ألّا يكون بينهم ممثلون عن الشتات الفلسطيني، أو مبعدون، أو ممثلون عن سكان القدس الشرقية المحتلة. كذلك سوف يطرح شامير على الوزير بيكر خطة مفصّلة في شأن خطوات بناء الثقة بين اسرائيل والدول العربية، على الصعد المدنية والاقتصادية والامنية (**المصدر نفسه**).

وتمّت صياغة، وبلورة، الموقف الاسرائيلي الرسمي استعداداً الى المباحثات مع الوزير بيكر، خلال جلستين منفصلتين لهذا الغرض: الاولى على مستوى الحكومة بكامل هيئتها، والثانية على مستوى الطاقم السياسي ـ الامني. وذكرت مصادر صحفية انه تمّ، في الجلستين، الاتفاق على ان يؤكد كل من شامير وليفي وارنس، في محادثاتهم مع الوزير الاميركي، تمسّك الحكومة بمبادرة السلام الاسرائيلية التي أقرّتها حكومة الوحدة الوطنية في ١٤/٥/١٩٨٩. من ناحية أخرى، أعلن شامير، في جلسة الحكومة الاسبوعية، في سياق مناقشة موضوع الجولان، ان موقف اسرائيل، في هذا الشأن، لم يتغيّر، ولا داعي لتكرار ذلك، المرة تلو الاخرى (**دافار**، ١١/٣/١٩٩١).

وفي سياق الاستعدادات للمحادثات مع الوزير بيكر، برزت خلافات داخل الحكومة وداخل الليكود، تزعّمها وزير البناء والاسكان، اريئيل شارون. فعلى الصعيد الائتلافي، دعا الوزير رحبعام زئيفي، في جلسة الحكومة الاسبوعية، الى الغاء مبادرة ١٤/٥/١٩٨٩، والى رفض مبدأ «مناطق مقابل السلام»، مؤكداً ان الجولة الجوية المخططة للوزير بيكر سوف تقنعه بأن لا مجال للبحث في هذا المبدأ (**المصدر نفسه**). من ناحية أخرى، عقدت أحزاب اليمين الصغيرة، المشاركة في الائتلاف، اجتماعات دعت فيها الى رفض الضغوط الاميركية المتوقّعة. فالوزير يوفال نئمان، زعيم حركة «هتحياه»، قال ان على الليكود، اليوم، ان يلغي مبادرة «السلام» التي كانت بمثابة حل وسط سياسي بينه وبين حزب

«العمل» في ذلك الحين. كذلك برزت تحفّظات من الخطة في حزب «المفدال»، على الرغم من تأييد وزيري الحزب للموقف الذي اتخذته الحكومة بالتمسّك بمبادرة «السلام» الاسرائيلية (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٨).

وفي الليكود، تزعّم المعارضة لموقف الحكومة الوزير شارون، الذي دعا الى عقد جلسة لمركز الليكود لمناقشة الموقف السياسي الآن. وهاجم شارون الوزير ليفي دون ان يذكره، قائلاً ان من يتحدّث عن تغيير في الموقف الاميركي لا يفقه ما يقول. «فالولايات المتحدة الاميركية لم تعترف، في أي وقت، بالقدس الكاملة عاصمة لاسرائيل. وهناك خشية جادّة من تقويض مكانة اسرائيل في ضوء حقيقة انه ليس لدينا خطة سياسية واضحة، وفي ضوء ان تصرّفنا في اثناء الحرب، أظهر، خطأ، ان اسرائيل على استعداد للتنازل في مواضيع ذات صلة أيضاً بوجودها وحياة سكانها». وأضاف شارون ان مركز الليكود، في حينه، وضع قيوداً على مبادرة الحكومة السياسية، وانه نشأ، الآن، وضع جديد يحتّم الاستماع الى رأي المركز مرة أخرى، وذلك في ضوء مواقف بعض وزراء الليكود، التي لا تعبّر عن مواقف الحزب (**المصدر نفسه**).

امّا على صعيد احزاب اليسار الصغيرة وحزب «العمل»، فأبدت هذه موقفاً ايجابياً من مضمون خطاب الرئيس بوش. وقال رئيس كتلة حزب «العمل» في الكنيست، حاييم رامون، «انه ثبت، مرة أخرى، ان حلم ' أرض اسرائيل الكبرى ' يلحق الضرر بفرص السلام، وقد يقود الى مواجهة لا مفرّ منها مع الولايات المتحدة الاميركية». وقالت كتلة «راتس» انها تعتبر خطاب الرئيس بوش «بنّاء ومشجّعاً وواعداً بالنسبة الى مستقبل الشرق الاوسط» (**المصدر نفسه**، ١٩٩١/٣/٨). ودعا زعيم حزب «العمل»، شمعون بيرس، الى اجراء استفتاء عام حول مسألة ما هو أفضل للاسرائيليين «المناطق أم السلام؟»، مضيفاً ان انعدام السلام مع الفلسطينيين سوف يقود الى حرب من اجل المناطق المحتلة. واستبعد بيرس امكان لجوء الوزير بيكر الى ممارسة الضغوط على حكومة اسرائيل لحملها على تقديم تنازلات، وتوقّع «تجميد» النشاط الاميركي في السنة المقبلة، لأن العام المقبل هو عام انتخابات في الولايات المتحدة الاميركية. وبناء على ذلك، دعا بيرس الى النظر الى المستقبل بـ «عين ديناميكية»، حسب تعبيره، «لأن عدم القيام بأي عمل هو بمثابة استدعاء للآخرين لشنّ حرب ضد اسرائيل» (**دافار**، ١٩٩١/٣/١١).

مجرى المحادثات ونتائجها

في سياق زيارته لاسرائيل، التي استغرقت قرابة يومين، أجرى الوزير بيكر محادثات منفردة مع أعضاء طاقم المفاوضات الاسرائيلي الثلاثي، المؤلف من شامير وليفي وارنس. وبدأ بيكر محادثاته عشية وصوله اسرائيل، حيث اجتمع الى الوزير ليفي، في أعقاب عشاء العمل الذي أقامه الاخير تكريماً لضيفه. وذكرت تقارير صحفية اسرائيلية ان الوزير الاميركي أكد ان بلاده لا تنوي ممارسة الضغوط على اسرائيل، وانها تتمسّك بالتزامها القاطع وغير المشروط بأمنها. وأضاف بيكر: «حتى لو ظهرت خلافات في الرأي فيما بيننا، فان هذا الالتزام سوف يبقى غير مشروط». وأكد بيكر ان اعلاناً اسرائيلياً عن الاستعداد للتوصّل الى تسوية سلمية شاملة على قاعدة القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، سوف يحدث تغييراً جارفاً في مواقف عدد من الدول العربية ازاء اسرائيل. وأعرب عن تأييد بلاده لمطلب اسرائيل بالمفاوضات المباشرة على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨. وعلى الرغم من انه استخدم عبارة «مناطق مقابل السلام» مرتين، الّا انه لم يطالب اسرائيل بتبنّي تلك الصيغة (**معاريف**، ١٩٩١/٣/١٢). من ناحية أخرى، قالت مصادر صحفية اسرائيلية ان الوزير بيكر أعرب عن اعتقاده، في اثناء محادثاته مع الوزير ليفي، بأنه «يجب استغلال الفرصة التاريخية التي نشأت في أعقاب استعداد الدول العربية للتسليم بوجود اسرائيل». وأضاف ان على اسرائيل ان تعرف كيف تستغل هذه الفرصة، بينما ستكتفي الولايات المتحدة الاميركية بلعب دور المحفّز على تحقيق ذلك. مع ذلك، امتنع بيكر عن الخوض في التفاصيل، على غرار الجوانب الاجرائية للمحادثات مع العرب والفلسطينيين في محادثاته مع الوزير ليفي، بهدف تخصيص محادثاته المنفردة مع رئيس الحكومة الاسرائيلية لهذا الغرض. وقال بيكر لليفي: «لقد طرحت علي، في اثناء محادثاتنا في الولايات المتحدة الاميركية، في أيلول (سبتمبر) الماضي،

مقاربة المسارين المتوازيين (الفلسطيني والعربي)؛ وهناك الآن فرصة تاريخية للتقدّم، على أساس ذلك، مع الدول العربية» (**هآرتس**، ١٢/٣/١٩٩١).

ونسبت مصادر صحفية اسرائيلية الى الوزير ليفي تثمينه الايجابي لمباحثاته مع الوزير الاميركي، حيث أكد ان الولايات المتحدة الاميركية «تعهّدت التنسيق، خطوة فخطوة، مع اسرائيل في عملية السلام»، وانها تبنّت وجهة النظر الاسرائيلية الداعية الى السير والتقدّم في عملية السلام على خطين متوازيين: مفاوضات مع الدول العربية، من جهة، ومفاوضات مع الفلسطينيين من أهالي المناطق المحتلة، من الجهة الاخرى. وأضاف ليفي، في معرض تحدّثه عن نتائج محادثاته مع الوزير بيكر، ان الاخير يرى في مبادرة الحكومة الاسرائيلية، في ١٤/٥/١٩٨٩، «اساساً للتقدّم نحو حل قضية الفلسطينيين» (**دافار**، ١٢/٣/١٩٩١).

من ناحية أخرى، أحاط ليفي الوزير بيكر علماً بموافقة اسرائيل على اجراء محادثات مع وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، أو وفد فلسطيني مستقل من أهالي المناطق المحتلة، أو مع وفد عربي موحّد يتمثّل فيه الفلسطينيون. وقال ليفي، أيضاً، انه، في مقابل ذلك، يتوجّب البحث في موضوع الغاء حالة الحرب بين اسرائيل والدول العربية. وطرح ليفي على الوزير بيكر، أيضاً، بعض الاقتراحات الاسرائيلية، في اطار «خطوات بناء الثقة» بين العرب واسرائيل (**المصدر نفسه**). وأضاف ليفي ان حكومته على استعداد لتبنّي كل اطار يسهم في تقدّم عملية السلام (**معاريف**، ١٢/٣/١٩٩١).

وفي يوم المحادثات الثاني، عقد الوزير بيكر جلستي مباحثات مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، اضافة الى لقاء مع وزير الدفاع، موشي ارنس، ولقاءات أخرى مع كل من بيرس واسحق رابين على انفراد. واستبق لقاءه الثاني مع شامير بلقاء مع وفد فلسطيني من المناطق المحتلة، برئاسة فيصل الحسيني.

ووفقاً لما ذكرته مصادر اسرائيلية، فقد أطلع بيكر رئيس الوزراء الاسرائيلي، شامير، على ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى الى عقد مؤتمر اقليمي، تشارك فيه الدول العربية واسرائيل والفلسطينيون، برعاية الدولتين العظميين. وقال بيكر انه حصل على موافقة مبدئية على الفكرة من جانب الدول العربية التي زارها، وعلى تلميح من سوريا الى امكان مشاركتها في مؤتمر كهذا، اذا عقد على الاسس التي عقد عليها مؤتمر جنيف، في العام ١٩٧٣. وقال بيكر، أيضاً، انه سوف يحاول اقناع الاتحاد السوفياتي باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، تمهيداً لمشاركته في المؤتمر (**هآرتس**، ١٣/٣/١٩٩١).

وبرز غموض وتناقض في المعلومات في شأن موقف شامير من الاقتراح المذكور. فحسب أقوال الناطقة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، فان شامير لم يرفض الاقتراحات التي تقدّم بها الوزير بيكر، بما فيها الاقتراح الداعي الى عقد مؤتمر اقليمي يشارك فيه الاتحاد السوفياتي. وأضافت تتوايلر: «لقد استمد الوزير بيكر التشجيع أيضاً من أقوال الوزير ليفي عن استعداد اسرائيل للتباحث مع الدول العربية والفلسطينيين في اطار أي تشكيل، أو هيئة» (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، ذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان الوزير بيكر قال، في اثناء محادثاته مع شامير، ان بلاده تتوقّع ان تتّخذ اسرائيل سلسلة من الخطوات الملموسة، للتخفيف من معاناة الفلسطينيين في العديد من المجالات، في اطار ما سمّاه «خطوات بناء الثقة»، استعداداً لاستئناف عملية السلام في المنطقة (**يديعوت احرونوت**، ١٣/٣/١٩٩١). في المقابل، قال بيكر ان بلاده ستبذل مساعيها لدى الدول العربية المعنيّة، لكي تتّخذ «سلسلة من الخطوات ومبادرات حسن النيّة» ازاء اسرائيل، استعداداً للتسوية، بما فيها الغاء المقاطعة الاقتصادية والغاء قرار الامم المتحدة الذي وسم الحركة الصهيونية بالسمة العنصرية (**المصدر نفسه**).

ويبدو ان بيكر لم يحصل من شامير على موقف ايجابي من مقترحاته، سواء تلك المتعلّقة بفكرة المؤتمر الاقليمي، أو تلك المتعلّقة بخطوات بناء الثقة، وبخاصة تلك المتعلّقة باقتراح ايقاف عمليات الاستيطان وتكثيف عمليات البناء في ما هو قائم من مستوطنات، وكذلك الاقتراح بأن تعلن اسرائيل استعدادها للقبول بالقرار الرقم ٢٤٢، وفق

التفسير الاميركي لذلك القرار أي «مناطق مقابل السلام» (**المصدر نفسه**). أمّا بالنسبة الى فكرة عقد المؤتمر الاقليمي، فان شامير عارض، بشدة، مسألة رعاية الدولتين العظميين للمؤتمر المقترح، وفقاً لما أوضحته مصادر في مكتبه، حيث ان الوزير بيكر «ربط بين موافقة اسرائيل على فكرة المؤتمر الاقليمي وموضوع الرعاية الدولية لذلك المؤتمر». لكن المصادر الاميركية اكدت ان شامير لم يقل «لا»، ايضاً، للفكرة (**دافار**، ٢٤/٣/١٩٩١).

وواصل شامير احاطة موقفه من موضوع المؤتمر الاقليمي المقترح بالغموض، حيث قال، في مقابلة تليفزيونية ضمن برنامج «موكيد»، في اعقاب محادثاته مع الوزير بيكر: «نحن ما زلنا بعيدين من هذه المؤتمرات، او تلك» (**المصدر نفسه**). الى ذلك، ابدى شامير استعداداً للتخلّي عن فكرة اجراء انتخابات في المناطق المحتلة، خلافاً لرأي وزير دفاعه، الذي اعرب، في لقائه مع الوزير بيكر، عن ان موضوع الانتخابات عامل حيوي لتقدّم العملية السياسية مع الفلسطينيين (**المصدر نفسه**). وقال شامير، أيضاً، ان ما ذكره الوزير بيكر عن تغيّر في توجّه بعض الدول العربية وموقفها من السلام مع اسرائيل هو «امر مشجّع»، وان هناك، فعلاً، تغيّراً كهذا في الجانب الآخر، معرباً عن اعتقاده بـ «اننا نقترب من السلام قطعاً»، حيث ان هناك ما يمكن التحدث في شأنه مع السعودية، مثلاً. لكنه اضاف، ان بيكر لم يشمل سوريا بشكل واضح في عداد تلك الدول التي غيّرت موقفها (**المصدر نفسه**).

واوضح شامير، في جلسة الحكومة الاسبوعية التي تلت المحادثات مع الوزير بيكر، ان الاخير طرح موضوع الوجود العسكري الاسرائيلي في منطقة «حزام الامن» في جنوب لبنان، قائلاً ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى، في اطار «النظام السياسي الجديد»، الذي تطمح في ارسائه في الشرق الاوسط، الى اعادة السيطرة على «حزام الامن» الى ايدي الحكومة اللبنانية، وانه، لهذا الغرض، يجب اشراك لبنان في التسوية في المنطقة، ولا بدّ، في هذا السياق، من سحب كل القوات الاجنبية من على اراضيه، بما فيها القوات الاسرائيلية، تنفيذاً لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٢٥. وقال شامير انه اكد للوزير بيكر ان ليس لاسرائيل مطالب اقليمية في لبنان، موضحاً له ان السيطرة الاسرائيلية على «حزام الامن» املتها احتياجات اسرائيل الامنية فقط، وانه طالما واصلت القوات السورية سيطرتها على اجزاء واسعة من الارض اللبنانية، فان اسرائيل لن تتخلى عن منطقة «حزام الامن» (**هآرتس**، ١٨/٣/١٩٩١).

وكشف شامير النقاب عن ان بيكر لم يجد، في دمشق، تجاوباً كذاك الذي وجده في العواصم العربية الاخرى التي زارها. فالولايات المتحدة الاميركية وسوريا، على حد قول شامير، ما زالتا على خلاف في موضوع الارهاب، وتعطيان تفسيراً مختلفاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، بالنسبة الى الانسحاب الاسرائيلي، وبخاصة من هضبة الجولان، كجزء من كل تسوية. ولاحظ شامير، ايضاً، ان السوريين يتحدثون عن القرار الرقم ٢٤٢، ويتجاهلون، في الوقت عينه، اتفاقيتي كامب ديفيد. واكد شامير ان مشاركة الاتحاد السوفياتي في العملية السياسية مرهونة باستئنافه للعلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، اشار شامير الى ان الولايات المتحدة الاميركية ما زالت ترفض اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً وحيداً لاجراء المفاوضات. واكد شامير ان الاتصالات تجرى، الآن، حول كيفية بداية المسار السياسي، مشيراً الى ان المحك لاختبار النوايا العربية، في سياق خطوات بناء الثقة التي طرحتها الولايات المتحدة الاميركية، هو في اعلان تلك الدول، صراحة، لجماهيرها انه حان الوقت لتسوية سلمية مع اسرائيل. وقال: «انهم لا يزالون بعيدين من هذا»، لكنه اعرب عن ارتياحه لقبول الولايات المتحدة الاميركية لفكرة «المقاربة المزدوجة» التي تقترحها اسرائيل للتقدم في عملية التسوية على خطين متوازيين: مفاوضات مع الدول العربية، من جهة، واخرى مع الفلسطينيين، من جهة اخرى (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، اعلن شامير، في اجتماع للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، تمّت فيه مناقشة نتائج جولة الوزير بيكر الاولى والمحادثات التي اجراها في اسرائيل، انه يعارض اجراء محادثات سياسية مع الفلسطينيين الذين التقى بهم الوزير بيكر في منزل القنصل الاميركي، في القدس. وقالت مصادر صحفية ان اعلان

شامير هذا اثار الاستغراب في الاوساط الدبلوماسية في واشنطن، وبخاصة قوله انه لا يعرف «ايهما اكثر خطورة: فيصل الحسيني ام ياسر عرفات؟» (**المصدر نفسه**، ١٩/٣/١٩٩١).

امّا الوزير بيكر، فقال، في ختام جولته الاولى على دول المنطقة، ان الولايات المتحدة الاميركية سوف تواصل، في المرحلة الاولى، تشجيع الاطراف على اتخاذ مبادرات حسن نيّة متبادلة لخلق الثقة فيما بينها. لكنه كرر القول ان بلاده غير معنيّة، وغير مؤهلة، لفرض حل على الاطراف، وانها ستواصل دور المحفّز على التقدم. ولم يشر بيكر الى احراز اي تقدم ملموس في هذا المضمار، حيث قال ان زعماء الدول العربية، الذين التقى بهم، رفضوا، مرة ثانية، الحاح واشنطن وحثّها لهم على الاعتراف، من جانب واحد، بحق اسرائيل في الوجود (**المصدر نفسه**، ١٨/٣/١٩٩١).

خطة اسرائيلية جديدة!

كشفت مصادر صحفية اسرائيلية النقاب عن ان طاقماً وزارياً مشتركاً أعدّ مسودة خطة اسرائيلية جديدة، تضمنت خطوطاً عامة لوجهة نظر اسرائيل، بالنسبة الى كيفية التقدّم في عملية السلام. وتتضمّن الخطة الجديدة خمس مراحل، وهي مبنيّة، في الأساس، على فكرة «المقاربة المزدوجة» لحل النزاع، بشقيه، العربي ـ الاسرائيلي والفلسطيني ـ الاسرائيلي. كذلك تلحظ الخطة عقد لقاء اقليمي (شبه مؤتمر اقليمي) بين اسرائيل وجاراتها العربيات. ومن حيث المضمون والاهداف، فالخطة الجديدة هي اعادة صياغة، وتجميل، لمبادرة السلام الاسرائيلية منذ العام ١٩٨٩. امّا خطوط الخطة العامة، فهي على الشكل التالي:

- تطالب اسرائيل الدول العربية بأن تعلن، على الملأ، استعدادها لتطبيع العلاقات معها، والبدء بمفاوضات مباشرة. في الوقت عينه، تبدأ محادثات تحضيرية مع وفد من شخصيات فلسطينية من المناطق المحتلة (المقصود، ضمناً، استبعاد سكان القدس الشرقية) يتمّ اختياره من قائمة مرشحين تعدّها الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل والاردن، من اجل وضع الأنظمة والاجراءات للانتخابات في المناطق المحتلة.
- تعلن الدول العربية عن دعمها لمسار الانتخابات، وتدعو الى ايقاف كل اعمال الارهاب والعنف. ومن جانبها، تعلن اسرائيل عن موعد محدّد لاجراء الانتخابات؛ وتوجه الدعوة الى كل من الولايات المتحدة الاميركية ومصر والاردن للمشاركة في لقاء لهذا الغرض.
- يعقد لقاء مشترك لاجراء محادثات مباشرة بين ممثلين عن اسرائيل وممثلين عن الدول المجاورة، في احدى عواصم دول المنطقة. ويمكن اعتبار ذلك اللقاء بمثابة «مؤتمر اقليمي» يعقد برعاية الدولتين العظميين. وبعد ذلك فوراً، تعقد الدول العربية المشاركة في اللقاء اجتماعاً تتّخذ فيه قرار الغاء حالة الحرب مع اسرائيل. وبعد التوقيع على الغاء حالة الحرب، تجرى، في المناطق المحتلة، انتخابات ديمقراطية عامة، يشرف عليها مراقبون من الدول العربية المشاركة في عملية التسوية. أمّا الهيئة التمثيلية السياسية المنتخبة، فدورها اجراء مفاوضات مع اسرائيل في شأن الاتفاق المرحلي، وتقوم أيضاً بادارة شؤون الحكم الذاتي في المرحلة الانتقالية. وهذه الهيئة التمثيلية، ذاتها، تقوم، بعد ثلاث سنوات من تطبيق الحكم الذاتي، باجراء مفاوضات مع اسرائيل في شأن الوضع الدائم للمناطق المحتلة. ويشترط لاجراء الانتخابات ان يسود الهدوء والأمن في المناطق المحتلة خلال المعركة الانتخابية.
- تبدأ مفاوضات مباشرة من اجل السلام بين اسرائيل وكل من سوريا والاردن والسعودية ولبنان، كل على حدة. وفي الوقت عينه، تبدأ المفاوضات مع ممثلي الفلسطينيين في المناطق المحتلة في شأن الاتفاق المرحلي، اي الحكم الذاتي.
- تشكّل لجنة دولية، مهمّتها ايجاد حل لمشكلة اللاجئين في المناطق المحتلة، ويتمّ جمع الاموال من الدول الغنية لتحقيق هذا الغرض (**معاريف**، ١٥/٣/١٩٩١).

جولة المحادثات الثانية

كما يبدو، فان الخطوط العامة لهذه الخطة، كلها او بعضها، كانت موضوع الجولة الثانية من المحادثات التي اجراها الوزير بيكر مع المسؤولين

في المنطقة لتسجيل ملاحظاتهم عليها، ومن ثمّ تركيز محادثاته في اسرائيل على تلك النقاط، في محاولة لتقريب وجهات نظر الطرفين. وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان طاقم المفاوضات، المؤلف من شامير وليفي وارنس، عقد جلسة خاصة استعداداً للمحادثات مع الوزير بيكر، من اجل تنسيق المواقف التي سيطرحها اعضاء الوفد، في اللقاءات المنفردة مع بيكر. وقالت مصادر مقرّبة من الوزراء الثلاثة ان طاقم المفاوضات الاسرائيلي سيكرر موقف اسرائيل، وتمسّكها بمبادرة الحكومة، كأفضل وسيلة للتقدم في العملية السياسية. كذلك سوف يتمّ تأكيد تمسك اسرائيل باتفاقيتي كامب ديفيد، لناحية كونهما تطبيقاً لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٢٤٢ (**عل همشمار**، ٩/٤/١٩٩١).

وكرّر شامير، عشية بدء المحادثات مع بيكر، التي استغرقت يومين أيضاً كما في الجولة الاولى، ان هناك فرصة للتقدم في عملية السلام في الشرق الاوسط، وان هناك مؤشرات ايجابية الى ذلك في بعض الدول العربية. فعلى حدّ قوله، فالعرب «يوافقون، الآن، على خطوات قد تحدث تغيّراً في طابع العلاقات بينهم وبين اسرائيل، وبين الاخيرة والفلسطينيين. وادلى شامير بهذه الاقوال في سياق اللقاء الذي اجراه مع زعيم الحزب الليبرالي الهولندي، برتس بولكنشتاين (**المصدر نفسه**).

من ناحية اخرى، ذكرت مصادر سياسية، في القدس، انه قبل ان تعلن اسرائيل موافقتها النهائية على عقد اللقاء، او «المؤتمر الاقليمي»، فانها سوف تطالب الولايات المتحدة الاميركية باعطائها ضمانات ملزمة، ربما خطّياً، بأن المؤتمر لن تكون له صلاحية املاء الحلول على الاطراف المتفاوضة، وان يعقد المؤتمر جلسة افتتاحية وحيدة، لا تتخذ فيها اية قرارات، ومن ثمّ تبدأ مفاوضات مباشرة بين اسرائيل، من جهة، وبين كل دولة عربية مشاركة في المؤتمر، على حدة، من جهة أخرى؛ كذلك تبدأ مفاوضات مباشرة بينها وبين الوفد الفلسطيني المشارك في اللقاء، على ان يكون لاسرائيل حق شطب أي اسماء مقترحة للمشاركة في ذلك الوفد، سواء أكان وفداً اردنياً ـ فلسطينياً مشتركاً، أو وفداً فلسطينياً مستقلاً، او وفداً في اطار وفد عربي موحّد. والمعيار لشطب الاسماء هو انتماء افراده الى منظمة التحرير الفلسطينية، أو اذا كانت اقامتهم خارج المناطق المحتلة، أي من المبعدين، أو من سكان القدس الشرقية. وقالت المصادر السياسية نفسها انه من المتوقع ان يكون هذا الشرط الاسرائيلي موضع جدل، ونقطة خلاف، مع الوزير بيكر. كذلك توقّعت تلك المصادر ان تطالب اسرائيل الوزير بيكر بأن تعلن الاطراف العربية الموافقة على المشاركة في المؤتمر، أو اللقاء، الغاء حالة الحرب مع اسرائيل، اذا كانت معنيّة، فعلاً، بالحوار والمفاوضات في أسرع وقت ممكن (**المصدر نفسه**).

ويتّضح من تقارير تناولت مجرى المحادثات انها تركّزت على موقف اسرائيل من قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، وسمات اللقاء الاقليمي، ومطالبة اسرائيل بالتوصّل الى موقف مشترك (تفاهم) في شأن المواضيع التي لا تزال موضع خلاف (**دافار**، ١٠/٤/١٩٩١).

وبالنسبة الى اللقاء مع شامير في يوم المحادثات الاول، ذكرت المصادر انه استغرق أكثر من ثلاث ساعات؛ وان شامير طلب من بيكر تعهّداً اميركياً بعدم الموافقة على اشراك م.ت.ف. في أية مرحلة من مراحل العملية السياسية، وحتى نهايتها. كذلك نشأ التباس بالنسبة الى الموقف الاميركي من مسألة مشاركة ممثّل عن أهالي القدس الشرقية في المفاوضات بشأن التسوية المرحلية (**المصدر نفسه**). وفي هذا الصدد، قالت مصادر سياسية، مطلعة على مجرى المحادثات، ان بيكر قال لمحاوريه الاسرائيليين انه مقتنع بامكان تجاوز العقبات في شأن تشكيل الوفد الفلسطيني، والتي حالت دون التقدّم في العملية السياسية في العام الماضي. وفهم ذلك على ان الولايات المتحدة الاميركية تخلّت عن مطالبتها باشراك احد ممثّلي أهالي القدس الشرقية في عداد الوفد الفلسطيني. كذلك برز عدم وضوح بشأن مشاركة الوفد الفلسطيني في اللقاء الافتتاحي. فالاميركيون رأوا وجوب ذلك، لكنهم لم يتوصّلوا، في المحادثات، الى اتفاق نهائي بشأن طبيعة الوفد: أهو وفد مستقل؟ أم وفد في اطار اردني ـ فلسطيني مشترك؟ أم في اطار عربي موحّد؟ هذا بينما أعرب المحاورون الاسرائيليون، وفي مقدّمهم شامير، عن انهم يفضّلون عدم مشاركة الوفد الفلسطيني المتفق عليه في اللقاء الاقليمي المقترح

(**المصدر نفسه**).

وفي ما يتعلّق باللقاء الاقليمي، قال موظف اميركي رفيع المستوى، ان الطريق لا يزال طويلاً أمام بدء العملية السياسية. فالاتفاق لم يتمّ، بعد، على تفاصيل جوهرية بالنسبة الى اللقاء، مثل طبيعة الحدث (لمرة واحدة أو مستمر)، ومكانه، وتوقيته، ومن يشارك فيه؟ وقال هذا الموظف ان الولايات المتحدة الاميركية أجرت اتصالات مع الاتحاد السوفياتي في شأن اللقاء الاقليمي المقترح، ومشاركته فيه، الاّ انه لم يتمّ، بعد، الاتفاق حول سمات ذلك المؤتمر، ودوره. وأضاف الموظف، ان الامر ذاته ينسحب، أيضاً، على مواقف الدول العربية (**المصدر نفسه**).

في المقابل، أعرب وزير الخارجية الاسرائيلية، ليفي، عن ارتياحه لنتائج المباحثات التي أجراها مع الوزير بيكر، قائلاً انه تمّ التوصل الى تفاهم على بعض المبادىء الاساسية لعملية التقدّم في المسار السياسي؛ بينما أوضحت مصادر اميركية انه ما زالت هناك مواضيع كثيرة لم تسوَّ بعد. وحذّرت هذه المصادر من «المبالغة في التفاؤل» الذي برز في تصريحات الوزير ليفي، الذي قال: «تمّت ازالة العقبات التي كانت قائمة بين الطرفين» (**المصدر نفسه**).

وبرز تباين في الموقف الذي طرحه كل من رئيس الحكومة، شامير، ووزير الخارجية، ليفي، في المحادثات مع الوزير بيكر، حيث قال ليفي ان اسرائيل لا تعارض حضور وفد فلسطيني مستقل اللقاء الاقليمي، بينما قال شامير، في معرض اجماله للمحادثات مع بيكر، في جلسة الطاقم الامني ـ السياسي، ان هناك اتفاقاً على عقد لقاء (مؤتمر) اقليمي، وانه من المحبَّذ ان يشارك الفلسطينيون فيه في اطار الوفد الاردني (**هآرتس**، ١٢/٤/١٩٩١).

من ناحية أخرى، أبرز الوزير ليفي، في جلسة الطاقم السياسي ـ الامني، ما سمّاه النقاط التي هناك تفاهم مع الولايات المتحدة الاميركية في شأنها، وهي: ١ ـ «المقاربة المزدوجة» في العملية السياسية ـ أي مفاوضات بين اسرائيل والدول العربية، من جهة، وبينها وبين الفلسطينيين، من جهة أخرى؛ ٢ ـ لا يفترض ان تكون النتيجة النهائية لعملية السلام، قيام دولة فلسطينية؛ ٣ ـ يتشكّل الوفد الفلسطيني فقط من شخصيات يُتّفق على اسمائها، وشرط ان تكون من مناطق «يهودا والسامرة» وقطاع غزة فقط، وليست هناك مطالبة باشراك ممثل عن سكان القدس الشرقية في عداد ذلك الوفد؛ ٤ ـ لن يطلب من اسرائيل اجراء حوار مع م.ت.ف. والاميركيون لن يجروا حواراً كهذا؛ ٥ ـ متفق عليه انه لن يكون هناك تفسير واحد بالنسبة الى القرار الرقم ٢٤٢، بل يعلن الاميركيون ان هناك تفسيرات عدّة، ومن حق اسرائيل ان تقدّم تفسيرها، وهذا الامر، أي القرار ومدلوله، سوف يكون موضع مفاوضات بين الاطراف في نهاية العملية؛ ٦ ـ المفاوضات مع الوفد الفلسطيني سترتكز على الخطوط المنصوص عليها في مبادرة السلام الاسرائيلية منذ العام ١٩٨٩، أي ان تجرى مفاوضات في المرحلة الاولى حول الحكم الذاتي، وفي المرحلة الثانية، بعد ثلاث سنوات، حول التسوية الدائمة؛ ٧ ـ يستأنف الاتحاد السوفياتي علاقاته الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل؛ ٨ ـ ان يقبل الاتحاد السوفياتي المبادىء المتفق عليها في العملية السياسية؛ ٩ ـ من المتفق عليه انه لن يكون هناك تغيير في هذه الامور، الاّ بعد التنسيق مع اسرائيل، والاتفاق معها في هذا الشأن (**المصدر نفسه**).

وذكرت مصادر سياسية اسرائيلية ان موضوع الاستيطان، كان في مقدّم، نقاط الخلاف بين الجانبين، الاميركي والاسرائيلي. وقالت مصادر صحفية ان الوزير بيكر حذّر شامير من ان النشاط الاستيطاني قد يلحق الاضرار بالعلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية. وقال بيكر، في معرض تعقيبه على اقامة مستوطنة جديدة عشية جولة محادثاته الثانية في اسرائيل، ان الوزير شارون يعمل، عن عمد، لتخريب جهود السلام. وأضافت المصادر، ان شامير أكد لبيكر ان الحكومة لم تصادق، بعد، على خطة الوزير شارون لتكثيف عمليات البناء في المستوطنات. لكن شامير لم يتعهّد، في الوقت ذاته، عدم المصادقة على الخطة (**المصدر نفسه**، ١١ و ١٠/٤/١٩٩١).

هاني العبدالله

ثلاثة لقاءات فلسطينية مع بيكر

بعد توقّف الأعمال العسكرية في منطقة الخليج، وجدت دول التحالف الغربي، وفي مقدّمها الولايات المتحدة الاميركية، نفسها في مواجهة مستحقات ما بعد الحرب، على صعيد القضية الفلسطينية ومجمل الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعد ان رفضت واشنطن وحلفاؤها، طيلة شهور الازمة، ربط القضيتين، في الخليج وفلسطين، وأصرّت على وضع حلول منفصلة لهما. ووعدت، في الوقت عينه، بفتح ملفّ الصراع العربي ـ الاسرائيلي فور الانتهاء من حرب الخليج. ومع أول مؤشرات في هذا الاتجاه، تحوّلت مدينة القدس الى مركز اتصالات وحوارات ومحادثات سياسية، ودبلوماسية، استهدفت، في جانب منها، الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث أُجريت لقاءات أوروبية غربية مع أبرز الشخصيات في المنطقتين.

خلال زياراتهم لاسرائيل، قابل وزراء خارجيات دول التروبكا الاوروبية (ايطاليا واللوكسمبورغ وهولندا) وكندا واسبانيا فلسطينيين من الضفة والقطاع استغلوا هذه المناسبات لتأكيد دعمهم لمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وللدعوة الى تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي الخاصة بالمسألة الفلسطينية. أمّا الوفود الاجنبية، فقد بدت، من جانبها، أكثر ميلاً الى تحسين صور بلادها لدى العرب، والعالم الاسلامي، من خلال المحادثات التي اجراها الموفدون، أكثر من محاولتهم تحقيق نتائج ملموسة على مستوى الصراع في المنطقة. واستغلوا المناسبات هذه لتشجيع الفلسطينيين، في الضفة والقطاع، على التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية، التي، في رأيهم، باتت تملك الفرصة الافضل، حالياً، لايجاد حل للصراع العربي ـ الاسرائيلي (داود كتّاب، «أخيراً التقوا»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٩٦، ٢٢/٣/١٩٩١).

وشكّل لقاء وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بوفد فلسطيني من ابناء الضفة والقطاع، في مبنى القنصلية الاميركية، في القدس، بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٩١، حدثاً بارزاً على الساحة السياسية. فعلاوة على ما أثاره من أسئلة حول التحرّك الاميركي الجديد في الشرق الاوسط، وطبيعة المبادرة السياسية الاميركية التي سعى بيكر الى تمهيد الطريق لها، احدث اللقاء تطوّراً على مستوى العلاقات الاميركية ـ الفلسطينية والاتصالات الاميركية مع سياسيين فلسطينيين من المناطق المحتلة. فقد وضع اللقاء الاول لبيكر حدّاً للمقاطعة الفلسطينية للاتصالات بالوفود الرسمية الاميركية، منذ عرقلت واشنطن صدور قرار عن مجلس الامن الدولي، في أيار (مايو) ١٩٩٠، دعا الى اجراء تحقيق في مقتل سبعة عمّال فلسطينيين، في حادثة دموية مدبّرة في ريشون لتسيون (عيون قاره)، حيث استخدمت واشنطن «الفيتو» ضد مشروع القرار (**المصدر نفسه**). كما كان اللقاء أول اتصال اميركي ـ فلسطيني رسمي، على هذا المستوى، منذ التقى الرئيس الاميركي، جورج بوش، ١٨ شخصية فلسطينية في القدس، في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وكان، آنذاك، نائباً للرئيس. وكان الفلسطينيون، في الضفة والقطاع، قاطعوا اللقاء بوزير الخارجية السابق، جورج شولتس، واستمر ذلك الى ما بعد العام ١٩٨٨. وشملت المقاطعة، في حينه، وزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، الذي دعا، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٨، الى اجراء محادثات مع «بدائل فلسطينية» من منظمة التحرير الفلسطينية (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٩١).

لعبت عوامل عدّة دوراً هامّاً في انهاء المقاطعة الفلسطينية للرسميين الاميركيين. فالتغيّرات الاخيرة في منطقة الخليج جعلت الفلسطينيين غير موضوعيين في تجاهل دور الولايات المتحدة الاميركية لأبعد من ذلك، في الوقت الذي طرح الرئيس الاميركي،

بوش، في خطاب القاه، بعد حرب الخليج، رغبة بلاده في دعم الحقوق السياسية للفلسطينيين، على أساس مبدأ «الارض مقابل السلام»، الذي اعتبره الفلسطينيون، من جانبهم، حجر الزاوية في أية مناقشات محتملة مع واشنطن؛ اضافة الى رغبة الفلسطينيين في استغلال فرص اللقاء لتأكيد ولائهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على ابقائها في الواجهة السياسية، وافشال التحرّكات العربية التي استهدفت خلق بدائل منها (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

على الرغم من ذلك، لم تبد الشخصيات الفلسطينية، التي التقت بوش، اندفاعاً ملحوظاً في بادىء الامر؛ بل على العكس من ذلك، أظهرت تشدّداً تجاه العرض الذي قُدِّم اليها لمقابلة الوزير الاميركي. وأعلنت، صراحة، انها لن تقدم على اجراء أي اتصال معه قبل حصولها على قرار رسمي بذلك، معلن وصريح من قيادة م.ت.ف. في تونس. وصرّح رئيس جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، بأنه طالما «اننا لم نتلقَّ قراراً مباشراً وصريحاً من م.ت.ف. بدلاً من الاضواء والاشارات [المرسلة الينا] عبر وكالات الانباء، فاننا لن نلتقي بيكر». وبرأي الحسيني، فقد كانت هذه المرة الاولى التي تعلن فيها شخصيات فلسطينية قراراً بهذه الصيغة، وذلك بهدف التأكيد «ان المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين؛ واننا جسم واحد ولسنا جزأين منفصلين». لذا «نصرّ على تلقّي قرار مباشر من القيادة الفلسطينية في تونس» (**القدس العربي**، لندن، ١١/٣/١٩٩١).

استجابت م.ت.ف. لطلب «الداخل الفلسطيني»؛ وأعلن متحدث باسمها، قبل يوم من اللقاء مع بيكر، موافقة المنظمة على ذلك (**وفا**، تونس، ١١/٣/١٩٩١). وأعاد أعضاء الوفد الفلسطيني، في اللقاء، تأكيد القرار الرسمي الفلسطيني في حضور بيكر، حيث ابرزوا رسالة بهذا الخصوص وصلتهم من م.ت.ف. عبر جهاز «الفاكسميلي»، وكانت تحمل شعار م.ت.ف. ومعنونة بـ «دولة فلسطين، مكتب الرئيس» (ربى الحصري، «لقاء الشخصيات الفلسطينية وبيكر أفاد م.ت.ف....»، **الحياة**، لندن، ١٥/٣/١٩٩١).

في مقابل ذلك، ظهرت اعتراضات من نوع آخر لدى أوساط فلسطينية قرّرت مقاطعة اللقاء مع بيكر. فقد صرّح المحاضر في جامعة بيرزيت، غسان الخطيب (الحزب الشيوعي الفلسطيني)، بأن بيكر لم يوجّه دعوة رسمية لاجراء حوار مع فلسطينيين، لا في الداخل ولا في الخارج. وقال انه الى ما قبل اللقاء بقليل لم تصدر اشارات اميركية الى رغبة بيكر، أو الى طلبه، مقابلة فلسطينيين. وأوضح الخطيب ان العادة كانت ان توجّه القنصلية الاميركية في القدس دعوات الى الشخصيات الفلسطينية لمقابلة الضيف الاميركي؛ كذلك لم يشمل بيكر الفلسطينيين ضمن برنامجه لزيارة اسرائيل» («القدس العربي»، **مصدر سبق ذكره**). لكن، وعلى الرغم من التصريحات «الاحترازية» هذه، فقد أكد الخطيب عدم معارضته الاجتماع مع بيكر. وقال ان موقف المقاطعة كان التزاماً بقرار حزبه في هذا الشأن، والذي رأى «ان الظروف الحالية تجعل اللقاءات غير مناسبة»، وتعطي الانطباع بموافقة الفلسطينيين على تصريحات بيكر التي اطلقها قبل اللقاء، وعكست رغبة واشنطن في استبعاد م.ت.ف. كما ان بيكر، الذي تحدّث عن تنازلات متبادلة، من جانب اسرائيل والفلسطينيين، تجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهو حق غير قابل للتنازل، أو التجزئة (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١٥/٣/١٩٩١).

وعكست تصريحات أدلى بها المحاضر في جامعة بيرزيت، رياض المالكي، موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي لا يلحظ «أي تغيّر جوهري» في الموقف الاميركي من المسألة الفلسطينية. وقال المالكي ان ما تقوم به الولايات المتحدة الاميركية ليس الا «محاولة للقفز عن م.ت.ف. وتمرير الحل الاميركي». لذلك «أشعر بأن اللقاء لن يكون مثمراً». وكانت الجبهة الشعبية أصدرت بياناً أعلنت فيه رفضها اللقاء مع بيكر؛ ودعت «جميع القوى والفاعليات الوطنية لصفعه [بيكر]، مثلما صُفع سلفه [جورج] شولتس من قبل» (**المصدر نفسه**).

أمّا بيكر، فقد تصرّف حيال موضوع لقاء الفلسطينيين بحذر، وانْ عكست تصريحاته رغبة ضمنية في اللقاء. فقد أبلغ الى الصحافيين، وهو في طريقه الى المنطقة، انه مستعد للقاء الفلسطينيين، اذا رغبوا في ذلك (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

كما صرّح لشبكة التلفزة الاميركية ان.بي.سي. بأن الولايات المتحدة الاميركية عملت «من اجل ايجاد طريقة لصنع السلام بين العرب واسرائيل، وأخرى لتمكين الاسرائيليين والفلسطينيين من بدء حوار فيما بينهما» (**جيروزاليم بوست**، ٤/٣/١٩٩١).

مصاعب أولية

لم يأت اللقاء الاول، الذي عقد بين بيكر ووفد فلسطيني، ضمّ عشر شخصيات، بأية نتائج ملموسة، واقتصرت فوائده على ترك الباب مفتوحاً للقاءات أخرى.

في اثناء الاجتماع، أبلغ أعضاء الوفد الفلسطيني، الذي رأسه فيصل الحسيني، الى بيكر ان موافقتهم على لقائه تمّت بناء على قرار رسمي من م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ١٣/٣/١٩٩١)؛ وأبرزوا له رسالة المنظمة التي تضمّنت قرار الموافقة على عقد اللقاء (الحصري، **مصدر سبق ذكره**، ١٥/٣/١٩٩١). وردّ بيكر بأنه يعلم ذلك، ويعتبره شأناً داخلياً (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٩١). وتابع الوفد الفلسطيني تأكيد موقفه، فشدّد الحضور على ان «لا تسوية بدوننا، ولن ندخلها [التسوية] الاّ بشروطنا، وشروطنا هي م.ت.ف.» (الحصري، **مصدر سبق ذكره**).

وكان موضوع مقاطعة الولايات المتحدة الاميركية لـ م.ت.ف. أول، وأكثر، موضوع خلافي طرح في الاجتماع، من بين ١١ نقطة تضمّنتها مذكرة سلّمها الوفد لبيكر (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٩١). وممّا جاء في المذكرة: «ان م.ت.ف. هي قيادتنا الشرعية الوحيدة، والناطقة باسمنا، والمجسّدة للهوية الوطنية، والمعبّرة عن ارادة الشعب الفلسطيني في كل مكان؛ وهي، بالتالي، مخوّلة بتمثيلنا في كل المفاوضات والجهود السياسية، وتتمتّع بالشرعية الديمقراطية للقاعدة الشعبية، وبالتأييد الساحق من جماهيرنا. ان من حق الشعب الفلسطيني، وحده، اختيار قيادته؛ ولن نقبل بأي تدخّل، أو تحكّم، في هذا الموضوع الاساس» (الحصري، **مصدر سبق ذكره**).

من جانبه، أبلغ بيكر الى الوفد الفلسطيني ان الولايات المتحدة الاميركية لا تستبعد اقامة اتصالات مع م.ت.ف. مستقبلاً. لكنه شدّد على ان السلام «ينبغي ان يتمّ من خلال الحوار بين فلسطينيين واسرائيل». وكشف بيكر عن انه لم يلمس أي رغبة، لدى أي من الزعماء العرب الثمانية الذين التقاهم قبل مجيئه الى اسرائيل، في التحدّث الى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات. وبدا ان الوفد الفلسطيني صُدم لسماع ذلك (**جيروزاليم بوست**، ١٣/٣/١٩٩١).

نتائج متباينة

تباينت التقويمات بشأن نتائج اللقاء الاول بين الوفد الفلسطيني ووزير الخارجية الاميركية، بيكر. فقد أعلنت الاستاذة في جامعة بيرزيت، حنان عشراوي، ان انطباعاً تكوّن لديها بأن الولايات المتحدة الاميركية تبحث عن وسائل تمكّنها من استئناف حوارها مع م.ت.ف. (**المصدر نفسه**). وقال رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، انه أصبح أقل تشاؤماً في شأن امكانات السلام في الشرق الاوسط. واعتقد فريج بأن بيكر خرج من الاجتماع «مقتنعاً بأن الشعب الفلسطيني يسعى، بصدق، من اجل السلام العادل مع اسرائيل. وانه لا يوجد فلسطيني يوافق على اجراء محادثات سلام من دون موافقة م.ت.ف.» (**الحياة**، ١٦/٣/١٩٩١).

وقوّمت مصادر صحافية الاجتماع ضمن ثلاثة انطباعات: الاول حدّد ان اللقاء مع بيكر أفاد م.ت.ف. لا سيما بعد ان ابلغ بيكر الى الشخصيات الفلسطينية انه سوف يعلمها، لاحقاً، بما ينبغي ان تفعله المنظمة من اجل عودة الحوار بينها وبين الادارة الاميركية؛ والانطباع الثاني ركّز على ظهور «تسيّب» داخل أوساط الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين التي كانت شهدت انشقاقاً، منذ العام الماضي، بين مؤيدي أمينها العام، نايف حواتمة، وآخرين أيّدوا الامين العام المساعد للجبهة، ياسر عبدربه. ففي حين أُصدر باسم «الجبهة» بيان دعا الى مقاطعة اللقاء مع بيكر، و«محاربة كل من تسوّل له نفسه الاجتماع به، والتصدي، بحزم، لكل الاصوات... التي تخرج على هذا الموقف الوطني»، فقد شاركت رئيسة اتحاد لجان العمل النسائي، زهيرة كمال، التي كانت الممثلة الرئيسة للجبهة قبل الانشقاق، في اللقاء مع بيكر. على خلاف ذلك، سجّلت المصادر الصحافية ذاتها انطباعاً ثالثاً

قضى بأن اسرائيل حقّقت انجازات من خلال زيارة بيكر لها؛ منها تأييد بيكر لمبادرة الحكومة الاسرائيلية التي أقرّتها في أيار (مايو) ١٩٨٩، ونصّت على منح حكم ذاتي لفلسطينيي المناطق المحتلة؛ ومنها، أيضاً، تبنّي بيكر للفكرة الاسرائيلية القديمة المتجدّدة بعدم وجود صلة بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وان لكل من الطرفين، العربي والفلسطيني، حلولاً منفصلة؛ وكذلك، اعلان بيكر عن اقتناعه بضرورة حل النزاع في الشرق الاوسط ضمن اتجاهين متوازيين (الحصري، **مصدر سبق ذكره**).

الى ذلك، وصف استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية، في نابلس، د. صائب عريقات، اللقاء بأنه كان «صريحاً الى أبعد الحدود». الّا انه أكد، من جانب آخر، الطابع «السلبي» للصراحة الاميركية، حين ركّز على رفض بيكر الاجابة عن أسئلة كثيرة طرحها الوفد الفلسطيني عليه. فقد سأله المجتمعون انْ كان هناك قرارات لمجلس الامن الدولي تصدر بهدف التطبيق ـ اشارة الى القرارات الدولية التي أُصدرت في اثناء حرب الخليج ضد العراق ـ وأخرى لاغراض الارشيف، كما في الحالة الفلسطينية منذ سنين طويلة، وعن موقف واشنطن في حال رفضت اسرائيل الامتثال للشرعية الدولية في ما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، وعن امكانية تطبيق القرارات الدولية ذات الارقام ٦٧٢ و٦٧٣ و٦٨١ لعام ١٩٩٠، والمطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الاراضي الفلسطينية المحتلة، خصوصاً ما يتعلّق منها بتطبيق مبدأ الحماية الدولية، وعن مدى احترام الولايات المتحدة الاميركية لرغبات الشعب الفلسطيني. واكتفى بيكر بالقول: «ان هناك فرصة تاريخية لبدء مسيرة السلام واخراج المنطقة من دائرة المعاناة». ومع ذلك، فقد أقرّ بأن تحقيق ذلك يتطلّب حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها؛ وأكد رفضه لبناء المستوطنات في الضفة والقطاع، وتمسّكه بمبدأ «الارض مقابل السلام» بما يشمل الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ (د. صائب عريقات، «ما لم يقله بيكر»، **القدس العربي**، ١٦ و١٧/٣/١٩٩١).

محاولة ثانية

أحبط اللقاء الثاني، الذي عقد بين بيكر ووفد فلسطيني من ست شخصيات، بعض التفاؤل الفلسطيني باحتمال تغيّر الموقف الاميركي من التفاوض مع م.ت.ف. ومن الضغط على اسرائيل. فقد ظل الموقف الاميركي من الموضوعين هذين على حاله. وأخبر الحسيني جمعاً صحافياً حاشداً في القدس بأن بيكر أمضى معظم الساعتين، اللتين استغرقهما الاجتماع معه، في التحدث عن «مؤتمر سلام اقليمي»؛ حتى انه لم يقدّم تفاصيل ملموسة لما تحدّث عنه. وأوضح الحسيني: «اننا لا نعارض فكرة المؤتمر الاقليمي كلية؛ لكننا نريد ان نعرف عنه الكثير؛ وسوف نناقش أفكار بيكر مع قيادة م.ت.ف.» (كتّاب، «بيكر لا يجلب السعادة»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٩٨، ١٩/٤/١٩٩١). وأضاف الحسيني: «لم نعد على استعداد لتقديم تنازلات، خصوصاً في موضوع التمثيل» (**جيروزاليم بوست**، ١٠/٤/١٩٩١).

وأعربت بقية الشخصيات، المشاركة في الاجتماع الثاني، وهي نقيب الأطباء في غزة، د. زكريا الآغا، ورئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة، د. حيدر عبدالشافي، ورئيس بلدية الخليل السابق، مصطفى النتشة، ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، وماهر المصري من شخصيات نابلس، عن خيبة أملها من نتائج اللقاء. فقد أكد د. عبدالشافي ان من الصعب التحدث عن بادرة مشجّعة، بعد ان كرّر بيكر عدم استعداد بلاده للتفاوض مع م.ت.ف. وبدا زكريا الآغا أكثر تشاؤماً، وقال ان لا تغيير يذكر في السياسة الاميركية. فالاميركيون «لا يريدون الضغط على اسرائيل؛ ولا الاعتراف بـ م.ت.ف. ممثلاً للشعب الفلسطيني» (**القدس العربي**، ١٠/٤/١٩٩١). وأوضح اعضاء الوفد انه لن يكون هناك أي لقاء مقبل مع الوزير الاميركي، «ما لم يتحقّق شيء على أرض الواقع» (**المصدر نفسه**). وكان بيكر طرح على المجتمعين اقامة حكومة ذاتية لفترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، تعقبها تسوية نهائية يتمّ التباحث بشأنها مع فلسطينيين من المناطق المحتلة (**جيروزاليم بوست**، ١٢/٤/١٩٩١). واستفسر الوفد الفلسطيني عن بعض التفاصيل المتعلّقة بمقترح بيكر هذا، من مثل: طبيعة الحكومة

الذاتية، وعلاقتها باستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة؟ وطبيعة الوفد الفلسطيني الى المؤتمر الاقليمي المقترح وانتمائه وعضويته الى م.ت.ف؟ وشكل المشاركة الفلسطينية، وما اذا كانت ضمن وفد مستقل، أم مشترك؟ وتفسير واشنطن لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وما اذا كانا يعنيان انسحاب اسرائيل من على الاراضي المحتلة؟ ومدى استعداد الادارة الاميركية لممارسة ضغط حقيقي على اسرائيل، كايقاف الدعم المالي عنها، لاجبارها على ايقاف الاستيطان الذي تقرّ واشنطن بأنه غير شرعي وعقبة على طريق السلام؟ وأشار بيكر، في ردّه على الاسئلة، بأن النقطة الاولى «تستحق الاهتمام والدرس»، وان الوفد الفلسطيني لا يجب ان يضمّ أعضاء في م.ت.ف. وأوضح ان واشنطن تقرّ بضرورة انسحاب اسرائيل من على الاراضي المحتلة مع اجراء تعديل ما. لكنه قال ان بلاده لا تستطيع الضغط على اسرائيل، وانما «يمكن [اقناعها] عبر الطرق السياسية والدبلوماسية». وأضاف ان الادارة الاميركية تعترف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، ولا تستطيع ـ حسب زعمه ـ الاعتراف بحق تقرير المصير، لأنها انْ فعلت ذلك، «فعليها ان تعترف بتقرير المصير لأقليات أخرى في العالم، كالأكراد مثلاً» (**القدس العربي**، ١٠/٤/١٩٩١). وأوضح بيكر انه سوف يضع، لاحقاً، وثيقة بما قدّمه من مقترحات. واستخلص الجانب الفلسطيني من المحادثات ان بيكر استهدف طرح مشروع كيان فلسطيني هو «أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة» (**المصدر نفسه**، ١١/٤/١٩٩١). وعلّق الياس فريج على ذلك بأن فترة السنوات الثلاث المقترحة لحكومة ذاتية «سوف تؤدي الى تغيير المناخ السياسي في المناطق المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٢/٤/١٩٩١).

عودة الى المقترحات

في أواخر نيسان (ابريل)، عاد وزير الخارجية الاميركية، بيكر، الى اسرائيل، في وقت أعلن متحدث رسمي فلسطيني موافقة منظمة التحرير الفلسطينية على اجراء لقاء جديد بين عدد من الشخصيات الفلسطينية من الضفة والقطاع وجيمس بيكر. وذكر المتحدث ان الرئيس الفلسطيني، عرفات، أصدر قراراً بأن تلتقي ثلاث شخصيات فلسطينية مع بيكر «لتعيد التأكيد الحاسم على ثوابت الموقف الوطني الفلسطيني، كما جسّده البيان الصادر، مؤخراً، عن المجلس المركزي الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ٢٦/٤/١٩٩١).

وقد عقد الاجتماع الثالث في مبنى القنصلية الاميركية في القدس، بتاريخ ٢٠/٤/١٩٩١، وضمّ كلاً من فيصل الحسيني (رئيساً) وزكريا الآغا وحنان عشراوي (عضوين). وقدّم ثلاثتهم الى بيكر مذكرة أكدت الموقف تجاه مسألة التمثيل الفلسطيني والولاء لـ م.ت.ف. بوصفها «الجهة الوحيدة المخوّلة بصلاحية تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته وتوقيع الاتفاقيات نيابة عنه في أماكن تواجده كافة؛ وان أي سلام دائم، وشامل، وعادل، يجب ان يستند الى الاقرار بهذه الحقيقة (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٨٤١، ٢٨/٤/١٩٩١). وجاء، في المذكرة: «ان مضمون عملية السلام يجب ان يعنى بتطبيق قرارات الامم المتحدة والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، دون الانجرار الى مسائل تتعلّق بالتفسيرات الذاتية المنحازة... أمّا آلية المسيرة السلمية فتبقى المؤتمر الدولي برعاية الامم المتحدة؛ كما ويبقى التناول الشامل والمتكامل أمراً أساسياً لتطبيق حقوق ومصالح جميع الاطراف المعنيّة؛ وان المشاركة الاوروبية الكاملة والمتواصلة [في] خلال عملية السلام برمّتها هي مطلب جوهري، لضمان نجاحها، ومن اجل ارساء وتعزيز دعائم التعاون والتطوّر في المنطقة» (**المصدر نفسه**). وبالمقابل، عرض بيكر الى الوفد الفلسطيني أفكاراً لخّصتها مصادر صحافية في تسع نقاط، هي: ايجاد حل للقضية الفلسطينية، باعتبارها جوهر النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ واعطاء المزيد من الحريات لسكان المناطق المحتلة قبل البدء في أية مفاوضات حول مستقبل هذه المناطق؛ والبحث في تسوية في اطار اتحاد كونفدرالي أردني ـ فلسطيني؛ وعقد مؤتمر سلام على مرحلتين، الاولى لاجراء محادثات ثنائية خاصة بالسلام بين اسرائيل وجيرانها، والثانية شاملة وتشترك فيها السعودية ودول الخليج، وتتناول موضوعات التعاون الاقتصادي والبيئة والحدّ من التسلّح؛ وانشاء صندوق دولي لتمويل، وتعويض، اللاجئين

الفلسطينيين الذين تركوا فلسطين في العام ١٩٤٨؛ واقامة نظام اقتصادي يكفل تنمية المنطقة؛ وحل المشكلات القائمة بين اسرائيل والدول العربية بشأن مسائل المياه؛ والبحث في حل وسط، من خلال التفاوض، لمشكلة القدس (**القدس العربي**، ٢٦/٤/١٩٩١).

تفاؤل ومعارضة

اختلفت انطباعات الفلسطينيين المشاركين في اللقاء الثالث مع بيكر، بدرجة ملموسة، عن انطباعاتهم حول اللقاءين السابقين. فصرّح الحسيني بـ «اننا خرجنا متفائلين، وان الاجتماع كان أفضل من سابقيه... [و] تحدثنا، هذه المرة، عن كيفية تجاوز المشاكل والعقبات، في حين تحدثنا، في السابق، عن المشاكل نفسها». وأضاف الحسيني: «ان التفسير الاميركي لفكرة الحكومة الذاتية يختلف عن التفسير الاسرائيلي»؛ الّا انه رفض اعطاء ايضاحات حول هذه المسألة. وقالت حنان عشراوي ان أعضاء الوفد الفلسطيني أثاروا، بشدة، مسألة استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات، وقد بنت اسرائيل مستوطنة جديدة اطلقت عليها اسم «ريفافا» على اراضٍ تابعة لقريتي دير استيا وكفل حارس، قرب نابلس («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**).

في المقابل، واجه اللقاء الفلسطيني الثالث مع بيكر معارضة قوية من حركة «حماس»، التي دعت الى اضراب عام احتجاجاً على جولة بيكر. وجاء في بيان أصدرته الحركة ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، جاء الى المنطقة لفرض الهيمنة الاميركية عليها (**القدس العربي**، ٢٣/٤/١٩٩١).

ربعي المدهون

نص قرارات وتوصيات المجلس المركزي الفلسطيني

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعاته العادية في مدينة تونس، في الفترة من ٢١ الى ٢٣/٤/١٩٩١. وتكريماً للشهيدين القائدين صلاح خلف (ابو اياد)، وهايل عبدالحميد (ابو الهول)، ومعهما زميلهما «ابو محمد»، ولدورهما الطليعي في مسيرتنا الوطنية الظافرة، فقد سمّيت هذه الدورة بدورة الشهيدين الكبيرين، «ابو اياد» و«ابو الهول».

وقد أصدر المجلس المركزي الفلسطيني، في ختام اجتماعاته، البيان التالي:

تمرّ أمتنا العربية، اليوم، بتحديات تاريخية، تحمل في طيّاتها أكبر تهديد لطموحاتها وأمنها القومي، حيث تحاول الولايات المتحدة الاميركية، بنظامها الجديد، السيطرة والهيمنة على مقدّرات الامة العربية، ومستقبلها، ومحاولة استمرار التبعية والتجزئة والتخلّف، وأي أمل لأمتنا في الوحدة والتحرر وفي استعادة فلسطين والقدس الشريف من براثن الاحتلال، ممّا يضع على كاهل الامة العربية ضرورة العمل على مواجهة هذا الخطر المحدق، ويفرض على الدول العربية، وشعوبها، العمل الجادّ للتضامن العربي، واعادة مفصل جامعة الدول العربية ومؤسساتها للقيام بدورها القومي في هذا الظرف المصيري.

ولقد كشفت أزمة الخليج الاخطار الكبيرة التي تتعرّض لها الامة العربية، في ظل النظام العالمي الجديد؛ وأظهرت مدى الحاجة العربية الملحّة الى ارساء العلاقات العربية على مبادىء وأسس أخوية متينة، وصلبة، تحفظ وحدة البيت العربي، وترسم حدود علاقاته مع القوى العالمية، لتجنيب الامة أخطار التدخّل الاجنبي في الشؤون العربية الداخلية.

ان الضربة القاسية التي حلّت بالامة العربية ستكون لها آثار مدمّرة على مستقبلنا القومي، انْ لم تتدارك أمتنا العربية، بقواها كافة، الوضع، وتسعى الى احتواء ما حدث بروح أخوية، ورؤية نافذة للمستقبل.

ان منظمة التحرير الفلسطينية، ادراكاً منها لدورها القومي وللاخطار المحدقة بأمتنا وبقضية شعبنا الفلسطيني، تدعو الاخوة العرب الى طيّ صفحة الماضي، بكل جراحه وآلامه، وفتح صفحة أخوية جديدة، على قاعدة التضامن والاخوّة والمصير القومي المشترك.

لقد سعت منظمة التحرير الفلسطينية، على الدوام، الى حل الخلافات العربية بعيداً من التدخّل الاجنبي ومنذ اندلاع أزمة الخليج بين العراق والكويت؛ ودعت منظمة التحرير الفلسطينية الى حلّها في الاطار العربي؛ وأسهمت القيادة الفلسطينية، وعلى رأسها الاخ «ابو عمار» رئيس دولة فلسطين شخصياً، في بذل الجهود المتواصلة من اجل حل عربي للازمة؛ وطرحت، لتحقيق ذلك، مبادرات صادقة، مستندة الى الشرعية العربية، والدولية، لتجنيب أمتنا العربية ويلات الحرب والدمار والتدخل الاجنبي؛ والحفاظ على استقلال وسيادة دول الخليج على قاعدة الاخوّة والتضامن العربي.

قرارات المجلس وتوصياته

اولاً: على الصعيد الفلسطيني

ان المجلس المركزي، في ضوء التقارير التي تقدّم بها الاخ «ابو عمار»، رئيس دولة فلسطين، والاخ «ابو اللطف» رئيس الدائرة السياسية، والمداخلات المعمّقة من بقية اعضاء القيادة الفلسطينية، والاخوة في المجلس، يؤكد الاهمية الحاسمة لتطوير نضال شعبنا، ومقاومته الوطنية الباسلة، وتصعيد انتفاضته المباركة، لدحر الاحتلال الاسرائيلي، وتحقيق الحرية والاستقلال الوطني. وبعد المداولات والمناقشات، أعلن المجلس ما يلي:

- يعبّر المجلس المركزي عن الاعتزاز والتقدير لدور الانتفاضة المباركة وجماهيرنا الصامدة في مجابهة الاحتلال الاسرائيلي والتصدي لجرائمه وقمعه وارهابه.

ويدعو المجلس المركزي الى توجيه كل الطاقات والامكانات لدعم الانتفاضة وتعزيز صمود جماهيرنا لتواصل تصديها للاحتلال الاسرائيلي؛ فطريق الانتفاضة هو طريق الاستقلال والنصر.

○ يحيّي المجلس المركزي موقف الاجماع الوطني الذي عبّرت عنه جماهير شعبنا، بمختلف قواه ومؤسساته الوطنية في الوطن، بالالتفاف حول قائدة نضاله منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، واصرارها العنيد على انتزاع حقوقنا الوطنية الثابتة، بما فيها حق العودة وتقرير المصير واقامة دولتنا المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

○ يدعو المجلس المركزي الى تعزيز دور القيادة الوطنية الموحّدة وكل الهيئات والمؤسسات الوطنية، وتوسيع اطاراتها، لضمان مشاركة كل ممثلي فئات شعبنا وشخصياته الوطنية في الانتفاضة، والى تطوير دور المنظمات الجماهيرية وتوحيدها.

○ يدعو المجلس المركزي الى تطوير كل أشكال الرعاية والدعم لأسر الشهداء والمعتقلين والجرحى، وتوسيع، وتطوير، التكافل الاجتماعي والوطني؛ ويتوجّه بالتحية الخاصة الى ابنائنا الابطال الصامدين في سجون الاحتلال ومعتقلاته؛ ويدعو المجلس الى تعزيز دور القوات الضاربة في خدمة مصالح شعبنا، والسهر على أمنه وحمايته.

○ يؤكد المجلس المركزي موقف شعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية في رفض سياسة التهجير والاستيطان، والعزم على استمرار مقاومتها، والتصدي لها، باعتبارها خطراً محدقاً يهدّد وجود شعبنا ومستقبله، والامن القومي للامة العربية، وتشكّل خرقاً فاضحاً للاعلان العالمي لحقوق الانسان ولقرارات الامم المتحدة. ويدعو المجلس المركزي اللجنة التنفيذية الى التحرّك، على المستويات كافة، لمواجهة خطر الاستيطان الصهيوني وهجرة اليهود السوفيات وغيرهم على أرضنا المحتلة وسائر اجراءات التهويد.

ونظراً الى الاخطار المحدقة بمدينة القدس الشريف، وخاصة عمليات التهويد والاستيطان المكثّف من الهجرة اليهودية الجديدة، واصرار اسرائيل وحلفائها على تغييب موضوع القدس من أية تسوية مقبلة، فان المجلس المركزي يدعو القمة العربية والقمة الاسلامية و«لجنة القدس» الى تحمّل مسؤولياتها، فوراً، لمواجهة المؤامرة الاسرائيلية الخطرة على مدينة القدس والمقدّسات الاسلامية والمسيحية، خاصة وان قرارات الشرعية الدولية ٢٥٢ و٤٦٥ و٤٧٨ وغيرها من القرارات الدولية تؤكد عروبة القدس ورفض ضمّها، أو تهويدها.

○ يؤكد المجلس المركزي أهمية تعزيز صمود أهلنا في أرضنا المحتلة، وبناء الاقتصاد الوطني الفلسطيني، واعداد خطط للتنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات، وتوفير فرص العمل لعمّالنا وأهلنا، وان يتمّ ذلك بالتنسيق مع الهيئات القيادية في الاراضي المحتلة والمنظمات الجماهيرية وغرف التجارة والصناعة والزراعة والمؤسسات الصحية والطبية.

○ يدين المجلس المركزي الاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ضد المؤسسات والهيئات التعليمية والثقافية، بقصد حرمان أبناء شعبنا من فرص التعلّم وتطبيق سياسة التجهيل عليهم، ويدعو اللجنة التنفيذية الى التحرّك مع الهيئات والمؤسسات العربية والدولية المختصة، لوقف هذه السياسة الاسرائيلية، المخالفة للاعلان العالمي لحقوق الانسان.

○ يؤكد المجلس المركزي أهمية استمرار الاجراءات والتدابير الكفيلة بتطوير دور مؤسسات المنظمة وأجهزتها، وتوجيه هذا الدور نحو المزيد من خدمة مصالح وحقوق شعبنا الفلسطيني داخل الوطن، وخارجه؛ ويعبّر المجلس عن أهمية توسيع المساهمة الديمقراطية لجميع الفئات والقوى والشخصيات الوطنية، في اطار تعزيز الوحدة الوطنية، ودعوة جميع القوى الى حماية هذه الوحدة، والى توسيع المشاركة الفاعلة في مؤسسات المنظمة. ويؤكد المجلس، في هذا الصدد، ترحيبه بجميع الدعوات والمبادرات الهادفة الى تعزيز هذا التوجّه الوحدوي الوطني.

○ يدعو المجلس المركزي الى اتخاذ كل التدابير العاجلة لحماية أمن ومصالح شعبنا الفلسطيني في الكويت، ووقف كل التجاوزات والانتهاكات؛ ويعبّر المجلس عن الرغبة المخلصة في صيانة أواصر الاخوّة بين الشعبين، الفلسطيني والكويتي؛ ويدعو المجلس حكومة الكويت الى توفير كل مستلزمات الامن والحماية لشعبنا في الكويت الشقيق.

ثانياً: على الصعيد العربي

يدعو المجلس المركزي، وبعد ان تمّ الانسحاب

الكامل للقوات العراقية من الكويت، الى انهاء آثار حرب الخليج، واحلال روح المصالحة والاخوّة والتسامح، وكذلك الى الانسحاب السريع للقوات الاجنبية، حفاظاً على الامن القومي العربي، وبما يحمي، ويعزّز، أواصر الاخوّة العربية.

○ يؤكد المجلس المركزي على وحدة وسلامة التراب الوطني العراقي، ويدعو الى رفع الحصار الاقتصادي، ووقف حرب التجويع، وادانة التدخّل الذي يتعرّض له شعب العراق الشقيق، ومساعدته في هذه الظروف الصعبة التي يواجهها، وتمكين العراق من حل مشكلاته دون تدخّل خارجي، وعلى أساس الاخوّة العربية ـ الكردية التاريخية، ودعوة جمعيات الهلال الاحمر العربية والمؤسسات الانسانية الاخرى الى المساهمة الفورية في مساعدة اخوانهم العراقيين، عرباً وأكراداً.

○ يدعو المجلس المركزي الجامعة العربية، وقد عادت الى القاهرة، الى القيام بدورها القومي من اجل استعادة التضامن العربي؛ ويدعو المجلس اللجنة التنفيذية الى مواصلة التحرّك، على المستوى العربي، بما يخدم تحقيق المصالحة بين أبناء أمتنا العربية المجيدة في هذه الظروف المصيرية؛ ويرحّب المجلس باجتماع الشمل العربي لمجلس الجامعة الاخير بالقاهرة، كخطوة على طريق وحدة الاخوّة والمصير لأمتنا العربية.

○ دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك لتحمّل مسؤولياته بالنسبة الى قرار مجلس الامن الدولي الخاص بالاسلحة العراقية غير التقليدية، المطلوب تدميرها؛ والتدخّل لدى الامم المتحدة لتصبح هذه الاسلحة تحت اشرافه بجانب مجلس الامن الدولي لحين امتثال اسرائيل لتدمير اسلحتها غير التقليدية، وذلك حفاظاً على الامن القومي العربي والتوازن الاستراتيجي مع اسرائيل.

○ يدعو المجلس المركزي الى اجتماع عربي خماسي عاجل يضمّ الدول العربية، المعنيّة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره الصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، وهي مصر وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين، من اجل تنسيق، وتوحيد، الموقف حيال القضايا المطروحة، على قاعدة مقررات الشرعية العربية، والدولية.

○ يؤكد المجلس المركزي تمسّكه بمبادرة السلام الفلسطينية المعلنة سنة ١٩٨٨، وبقرارات القمم العربية والشرعية الدولية في التعامل مع مختلف المشاريع والمبادرات الدولية. وانطلاقاً من ذلك، يجدّد المجلس الالتزام بالمساهمة الايجابية والفاعلة في جميع الجهود السياسية المبذولة، والعمل على حشد أوسع للقوى، عربياً وعالمياً، في سبيل تصحيح مسار العملية السياسية لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما ينسجم مع تلك القرارات. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام، بمشاركة جميع الاطراف المعنيّة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول الخمس دائمة العضوية، وباشراف الامم المتحدة، ورفض أي مؤتمر اقليمي، أو غيره، لا يستند الى هذه الشرعية الدولية.

وانطلاقاً من قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، يؤكد المجلس المركزي على العلاقات الاخوية والمميّزة بين الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني؛ ويعبّر المجلس عن ضرورة توثيق هذه الروابط الاخوية؛ ويدعو الى استمرار تنسيق الجهود بين الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية في المجالات كافة.

○ يؤكد المجلس المركزي ترحيبه بالخطوات الهادفة الى وضع حدّ نهائي للازمة اللبنانية، بما في ذلك بسط سيادة الدولة على جميع اراضي الجمهورية اللبنانية وانهاء الاحتلال الاسرائيلي لاجزاء من الجنوب اللبناني وفق القرار الرقم ٤٢٥، الصادر عن مجلس الامن الدولي. ويعبّر المجلس عن استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للمساهمة الايجابية والاخوية البنّاءة في الجهود الرامية الى تحقيق هذا الهدف بما يصون الاخوة اللبنانية ـ الفلسطينية، ويوفّر الامن والحماية لمخيمات شعبنا الفلسطيني في لبنان تجاه العدوان الاسرائيلي المستمر، ويكفل لأبناء شعبنا التمتّع بحقوقهم السياسية والنضالية والاجتماعية في اطار السيادة اللبنانية؛ كما ويؤكد المجلس على دعوة اللجنة التنفيذية للمنظمة من اجل فتح حوار مع الحكومة اللبنانية، تحقيقاً لهذا الهدف. ويعبّر المجلس، بهذه المناسبة، عن أمله وثقته في تعاون قادة «لقاء الطائف» مع القيادتين، السورية واللبنانية، في هذه الجهود الخيّرة.

○ نظراً الى الترابط بين الهجرة والتهجير ومصادرة الاراضي والاستيطان الاستعماري ومخططات اسرائيل لسرقة المياه العربية، فان المجلس المركزي يدعو الى تشكيل هيئة مشتركة من الاردن

ومصر وسوريا وفلسطين ولبنان، لاعداد الخطط التي تكفل حماية المصالح العربية، وخاصة موارد المياه.

○ يحيّي المجلس المركزي جماهير أمتنا العربية وقواها الحيّة التي وقفت، وتقف، بثبات الى جانب شعبنا الفلسطيني وثورته وانتفاضته المباركة؛ ويدعوها الى مواصلة استمرار دعمها لنضال شعبنا وانتفاضته، خاصة في مواجهة الحصار المادي الذي يعاني منه. ويؤكد المجلس أهمية تنشيط، وتوحيد، الجهد الشعبي العربي، من اجل تحقيق أهداف شعبنا وأمتنا العربية في مواجهة التحديات المصيرية التي نواجهها جميعاً.

ثالثاً: على الصعيد الدولي

○ يدعو المجلس المركزي مجلس الامن الدولي الى اتخاذ التدابير العاجلة لتوفير الامن والحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي، تمهيداً لانهاء هذا الاحتلال وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بممارسة شعبنا لحقه في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة.

○ يؤكد المجلس المركزي ضرورة قيام السكرتير العام للامم المتحدة بدعوة الدول الموقّعة على اتفاقية جنيف الرابعة، وفقاً لقرار مجلس الامن الدولي الخاص بذلك، وكذلك وضع الاسس والتدابير الالزامية لوقف الاستيطان وتهويد القدس الشريف واجراءات الضمّ ومصادرة الاراضي وانتهاك المقدّسات الاسلامية والمسيحية.

○ يدعو المجلس المركزي مجلس الامن الدولي الى اعتماد معيار واحد تجاه القضايا الدولية، ورفض ازدواجية المعايير وتجزئة قرارات الشرعية الدولية تجاه قضية شعبنا الفلسطيني، خاصة وان مجلس الامن الدولي يواجه، الآن، تحدياً لمصداقيته في كيفية تطبيقه لقراراته الخاصة بفلسطين والجولان وجنوب لبنان، بعد ما حدث في حرب الخليج.

○ يؤكد المجلس على المسؤولية الخاصة للولايات المتحدة الامريكية تجاه استمرار انتهاك اسرائيل للشرعية الدولية ومقرراتها الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني؛ ويعتبر المجلس المركزي ان اعلان الرئيس الامريكي، جورج بوش، في السابع من آذار (مارس) ١٩٩١، بما تضمّنه من عناصر هامّة، يتطلب التطبيق الفعلي والتزام الولايات المتحدة الامريكية باعتماد الاسس الواردة فيه مع غيرها من مقررات الشرعية الدولية كقاعدة للمؤتمر الدولي للسلام.

○ يعبّر المجلس المركزي عن تقديره لموقف الدول الاوروبية، وخاصة الاعلان الصادر عن الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران، في التمسّك بأسس الشرعية الدولية، واحترام استقلالية التمثيل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ودعوته الى عقد قمّة لمجلس الامن الدولي. ويدعو المجلس الدول الاوروبية الى المزيد من التعاون والتنسيق في مختلف المجالات، من اجل توفير الشروط المناسبة لعقد المؤتمر الدولي للسلام، على أساس قرارات الشرعية الدولية؛ كما يؤكد المجلس ضرورة، وأهمية، المشاركة الفاعلة للمجموعة الاوروبية في هذا المؤتمر.

○ يقدّر المجلس المركزي مواقف الاتحاد السوفياتي، والصين الشعبية، في مساندة الحقوق الوطنية الفلسطينية ودعم منظمة التحرير الفلسطينية، وكذلك مواقف اليابان، مؤكداً ضرورة الالتزام بالشرعية الدولية في التعامل مع قضية فلسطين، وأهمية تطوير العلاقات بما يخدم هذه الأهداف والامن العالمي؛ كما يتوجّه المجلس بالتحية الى الدول الصديقة، التي وقفت الى جانب قضية شعبنا في مجلس الامن الدولي.

○ يدعو المجلس المركزي الى زيادة التنسيق والتفاعل مع مجموعة دول عدم الانحياز، والدول الافريقية، ومنظمة المؤتمر الاسلامي، انطلاقاً من مواقفها المبدئية والثابتة في دعم شعبنا وقضيته العادلة؛ ويعبّر المجلس عن تقديره الكبير لمواقف هذه البلدان الشقيقة والصديقة.

○ يعبّر المجلس عن تقديره لموقف قداسة البابا والفاتيكان من قضية شعبنا العادلة، وكذلك مواقف القيادات المسيحية، والاسلامية، الحازمة بجانب الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة.

○ تعزيزاً للديمقراطية الفلسطينية، وللوحدة الوطنية، وسعياً وراء مشاركة جميع القوى والشخصيات في المجلس الوطني الفلسطيني المقبل، درس المجلس المركزي الترتيبات الخاصة لعقد الدورة المقبلة للمجلس، وأوصى اللجنة التنفيذية ورئاسة المجلس بمتابعة عمل اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني، للعمل وفق هذه التوجّهات لعقد المجلس في أقرب فرصة.

○ ان المجلس المركزي، اذ يعبّر عن التحية

والتقدير لدور ومواقف الشعب التونسي، ورئيسه المناضل زين العابدين بن علي، في دعم الشعب الفلسطيني، في جميع الميادين، يؤكد المجلس على الدور الكبير لبلدان المغرب العربي، ودعمها المبدئي، والثابت، والدائم، لنضال شعبنا الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، كما تمّ التعبير عنه في اجتماع القمة المغاربية الاخير، في ليبيا الشقيقة، والذي أظهر أهمية الدور المغاربي كرافعة أساسية وفاعلة في التضامن العربي وحماية الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني والامة العربية. وفي هذا الصدد، يوجّه المجلس التحية الى الجماهيرية الليبية، والى قائدها لما يقدّمه من دعم لانتفاضتنا المباركة.

ويناشد المجلس الدول العربية الشقيقة الوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وشهدائنا وانتفاضتنا، وفقاً لقرارات القمم العربية.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ربنا افرغ علينا صبراً وثبّت أقدامنا وانصرنا على القوم الكافرين». «حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله الاّ ان نصر الله قريب». صدق الله العظيم.

المجد والخلود لشهدائنا الابرار.

وانها لثورة حتى النصر.

[**وفا**، تونس، ٢٤/٤/١٩٩١]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٢/١٩٩١ الى ١٥/٤/١٩٩١

١٩٩١/٢/١٦

• هدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلية خمسة منازل لمعتقلين فلسطينيين، وجّهت اليهم تهم بالقيام بعمليات ضد اهداف اسرائيلية. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان احد المعتقلين الخمسة، ويدعى اشرف بعلوشة، من حي التفاح، في غزة، اتهم بقتل ثلاثة اسرائيليين في منطقة يافا. من جهة أخرى، واصلت سلطات الاحتلال فرض نظام حظر التجول على طولكرم، التي شهد مخيمها صدامات بين سكان خرقوا حظر التجول وقوات الاحتلال التي اطلقت النار دون ان توقع اصابات. في الوقت عينه، رفعت سلطات الاحتلال نظام حظر التجول عن جنين وقامت بحملة اعتقالات فردية متفرقة في المنطقة، اسفرت عن اعتقال عشرين مواطناً (**الدستور**، عمّان، ١٧/٢/١٩٩١).

• ندّد سفير اسرائيل في الولايات المتحدة الاميركية، زلمان شوفال، بسياسة الولايات المتحدة الاميركية، لعدم تقديمها مساعدات اميركية الى اسرائيل، على الرغم من الضرر الذي لحق بها نتيجة لحرب الخليج، وبسبب المماطلة الاميركية في تقديم ضمانات مالية في كل ما يتعلق بحصول اسرائيل على قرض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار لاستيعاب الهجرة (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٩١).

• اعترف رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، أوري غوردون، بحدوث هبوط بنسبة خمسين بالمئة في معدّل الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي بسبب أزمة الخليج؛ غير انه اعتبر ذلك هبوطاً مؤقتاً. وقال غوردون ان الاستعدادات جارية لاقامة محطات عبور للمهاجرين في اوروبا، من أجل تأمين مرور ٤٠ ـ ٥٠ الف مهاجر شهرياً (**عل همشمار**، ١٧/٢/١٩٩١).

• أثارت تصريحات عدد من المسؤولين الاميركيين، بشأن شروط عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، مسألة عدم مشاركة م.ت.ف. في اعماله، الامر الذي يوحي بفرض اشتراك فاعليات فلسطينية اخرى، ولا سيما من داخل الارض المحتلة، في البحث الجدي في حل نهائي (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٦ ـ ١٧/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/١٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في عمان، بملك الاردن، حسين، وبحث معه في سبل دعم المبادرة العراقية للسلام، وضرورة العمل السريع على مختلف الاصعدة القومية، والدولية، لتأمين استجابة فورية من مختلف الاطراف لايقاف اطلاق النار واحلال السلام تمهيداً لتسوية أزمة الخليج (**وفا**، تونس، ١٧/٢/١٩٩١).

• استشهد المواطن حسين عبدالرحيم حسين العملة، من بيت أولا، نتيجة تعذيب وحشي تعرض له في اثناء التحقيق معه في معتقل النقب؛ وكان الشهيد اعتقل قبل ثلاثة شهور من ذلك. من جهة أخرى، شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أصيب، في اثنائها، واحد وعشرون مواطناً بجروح، منهم ١٥ أُصيبوا في مخيم البريج، واثنان في مخيم النصيرات، وواحد في جباليا، واثنان في غزة، وواحد قرب الشيخ رضوان. وفيما ابقت سلطات الاحتلال نظام حظر التجول شاملاً على قطاع غزة، رفعته جزئياً عن الضفة الفلسطينية، باستثناء مدينتي نابلس وجنين ومخيمات منطقة بيت لحم (**الدستور**، ١٨/٢/١٩٩١).

• اكد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان المساعدات الاميركية لاستيعاب الهجرة في اسرائيل غير مشروطة بأي اجراءات سياسية، ولا ترتبط بأية تطورات على هذا الصعيد (**معاريف**، ١٨/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/١٨

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة

هامّة من رئيس جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية رئيس حركة عدم الانحياز، جونيتش، اعرب فيها عن مشاركة الرئيس عرفات قلقه بسبب الحرب المدمرة في الخليج التي أخذت منحى تصعيدياً بعيداً من قرار مجلس الامن الدولي. واكد الرئيس اليوغوسلافي، في رسالته، ضرورة تحرك دول عدم الانحياز، بهدف تحقيق سلام شامل في الشرق الاوسط (**وفا**، ١٨/٢/١٩٩١).

• استشهد صبي فلسطيني برصاص مستوطن يهودي دخل منزل عائلة مصلح في بيت ساحور، وأطلق النار على الابن سلام جلال (١٥ عاماً)، فأصيب بجروح بالغة فارق الحياة على أثرها. من جهة أخرى، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بعد صدامات في المنطقتين، فيما هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية عدداً من السيارات الاسرائيلية العسكرية وسيارات المستوطنين، وألقت زجاجة حارقة على سيارة دورية لـ «حرس الحدود» في اثناء مرورها في الخليل، فالحقت بها اضراراً مادية (**الدستور**، ١٩/٢/١٩٩١).

• ذكرت مصادر في حركة «السلام الآن» الاسرائيلية انه تمّ رصد ١٣ مليون شيكل لدعم المستوطنات اليهودية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، منها تسعة ملايين خصّصت لاستيعاب الهجرة اليهودية الى اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩/٢/١٩٩١).

١٩/٢/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وزيرة اوروبا لعام ١٩٩٢ في الحكومة البلجيكية، آن ماري ليزان، حيث استعرض معها الاوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة، والحرب الدائرة ضد العراق، وآفاق المبادرة التي تقدمت بها بغداد لايجاد حل سلمي للازمة في الخليج (**وفا**، ١٩/٢/١٩٩١).

• استشهد المواطن وسام جابر البطة (١٥ عاماً)، من قرية حجّة، قضاء نابلس، اثر اصابته برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي. وذكرت تقارير ان قوات الاحتلال الاسرائيلية اقتحمت القرية، الخاضعة لنظام حظر التجول منذ السابع عشر من الشهر الماضي. من جهة اخرى، أُغلقت المحال التجارية في بيت لحم، حداداً على الشهيد سلام مصلح؛ وأُصيب عشرات المواطنين في صدامات مع قوات الاحتلال وقعت في قطاع غزة؛ واعتقل عدد آخر في طولكرم ومخيم الجلزون وبيت دقّو (**الدستور**، ٢٠/٢/١٩٩١).

• اطلق العراق الصاروخ السادس والثلاثين (وهو من نوع الحسين) على اسرائيل في حوالى الثامنة مساء، فسقط على منطقة خالية في وسط البلاد، ولم تقع اصابات، أو اضرار (**معاريف**، ٢٠/٢/١٩٩١).

٢٠/٢/١٩٩١

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، سكرتير الحزب الشيوعي الهندي رئيس الكتلة البرلمانية الشيوعية، هوكيشان سنغ سورجيت، واستعرض معه العدوان الاميركي ـ الصهيوني ـ الاطلسي على العراق، وتفاصيل المبادرة العراقية، وكذلك المبادرة السوفياتية، والجهود التي تبذلها منظمة التحرير الفلسطينية، من اجل وقف الحرب في الخليج (**وفا**، ٢٠/٢/١٩٩١).

• واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية فرض نظام حظر التجول على مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اللذين شهدا صدامات عدة بين المواطنين وقوات الاحتلال، اضرمت النار، في اثنائها، بسيارتين اسرائيليتين في القدس وقلقيلية. ورشق شبان فلسطينيون دوريات الاحتلال بالحجارة في جنين، واندلعت مواجهات حادة في قرية الجديدة، حين دهمتها قوة عسكرية اسرائيلية ضمت ١٣ سيارة. كما وقعت مواجهات أخرى في مخيم النصيرات، وفي حي الشيخ رضوان، اسفرت عن اصابة ثلاثة مواطنين، وأُجهضت مواطنة بعد ان اعتدى جنود اسرائيليون عليها وهي تحاول تخليص شقيقها من بين ايديهم (**الدستور**، ٢١/٢/١٩٩١).

• اعلم وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، هاتفياً، بأنه وقّع على الضمانات الاميركية لتقديم قرض بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار لاسكان المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، وبأن اسرائيل سوف تحصل على هذا القرض قريباً (**عل همشمار**، ٢١/٢/١٩٩١).

• اكد مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، جون كيلي، ان بلاده لم تقدّم الى اسرائيل اي التزام يتعلق بمعارضتها فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام، لكي لا تصبح اسيرة هذا الالتزام الشبيه بالتزامها حين كان هنري كيسنجر وزيراً للخارجية

والذي قضى بعدم فتح اي حوار مع م.ت.ف. الاّ بعد استجابتها للشروط الاميركية المعروفة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢١/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٢١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وصرح الرئيس عرفات، عقب الاجتماع، بأن المحادثات تناولت الاوضاع الخطرة التي تمر بها منطقة الخليج، بعد تصاعد وتيرة العدوان ضد الشعب العراقي (**وفا**، ٢٢/٢/١٩٩١).

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فتمكّن المواطنون، في خلالها، من اصابة جندي اسرائيلي في القدس، وثلاثة آخرين في ابو قش، بجروح، واضرموا النار بسيارة تابعة للعدو في قلقيلية، واصابوا سيارات أخرى باضرار. في المقابل، اسفرت الاشتباكات عن اصابة حوالى ٣٥ مواطناً بجروح، واعتقال عشرات آخرين (**الدستور**، ٢٢/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٢٢

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامة من القيادة السوفياتية تتعلق بالجهود الدبلوماسية المشتركة لايقاف اطلاق النار والحرب المدمرة في الخليج، استناداً الى المبادرة السوفياتية الأخيرة. وقد سلّم الرسالة السوفياتية الى الرئيس عرفات سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، فلاديمير دبتشنكو (**وفا**، ٢٢/٢/١٩٩١).

• شهد معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، على الرغم من نظام حظر التجول المفروض عليها. وفي خلال ذلك، القيت قنبلة من صنع يدوي على مبنى الادارة العسكرية في بيت لحم، فانفجرت في ساحة المبنى. واغلقت سلطات الاحتلال منزلين في جنين وحلحول، وفرضت نظام حظر التجول على قطاع غزة، واعتقلت ستين مواطناً، اربعون منهم في القدس وحدها (**الدستور**، ٢٣/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٢٣

• استشهد، أمس، المواطن عزت بدر الهروش (١٥ عاماً)، اثر اصابته بعيار ناري، في اثناء مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في بلدة يطّا. وذكرت تقارير ان قوات العدو شدّدت حظر التجول المفروض على المناطق الفلسطينية المحتلة منذ السابع عشر من الشهر الماضي، وفرضت الاجراء هذا على معظم المدن والمخيمات التي شهدت تظاهرات حاشدة تأييداً للعراق في مواجهته للعدوان الاميركي. وقد أصيب، في خلال ذلك، ٣٧ مواطناً بجروح (**الدستور**، ٢٤/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٢٤

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية نظام حظر تجول شامل على الضفة الفلسطينية وقطاع غزة واعلنتهما مناطق عسكرية ومنعت دخول الصحافيين اليهما. وذكر مصدر فلسطيني ان مواطنيْن جرحا في خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في غزة، في وقت اقتحمت قوات اسرائيلية عدداً من قرى منطقة قلقيلية، وأغلقت منزلاً في جنين. كما أصيب ١٢ فلسطينياً في اشتباكات اخرى وقعت في مخيم طولكرم (**الدستور**، ٢٥/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٢٥

• استشهد المواطن حسّان عبيدي (٢١ عاماً)، من برقين، اثر اصابته برصاصة اطلقها جنود اسرائيليون على تظاهرة فلسطينية؛ كما جرح خمسة مواطنين في خلال صدامات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في غزة ومخيم رفح. وذكرت مصادر فلسطينية ان ثلاثين شاباً اعتقلوا في رفح، اثر تظاهرات عمّت المدينة (**الدستور**، ٢٦/٢/١٩٩١).

• أفادت أوساط، رفيعة المستوى، في حزب «العمل» الاسرائيلي، بأن الملك الاردني حسين جدّد، في الآونة الاخيرة، الاتصال بزعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، عبر وسطاء بريطانيين. وقد حدثت الاتصالات في اعقاب رسائل نقلت الى بيرس من الرئيس المصري، حسني المبارك، بعد زيارة وزير الخارجية الالمانية، هانس ديتريش غينشر لمصر، قبل بضعة اسابيع (**عل همشمار**، ٢٦/٢/١٩٩١).

١٩٩١/٢/٢٦

• شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات وصدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أُصيب، في خلالها، عدد من المواطنين بجروح، واعتقل آخرون. ودهمت

القوات الاسرائيلية عدداً من المنازل في قرية بيت عور ومدينة بيت لحم وهدمت منازل في مخيم جباليا (**الدستور**، ١٩٩١/٢/٢٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في جلسة كتلة الليكود: «بعد انتهاء الحرب، (في الخليج) يمكن الافتراض ان تجرى، كالعادة، محاولة في الشرق الاوسط لانجاز تسوية جديدة؛ وسوف نواجه محاولات للتوصّل معنا الى مفاوضات، لتسوية النزاع بين الدول العربية واسرائيل؛ وسنواجه ايام امتحان، يحاول البعض، في خلالها، الحصول منّا، بالوسائل السياسية، على ما لم ينجح في الحصول عليه بالقوة» (**عل همشمار**، ١٩٩١/٢/٢٧).

١٩٩١/٢/٢٧

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الجزائر مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، ودار البحث بينهما في الوضع الخطر في منطقة الخليج، الناشىء عن العدوان الاميركي ـ الصهيوني ـ الاطلسي على العراق، والجهود المبذولة لايقاف اطلاق النار (**وفا**، ١٩٩١/٢/٢٧).

• أُصيب اكثر من ثلاثين مواطناً في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بجروح، وأُجهضت ثماني سيدات، نتيجة استنشاقهن غازاً سماً، واعتقل اكثر من عشرين مواطناً في خلال اشتباكات متفرقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، صادرت سلطات الاحتلال ٩٥٠ دونماً من اراضي قرية بلعين، واغلقت مدرستين في حلحول، ومدرسة في الخليل، واعادت فرض نظام حظر التجول على عدد من المناطق (**الدستور**، ١٩٩١/٢/٢٨).

١٩٩١/٢/٢٨

• تواصلت الاشتباكات في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة بين المواطنين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الفارغة، وقوات الاحتلال الاسرائيلية التي استخدم افرادها العيارات النارية والمطاطية وقنابل الغاز، مما أدى الى اصابة عشرات المواطنين. كما واصلت قوات العدو حملات القمع المتمثلة في اقتحام البيوت وفرض نظام حظر التجول واعتقال المواطنين. من جهة أخرى، عثر في منطقة القدس على جثة مستوطن يدعى الهانان أتالي، وهو طالب في مدرسة تلمودية، مطعونة بسكين (**الدستور**، ١٩٩١/٣/١).

• تعتقد اوساط امنية اسرائيلية، رفيعة المستوى، بأن تقليص قوة العراق العسكرية بشكل ملموس يبعد، ولسنوات عدة، القدرة على اقامة جبهة شرقية فعالة ذات قوة عسكرية تشكل خطراً على اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/١).

• اشار وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى انه سيعمل في «اول فرصة مناسبة» على استطلاع آراء مختلف الاطراف في شأن ارادتهم البحث عن السلام، ومساهماتهم الممكنة. واكد انه «لن يكون هناك تقدّم على طريق السلام بين العرب والاسرائيليين، الاّ اذا اراد الاطراف انفسهم، فعلاً، احراز تقدّم» (**نيويورك تايمز**، ١٩٩١/٣/١).

١٩٩١/٣/١

• ذكر متحدث باسم الجيش الاسرائيلي ان السلطات الاسرائيلية فرضت نظام منع تجول شامل على قطاع غزة، باستثناء بعض المناطق الزراعية. واضاف ان منع التجول ظل مطبقاً، لليوم الثاني على التوالي، في المدن الرئيسة ومخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية، وانه سمح للسكان بالتموّن في خلال ساعات النهار. الى ذلك، ذكرت مصادر فلسطينية انه عثر، قرب نابلس، على جثة امرأة فلسطينية يشتبه بتعاونها مع السلطات الاسرائيلية. واوضحت المصادر ان المرأة في الثلاثين من عمرها، وقد قتلت بطعنات سكين على يد مجهولين (**الحياة**، لندن، ١٩٩١/٣/٢).

١٩٩١/٣/٢

• ترأس رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاً للقيادة الفلسطينية ولجنة الانتفاضة عقد في تونس، وبحث في الاوضاع السياسية الراهنة، وخصوصاً في منطقة الخليج، واوضاع الشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة. وطرح المجتمعون خطة عمل جديدة للانتفاضة، في ضوء المرحلة المقبلة. وتطرقت القيادة الفلسطينية الى ضرورة حماية الجالية الفلسطينية في الكويت، واستعرضت الاتصالات التي أجرتها على الصعيدين، العربي والاوروبي، في هذا الشأن (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢).

• استشهد المواطن نجيب مصطفى حويلي (٢٠ عاماً)، من مخيم جنين، متأثراً بجروح أُصيب بها

بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٩٠، في اثناء اشتباكات وقعت بين المواطنين في المخيم وقوات الاحتلال الاسرائيلية. في هذا الوقت، خففت السلطات الاسرائيلية قيود حظر التجول التي فرضتها منذ اندلاع حرب الخليج، وحذّرت من انها لن تتساهل «ان عادت العمليات [التصادمية] الى المستوى الذي كانت عليه قبل حرب الخليج» (**الدستور**، ٣/٣/١٩٩١).

• بعث وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، برسالة الى وزراء خارجيات دول التحالف في حرب الخليج، ضمّنها خمسة مطالب اسرائيلية هي تدمير القدرة العراقية على اطلاق الصواريخ؛ وتدمير مخزون السلاح غير التقليدي لديه؛ وحظر بيع مواد لانتاج مثل هذا السلاح، وتقييد قوة العراق التقليدية؛ والطلب من العراق التعهد بعدم مهاجمة اسرائيل (**دافار**، ٣/٣/١٩٩١).

١٩٩١/٣/٣

• وقع مزيد من الصدامات في الاراضي الفلسطينية المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية. وقد اعتدى الجنود الاسرائيليون على مئات المواطنين في قطاع غزة، فأصابوا ستين منهم بجروح، وأُجهضت ثلاث نساء بفعل تعرضهن لاستنشاق الغاز السام. من جهة اخرى، وعلى الرغم من تخفيف حظر التجول، تدريجياً، فقد استمر الحظر مفروضاً على البيره وجنين وطولكرم وقباطية ومخيمات جنين وطولكرم وقلنديا، في الوقت الذي كثّفت القوات الاسرائيلية تواجدها في مدينة نابلس (**الدستور**، ٤/٣/١٩٩١).

• أوصى سفير اسرائيل في واشنطن، زلمان شوفال، في رسالة بعث بها الى الحكومة الاسرائيلية بأن تبادر اسرائيل الى طرح مشروع سياسي يمكّنها من قولبة طريقة معالجة الادارة الاميركية لمسار السلام، كما حدث في أيار (مايو) ١٩٨٩، عندما تبنّت واشنطن «مبادرة شامير» وحوّلتها الى قاعدة للنشاط الدبلوماسي (**هآرتس**، ٤/٣/١٩٩١).

• دعا وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، الحكومة الاسرائيلية الى التخلي عن مبادرة الرابع عشر من ايار (مايو) ١٩٨٩ (خطة شامير)، وطالب بوضع شروط مسبقة، قبل الشروع في مفاوضات سياسية، هي: احلال الديمقراطية في الدول العربية، والمساواة في ميزان التسلّح بين اسرائيل والدول العربية، ومراقبة انتشار السلاح غير التقليدي، واخراج المنظمات الفدائية من العواصم العربية (**دافار**، ٤/٣/١٩٩١).

١٩٩١/٣/٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مكتبه، في تونس، بوزير خارجية الجزائر، سيد أحمد الغزالي، وبحث معه في آخر المستجدات التي شهدتها منطقة الخليج والجهود الدبلوماسية المبذولة لتثبيت وقف اطلاق النار، وكذلك الجهود المبذولة لايجاد حل عادل، وشامل، للقضية الفلسطينية، على اساس قرارات الشرعية الدولية (**وفا**، ٤/٣/١٩٩١).

• أُصيب اكثر من ثلاثين مواطناً بجروح في اشتباكات وقعت في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي واصلت حملات الدهم، فاعتقلت، عشوائياً، عشرات الشبان من مختلف مناطق الضفة والقطاع، في الوقت الذي رفعت نظام حظر التجول عن منطقة طولكرم، باستثناء عنبتا (**الدستور**، ٥/٣/١٩٩١).

١٩٩١/٣/٥

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفير بريطانيا لدى تونس، ستيفن دي، وتسلّم منه رسالة جوابية من الحكومة البريطانية على مذكرة م.ت.ف. حول الاوضاع الخطيرة التي تواجه الجالية الفلسطينية في الكويت. واكد السفير البريطاني للرئيس عرفات، ان حكومة بلاده أولت عناية فائقة لهذا الموضوع، وأجرت اتصالات مكثفة مع المعنيين من المسؤولين الكويتيين (**وفا**، ٥/٣/١٩٩١).

• تواصلت المواجهات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة خمسين مواطناً بجروح، في مقابل اصابة جندي اسرائيلي وتحطيم زجاج عدد من السيارات العسكرية الاسرائيلية، والقاء ثلاث زجاجات حارقة على نقطة عسكرية اسرائيلية في مخيم طولكرم (**الدستور**، ٦/٣/١٩٩١).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان صواريخ كاتيوشا عدّة اطلقت على اصبع الجليل، فسقطت على منطقة زراعية خالية، ولم توقع اصابات أو اضرار (**دافار**، ٦/٣/١٩٩١).

• اكد وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في

خلال لقائه بنظيره البريطاني، دوغلاس هيرد، في لندن، ضرورة البدء بمفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية في موازاة الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني. واضاف ليفي ان اسرائيل مستعدة للتعاون مع الدول العربية الثمان في التحالف ضد العراق، بهدف ابعاد خطر الحرب من منطقة الشرق الاوسط (**دافار**، ١٩٩١/٣/٦).

١٩٩١/٣/٦

• انضمّ المواطن عدلي عبداللطيف الصالح البرغوثي (١٨ عاماً)، من دير غسّانة، الى قافلة شهداء الانتفاضة، وأُصيب عشرات المواطنين بجروح في خلال اشتباكات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق عدة، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة؛ كما اعتقل آخرون (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٧).

• توقّع وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في اجتماع الكنيست، ان تطلق اسرائيل قمر تجسس. وقال: «اظن ان احداً لن يندهش اذا علم اننا اطلقنا قمرين الى الفضاء الخارجي؛ واننا قد نطلق قمراً ذا قدرة استخباراتية» (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٧).

١٩٩١/٣/٧

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في المناطق الفلسطينية المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُصيب جندي اسرائيلي بجروح بليغة عندما طعنه فلسطيني بسكين في ظهره بالقرب من مركز الشرطة، وسط مدينة نابلس؛ كما أُصيب جندي آخر بجروح في وجهه، في مخيم الأمعري، عندما تصدّى المواطنون لقوة اسرائيلية اعتقلت شابين من المخيم. وكان جندي ثالث ومجندة اسرائيليان أُصيبا، امس، بجروح في مدينة جنين، اثر تعرض السيارة التي كانت تقلّهما للحجارة والزجاجات الفارغة (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٨).

• كشف استطلاع للرأي العام في اسرائيل، اجراه معهد «داحف» برئاسة د. مينا تسيمح، عن انخفاض حاد في عدد المؤيدين لاجراء مفاوضات مع م.ت.ف. بحيث لا يتجاوزون الـ ٤٠ بالمئة مقابل ٥٥ ـ ٦٠ بالمئة سبق ان ايّدوا التفاوض مع المنظمة كما بيّنت استطلاعات للرأي أُجريت في خلال السنتين الماضيتين (**دافار**، ١٩٩١/٣/٨).

• طالب مدير عام وزارة الدفاع الاسرائيلية، اللواء دافيد عبري، بعدم تقليص ميزانية الدفاع. وقال انه سيترتب على اي خفض في قوة اسرائيل العسكرية دفع ثمن سياسي (**دافار**، ١٩٩١/٣/٨).

• اعلن الرئيس الاميركي، جورج بوش، في خطاب له، ان الوقت حان لانهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، على اساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وعلى مبدأ «الأرض في مقابل السلام»، مع ضمان الامن لاسرائيل والاعتراف بها، وفي الوقت عينه ضمان الحقوق الفلسطينية السياسية المشروعة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/٣/٨).

١٩٩١/٣/٨

• شهد مختلف المناطق المحتلة اشتباكات بين المواطنين، الذين استخدموا الحجارة والزجاجات الفارغة، وجنود الاحتلال الاسرائيلي وقطعان المستوطنين الذين استخدموا الاعيرة النارية والمطاطية وقنابل الغاز، ممّا أدى الى اصابة عشرات المواطنين بجروح؛ فيما واصلت القوات الاسرائيلية حملات الدهم والاعتقال التي شملت العديد من المواطنين، وفرضت نظام حظر التجول والغلق العسكري على معظم مدن وقرى ومخيمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٩).

• لاحظ الناطق باسم البيت الابيض، مارلين فيتزووتر، ان مبدأ «الارض في مقابل السلام» الذي طرحه الرئيس الاميركي، جورج بوش، يجب ان يكون موضع مشاورات، و«يجب الّا نتعجل الامور. والخطوة الاولى هي محاولة جمع الاطراف المعنيّة ومناقشة هذه المسائل. اننا لا نملي حلولاً على احد، ولن نملي خطة نهائية أيضاً» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩١/٣/٩).

١٩٩١/٣/٩

• شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة اضراباً شاملاً دعت اليه القيادة الوطنية الموحّدة، وذلك بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الاربعين. وتخللت الاضراب تظاهرات في مناطق عدة من الضفة الفلسطينية، فيما عُزّزت قوات الاحتلال الاسرائيلية في مدينة البيره، وفرض نظام حظر التجول على دير دبوان، وواصلت السلطات فرضه على ترمسعيّا، لليوم الرابع، وعلى مخيم الجلزون، لليوم الثاني؛ كما أجبرت المواطنين على ازالة المظاهر الوطنية، في اعقاب تظاهرات

شهدتها تلك المناطق (**الدستور**، ١٠/٣/١٩٩١).

• قالت اوساط رفيعة المستوى في تكتل الليكود الاسرائيلي انه لا مفرّ من اجراء انتخابات عامة مبكرة اذا تعرضت اسرائيل لضغط اميركي في موضوع التسوية الاقليمية (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٩١).

• دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، كلاً من سوريا والسعودية الى الجلوس الى طاولة المباحثات مع اسرائيل. وقال: «هذا الامر سوف يؤثر في تطبيع، وتحسين، العلاقات مع دول عربية، ويخلق اجواء ايجابية، أيضاً، في صفوف الفلسطينيين، ويمكّن من السير قدماً بمبادرة السلام» (**هآرتس**، ١٠/٣/١٩٩١).

١٠/٣/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مساعد الامين العام للامم المتحدة، كلود ايميه؛ وتمّ، في خلال اللقاء، استعراض للنشاطات والمهمات والواجبات التي تقوم بها الامم المتحدة من أجل توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، تنفيذاً لقرارات مجلس الامن الدولي؛ كما تمّ استعراض الجهود المبذولة لدفع مسيرة السلام في المنطقة، والانتهاكات والممارسات الاسرائيلية التعسّفية ضد الشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٠/٣/١٩٩١).

• لقيت أربع اسرائيليات مصرعهن، بعد ان قام شاب فلسطيني بطعنهن بسكين في احد احياء القدس. وأطلق شرطي اسرائيلي النار على الشاب، فأصابه في فخذه وتمّ اعتقاله. واعلنت مصادر الشرطة الاسرائيلية ان الشاب هو من قطاع غزة، ويبلغ من العمر ستة وعشرين عاماً؛ كما أعلنت عن مقتل ثلاثة من المصابات، والرابعة ما لبثت ان توفيّت في المستشفى. الى ذلك، اصاب المواطنون في الضفة وقطاع غزة عدداً من جنود الاحتلال الاسرائيلي بجروح، وحطموا عدداً من السيارات التابعة لقوات الاحتلال وللمستوطنين، بعد رشقها بالحجارة والزجاجات الفارغة، في خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال شهدتها المنطقتان، واسفرت عن جرح عدد من المواطنين، واعتقال عدد آخر (**الدستور**، ١١/٣/١٩٩١).

• أقرّت الحكومة الاسرائيلية، بعد نقاش عاصف بين ممثلي وزراة الاسكان والبناء ووزارة العمل والرفاه، اقتراح التسوية الذي تقدم به رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشأن جلب خمسة آلاف عامل اجنبي آخر للعمل في قطاع البناء في اسرائيل. والجدير بالذكر ان الحكومة الاسرائيلية سمحت استناداً الى قرار سابق، باستقدام ثلاثة آلاف عامل بناء اجنبي (**دافار**، ١١/٣/١٩٩١).

• أوضح تقرير داخلي اعدّته دائرة البناء للهجرة في وزارة الاسكان ان الوزارة تنوي اقامة ٩٧٤ شقة صغيرة، و٩٩٦ بيتاً نقّالاً (كرافان) و٣٦٨٠ مسكناً، وحوالى ستة آلاف منزل قروي، وستخصص جميعها للمهاجرين الجدد في عشرات المستوطنات في الضفة الفلسطينية (**دافار**، ١١/٣/١٩٩١).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان الدبلوماسية الاميركية الراهنة تستند الى مقاربة جديدة تعالج الحوار بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة، من جهة، وبين اسرائيل والشخصيات الفلسطينية، من جهة اخرى (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١١/٣/١٩٩١).

١١/٣/١٩٩١

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من القيادة السوفياتية تتعلق بالتحركات في الامم المتحدة بشأن القرارات الدولية الخاصة بالوضع في الشرق الأوسط، وبموقف الاتحاد السوفياتي من أزمة الخليج. حدث ذلك لدى استقبال عرفات سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، فلاديمير دبتشنكو (**وفا**، ١١/٣/١٩٩١).

• أُصيب مستوطن بجروح خطرة، بعد ان طعنته فتاة فلسطينية بسكين، قرب مركز للشرطة في رام الله. وذكر متحدث باسم مستشفى هداسا ان يغئال ليفنشتاين (٣٥ عاماً)، من مستوطنة ايلي، اصيب بجروح في صدره ونقل الى المستشفى. وذكر مصدر فلسطيني ان الفتاة فايزة محمد العاصي (٢٠ عاماً) استشهدت متأثرة بجروحها بعد اصابتها برصاص اطلقه افراد من قوات الامن الاسرائيلية، بعد ان تمكّنت الفتاة من طعن المستوطن. الى ذلك وقعت مواجهات عنيفة بين المواطنين في عدد من مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية، أدّت، بمجملها، الى الغاء الجولة التي كان مقرراً ان يقوم بها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على القدس القديمة، بسبب التوتر الامني. وكان بيكر وصل اسرائيل في جولة تستهدف تنشيط جهود

السلام في المنطقة (**الدستور**، ١٢/٣/١٩٩١).

• استشهد ستة فدائيين بالقرب من كيبوتس طيرة ـ تسفي في غور بيسان، كانوا في طريقهم لتنفيذ عملية عسكرية داخل الكيبوتس المذكور، حيث اصطدموا بدورية من الجيش الاسرائيلي، فدار اشتباك عنيف بين الطرفين أسفر عن جرح ثلاثة جنود اسرائيليين واستشهاد الفدائيين الستة (**هآرتس**، ١٢/٣/١٩٩١).

• اوضح وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لنظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، خلال لقائهما في القدس، ان الولايات المتحدة الاميركية لا تنوي استخدام الضغط على اسرائيل، والتزاماتها حازمة، دون شروط، تجاه امن اسرائيل. واضاف بيكر: «حتى لو ظهرت خلافات في وجهات النظر فيما بيننا، فان التزاماتنا تبقى دون شروط» (**معاريف**، ١٢/٣/١٩٩١).

• رأى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان على اسرائيل ان تظهر مرونة، والّا تتراجع الى مواقف غير قابلة للتفاوض. وقال: «اعتقد بأن من الهام للجميع ادراك وجوب تفادي الارتداد الى اعلان مواقف نهائية. علينا ان نتحرك؛ وربما لدينا، الآن، فرصة أفكار جديدة في كلا الاتجاهين» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٢/٣/١٩٩١).

١٢/٣/١٩٩١

• بعث رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، برسالة الى الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، قام بتسليمها مدير عام الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، «ابو جعفر»، في اثناء استقباله السفير الفرنسي لدى تونس، آلان غريتيه. وتتعلق الرسالة بالازمة والحرب في الخليج، والجهود التي يبذلها مختلف الاطراف، خصوصاً فرنسا، لايجاد تسوية سياسية لمشاكل الشرق الاوسط، وجوهرها القضية الفلسطينية (**وفا**، ١٢/٣/١٩٩١).

• لقي جنديان اسرائيليان مصرعهما، وجرح آخران، عندما دهستهم سيارة يقودها فلسطيني على الطريق الرئيس قرب بيت حانون في قطاع غزة. وكان الجنود الأربعة يقومون بدورية راجلة عندما دهستهم السيارة، التي أُصيب سائقها بجروح، بعد ان اطلق جنود الدورية النار عليه. وعلى الرغم من اصابته، تمكّن السائق من الفرار اول الأمر، غير انه اعتقل في وقت لاحق، في منزله، في حي الشجاعية، في غزة (**الدستور**، ١٣/٣/١٩٩١).

• التقى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على انفراد، بقادة حزب «العمل» الاسرائيلي، الذين عرضوا، في حضوره، خطة سياسية ترتكز على «الخيار الاردني ـ الفلسطيني»، والى مفاوضات مع وفد فلسطيني من المناطق المحتلة، وفقاً لما عرضه عضو الكنيست، اسحق رابين (**هآرتس**، ١٣/٣/١٩٩١).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلية، موشي نسيم، في مؤتمر صحافي، في بئر السبع، ان اية مفاوضات للسلام مع اي دولة عربية ينبغي ان تكون مباشرة ودون شروط مسبقة؛ وينبغي، كذلك، شطب موضوع عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**هآرتس**، ١٣/٣/١٩٩١).

١٣/٣/١٩٩١

• أُصيب أكثر من خمسين فلسطينياً بجروح مختلفة في اشتباكات وقعت بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما أُجهضت خمس نساء في غزة ومخيم جباليا، نتيجة استنشاقهن غازاً سامّاً اطلقته القوات الاسرائيلية داخل أحياء سكنية. الى ذلك، اعتقلت السلطات الاسرائيلية عشرات المواطنين في بيت ساحور ومخيم قلنديا وطولكرم ورمّانة وقباطية، وفرضت نظام حظر التجول على دير الغصون وزعترة وبيت تعمر (**الدستور**، ١٤/٣/١٩٩١).

• صرّح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع التلفزة الاسرائيلية، بأن ثمة «اشارات تفيد بأن هناك ما يمكن التحدث حوله مع السعودية، غير ان سوريا ما زالت تشكل خطراً على اسرائيل، وتحتفظ بصواريخ سكود، ولم تتخل عن الارهاب». من جهة أخرى، علّق شامير على محادثاته مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بقوله: «حقاً، لقد تحدث بيكر عن افكار جديدة، لكنه لم يقدّم خطة متكاملة لحل النزاع. فهو لم يبشّر بحدوث تحول في العالم العربي؛ لقد اشار، فقط، الى ان هناك ظواهر ايجابية وجديدة؛ وهذا بالطبع أمر مشجّع» (**معاريف**، ١٤/٣/١٩٩١).

١٤/٣/١٩٩١

• واصل المواطنون في المناطق الفلسطينية المحتلة تصديهم لسلطات الاحتلال الاسرائيلية، حيث وقعت صدامات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال، وهاجم فلسطيني مستوطناً وسط الخليل بمفك، فردّ المستوطن باطلاق النار على مهاجمه واصابه في ذراعه. على الصعيد ذاته، وقعت صدامات عنيفة في شارع النصر، في غزة، واندلعت تظاهرات في مخيم جباليا، واخرى في قرية عصيرة الشمالية ومخيمي بلاطة وعسكر. وأُصيب، في التظاهرات والاشتباكات هذه، عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٥/٣/١٩٩١).

• تقدّم وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في خلال زيارته لالمانيا، بطلب الحصول على هبات وقروض وضمانات قروض المانية لاستيعاب الهجرة في اسرائيل قدرها عشرة مليارات دولار. كذلك عرض، في لقائه بنظيره الالماني، موضوع المساعدة الالمانية لاستيعاب الهجرة وموضوع التعويضات من المانيا الشرقية التي تقدر بمليار ونصف المليار دولار (**عل همشمار**، ١٥/٣/١٩٩١).

• قال الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان الاوضاع في منطقة الشرق الاوسط افضل ممّا كانت عليه في أي وقت مضى لتحقيق تقدم؛ «لكنني لا استطيع القول ان هناك تبدّلاً جوهرياً في المواقف، بالنسبة الى النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٥/٣/١٩٩١).

١٥/٣/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وفي ختام الاجتماع، صرّح الرئيس عرفات بأن مباحثاته مع الرئيس التونسي تناولت «الخطوات المقبلة بالنسبة الى البناء العربي، ولمّ شمل الأمة العربية على أسس صحيحة تكفل لها بناء مستقبلها وحضارتها ضمن وفاق دولي لا يكون على حسابها». وعبّر عرفات عن تقديره للموقف المؤيد للقضية الفلسطينية الذي اتخذته القمة المغاربية الأخيرة (**وفا**، ١٥/٣/١٩٩١).

• استمرت الصدامات عنيفة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح. وأقدمت سلطات الاحتلال على هدم أربعة منازل في نابلس ومخيمي شعفاط وغزة، فيما تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من اصابة جنديين اسرائيليين، أُصيب احدهما في مخيم عين بيت الماء وأُصيب الثاني في جنين (**الدستور**، ١٦/٣/١٩٩١).

١٦/٣/١٩٩١

• أشاد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بموقف الرئيس الفرنسي، فرانسوا ميتران، من القضية الفلسطينية. جاء ذلك لدى استقبال عرفات سفير فرنسا لدى تونس، آلان غرينيه، الذي حمل رسالة شفوية من الرئيس الفلسطيني الى الرئيس الفرنسي ثمّن فيها موقف ميتران وجهوده بالنسبة الى أزمة الشرق الاوسط. وكان ميتران أكد، في لقائه في المارتينيك مع الرئيس الاميركي، جورج بوش، تأييد فرنسا لقيام دولة فلسطينية مستقلة (**الحياة**، ١٧/٣/١٩٩١).

• حطّم مواطنون سيارة اسرائيلية في مدينة القدس وباصاً قرب قرية كفل حارس. وألقى آخرون زجاجتين حارقتين على سيارات لقوات الاحتلال الاسرائيلية في قرية قراوة بني حسان. وكانت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت صدامات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، جرح، في خلالها، ٢٥ مواطناً، وأُجهضت سيدتان، واعتقل أكثر من مئة، منهم ٨٥ في قطاع غزة وحده، بمن فيهم الذين اعتقلوا أمس (**الدستور**، ١٧/٣/١٩٩١).

• حذّر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في مقابلة مع اذاعة الجيش الاسرائيلي، ملك الاردن، حسين، من استمرار تسلّل الفدائيين عبر نهر الاردن، واستمرار فشل الحكومة الاردنية في منعهم، الأمر الذي يرتّب على اسرائيل استخلاص النتائج (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٩١).

• ذكر سفير اسرائيل في اثيوبيا، ايشر نعيم، ان الهجرة اليهودية من اثيوبيا تجدّدت هذا الاسبوع بوتيرة عادية، وانه تمّ الاتفاق بهذا الشأن مع حكومة أديس ابابا (**معاريف**، ١٧/٣/١٩٩١).

١٧/٣/١٩٩١

• عمّ اضراب شامل مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة، تلبية لنداء القيادة الموحّدة، واستنكاراً للعدوان الاميركي ـ الاطلسي على العراق. وشهدت المناطق المحتلة، في خلال ذلك، اشتباكات

متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة عشرات المواطنين بجروح (**الدستور**، ١٨/٣/١٩٩١).

• طالب وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، في جلسة الحكومة، بتطبيق القانون الاسرائيلي على المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة، وذلك «للحؤول دون قيام دولة فلسطينية فيها» (**عل همشمار**، ١٨/٣/١٩٩١).

• دعا وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، اسرائيل الى ايقاف بناء مستوطنات جديدة وتوطين المهاجرين اليهود السوفيات فيها، معتبراً ان هذه العملية «ضمّ فعلي» للاراضي المحتلة. ووصف عملية التوطين بـ «تغيير الوقائع والظروف على الارض، في غياب مفاوضات بين الاطراف المعنيّة»، تهدف الى حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٨/٣/١٩٩١).

١٨/٣/١٩٩١

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية فرض نظام حظر التجوّل، الذي بدأته مع اندلاع حرب الخليج في منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي، على معظم المناطق الفلسطينية المحتلة، على الرغم من مرور اسبوعين على انتهاء الحرب. وفي غضون ذلك، منعت سلطات الاحتلال سكان الضفة وغزة من دخول القدس الاّ بتصاريح خاصة. وعلى الرغم من ذلك، وقعت اشتباكات متفرّقة بين الجنود الاسرائيليين والمواطنين، أُصيب، في خلالها، عشرات المواطنين بجروح، واستشهد حسن عبداللطيف عيسى (٥٠ عاماً)، متأثراً بجروح كان أُصيب بها من قبل (**الدستور**، ١٩/٣/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان اسرائيل لم تغيّر موقفها تجاه هضبة الجولان؛ وانه لا يفكّر في الغاء القانون الذي اتخذه الكنيست الاسرائيلي في العام ١٩٨١، والذي نصّ على ان الجولان «جزء من دولة اسرائيل». وكان شامير يردّ، بذلك، على أقوال لوزير الصحة، ايهود اولمرت، أعرب فيها عن استعداد اسرائيل للبحث مع سوريا في بعض المطالب الاقليمية (**هاتسوفيه**، ١٩/٣/١٩٩١).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في حضور مراسلين عسكريين، ان انجاز تسوية سياسية اهمّ بكثير من الارض. فالتسوية، حسب زعمه، مرتبطة باتفاقيات تجريد مناطق، وتقييد سباق التسلّح، والمراقبة بين الدول؛ ولهذا، فان أهمية الارض تتقلّص (**هاتسوفيه**، ١٩/٣/١٩٩١). من جهة أخرى، كشف شومرون عن ان الاستيطان اليهودي في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ازداد بنسب مئوية مرتفعة في خلال سنوات الانتفاضة، التي «نجح الجيش الاسرائيلي في منعها من انجاز اهدافها» (**هآرتس**، ١٩/٣/١٩٩١).

١٩/٣/١٩٩١

• وجّه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، بمناسبة شهر رمضان المبارك، رسالة دعم الى الرئيس العراقي، صدام حسين، عبّر فيها عن الامل في ان يتجاوز العراق آثار، ومصاعب، حرب الخليج. وثمّن عرفات، في رسالته، الدعم العراقي الثابت والاخوي لكفاح الشعب الفلسطيني من اجل حريته واستقلاله (**القدس العربي**، ٢٠/٣/١٩٩١).

• استشهد ثلاثة مواطنين، اليوم وأمس، متأثرين بجروح أُصيبوا بها في خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. والشهداء هم حسام عطاالله (١٣ عاماً)، من حي الدرج في غزة، وحسن عبداللطيف (٥٥ عاماً)، من قرية سالم، ومحصل حافلة، فلسطيني لم يذكر باقي تفاصيل هويته (**القدس العربي**، ٢٠/٣/١٩٩١).

• قصفت طائرات سلاح الجو الاسرائيلي نفقاً يصل بين قاعدة فدائية ومخيم للاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان، وتسبّب القصف في جرح ١٤ شخصاً، بينهم ستة فدائيين وخمسة أطفال (**هاتسوفيه**، ٢٠/٣/١٩٩١).

• طالب عضو الكنيست، عوزي لنداو، وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، بتسريح رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، من منصبه على الفور، بسبب تصريحاته التي أعلن فيها ان التسوية السياسية تضمن الأمن أكثر من المناطق (**هاتسوفيه**، ٢٠/٣/١٩٩١).

٢٠/٣/١٩٩١

• قُتل اسرائيلي في الخضيرة طعناً بسكين بيد شابين فلسطينيين، نجحا في الفرار بعد طعنه. وشهدت المناطق الفلسطينية المحتلة مواجهات عنيفة بين

المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن اصابة خمسين مواطناً بجروح، واعتقال عشرات آخرين. وألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجات حارقة على برج مراقبة اسرائيلي وسيارة عسكرية في جنين، وأصابوا جندياً اسرائيلياً بجروح في قطاع غزة، بعد رشقه بالحجارة (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٢١).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ان «مبادرة» الحكومة الاسرائيلية، في العام ١٩٨٩، ليست أفضل خطة موجودة، لكنها تتضمّن أربع نقاط ضرورية للسير قدماً في عملية السلام، ويمكن اضافة نقطة خامسة اليها تتعلّق بسباق التسلّح في المنطقة (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢١).

١٩٩١/٣/٢١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، سفيرة التشيلي لدى تونس، مارسيا كوفاروبياس، حيث سلّمها رسالة الى الرئيس التشيلي، باتريسيو الوين، هنّأه فيها بالذكرى الاولى لعودة الديمقراطية الى البلاد (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢١).

• بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على طعن اسرائيلي في الخضيرة، قام فلسطيني من غزة بطعن جنديين اسرائيليين كانا متوقفين عند محطة باصات هود هاشرون شمال تل ـ أبيب. وذكر ناطق باسم الشرطة الاسرائيلية ان اصابة أحد الجنديين خطرة، أمّا اصابة الآخر فطفيفة. وأوضح الناطق انه تمّ اعتقال المهاجم بعد ان قبض عليه المارّة وضربوه، فعُثر على عدد من السكاكين في محفظته. من جهة أخرى، شهدت مدن الضفة الفلسطينية وقطاع غزة مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، واجهاض عدد من النساء (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٢٢).

• قال وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، ان وزارته خطّطت لاقامة ١٣ ألف وحدة سكنية جديدة في الضفة الفلسطينية، في خلال السنتين المقبلتين. ودعا شارون الى الاسراع في انجاز عمليات البناء خلف ما يسمّى بـ «الخط الاخضر» (**معاريف**، ١٩٩١/٣/٢٢).

١٩٩١/٣/٢٢

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، المبعوث الخاص لوزير الخارجية الايطالية عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الايطالي، النائب ماريو رافنيلي. وخلال الاستقبال، تمّ استعراض الوضع في منطقة الشرق الاوسط، خصوصاً القضية الفلسطينية وتطوّراتها، وكذلك الآثار الناجمة عن أزمة الخليج. وتناول اللقاء، أيضاً، الافكار الايطالية حول السلام والامن في حوض البحر المتوسط، والتي كان وزير الخارجية الايطالية تقدّم بها في غير مناسبة (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢٢).

• عزلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية مدينة القدس عن باقي مدن وقرى الضفة الفلسطينية ومنعت المواطنين من دخول المدينة لاداء صلاة الجمعة الاولى من شهر رمضان المبارك في المسجد الاقصى. من ناحية أخرى، جرفت جرّافات اسرائيلية مئتي دونم من أراضي زراعية في الخليل، وذلك لتوسيع مستوطنة كريات أربع، وفرضت نظام حظر التجول الشامل على مدينة نابلس والقرى والمخيمات القريبة منها، تحسّباً لاندلاع صدامات عقب صلاة الجمعة. في هذه الاجواء، وقعت صدامات متفرّقة بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال، جرح، في خلالها، عشرات المواطنين واعتقل آخرون (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٢٣).

• شرح مسؤول اميركي «الحكمة» من وراء اعتماد الادارة الاميركية سياسة «الخطين المتوازيين» لحل أزمة الشرق الاوسط، وقال ان العرب في حاجة الى ضرورة معالجة القضية الفلسطينية في مقابل تحرّكهم تجاه اسرائيل، و«لكي يواجه الاسرائيليون الموضوع الفلسطيني، فانهم في حاجة الى معرفة ان تحرّكهم، في هذا الاتجاه، سيحدّد في اطار مصالحة شاملة بين الدول العربية واسرائيل» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٩٩١/٣/٢٣).

١٩٩١/٣/٢٣

• استشهد مواطن فلسطيني بنيران القوات الاسرائيلية في اثناء صدامات عنيفة وقعت قرب مدينة طولكرم؛ فيما قام مواطن آخر بطعن ثلاثة اسرائيليين بسكين قرب مستوطنة اسرائيلية في منطقة الخضيرة، شمال اسرائيل. ووقعت اشتباكات متفرّقة في انحاء مختلفة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين بين المواطنين والقوات الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٢٤).

• استشهد فدائيان في اثناء اشتباك مع

دوريـة اسرائيليـة شمال غور الاردن قرب مستوطنة سدمـوت محـولا. وعقّب رئيس الاركـان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، بأن الاردن «بات يجد صعوبة في الحؤول دون تسلّل الفدائيين من على أراضيه» (**عل همشمار**، ١٩٩١/٣/٢٤).

• عاد وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، وكرّر دعوته لطرد المئات من قادة الانتفاضة من المنـاطق المحـتـلة فوراً، بحـجـة التغلّب على «الارهـاب» ووضع حدّ لحرب السكاكين الفلسطينية (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢٤).

١٩٩١/٣/٢٤

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من القيادة السوفياتية، تتعلّق بنتائج المباحثات التي أجراها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، مع القيادة السوفياتية. وقد تمّ تسلّم هذه الرسالة في اثنـاء استقبـال عرفات سفير الاتحاد السوفياتي في تونس، فلاديمـير سوبتشنكو، الذي استعرض معه أوضاع المنطقة وتطوّرات القضية الفلسطينية (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢٤).

• أُصيب واحد وعشرون مواطناً من قطاع غزة بجروح، في خلال صدامات وقعت مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، خصـوصـاً في مخيم جباليا؛ فيما ساد اضراب في طولكرم، حداداً على الشهيد جهاد حسين (٢٠ عامـاً)، من مخيم نور شمس، الذي اغتـالتـه قوات الاحتـلال، أمس، بعـد ان أطلقت عليـه النار، بحجة انه مطارد. من جهة أخرى، استمر نظام حظر التجول الليلي مفروضاً على جميع مدن وقرى ومخيمات الضفـة الفلسـطينيـة وقـطاع غزة، وقـرّرت سلطات الاحتلال رفع نظام الحظر، لكنها لم تحدّد موعداً لذلك بعد (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢٤).

• استشهـد ثلاثـة فدائيين في اشتباك مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي في القطاع الغربي من منطقة «حـزام الامن» في جنـوب لبنـان. وهذا هو الاشتباك الثـاني، في خلال اسبـوع، بين جنـود لواء غولاني الاسرائيـلي والفـدائيـين في لبنـان. فقبل ثلاثة أيام، استشهـد فدائيان وجرح ثالث في اشتباك مع جنود اللواء ذاته في قرية اللويزة، في القطاع الاوسط، خارج منطقة «حزام الامن» (**عل همشمار**، ١٩٩١/٣/٢٥).

• أعلن الناطق بلسان حركة «كاخ» الاسرائيلية العنصرية، في مؤتمر صحافي، انه تمّ انتخاب الحاخام ابراهام طولدانو، زعيماً للحركة بدلاً من الحاخام مئير كهـانـا، الذي اغتيـل قبل ثمانية شهور في الولايات المتحدة الاميركية (**معاريف**، ١٩٩١/٣/٢٥).

١٩٩١/٣/٢٥

• أطلقت قوة من جيش الاحتـلال الاسرائيلي، أمس، النـار في قريـة إكتـابه، قضاء طولكرم، فقتلت المـواطن جهاد حسين زعدد (٢٠ عاماً)، من سكان مخيم نور شمس للاجئـين. وفي قطاع غزة، عُلم ان سبعـة مواطنين أُصيبوا بجروح، في اثناء اشتباكات وقعت في مخيم جباليا. أمّا في الضفة الفلسطينية، فقد وقعت حوادث صدامية متفرّقة، وقامت قوات الاحتلال بسدّ منافذ منزلين يعودان الى مواطنين من الظاهرية، ولا تزال تغلق مدارس بلدة سيلة الحـارثيـة، لليـوم الخامس على التوالي، في حين فرضت نظام حظر التجول على بيت ساحور (**القدس العربي**، ١٩٩١/٣/٢٦).

• اتهم وزيـر البناء والاسكان، اريئيل شارون، الاوساط الامنية بالتقصير «في المحافظة على أمن اليهود في البـلاد، منـذ سنوات»؛ فيما اعترف وزير الدفاع الاسرائيـلي، موشي ارنس، بعـدم وجود وسيلة معيّنة لوضع حدّ لحرب السكاكين. وقال ان الموضوع مرتبط بمعالجة وضع جهاز الامن. وطالب الشرطة والجمهور باتخـاذ الاجـراءات كافـة لتفـادي هذا النـوع من العمليات (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢٦).

١٩٩١/٣/٢٦

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، وزيري خارجيتي تونس والاردن، الحبيب بن يحيى وطاهر المصري. وقد تباحث الاطراف الثلاثة في مجمـل التـطوّرات العـربية، وتشاوروا حول الجهود الاستثنـائية الواجب بذلها لاعادة الحياة الى العمل العربي المشترك، من خلال جامعة الدول العربية (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢٦).

• تواصلت الصدامات العنيفة في معظم انحاء الضفـة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتـلال الاسرائيلية، فأُصيب، في خلالها، عدد من المـواطنين بجروح، وأُلقيت زجاجة حارقة على سيارة لأحد المستوطنين في الخليل، وأخرى على مبنى بلدية البيره (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٢٧).

• اقترح وزير الشرطة الاسرائيلية، روني ميلو، في

حضور الطاقم السياسي ـ الامني الحكومي، سلسلة من الاجراءات لوضع حدّ لحرب السكاكين الفلسطينية. تضمّن «مشروع ميلو» مقترحات بمنع دخول عمّال المناطق المحتلة الى اسرائيل؛ واعطاء أوامر لقوات الامن والشرطة الاسرائيلية باطلاق النار بقصد القتل على كل فلسطيني يحمل سكيناً؛ وابعاد حاملي السكاكين وعدم الاكتفاء بالاعتقالات؛ ومحاكمة ارباب العمل الاسرائيليين الذين يشغلون عمّالاً فلسطينيين دون تصاريح مناسبة (**معاريف**، ١٩٩١/٣/٢٢٧).

١٩٩١/٣/٢٧

• لقى المستوطن يائير مندلسون مصرعه برصاصات أطلقت من سلاحين، أو أكثر، بينما كان يقود سيارته عائداً الى مستوطنة دوليف، شمال غرب رام الله. وقد أخضعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية القرى المحيطة بالمنطقة لنظام حظر التجول، وأجرت عمليات بحث مكثّفة عن منفّذي العملية. من جهة أخرى، تعرّض باص اسرائيلي، دخل مدينة طولكرم بطريق الخطأ، لوابل من الحجارة، ممّا أدّى الى تحطّم احدى نوافذه. وفي قطاع غزة، قامت قوات «حرس الحدود» الاسرائيلية بعمليات دهم، أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين. وكان القطاع شهد اضراباً جزئياً في ذكرى توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد (**القدس العربي**، ١٩٩١/٣/٢٨).

• يعكف وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، على درس اقتراحات واجراءات عرضها عليه قادة الجيش الاسرائيلي ومنسّق النشاطات الحكومية في الاراضي المحتلة، تهدف الى شقّ الطريق الى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين. وتنصّ المقترحات على اقامة لجنة مؤقتة في مدينة غزة، وفي بعض مخيمات اللاجئين؛ وخروج الجيش الاسرائيلي من عدد من المخيّمات، في محاولة لتمكين اللجان من اعادة الحياة الى أوضاعها الطبيعية؛ وفتح الجامعات؛ وتقديم تسهيلات لتسجيل الجمعيات؛ واطلاق سراح معتقلين؛ وتجميد الاعتقالات الادارية (**دافار**، ١٩٩١/٣/٢٨).

• ذكرت مصادر دبلوماسية، في العاصمة الامريكية، ان الادارة الامريكية تدرس امكان عقد «محادثات سلام اقليمية» تهدف الى قيام «مفاوضات مباشرة» بين اسرائيل وجيرانها العرب (**نيويورك تايمز**، ١٩٩١/٣/٢٨).

١٩٩١/٣/٢٨

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، مدير دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية السوفياتية، فاسيلي كالاتوش، وبحث معه في التطوّرات في بلاده، وفي منطقة الشرق الاوسط، في أعقاب حرب الخليج، وسبل انجاح الجهود الدبلوماسية لحل القضية، حلاً عادلاً، في إطار الشرعية الدولية وقرارات الامم المتحدة (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢٨).

• أعلنت اذاعة الجيش الاسرائيلي ان فلسطينياً طعن مستوطناً في البلدة القديمة من القدس، وتمكّن من مغادرة مكان الحادث. وأشارت الاذاعة الى ان المستوطن أُصيب بجروح في ظهره. من جهة أخرى، استشهد في حي البرازيل، قرب رفح، المواطن سامي زايد عبدالعالم (٢٠ عاماً)، عندما أطلقت قوة اسرائيلية متنكّرة النار عليه. وقد خرج أهالي رفح ومخيماتها الى الشوارع، في تظاهرات عارمة، وأغلقوا الشوارع احتجاجاً، وهاجموا مقرّ الادارة المدنية الاسرائيلية، فردّت قوات الاحتلال باطلاق النار على المتظاهرين، فقتلت سعيد عودة ابو مرّ (١٢ عاماً)، وأصابت خمسين آخرين بجروح. وامتدت المواجهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الى خان يونس، التي أعلنت اضراباً تجارياً شاملاً (**وفا**، ١٩٩١/٣/٢٨).

• أمر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، باقامة موقع استيطاني عسكري في المكان الذي قتل فيه المستوطن يائير مندلسون، عضو مستوطنة «دولف» في الضفة الفلسطينية؛ وهو يجدّد، بهذا الاجراء، اقامة المواقع الاستيطانية العسكرية في المناطق المحتلة، بعد توقّف دام سنوات عدة منذ كان اريئيل شارون وزيراً للدفاع (**عل همشمار**، ١٩٩١/٣/٢٩).

• ذكر رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، ان ١٢٤٢٢ مهاجراً وصلوا اسرائيل، منذ بداية آذار (مارس)، بينهم ١١٣٣١ مهاجراً من الاتحاد السوفياتي. ووصل الى البلاد، منذ بداية هذا العام، ٣٥٢٨١ مهاجراً، بينهم ٣١٨٥٥ من الاتحاد السوفياتي (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢٩). من جهة أخرى، حصل ما يزيد على ١٥ ألف مهاجر على الدعم الشهري، الذي يفترض الحصول عليه في اطار «سلّة الاستيعاب» (**دافار**، ١٩٩١/٣/٢٩).

١٩٩١/٣/٢٩

• منعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية جميع

المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة من دخول اسرائيل، تحسّباً لوقوع المزيد من أعمال الاحتجاج، في خلال الاحتفالات بعيد الفصح المجيد و«يوم الارض». من جهة أخرى، أُصيب اسرائيلي بجروح عندما تعرّض لعملية طعن بسكين بيد مجهول؛ كما أُصيب خبير متفجّرات في الجيش الاسرائيلي، اصابة طفيفة، لدى محاولته ابطال مفعول قنبلة وضعت خارج مقرّ قيادة الشرطة الاسرائيلية في بيت لحم، حيث انفجرت القنبلة بين يديه. وفي سياق عمليات الاحتجاج اليومية، استشهد صبي فلسطيني في قطاع غزة، وأُصيب ٤٨ مواطناً بجروح، في اشتباكات مع قوات الاحتلال (**القدس العربي**، ٣٠ ـ ١٩٩١/٣/٣١).

١٩٩١/٣/٣٠

• تلقّى الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، برقية دعم من الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، بمناسبة «يوم الارض»، عبّر فيها عن دعم تونس لكفاح الشعب الفلسطيني من اجل تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة (**وفا**، ١٩٩١/٣/٣٠).

• شهدت فلسطين المحتلة تظاهرات وطنية عارمة، احياء للذكرى الخامسة عشرة لـ «يوم الارض»؛ فيما اقتحمت قوات الشرطة والجيش الاسرائيليين القرى العربية في الجليل، وأغلقت الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في محاولة لقمع التحرّكات في هذه المناسبة. وقد وقعت في قرى الجليل والمثلّث تظاهرات صاخبة، واجه المواطنون، في خلالها، قوات الجيش والشرطة وقاموا باحراق اطارات السيارات، ورفعوا علم فلسطين على سطوح البنايات، احياء لذكرى الشهداء الستة الذين سقطوا برصاص الجنود الاسرائيليين، في آذار (مارس) ١٩٧٦، في اثناء احتجاجات على استيلاء سلطات الاحتلال على أراضٍ عربية لاقامة مستوطنات يهودية عليها. وشملت التظاهرات قرى ام الفحم وسخنين وكفركنّا والبعنة (**الدستور**، ١٩٩١/٣/٣١).

• استشهد ثلاثة شبان تسلّلوا من الاردن الى اسرائيل، في خلال اشتباك مع قوة تابعة للجيش الاسرائيلي. وكان الشهداء الثلاثة تسلّلوا من موقع على بعد حوالى عشرة كيلومترات شمال اريحا، بالقرب من مستوطنة نيرن (**هآرتس**، ١٩٩١/٣/٣١).

١٩٩١/٣/٣١

• تواصلت الاحتفالات التي بدأت، أمس، بذكرى «يوم الارض»، وتخلّلتها اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في عدد من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أسفرت عن جرح ٢٥ مواطناً، واجهاض امرأة فلسطينية في قطاع غزة، جرّاء استنشاقها الغاز السامّ (**وفا**، ١٩٩١/٣/٣١).

• وافق الطاقم الامني في الحكومة الاسرائيلية على اقتراح مشترك لوزارة الدفاع ووزارة الشرطة، بالتعاون مع وزارة القضاء الاسرائيلية، يهدف الى تشديد العقوبات على المواطنين في المناطق المحتلة. وتقرر استخدام سلاح الابعاد بصورة أوسع، بحيث يطاول المحرّضين على أعمال التصدّي للاحتلال (**عل همشمار**، ١٩٩١/٤/١).

• تسلّم الجنرال ايهود براك مهام منصبه الجديد، رئيساً للاركان العامة في الجيش الاسرائيلي. ويتوي براك، في خلال الشهرين المقبلين، تقليص الجيش بادخال تغييرات تنظيمية في هيئة الاركان العامة، بهدف تحويل جزء من النفقات البشرية لتطوير أداء الاسلحة والتكنولوجيا (**عل همشمار**، ١٩٩١/٤/١).

١٩٩١/٤/١

• استشهد، متأثراً بجراحه، في مستشفى الشفاء في غزة، المواطن عوض احمد ابو لحية (٢٥ عاماً)، من قرية القرارة. وكان ابو لحية أُصيب بجروح في الثاني من آذار (مارس) الماضي على يد مستوطن أطلق النار عليه. كما استشهد اياد ابراهيم عبدالرازق (١٨ عاماً)، اثر اصابته بعيار ناري، في خلال صدامات وقعت في مخيم طولكرم، بين ابناء المخيم وقوات الاحتلال الاسرائيلية. من جهة أخرى، اعتقلت سلطات الاحتلال عدداً من المواطنين، في أعقاب اشتباكات متفرّقة وقعت في مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، حيث أُصيب عدد من المواطنين في القطاع بجروح وأجهضت خمس نساء (**وفا**، ١٩٩١/٤/١).

• تعتقد أوساط أمنية اسرائيلية بأنه من بين الاسباب التي أدّت الى ارتفاع عدد العمليات في المناطق المحتلة وخارجها، فتح جسور الاردن، التي كانت مغلقة في أعقاب حرب الخليج (**هآرتس**، ١٩٩١/٤/٢).

• توقّع رئيس ادارة الوكالة اليهودية، سيمحا

دينتس، زيادة اعداد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي في خلال الاسابيع المقبلة. وقال انه سيصل، في خلال نيسان (ابريل)، ما يزيد على عشرين ألف مهاجر من الاتحاد السوفياتي. وأضاف دينتس انه، منذ بداية هذا العام، هاجر الى اسرائيل ما يزيد على ٣٧ ألف يهودي، بينهم حوالى ٣٤ ألفاً من الاتحاد السوفياتي. وفي آذار (مارس)، هاجر الى اسرائيل ١٤٦٠٠ يهودي، وهذا يشكّل، تقريباً، ضعف عدد المهاجرين في شباط (فبراير) (**هآرتس**، ٢/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/٢

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأدّت الى اصابة سبعين مواطناً بجروح مختلفة، واعتقال عشرات آخرين، خصوصاً في مخيمي طولكرم وعايدة ومدينتي الخليل ونابلس. وأغلقت سلطات الاحتلال ثلاث مدارس في بيت لحم، وفرضت نظام حظر التجوّل على مناطق عدة، منها قرى زعترة ورافات وحارس وعقربا وعنبتا ومخيم نورشمس. في هذه الاثناء، حطّم مواطنون، في مناطق مختلفة، زجاج أكثر من ثماني سيارات اسرائيلية، وجرحوا جندياً في الخليل (**الدستور**، ٣/٤/١٩٩١).

• نفى ناطق رسمي فلسطيني الانباء التي نشرتها صحيفة «الاهرام» القاهرية، بتاريخ ٣١ آذار (مارس) ١٩٩١، ومفادها ان السلطات الجزائرية قامت بحملات دهم وتفتيش لمنازل عدد من الفلسطينيين المقيمين هناك. وقال الناطق ان هذه الانباء مختلقة، ولا أساس لها من الصحة، وان الفلسطينيين في الجزائر يلقون كل أشكال الرعاية والتضامن والدعم من قبل الجزائر، رئيساً وحكومة وشعباً (**وفا**، ٢/٤/١٩٩١).

• كشفت استنتقصاءات للرأي قام بها الجيش الاسرائيلي، مؤخراً، بين صفوف المهاجرين الجدد المرشّحين للخدمة الامنية، ان الحافز لدى هؤلاء لاداء الخدمة في الوحدات القتالية ووحدات المشاة منخفض جداً (**عل همشمار**، ٣/٤/١٩٩١).

• استبعدت مصادر دبلوماسية، في واشنطن، امكان نجاح الولايات المتحدة الاميركية، في الشهور المقبلة، في وضع النزاع العربي ـ الاسرائيلي على طريق الحل، وكذلك القضية الفلسطينية. وأشارت الى ان مرحلة البحث في الحلول الجدية لن تبدأ قبل العام ١٩٩٣، أي بعد انتهاء الاميركيين من انتخاب رئيسهم، أو من التجديد لرئيسهم الحالي (**الواشنطن بوست**، ٣/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/٣

• عمّت الصدامات معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن جرح حوالى خمسين مواطناً، واعتقال ١٦ آخرين. وذكرت الانباء ان ألوف الشبان الملثّمين رشقوا سيارات للجيش الاسرائيلي بالحجارة، وأشعلوا النار في اطارات السيارات، في مناطق عدة في قطاع غزة. من جانبها، فرضت سلطات الاحتلال نظام حظر التجوّل على مخيم الدهيشة، وواصلت فرضه على قرية زعترة منذ خمسة أيام، وعلى رافات منذ ثلاثة أيام، وأعلنت قرية واد فوكين منطقة عسكرية مغلقة (**الدستور**، ٤/٤/١٩٩١).

• اعترف وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، بأن الجهود الدبلوماسية التي بذلها لاستكشاف امكان حل النزاع العربي ـ الاسرائيلي لم تؤد الى نتائج ايجابية، وقال ان سبب جولاته على المنطقة هو، «بصراحة، اننا لا نعرف كمْ ستدوم هذه الفرصة؛ وانه يجب عدم السماح لها بالضياع» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٤/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/٤

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة ٣١ مواطناً بجروح، في قطاع غزة وحده، فيما استمر نظام حظر التجوّل سارياً على مناطق عدة في الضفة والقطاع. وقامت قوات الاحتلال بحملة تفتيش واسعة في مدينة القدس، بحثاً عن السكاكين، في أعقاب تجدّد عمليات الطعن، مؤخراً (**وفا**، ٤/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/٥

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، فلاديمير سوبتشنكو، وذلك بمناسبة انتهاء مهام السفير في تونس. وقد تمّ، في خلال اللقاء، تقويم وتقدير لما قام به السفير سوبتشنكو من تدعيم للعلاقات بين الشعب الفلسطيني وشعوب الاتحاد السوفياتي وبين دولة فلسطين والاتحاد السوفياتي (**وفا**، ٥/٤/١٩٩١).

• كثّفت قوات الاحتلال الاسرائيلية من تواجدها العسكري في شوارع القدس، ومنعت الدخول اليها، بعد ان أقامت حواجز عسكرية على مداخلها، وذلك للحؤول دون وصول المواطنين الى المسجد الاقصى، لاداء صلاة الجمعة. من جهة أخرى، استمر نظام حظر التجول مفروضاً على مخيم الدهيشة، لليوم الثالث على التوالي، فيما قام مستوطنون باقتحام قرية كيسان، مطلقين أعيرة نارية في الفضاء. وبالمقابل، تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة دوريتين عسكريتين اسرائيليتين في الدهيشة، وباص اسرائيلي في منطقة الخليل، وسيارة لمستوطن في جبل جوهر، وأخرى في منطقة بني سليم (**الدستور**، ٦/٤/١٩٩١).

• تطرّقت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، الى رحلة وزير الخارجية، جيمس بيكر، الاولى الى المنطقة، فأشارت الى انه سعى الى ايجاد مقاربة لاتفاق مبدئي، واستكشاف خطوات يمكن الاطراف المعنيّة اتخاذها لتحريك الجمود في منطقة الشرق الاوسط (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٦ـ٧/٤/١٩٩١).

٦/٤/١٩٩١

• استشهد المواطن محمد يوسف محمد صافي (١٦ عاماً)، من دورا، قضاء الخليل، اثر اصابته بثلاث عيارات نارية فور خروجه من مسجد دورا الكبير، بعد تأدية صلاة العشاء. كما استشهد محمود محمد سليم (١٢ عاماً)، من مخيم الفارعة، في اثناء صدامات وقعت قرب المعتقل العسكري القريب من المخيم. وذكرت مصادر ان الفتى أُصيب برصاص قنّاص في برج المراقبة التابع للمعتقل. من جهة أخرى، اغلقت سلطات الاحتلال كنيسة العذراء، في بيت جالا، بحجة ان الشبان لفّوا كفن المسيح بعلم فلسطين وزيّنوا الكنيسة بصور الشهداء. وفي اشتباكات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أُصيب خمسة مواطنين في رفح، واثنان في خان يونس، وعدد آخر في مناطق متفرّقة (**وفا**، ٦/٤/١٩٩١).

• ذكرت مصادر سياسية في القدس، ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، طالب بالتوقيع على «مذكرة تفاهم» مع الولايات المتحدة الاميركية، تجاه مسار السلام، كشرط لموافقته على مشاركة اسرائيل في «المؤتمر الاقليمي» (**دافار**، ٧/٤/١٩٩١).

٧/٤/١٩٩١

• واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عزل مدينة القدس عن باقي الاراضي المحتلة، واستمرت في منع المواطنين من الدخول اليها. وذكرت تقارير ان اشتباكات متفرّقة وقعت في عدد من المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أُصيب، في اثنائها، أكثر من ٣٤ مواطناً بجروح وأُجهضت ثماني نساء في قطاع غزة، نتيجة استنشاقهن غازات سامّة اطلقتها قوات الاحتلال. بالمقابل، حطّم شبان الانتفاضة احدى عشرة سيارة اسرائيلية للجيش والمستوطنين، بينها اثنتان أُحرقتا قرب مخيم شعفاط (**الدستور**، ٨/٤/١٩٩١).

• يعتقد رئيس لجنة الصياغة في حزب «العمل» الاسرائيلي، اهرون ياريف، الذي يشغل، أيضاً، منصب رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، بأنه لا يمكن التوصّل الى حل للنزاع في المنطقة دون الموافقة على اقامة دولة فلسطينية (**عل همشمار**، ٨/٤/١٩٩١).

٨/٤/١٩٩١

• تصاعدت حدّة المواجهات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فتمكّن المواطنون من جرح جندي اسرائيلي، والقوا زجاجتين حارقتين على دورية عسكرية اسرائيلية في مخيم رفح، وزجاجات حارقة أخرى على سيارات اسرائيلية في القدس، كما أُشعلت النار بباص اسرائيلي في مدينة رفح (**الدستور**، ٩/٤/١٩٩١).

• أوضح تقرير حول مصادرة الاراضي الفلسطينية، أعدّه مركز ابحاث فلسطيني متخصّص بالارض والمياه، ان الحكومة الاسرائيلية صادرت، في خلال آذار (مارس) الماضي، عشرات الآلاف من الدونمات في انحاء الضفة الفلسطينية، بهدف توسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات أخرى جديدة (**دافار**، ٩/٤/١٩٩١).

• كرّر وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، القول ان واشنطن غير قادرة على فرض السلام في المنطقة، «ولا يمكن تحقيق السلام، ما لم تُبد الاطراف المتنازعة الرغبة في ذلك». وأضاف، ان الدور الاميركي يبقى دوراً مساعداً للاطراف على حل مشاكلهم (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٩/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/٩

• عمّ الاضراب الشامل جميع المناطق الفلسطينية المحتلة، في الضفة والقطاع، بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها الحادي والاربعين واحياء لذكرى شهداء مذبحة دير ياسين. وشهدت الضفة والقطاع مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، جرى أعنفها في نابلس ومخيماتها الاربعة، وكذلك في جنين، حيث فرضت سلطات الاحتلال نظام حظر التجوّل والحصار العسكري على المنطقة، فيما استمر نظام الحظر مفروضاً على القدس. كما قامت سلطات الاحتلال باعتقال عدد من المواطنين في مناطق متفرّقة (**الدستور**، ١٠/٤/١٩٩١).

• اتفقت الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على عقد «لقاء اقليمي» برعاية الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، بهدف دفع عملية التسوية بين اسرائيل والدول العربية وبين اسرائيل والفلسطينيين. وحسب الاتفاق، لن يضمّ الوفد الفلسطيني الى المؤتمر شخصيات متماثلة سياسياً مع م.ت.ف. ولن يكون بين افراده من هم من سكان القدس الشرقية، أو من فلسطينيي الشتات (**عل همشمار**، ١٠/٤/١٩٩١).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ان الادارة الاميركية عازمة على «مراجعة الخيارات والافكار الاخرى المتوفّرة لها». وفسّر كلام بيكر هذا بأنه تحذير مبطّن لتل ـ أبيب بأن واشنطن قد تعمد الى ممارسة الضغوط غير المباشرة عليها (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٠/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/١٠

• تواصلت التظاهرات والصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُصيب، في خلالها، أكثر من خمسين مواطناً بجروح، وأُجهض عدد من النساء في قطاع غزة. وشنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة، طاولت عدداً من المواطنين في مناطق الخليل ونابلس وبيت لحم وقلقيلية. ومن جهتهم، حطّم شبان الانتفاضة زجاج سيارات اسرائيلية عدة في اثناء توقّف السيارة عند التلة الفرنسية في القدس (**الدستور**، ١١/٤/١٩٩١).

• طلبت الولايات المتحدة الاميركية من اسرائيل تقليص حجم بناء المستوطنات في المناطق المحتلة بشكل ملحوظ، ولا يزال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، ينتظر ردّاً على الطلب الاميركي. وكان بيكر ندّد، مجدداً، بالاستيطان وبوزير الاسكان والبناء، اريئيل شارون. وحذّر بيكر شامير من ان الاستيطان يشكّل حجر الزاوية في علاقات اسرائيل مع الولايات المتحدة الاميركية (**دافار**، ١١/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/١١

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، من جهة، وبين قوات الاحتلال الاسرائيلية والمستوطنين، من جهة أخرى، فأُصيب أكثر من ٣٤ مواطناً بجروح، بينهم أربع نساء وأربعة أطفال. وأغلقت سلطات الاحتلال منطقة بني سليم، في الخليل، بعد تعرّض سيارة تابعة لمستوطن لهجوم بزجاجة حارقة؛ كما شنّت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات طاولت ٣٦ مواطناً، بينهم ثلاثة فتيات من بلدة حارس، في منطقة نابلس (**الدستور**، ١٢/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/١٢

• انفجرت قنبلة خارج مدينة القدس في وقت كان نحو مئة ألف مسلم يؤدون صلاة الجمعة الاخيرة من رمضان؛ وحسب مصادر الشرطة الاسرائيلية لم تقع اصابات. من ناحية أخرى، ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان فلسطينياً طعن جندياً اسرائيلياً بسكين في رفح، فأطلق جندي آخر النار عليه وأصابه بجروح. الى ذلك، شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة اعتقالات واسعة طاولت عدداً كبيراً من المواطنين (**الدستور**، ١٣/٤/١٩٩١).

١٩٩١/٤/١٣

• تواصلت الصدامات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أشعل المواطنون، في خلالها، اطارات السيارات، ورشقوا الدوريات العسكرية الاسرائيلية بالحجارة والزجاجات الفارغة. وقامت قوات الاحتلال بحملة دهم واسعة للمحال التجارية في رام الله، وأجبرت التجار على مغادرة المدينة؛ كما دهمت عدداً من المنازل في مخيم قلنديا، الذي يخضع لنظام حظر التجول (**الدستور**، ١٤/٤/١٩٩١).

• دعا وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في

كلمة ألقاها في حضور أعضاء النادي التجاري ـ الصناعي في تل ـ أبيب، الى «تغيير الوضع الاقتصادي لسكان مخيّمات اللاجئين في قطاع غزة». وقال انه ليس بالامكان التوصّل الى حل سياسي دون القيام بذلك. «فكل من يزور مخيمات اللاجئين في القطاع يستطيع التيقّن من ان الوضع الحالي لا يمكن ان يستمر» (**هآرتس**، ١٤/٤/١٩٩١).

١٤/٤/١٩٩١

• انضمّ مواطنان الى قافلة شهداء الانتفاضة. فقد ذكرت مصادر فلسطينية ان منذر ناجي رشيد عبدالله (٣٣ عاماً) استشهد بعد ان أُصيب بعيار ناري أطلقه جندي اسرائيلي في احد احياء الخليل؛ كما استشهد محمد محمد ابوكرش (٤٢ عاماً)، من غزة، نتيجة الاختناق بالغاز الذي أطلقه جنود الاحتلال. الى ذلك، أُصيب سبعون مواطناً بجروح، واعتقل ثلاثون آخرون، في خلال صدامات بين المواطنين والقوات الاسرائيلية (**الدستور**، ١٥/٤/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، قبيل سفره الى لندن للقاء نظيره السوفياتي، فالنتين بابلوف، انه سيرهن موافقة اسرائيل على مشاركة الاتحاد السوفياتي الى جانب الاميركيين في «المؤتمر الاقليمي» بتطبيع العلاقات الدبلوماسية، بشكل كامل، بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي (**دافار**، ١٥/٤/١٩٩١).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في جلسة الحكومة الاسرائيلية، ان اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية توصّلتا الى «تفاهم وتلخيصات مشتركة» ازاء تحريك مسيرة السلام بين اسرائيل والعرب، بالارتكاز على «مبادرة» الحكومة الاسرائيلية في أيار (مايو) ١٩٨٥ (**دافار**، ١٥/٤/١٩٩١).

• أعلن مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي، برنت سكوكروفت، ان احد دروس حرب الخليج هو ان أمن اسرائيل يجب ألّا يرتكز، فقط، على العمق الاستراتيجي. ودعا الى حل مشكلة الاراضي المحتلة، وبينها الجولان، بحل شبيه بالذي تمّ مع مصر، عندما أعادت اسرائيل سيناء في مقابل «معاهدة سلام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٥/٤/١٩٩١).

١٥/٤/١٩٩١

• استشهد، بعد صلاة العيد مباشرة، مواطن لم تعرف هويته بعد. وكان المواطن وعدد من الشبان الآخرين رشقوا دورية اسرائيلية بالحجارة بالقرب من مقبرة البيره، فأطلق الجنود الاسرائيليون النار، ممّا أدّى الى اصابة احد الشبان واستشهاده، وجرح الآخريْن واعتقالهما. وكانت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة شهدت صدامات متفرّقة، أسفرت عن جرح عشرات المواطنين (**وفا**، ١٥/٤/١٩٩١).

• خاطب رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في خلال زيارته للندن، بمناسبة عقد الاجتماع التأسيسي لبنك ترميم اوروبا الشرقية، رؤساء دول وحكومات اوروبية قائلاً، ان اسرائيل لا تعتقد بوجود أي دور لأوروبا الغربية في المسيرة السلمية في هذه المرحلة، وهي متمسّكة بموقفها القاضي باجراء محادثات اقليمية تحت غطاء اميركي ـ سوفياتي (**هآرتس**، ١٦/٤/١٩٩١).

• هاجم وزير البناء والاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، نائب رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، دافيد ليفي، واتهمة بأنه يعتمد أساليب تتعارض مع برنامج تكتل الليكود (**هآرتس**، ١٦/٤/١٩٩١).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

١ حلبي، أسامة؛ «حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ١٢٧ ـ ١٤٨.

٢ سالم، علاء؛ «هجرة يهود الاتحاد السوفياتي وديمغرافية الاستيطان في فلسطين»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ٧٠ ـ ٨٥.

٣ السيد، يونس؛ «الابعاد الاجتماعية لهجرة اليهود السوفيات داخل الكيان الصهيوني»، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٢٨١ ـ ٢٩٣.

٤ كاتس، زئيف؛ «الهجرة من الاتحاد السوفياتي؛ التركيب الاجتماعي والمهني والهوية اليهودية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٣٧٢ ـ ٣٨٥.

٥ عوكل، عماد؛ «فلسطينيو ١٩٤٨؛ المواجهة الديمغرافية»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ١٦٦ ـ ١٧٦.

(انظر، أيضاً، ١٨)

○ الاحزاب والتكتلات

٦ خليفة، احمد؛ «احزاب ' أقصى اليمين' في اسرائيل؛ سمات ايديولوجية وسياسية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٣٣٨ ـ ٣٤٨.

٧ كيالي، ماجد؛ «فلسطينيو ١٩٤٨؛ المسار السياسي»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ١٨٦ ـ ٢٠١.

٨ ميعاري، محمود؛ «الحركة الاسلامية في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ٣ ـ ١٥.

○ الاقتصاد

٩ شحادة، حسام؛ «المخططات المائية الصهيونية، وأثرها في تدمير البنية الاقتصادية العربية»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩١، ص ١٠٠ ـ ١١٠.

١٠ هيجا، احمد؛ «أزمة الثروة المائية في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٣٦٢ ـ ٣٧١.

○ الشؤون العسكرية

١١ بسطامي، مها؛ «اسرائيليات؛ ' السلوك العسكري' تجاه حرب الخليج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١٢١ ـ ١٢٦.

١٢ سارة، فايز؛ «اسرائيل وعسكرة المنطقة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ٥٤ ـ ٦٩.

١٣ عطايا، أمين؛ «ملفّ التطوّرات العسكرية في الكيان الصهيوني [تقرير]»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٥.

فلسطين

○ الاجتماع

١٤ بدران، نبيل؛ «دراسة احصائية؛ واقع الشباب (من فئة عمر ١٥ ـ ٢٤) تربوياً

واقتصادياً في مخيمات الفلسطينيين في لبنان»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٢٩٦ ـ ٣٢٥.

١٥ صرصور، ابراهيم؛ «التوزّع الديمغرافي للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة قبل العام ١٩٦٧»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٢٠ ـ ٤٥.

١٦ الصوباني، صلاح؛ «المعالم الرئيسة لأوضاع مخيمات اللاجئين في الضفة الفلسطينية المحتلة»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٣، العدد ٨٣، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩١، ص ١٢ ـ ٣٧.

١٧ عزمي، انتصار؛ «مخيمات قطاع غزة؛ تاريخ من المعاناة ومقاومة الاحتلال»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٣، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩١، ص ٣٨ ـ ٥٤.

١٨ المصري، جورج؛ «تطوّر عرب ١٩٤٨؛ ديمغرافياً، اجتماعياً، سياسياً (١٩٤٨ ـ ١٩٦٦)»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٨٣ ـ ٩٩.

١٩ Abdo, Nahla; "Women of the Intifadah; Gender, Class and National Liberation", *Race & Class*, Vol. 32, No. 4, April - June 1991, pp. 19 - 34.

○ الاقتصاد

٢٠ «آفاق المستقبل الاقتصادي في الارض المحتلة، بعد انتهاء حرب الخليج»، **الاسبوع الجديد** (القدس)، السنة ١٢، العدد ٥٢، ١/٤/١٩٩١، ص ٣١ ـ ٣٥.

٢١ حدّاد، يوسف؛ «الحياة الاقتصادية لعرب فلسطين في ظل الاحتلال الصهيوني»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٢٦٩ ـ ٢٨٠.

٢٢ شرارة، رندة؛ «مشكلة العمّال الفلسطينيين في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٣٤٨ ـ ٣٦١.

٢٣ الفاخوري، مروان؛ «تأثير منع التجوّل على الوضع الاقتصادي في الاراضي المحتلة»، **الاسبوع الجديد**، السنة ١٢، العدد ٥٢، ١/٤/١٩٩١، ص ٣٩ ـ ٤١.

٢٤ كيالي، ماجد؛ «أزمة الخليج وأثرها على الاقتصادين، الفلسطيني والاسرائيلي»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٣، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩١، ص ١٦٠ ـ ١٧٣.

٢٥ وزّوز، عادل؛ «العودة الى العمل العبري؛ [العمّال الفلسطينيون والعمل في اسرائيل]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٦، ١٧/٣/١٩٩١، ص ١٨ ـ ١٩.

٢٦ يونس، احمد سعيد؛ «التجارة الخارجية للاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧، خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٤٦ ـ ٦٣.

○ تراجم

٢٧ ابو الكاس، رزق؛ «أبو اياد عن قرب»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٥، ١٠/٣/١٩٩١، ص ٢٤ ـ ٢٥.

٢٨ افرنجي، عبدالله؛ «ابو الهول؛ الكفاح المتواصل»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٥، ١٠/٣/١٩٩١، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٢٩ الجوزي، نصري؛ «رحيل الدكتور اسحق موسى الحسيني، ١٩٠٤ ـ ١٩٩٠»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٩.

٣٠ الحسن، هاني؛ «رفقتي الطويلة مع 'ابو الهول'»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٥، ١٠/٣/١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢١.

الفلسطينيون

٣١ ابراهيم، ياسر؛ «الفلسطينيون في الكويت»، **فلسطين المسلمة** (لندن)، السنة ٩، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٢٦ ـ ٢٧.

٣٢ ابو بكر، توفيق؛ «الفلسطينيون في الكويت؛ رحلة المعاناة من الانتفاضة وحتى أزمة الخليج»، **صوت الوطن** (نيقوسيا)، السنة ٢، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٢٩ ـ ٣١.

٣٣ الريماوي، محمود؛ «أعمال التنكيل ضد الفلسطينيين في الكويت؛ الخلفيات والاهداف»، **صوت الوطن**، السنة ٢، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٣٧ ـ ٣٩.

٣٤ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ الفلسطينيون وحرب الخليج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

٣٥ «مشاهد من زمن الفرقة؛ الفلسطينيون في الكويت في وسائل الاعلام الاجنبية»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٣٦ موسى، طلعت؛ «التطبيق العربي لـ ' العقوبات الجماعية' [ضد الفلسطينيين في الكويت]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٩، العدد ٨٤٠، ٢١/٤/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١٢.

٣٧ نصّار، أمجد؛ «رحلة الجالية الفلسطينية في الكويت؛ من أعباء البناء الى مشاكل ما بعد الاجتياح»، **صوت الوطن**، السنة ٢، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٣٧.

○ الاضرابات والتظاهرات

٣٨ ابراهيم، عبدالله؛ «الانتفاضة مستمرة»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٢٣ ـ ٢٥.

٣٩ ابو عون، جودت؛ «المخيمات الفلسطينية؛ الارث النضالي والدور الفاعل في الانتفاضة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٣، كانون الثاني ـ آذار (نيسان ـ مارس) ١٩٩١، ص ٥٥ ـ ٧٨.

٤٠ ابو هديب، خالد عايد؛ «جدل الانتفاضة والفلسطنة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩١، ص ١١١ ـ ١١٧.

٤١ ادريس، عبدالفتاح؛ «الانتفاضة والإعلام»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٩، العدد ٢٠٧٨، ١٥/٢/١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٨.

٤٢ حسين الحاج، احمد؛ «ملخّص لاحداث الانتفاضة خلال شهري كانون الثاني [يناير] وشباط [فبراير] ١٩٩١»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٦، العدد ٧٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٧ ـ ١٩.

٤٣ حطّاب، يونس؛ «الاراضي المحتلة في حالة طوارىء؛ حظر التجوّل مستمر والمواطنون يخرقونه تحدّياً للاحتلال»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٣٩٤، ٣/٢/١٩٩١، ص ١٩ ـ ٢١.

٤٤ درّاج، مروان؛ «حول آخر فعالياتها النضالية؛ الانتفاضة تتحدى الشرّ الطليق»، **الهدف** (دمشق)، السنة ٢٢، العدد ١٠٥١، ٢٨/٤/١٩٩١، ص ١٨ ـ ١٩.

٤٥ سالم، علاء؛ «احداث القدس والمخطط الاسرائيلي في الضفة [تقرير]»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ١٠٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ١٨٧ ـ ١٩٣.

٤٦ سعد، عاطف؛ «وتظل قباطية عصيّة على الكسر»، **صوت الوطن**، السنة ٢، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ١٩ ـ ٢١.

٤٧ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ تعدّد جبهات المواجهة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١١٠ ـ ١١٤.

٤٨ العبد، جورج؛ «المجتمع المدني في ظل الانتفاضة؛ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية الفلسطينية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ١٠٥ ـ ١٢٦.

٤٩ علّوش، ناجي؛ «الانتفاضة؛ واقعها وآفاقها»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٢٠٢ ـ ٢٢٧.

٥٠ مباركة، محمد؛ «في ذكرى يوم الارض؛ الانتفاضة نهوض فلسطيني واصرار على التحرير»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٧٩، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ١٦ ـ ٢١.

٥١ ياسين، عبدالقادر؛ «الآثار الاجتماعية العاجلة للانتفاضة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ١٣٢ ـ ١٤٩.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٥٢ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة؛ «[بيان عن الدورة الاستثنائية

للجنة المركزية للجبهة الذي طالب بانسحاب القوات الاجنبية من منطقة الخليج، والحفاظ على منظمة التحرير]»، **الى الامام**، السنة ١٩، العدد ٢٠٨٢، ١٩٩١/٣/١٥، ص ٤ ـ ٥.

٥٣ حركة المقاومة الاسلامية (حماس)؛ «[مقتطفات من بيانها الرقم ٧١]»، **فلسطين المسلمة**، السنة ٩، العدد ٤، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٧.

٥٤ رابطة الصحافيين العرب في الارض المحتلة؛ «[مقتطفات من بيانها الصادر بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ بشأن اجراءات اغلاق المكاتب الصحافية في الارض المحتلة]»، **الحرية**، العدد ٣٩٨، ١٩٩١/٣/٣، ص ٥٢ ـ ٥٣.

٥٥ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «[نص ملحق النداء الرقم ٦٧ الصادر عن القيادة الموحّدة، أواسط شباط (فبراير) ١٩٩١]»، **الحرية**، العدد ٣٩٧، ١٩٩١/٢/٢٤، ص ٣٨ ـ ٣٩.

٥٦ ـــــ ؛ «[نص] النداء [الرقم] ٦٨؛ نداء مجد وبسالة العراق»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، ١٩٩١/٣/١٠، ص ٦ ـ ٧.

٥٧ ـــــ ؛ «[نص] النداء الرقم ٦٩؛ نداء الارض والاسير؛ بتاريخ ١٩٩١/٣/٣١»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٩، ١٩٩١/٤/٧، ص ٤ ـ ٥؛ نقلاً عن **وفا** (تونس)، بدون ذكر تاريخ النشر.

القضية الفلسطينية

٥٨ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ لحظة الحقيقة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١٠٥ ـ ١٠٩.

٥٩ ص. ح؛ «الحركة الوطنية الكويتية والقضية الفلسطينية؛ عرض تاريخي»، **صوت الوطن**، السنة ٢، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٤٠ ـ ٤٤.

٦٠ العاروري، تيسير؛ «القضية الفلسطينية بعد حرب الخليج؛ الاخطاء ومقوّمات التصدي»، **صوت الوطن**، السنة ٢، العدد ٢٠، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٧ ـ ١٠.

٦١ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات؛ آلية التحرّك السياسي المرتقب [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ١١٥ ـ ١٢٠.

٦٢ مسلم، طلعت احمد؛ «استخدام أسلحة الدمار الشامل؛ حسابات الضربة الاولى، والثانية، في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ٤٠ ـ ٥٣.

٦٣ «[مقتطفات من البيان الختامي الخاص بالقضية الفلسطينية، والصادر عن مؤتمر قمّة دول المغرب العربي في رأس الانوف، بالجماهيرية الليبية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٦، ١٩٩١/٣/١٧، ص ٨.

٦٤ نافع، جمال؛ «حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم في ضوء قرارات هيئة الامم المتحدة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٣، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩١، ص ١٤٨ ـ ١٥٩.

٦٥ الوحواح، ياسر؛ «اللاجئون الفلسطينيون؛ قضية»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢١، خريف ١٩٩٠، ص ٢٤٩ ـ ٢٦٨.

٦٦ Albin, Cecilia; "Negotiating Invisible Goods; The Case of Jerusalem", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 13, No. 1, March 1991, pp. 45 - 76.

٦٧ Bar-on, Mordechai; "The Israeli - Palestinian Conflict; A Zionist Perspective", *New Outlook*, February - March 1991, pp. 33 - 35.

٦٨ Bishara, Azmy; "The Israeli - Palestinian Conflict; A Palestinian Perspective", *New Outlook*, February - March 1991, pp. 36 - 38.

٦٩ Nosenko, Victor; "Israeli - Palestinian Dialogue; Reality or Utopia?", *New Outlook*, February - March 1991, pp. 22 - 23.

٧٠ Rothman, Jay; "Negotiation as Consolidation; Prenegotiation in the Israeli - Palestinian Conflict", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 13, No. 1, March 1991, pp. 22 - 44.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات وخطب

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٧١ «[بيانها في الارض المحتلة بتاريخ ١٩٩١/١/٢٠ بخصوص] ' الحرب العدوانية التي يشنّها التحالف الاميركي ـ الصهيوني ـ الاطلسي ـ الرجعي العربي ضد أمتنا العربية '»، **الحرية**، العدد ٣٩٥، ١٩٩١/٢/١٠، ص ١٥ ـ ١٦.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٧٢ «[نص مذكرة المكتب السياسي للجبهة الى الرئيس ياسر عرفات وأعضاء اللجنة التنفيذية عشية اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٥١، ١٩٩١/٤/٢٨، ص ٤ ـ ٦.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمّار)

٧٣ «[رسالته] في دخول الانتفاضة شهرها التاسع والثلاثين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٢، ١٩٩١/٢/١٧، ص ٦ ـ ٧.

٧٤ «[رسالته] في دخول الانتفاضة شهرها الاربعين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٦، ١٩٩١/٣/١٧، ص ٤ ـ ٧.

▷ اللجنة التنفيذية

٧٥ «[نص بيانها بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٨، بشأن ترحيب المنظمة بوقف اطلاق النار في حرب الخليج]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٣٥، ١٩٩١/٣/١٠، ص ٧.

▷ المجلس المركزي الفلسطيني

٧٦ «[نص بيان المجلس في ختام اجتماعاته في تونس، في الفترة من ٢١ الى ١٩٩١/٤/٢٤]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٩، العدد ٨٤١، ١٩٩١/٤/٢٨، ص ٤ ـ ٦.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٧٧ تراكي، ليز؛ المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤ (مراجعة جورج جقمان).

٧٨ الجرباوي، علي؛ الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ بحث في النخبة السياسية، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٦٥، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ١٧١ ـ ١٧٦ (مراجعة حلمي ساري).

٧٩ الزبيدي، ماجد؛ الانتفاضة؛ وثائق وببليوغرافيا، الجزء الاول، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

٨٠ شحادة، رجا؛ قانون المحتل؛ اسرائيل والضفة الغربية، **صوت فلسطين**، العدد ٢٧٩، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٣٣ (مراجعة عمر كيلاني).

٨١ شيفتان، دان (وآخرون)؛ اسرائيل والفلسطينيون والطريق الى السلام (بالعبرية)، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٥، شتاء ١٩٩١، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١.

٨٢ عبدالرحمن، اسعد ونوّاف الزرو؛ الفكر السياسي الاسرائيلي؛ قبل الانتفاضة، بعد الانتفاضة، **شؤون عربية**، العدد ٦٥، نيسان (ابريل) ١٩٩١، ص ١٧٧ ـ ١٨٠ (مراجعة عطا محمد صالح زهرة).

٨٣ العبد، جورج (وآخرون)؛ الاقتصاد الفلسطيني؛ تحدّيات التنمية في ظل احتلال مديد، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٣، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ (مراجعة اسلام عفيفي).

٨٤ قدسيّة، لبيب عبدالسلام؛ موسوعة المخيّمات الفلسطينية، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٣، كانون الثاني ـ آذار (يناير ـ مارس) ١٩٩١، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٨.

٨٥ محارب، محمود؛ الحزب الشيوعي الاسرائيلي

والقضيـة الفلسـطينية، شؤون فلسطينية ، العدد ٢١٥ ـ ٢١٦، شباط (فبراير) ـ آذار (مارس) ١٩٩١، ص ٨٦ ـ ٩٠ (مراجعة سميح شبيب).

٨٦ Asali, K.J. (Ed.); *Jerusalem in History, **The Middle East Journal,*** Vol. 45, No. 1, Winter 1991, pp. 143 - 144 (Reviewed by Ronald Brownrigg).

٨٧ Nashashibi, Nasser-Eddin; *Jerusalem's Other Voice; Ragheb Nashashibi and Moderation in Palestinian Politics, 1920 - 1948, **Middle East International,*** No. 395, 8/3/1991, p. 27 (Reviewed by John King).

٨٨ Peretz, Don; *Intifadah; The Palestinian Uprising, **The Middle East Journal,*** Vol. 45, No. 1, Winter 1991, pp. 142 - 143 (Reviewed by Rex Brynen).

٨٩ Reiser, Stewart; *The Israeli Arms Industry; Foreign Policy, Arms Transfers and Military Doctrine of a Small State, **The Middle East Journal,*** Vol. 45, No. 1, Winter 1991, pp. 136 - 137 (Reviewed by Michael Collins).

اعداد: ماجد الزبيدي